الإيضاح

في علوم البلاغة

المعاني والبيان والبديع

تأليف

الخطيب القزويني

هو جلال الدين أبو عبد الله محمد ابن قاضي القضاة
سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن القزويني

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

يطلب من : دار الكتب العلمية بيروت . لبنان
هاتف : ٨٠١٣٣٢ - ٨٠٥٦٠٤ - ٨٠٠٨٤٢
ص.ب : ١١/٩٤٢٤ تلكس : Nasher 41245 Le

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، خطيب الخطباء، مفتي المسلمين، جلال الدين: أبو عبد الله محمد، ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن، ابن إمام الدين أبي حفص عمر؛ القزويني الشافعي. متع الله المسلمين بمحياه. وأحسن عقباه:

الحمد لله رب العالمين، وصلاته على محمد وعلى آل محمد أجمعين.

أما بعد: فهذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها؛ ترجمته بـ «الإيضاح» وجعلته على ترتيب مختصري الذي سميته تلخيص المفتاح. وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له؛ فأوضحت مواضعه المشكلة، وفصلت معانيه المجملة؛ وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر، مما تضمنه «مفتاح العلوم»[1]، وإلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني رحمه الله ـ في كتابيه: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة؛ وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما؛ فاستخرجت زبدة ذلك كله، وهذبتها ورتبتها؛ حتى استقر كل شيء منها في محله؛ وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري، ولم أجده لغيري.

فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم. وإليه أرغب في أن يجعله نافعاً لمن نظر فيه من أولي الفهم. وهو حسبي ونعم الوكيل.

---

(١) تأليف السكاكي ٦٢٦هـ. منشورات دار الكتب العلمية بيروت.

في الكَشْف عن مَعْنى الفَصَاحة والبلاغة
وانْحِصَار علم البلاغة في المعاني والبيان

وللناس في تَفْسير الفصاحة والبَلاَغة أقوالٌ مُخْتَلِفَة، لم أجِدْ ـ فيما بلغني منها ـ ما يَصْلُح لتعريفهما به، ولا ما يُشير إلى الفَرْق بين كَوْن الموصوف بهما الكلامَ وكَوْنِ الموصوف بهما المتكلمَ؛ فالأولى أن نقتصر على تَلْخيص القَوْل فيهما بالاعتبارين، فنقول:

كلٌّ واحدةٍ منهما تقع صفةً لمعنيين:

أحدهما: الكلام، كما في قولك «قَصِيدَةٌ فَصِيحة، أو بَلِيغة» و «رسالة فِصيحةٌ، أو بَلِيغة».

والثاني: المتكلم، كما في قولك «شاعر فصيحٌ، أو بَليغٌ» و «كاتب فصيح، أو بليغ».

والفصاحةُ خاصةٌ تقعُ صفةً للمفرد، فيقال. «كلمة فصيحة» ولا يقال: «كلمة بليغة».

أما فصاحة المفرد، فهي خُلُوصُه من تَنَافر الحُروفِ، والغَرَابة، ومُخَالفة القياسِ اللغويِّ.

فالتنافر منه ما تكون الكلمةُ بسببه مُتناهيةً في الثِّقَل على اللسان، وعُسْر النطق بها، كما رُوي أن أعرابِيّاً سُئِل عن ناقته؛ فقال: تَرَكْتُها تَرْعَى الهُعْخُعَ.

ومنه ما هو دون ذلك. كلفظ مُسْتَشْزِرٍ في قول امرىء القَيْس:

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إلى العُلاَ[1]

والغَرَابة: أن تكون الكلمةُ وَحْشِيَّةً، لا يَظْهَر معناها، فيُحتاجُ في معرفته إلى أن يُنَقَّر عنها في كُتب اللغة المبسوطة، كما روي عن عيسى بن عمر النحوي[2] أنه سَقَطَ عن حمار؛ فاجتمع عليه الناسُ؛ فقال: «ما لَكُمْ تَكأكأْتُمْ عليَّ تَكَأكُؤَكُمْ عَلَى ذِي جِنَّةٍ؟! افْرَنْقِعُوا عَنِّي» أي اجتمعْتُمْ تَنَحَّوا.

أو يُخَرَّجَ لها وَجْه بَعيدٌ. كما في قول العَجَّاج[3]:

وَفَاحِماً وَمَرْسِناً مُسَرَّجَا

فإنه لم يُعْرَفْ ما أراد بقوله «مُسَرَّجَا» حتى اخْتُلِفَ في تخريجه؛ فقيل: هو من قولهم للسيوف «سُرَيْجِيَّة» منسوبة إلى قَيْنٍ يقال له سُرَيْجٍ، يريد أنه في الاسْتِواءِ والدِّقة كالسيف السُّرَيْجِيِّ، وقيل: من السِّراج، يريد أنه في البَرِيقِ كالسِّراج، وهذا يقرب من قولهم «سَرِجَ وَجْهُهُ» بكسر الراء ـ أي حَسُنَ، وسَرَّجَ (الله) وَجْهَه» أي بَهَّجَه وحَسَّنه:

ومخالفة القياس كما في قول الشاعر[4]:

الْحَمْدُ للَّهِ الْعَلِيِّ الأجْلَلِ

فإن القياس «الأَجَلِّ» بالإدغام.

وقيل: خُلُوصُه مما ذكر، ومن الكَرَاهة في السَّمْعِ، بأن تَمُجَّ الكلمةُ،

---

(١) وهو من معلقته. وهو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي. والغدائر: الذوائب، ومستشزرات: مرتفعات.

(٢) لغوي نحوي من القرن الثاني للهجرة.

(٣) هو عبد الله بن رؤبة، الملقب بالعجاج الراجز [الشعر والشعراء ص ٣٩٢].

(٤) هو ابو النجم الراجز، الفضل بن قدامة بن عِجْل [الشعر والشعراء ص ٤٠٠]

ويُتَبَرَّأ من سماعها، كما يُتبرَّأ من سَماع الأصوات المُنْكَرة؛ فإن اللفظ من قَبيل الأصوات، والأصوات منها ما تَسْتَلِذُّ النفسُ سماعَه. ومنها ما تكره سَمَاعَهُ.

كلفظ «الجِرِشَّى» في قول أبي الطيب:

كَرِيمِ الجِرِشَّى. شَرِيفِ النَّسَبْ

أي كريم النَّفْس، وفيه نَظَر.

ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمالُ العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيراً، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها.

وأما فَصَاحةُ الكلامِ فهي خُلُوصه من: ضَعْفِ التأليف، وتَنَافُرِ الكلمات، والتعقيدِ، مع فصاحتها.

فالضعف كما في قولنا «ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً» فإن رجوعَ الضمير إلى المفعول المتأخر لفظاً ممتنعٌ عند الجمهور، لئلا يلزمَ رجوعهُ إلى ما هو متأخرٌ لفظاً ورتبة، وقيل: يجوز؛ لقول الشاعر[1]: [النابغة الذبياني]

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلْ

وَأُجِيبَ عنه بأن الضميرَ لمصدرِ «جزى» أي ربُّ الجزاءِ، كما في قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[1] أي العَدْلُ.

والتنافُر: منه ما تكون الكلماتُ بسببه متناهيةً في الثقل على اللسان وعُسْر النطق بها متتابعةً، كما في البيت الذي أَنْشَدَهُ الجاحِظُ:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرِ … وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْر

ومنه ما دون ذلك. كما في قول أبي تمام:

(١) الآية ٨ من سورة المائدة.

كَـرِيمٌ. مَتَى أمْـدَحْـهُ أمْـدَحْـهُ وَالـوَرى
مَـعِـي، وَإذَا مَـالُـمْـتُـهُ لُـمْـتُـه وَحْـدِي

فإن في قوله «أمْدَحْهُ» ثقلًا ما؛ لما بين الحاء والهاء من تَنَافُرٍ.

والتعقيدُ: أن لا يكون الكلامُ ظاهرَ الدِّلاَلَةِ على المُرَاد به، وله سببان:

أحدهما: ما يرجـع إلى اللفظ، وهو أن يختـل نظم الكـلام، ولا يَدْرِي السامعُ كيف يتوصَّلْ منه إلى معناه، كقول الفرزدق:

وَمَـا مِـثْـلُهُ فـي الـنَّـاس إلَّا مُـمَـلَّكـاً
أَبُـو أمِّـهِ حَـيٌّ أبُـوهُ يُـقَـارِبُـهْ

كـان حَقُّه أنْ يقـول: وما مثلُه في النـاس حَيٌّ يقاربـه إلا مُمَلَّكاً أبُـو أمه أبوه، فإنه مَدَح إبراهيمَ بن هِشَام بن إسماعيلَ المخـزوميَّ خالَ هِشَـامِ بن عبد الملك بن مَرْوَان. فقال: ومـا مثله ـ يعني إبراهيمَ الممـدوحَ ـ في الناس حيٌّ يقاربه، أي أحد يشبهه في الفضائل، إلا مملَّكـاً، يعني هشامـاً، أبو أمِّـه، أي أبو أمِّ هشام أَبُوهُ، أي أبو الممدوح؛ فالضمير في «أمه» لِلْمُمَلَّك. وفي «أبـوه» للممدوح، ففَصَل بين «أبـو أمه» وهـو مبتدأ و «أبـوه» وهو خبـره بـ «حَيّ» وهو أجنبي، وكذا فَصَل بين «حي» و «يقاربه» وهو نعت حي بـ «أبوه» وهـو أجنبي، وقَدَّم المستثنى على المستثنى منه؛ فَهو كما تَراه في غاية التعقيد.

فالكلامُ الخالي من التعقيد اللَّفْظي: ما سَلِمَ نَظْمُه من الخلل، فلم يكن فيه ما يُخَالف الأصل ـ من تقديم، أو تأخير، أو إضمار، أو غير ذلك ـ إلا وقد قامَتْ عليه قرينة ظـاهرة ـ لفـظية، أو معنـوية ـ كمـا سيأتي تفصيـل ذلك كله، وأمثلتُه اللائقةُ به.

والثاني: ما يرجع إلى المعنى، وهو: أن لا يكون انتقالُ الذهنِ من

المعنى الأول إلى المعنى الثاني ـ الذي هو لازمُه والمرادُ به ـ ظاهراً، كقول العباس بن الأَحْنَفِ:

سَأَطْلُبُ بُعَدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا
وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

كَنى بِسَكْبِ الدُّمُوعِ عما يُوجِبُه الفراقُ من الحزن، وأصابَ لأن من شأن البُكَاء أن يكونَ كنايةً عنه، كقولهم: أبكاني، وأضحكني، أي أساءني وسرَّني، كما قال الحمَاسِيُّ: [حطان بن المعلّى].

أبكانيَ الدَّهْرُ ويَا رُبّما أضحكني الدَّهْرُ بما يُرْضي

ثم طَرَد ذلك في نقيضه، فأراد أن يَكْنِيَ عما يُوجِبُه دوامُ التلاقي من السرور بالجُمُودِ، لِظَنِّه أن الجمودَ خُلُوُّ العينِ من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر، وأخطأ، لأن الجمودَ خُلُوُّ العين من البكاء في حالِ إرادة البكاء منها؛ فلا يكون كنايةً عن المسرة، وإنما يكون كنايةً عن البخل، كما قال الشاعر:

ألَا إنَّ عَيْناً لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ
عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجَمُودُ

ولو كان الجمُودُ يَصلح أن يُراد به عدمُ البكاء في حال المسرة لجاز أن يُدعَى به للرجل، فيقال: لا زالت عينُكَ جامدةً، كما يقال: لا أبْكَى الله عَيْنَكَ، وذلك مما لا يُشَك في بُطلانه، وعلى ذلك قولُ أهل اللغة «سَنَةٌ جَمَاد» لا مَطَرَ فيها، و«ناقة جَمَاد» لا لَبَنَ لهَا، فكما لا تُجْعل السنة والناقة جَمَاداً إلا على معنى أن السنة بَخِيلة بالقَطْرِ، والناقة لا تَسْخُو بالدَّرِّ، لا تُجْعَل العينُ جَمُوداً إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها، وما يجعلها إذا بَكَتْ محسنةً موصوفة بأنها قد جادت. وإذا لم تَبْكِ مسيئة وموصوفة بأنها قد ضَنّتْ.

فالكلام الخالي عن التعقيد المعنوي: ما كـان الانتقالُ من معنـاه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهراً، حتى يُخيّـل إلى السامـع أنه فَهِمَـه من حَاقِ اللفظ. كما سيأتي من الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية.

وقيل: فصاحة الكلام هي خلوصه مما ذكر. ومن كَثْرَةِ التكـرار. وتتابـع الإضافات، كما في قول أبي الطيب:

سَبُوحٌ لها مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ[1]

وفي قول ابن بَابَكَ:

حَمَامَةَ جَرْعَا حَوْمَةِ الجَنْدَلِ[2] اسْجَعِي

وفيه نظر؛ لأن ذلك إن أَفْضَى باللفظ إلى الثِّقَل على اللسان فقـد حَصَلَ الاحترازُ عنه بما تقدم، وإلا فلا تُخِلُّ بالفصاحة، وقد قال النبي ﷺ: «الكريمُ ابْنُ الكريمِ ابْنِ الكريمِ: يوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بنِ إسحَاقَ بن إبراهيمَ».

قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب: إياكَ والإضافات المتـداخِلَة فإنهـا لا تَحْسُن. وذكر أنها تستعمل في الهِجَاء، كقول القائل:

يـا عَـلـيُّ بْـنَ حَـمـزَةَ بْـنِ عِـمَـارَهْ

أنْـتَ - والله - ثَـلْجَـةٌ فـي خِـيَـارَهْ

ثم قـال الشيخ: ولا شَـكَّ في ثِقَل ذلـك في الأكثـر، لكنـه إذا سَلِمَ من الاستكراه مَلُحَ وَلَطُفَ.

ومما حَسُن فيه قولُ ابن المعتز أيضاً:

---

(١). سبوح: تقال للفرس السريعة الجري.

(٢) حومة الجندل: معظم الصخر، والسجع هو صوت الحمام.

وَظَلَّتْ تُدِيرُ الرَّاحَ أيْدِي جَآذِرٍ
عِتَاقِ دَنَانِيرِ الوُجُوهِ مِلاحِ[1]

ومما جاء فيه حَسَناً جَمِيلاً قولُ الخالِدِيِّ يصفُ غُلاماً له:

وَيَعْرِفُ الشِّعرَ مِثلَ مَعْرِفَتي ... وَهْوَ عَلى أنْ يَزِيدَ مُجْتَهِدُ
وَصَيْرَفِيُّ القَرِيضِ وَزَّانُ دِينارِ المَعَانِي الدِّقَاقِ، مُنْتَقِدُ

وأما فصاحة المتكلم فهي: مَلَكة يُقْتَدَر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

فالملكة: قِسْم من مَقُولة الكَيْف التي هي هَيْئة قَارَّة لا تقتضي قِسْمةً ولا نسبة، وهو مُخْتَصٌّ بذَوَاتِ الأنفُسِ، رَاسِخ في موضوعه.

وقيل «مَلَكة» ولم يُقَلْ «صفة» ليشعرَ بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة؛ حتى لا يكون المعبِّرُ عن مقصود بلفْظٍ فصيحٍ فصيحاً إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخةً فيه.

وقيل «يُقْتَدَر بها» ولم يُقَل «يعبر بها» ليشملَ حالتي النُّطق وعَدَمِه.

وقيل «بلفظ فصيح» ليعم المفرد والمركب.

وأما بلاغة الكلام فهي: مُطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته.

ومقتضى الحال مختلف؛ فإن مَقَامَاتِ الكلامِ متفاوتَةٌ، فَمَقَامُ التنكيرِ يُبَايِنُ مقامَ التعريف، ومَقامُ الإطلاقِ يُبَايِنُ مقامَ التقييدِ، ومَقَام التقديمِ يباينُ مقامَ التأخير، ومقامُ الذِّكْرِ يباينُ مَقَامَ الحَذْفِ، ومَقَامُ القَصْرِ يباينُ مقامَ خلافه، ومقامُ الفَصْلِ يباينُ مقام الوَصْلِ، ومقامُ الإيجاز يباينُ مقامَ الإطناب

---

(١) جآذر: مفردها جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية. عتاق مفردها عتيق وهو الرجل الكريم.

والمساواة، وكذا خِطَابُ الذَّكِيِّ يباينُ خطابَ الغَبِيِّ.

وكذا لكل كلمةٍ مع صاحبتها مَقَامٌ، إلى غير ذلك، كما سيأتي تفصيل الجميع.

وارتفاعُ شأنِ الكلامِ في الحُسْنِ والقَبُولِ بمُطَابقتِهِ للاعتبار المناسِبِ، وانحطاطُهُ بعدمِ مطابقته له.

فمقتضى الحال هو الاعتبارُ المناسبُ.

وهذا ـ اعني تطبيقَ الكلام على مقتضى الحال ـ هو الذي يُسَمِّيه الشيخُ عبدُ القاهرِ بالنَّظْمِ حيث يقول: النَّظْمُ تأخِّي مَعَاني النَّحْوِ فيما بَيْنَ الكلِمِ على حسب الأغراضِ التي يُصاغُ لها الكلامُ.

فالبلاغة صفةٌ راجعةٌ إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب. وكثيراً ما يسمَّى ذلك فصاحةً أيضاً، وهو مُرَاد الشيخِ عبدِ القاهر بما يكرره في «دلائل الإعجاز» من أن الفصاحة صفةٌ راجعةٌ إلى المعنى دون اللفظ، كقوله في أثناء فصلٍ منه: علمت أن الفصاحةَ والبلاغة وسائرَ ما يجري في طريقهما أوصافٌ راجعةٌ إلى المعاني. وإلى ما يُدَل عليه بالألفاظ، دون الألفاظ أنْفُسِهَا.

وإنما قلنا مراده ذلك؛ لأنه صَرَّحَ في مواضعَ من «دلائل الإعجاز» بأن فضيلَة الكلام للَّفْظِ، لا لمعناه، منها أنه حكى قولَ مَنْ ذهب إلى عكس ذلك فقال: فأنتَ تَرَاه لا يُقَدِّمُ شعراً حتى يكونَ قد أودِع حكمةً أو أدباً أو اشْتَمَل على تشبيه غريبٍ ومعنى نادرٍ.

ثم قال: والأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وما عليه المحصِّلُونَ لأنا لا نرى متقدِّماً في علم البلاغة مُبَرِّزاً في شَأوِها إلا وهو يُنْكِر هذا الرأيَ.

ثم نَقَلَ عن الجاحظ في ذلك كلاماً منه قوله: والمعاني مَطْرُوحَة في الطريق يَعْرِفها العَجَمِيُّ والعربي والقَرَوِي والبَدَوِي، وإنما الشأنُ في إقامةِ

الوزنِ، وتَخيرِ اللفظِ. وسُهُولَةِ المَخْرَجِ، وصحة الطّبْعِ. وكَثْرَة الماء، وجَوْدَة السّبْك.

ثم قال: ومعلومٌ أن سبيلَ الكلامِ سبيلُ التصويرِ والصِّيَاغَةِ، وأن سبيلَ المعنى الذي يُعَبَّر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصويرُ فيه، كالفضة والذهب يُصاغ منهما خَاتَم أو سِوار، فكما أنه مُحَال - إذا أردتَ النظر في صَوْغ الخاتم وجَوْدة العمل ورَدَاءته - أن تنظرَ إلى الفِضّة الحاملةِ لتلك الصورة، أو الذهبِ الذي وقَعَ فيه ذلك العملُ؛ كذلك محال - إذا أردتَ أن تعرف مكانَ الفَضْلِ والمَزِيّة في الكلام - أن تنظر في مجرد معناه، وكما (أنّا) لو فَضّلْنا خاتَماً على خاتم، بأن تكون فِضّة هذا أجْوَدَ، أو فصُّهُ أنفس؛ لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم؛ كذلك ينبغي إذا فَضَّلْنا بيتاً على بيتٍ من أجْل معناه، أن لا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شِعْر وكلام.

هذا لفظه، وهو صريحٌ في أن الكلامَ - من حيثُ هو كلامٌ - لا يوصَفُ بالفضيلة باعتبار شَرَفِ معناه، ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة؛ فلا تكون راجعةً إلى المعنى، وقد صَرَّحَ فيما سبق بأنها راجعةٌ إلى المعنى دون اللفظ؛ فالجَمْعُ بينهما بما قَدَّمناه، بِحمْلِ كلامِهِ حيث نَفَى أنها من صفات اللفظ على أنها من صفات المفردات من غير اعتبارِ التركيب، وحيث أثْبَتَ أنها من صفاته على أنها من صفاتها باعتبار إفادَتِهِ المعنى عند التركيب.

وللبلاغة طَرَفَان: أعلى إليه تنتهي، وهو حَدُّ الإعجاز وما يقرب منه، وأسفل منه تبتدىء، وهو ما إذا غُيِّرَ الكلامُ عنه إلى ما هو دونه التَحَقَ عند البلغاء بأصْوَاتِ الحيواناتِ وإن كان صحيحَ الإعراب.

وبين الطرفين مراتبُ كثيرة متفاوتة.

وإذْ قَدْ عرفْتَ معنى البلاغة في الكلام، وأقسامها، ومراتبها؛ فاعلم أنه يتبعها وُجُوه كثيرة ـ غيرُ راجعة إلى مطابقة مقتضى الحال، ولا إلى الفصاحة ـ تورِث الكلام حُسْناً وقَبُولاً.

وأما بلاغة المتكلم فهي: مَلَكَة يُقْتَدَرُ بها على تأليفِ كلامٍ بليغٍ.

وقد علم بما ذكرنا أمر أن أحَدُهما: أن كل بليغ ـ كلاماً كان أو متكلماً ـ فصيحٌ، وليس كلُّ فصيحٍ بَليغاً، الثاني: أن البلاغة في الكلام مرجعُها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلى تمييز الكلامِ الفَصيح من غيره، والثاني ـ يعني التمييزَ ـ منه ما يتبين في علم مَتْنِ اللغَة، أو التصريفِ، أو النّحْوِ، أو يُدْرَكُ بالحس، وهو ما عدا التعقيد المعنوي.

وما يُحْترز به عن الأول ـ أعني الخطأ ـ هو علم المعاني.

وما يحترز به عن الثاني ـ أعني التعقيد المعنوي ـ هو علم البيان.

وما يُعْرَف به وجُوهُ تحسين الكلام ـ بَعْدَ رِعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته ـ هو علم البديع.

وكثير من الناس يسمي الجميع «علم البيان»؛ وبعضهم يسمي الأول «علم المعاني»، والثاني والثالث «علم البيان»، والثلاثة «علم البديع».

* * *

علم المعاني

وهو علم يُعْرَفُ به أحوالُ اللفظِ العربي التي بها يُطابق مُقْتَضَى الحال.
وقيل «يعرف» دون «يعلم» رعايةً لما اعتبرهُ بعض الفُضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعْرِفة بالجزئيات، كما قال صاحب القانون[1] في تعريف الطب: «الطِّبُّ علم يُعرف به أحوالُ بَدَنِ الإنسان» وكما قال الشيخ أبو عمر[2] رحمه الله: «التصريفُ علمٌ بأصولٍ يُعْرَف بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ».

وقال السكاكي[3] «علمُ المعاني: هو تَتَبُّعُ خَوَاصِّ تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحالُ ذكره».

وفيه نظر؛ إذ التتبع ليس بعلم، ولا صادق عليه؛ فلا يصح تعريف شيء من العلوم به.

ثم قال: «وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء».

ولا شك أن معرفة البليغِ من حيث هو بليغٌ متوقفةٌ على معرفة البلاغة.

---

(١) إشارة الى كتاب القانون في الطب لابن سينا.

(٢) إشارة الى ابن الحاجب، صاحب كتابي الكافية في النحو والشافية في الصرف، وهما من منشورات دار الكتب العلمية بيروت.

(٣) السكاكي: صاحب كتاب مفتاح العلوم، وهو من منشورات دار الكتب العلمية بيروت.

وقد عرفها في كتابه بقوله «البلاغةُ هي بلوغُ المتكلم في تأدية المعنى حَدّاً له اختصاص بِتَوْفِيَةِ خَوَاصِّ التراكيب حَقَّها. وإيراد أنواع التشبيه. والمجاز. والكناية على وجهها».

فإن أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء ـ وهوَ الظاهر ـ فقد جاء الدورُ، وإن أراد غيرَها فلم يبينه، على أن قوله «وغيره» مبهم لم يبين مراده به.

ثم المقصودُ من علم المعاني منحصر في ثمانية أبواب:

أولها: أحوال الإسناد الخبري.

وثانيها: أحوال المُسْنَدِ إليه.

وثالثها: أحوال المُسْنَد.

ورابعها: أحوال متعلقات الفعل.

وخامسها: القَصْر.

وسادسها: الإنشاء.

وسابعها: الفَصْلُ والوَصْلُ.

وثامنها: الإيجاز والإطناب والمساواة.

وَوَجْهُ الحَصْرِ: أن الكَلامَ إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لِنِسْبَتِهِ خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج. الأول الخبر، والثاني الإنشاء، ثم الخبر لا بُدَّ له من إسناد ومُسْنَد إليه ومسند، وأحوال هٰذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى، ثم المسند قد يكون له متعلّقات إذا كان فِعْلاً، أو متصلاً به، أو في معناه، كاسم الفاعل ونحوه. وهذا هو الباب الرابع، ثم

الإسناد والتعلقُ كل واحدٍ منهما يكون إما بقصر، أو بغير قصر، وهذا هو الباب الخامس، والإنشاء هـو الباب السـادس، ثم الجملة إذا قُرِنَتْ بـأخرى فتكـون الثانية إما معطوفةً على الأولى، أو غيرَ معطوفةٍ. وهذا هو الباب السابـع، ولفظ الكلام البليغ إما زائدٌ على أصْلِ المُرَادِ لفائدةٍ، أو غيـر زائدٍ عليـه، وهذا هـو الباب الثامن.

تنبيه

اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب:

فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم: صِدْقُهُ مطابقةُ حكمِهِ للواقع، وكذبُهُ عدمُ مطابقةِ حكمه له. هذا هو المشهور وعليه التعويل.

وقال بعض الناس: صدقُه مطابقةُ حكمِهِ لاعتقادِ المخبِرِ صواباً كان أو خطأً، وكذبُهُ عدمُ مطابقة حكمه له واحْتَجَّ بوجهين:

أحدهما: أن مَنِ اعتقَدَ أمراً فأخبر به ثم ظهر خَبَرُه بخلاف الواقع يقال: ما كذب، ولكنه أخطأ، كما روي عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت فيمن شأنه كذلك «ما كَذَبَ ولكنه وَهِم».

ورُدَّ بأن المنفي تَعَمُّدُ الكذبِ، لا الكذب، بدليل تكذيب الكافر ـ كاليهودي ـ إذا قال: الإسلام باطل، وتصديقه إذا قال: الإسلام حق، فقولها «ما كذب» مُتأوَّل بما كَذَبَ عَمْداً.

الثاني: قولُه تعالى: ﴿والله يَشْهَدُ إنَّ المُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[1] كَذَّبهم في قولهم: ﴿إنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾[2] وإن كان مطابقاً للواقع؛ لأنهم لم يعتقدوه.

---

(١) و(٢) الآية ١ من سورة «المنافقون».

وأجيب عنه بوجوه:

أحدها: أن المعنى نشهد شهادةً واطَأَتْ فيها قلوبُنَا ألسِنَتَنَا، كما يترجم عنه «إنَّ»، واللامُ، وكونُ الجملةِ اسميةً في قولهم ﴿إنك لَرَسُولُ الله﴾ فالتكذيبُ في قولهم «نشهد» وادعائِهِمْ فيه المواطأةَ، لا في قولهم ﴿ إنك لَرَسُولُ الله﴾.

وثانيها: أن التكذيبَ في تسميتهم إخبارَهُمْ شهادةً؛ لأن الإخبار إذا خَلَا عن المُوَاطأة لم يكن شهادةً في الحقيقة.

وثالثها: أن المعنى لَكَاذِبُون في قولهم ﴿إنَّكَ لَرَسُولُ الله﴾ عند أنْفُسِهِمْ؛ لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حالُ المُخْبَر عنه.

وأنكر **الجاحظُ** انحصارَ الخبرِ في القسمين، وزعم أنه ثلاثة أقسام: صادق، وكاذب، وغيرُ صادقٍ ولا كاذبٍ، لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبرِ لو أو عدمه. وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه؛ فالأول ـ أي المطابق مع الاعتقاد ـ هو الصادق، والثالث أي غير المطابق مع الاعتقاد ـ هو الكاذب، والثاني، والرابع ـ أي المطابق مع عدم الاعتقاد، وغير المطابق مع عدم الاعتقاد ـ كل منهما ليس بصادق ولا كاذب.

فالصدق عنده: مطابقةُ الحكم للواقع مع اعتقاده. والكذب: عدم مطابقته مع اعتقاده، وغيرُهما ضربان: مطابقته مع عدم اعتقاده، وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده.

واحتج بقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَى عَلى الله كَذِباً أمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾[1] فإنهم حَصَرُوا

---

(١)الآية ٨ من سورة سبأ.

دَعْوَى النبي - ﷺ - الرسالةَ في الافتراء والإخبارِ حالَ الجنون، بمعنى امتناع الخلو، وليس إخباره حال الجنون كذباً؛ لِجَعْلِهِم الافتراء في مقابلته، ولا صدقاً؛ لأنهم لم يعتقدوا صدقه. فثبَتَ أن من الخَبَرِ ما ليس بصادق ولا كاذب.

وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذبُ عن عَمْدٍ؛ فهو نَوْعٌ من الكذب؛ فلا يمتنع أن يكون الإخبار حالَ الجنون كذباً أيضاً؛ لجواز أن يكون نوعاً آخر من الكذب، وهو الكذب لا عن عمد؛ فيكون التقسيم للخبر الكاذب، لا للخبر مطلقاً، والمعنى افْتَرى أم لم يَفْتَرِ؟ وَعَبَّر عن الثاني بقوله: «أَمْ بِهِ جِنَّةٌ؟» لأن المجنون لا افتراء له.

* * *

تنبيه آخر: وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم - قال السكاكي: ليس من الواجب في صناعة - وإن كان المَرْجِعُ في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل - أن يكون الدخيلُ فيها كالناشيء عليها في استفادة الذوق منها. فكيف إذا كانت الصناعةُ مستندةً إلى تحكُّماتٍ وَضْعِية واعتباراتٍ إلفِيّةٍ؟ فلا على الدخيل في صناعةِ علم المعاني أن يقلِّد صاحبَه في بعض فتاواه إن فاته الذَّوْقُ هناك، إلى أن يتكامل له على مَهَلٍ موجباتُ ذلك الذوق.

وكثيراً ما يشير الشيخُ عبدُ القاهر في «دلائل الإعجاز» إلى هذا. كما ذكر في موضع ما تلخيصُه هذا:

اعلم أنه لا يُصادف القول في هذا الباب مَوْقِعاً من السامع. ولا يجدُ لديه قَبُولاً، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، وحتى يكون مِمّنْ تحدِّثه نفسه. بأنَّ لما نومىء إليه من الحُسْنِ أصلاً، فيختلف الحال عليه عند تأمل

الكـلام؛ فيجد الأرْيَحيَّـةَ تارَةً وَيَعْـرَى منها أخـرى. وإذا عَجّبْتَـه تعجب، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه. فأما مَنْ كـانت الحالانِ عنـده على سواء، وكـان لا يتفقد من أمر النَّـظْمِ إلا الصحة المـطلقة. وإلا إعـراباً ظـاهراً. فليكن عنـدك بمنزلة مَنْ عَدِمَ الطَبع التي يدركُ به وزنَ الشعرِ، ويميز به مُزَاحَفَه من سـالمه، في أنك لا تتصدَّى لتعريفه؛ لعلمك أنه قد عَدِمَ الأداة التي بها يعرف.

واعلم أن هؤلاء وإن كـانوا هم الآفَـةَ العُظْمَى في هـذا الباب، فـإنَّ من الآفةِ أيضاً مَنْ زعم أنـه لا سبيل إلى معـرفة العِلةِ في شيء ممـا تعرف المـزية فيه، ولا يعلم إلا أن له موقعاً من النفس، وحظاً من القَبُول، فهـذا بِتَوانِيـه في حكم القائل الأول.

واعلم أنـه ليس إذا لم يمكن معرفـةُ الكل وَجَبَ تـركُ النظر في الكـل، وَلأنْ تعـرفَ العلة في بعض الصُّوَر، فتجعله شـاهداً في غيـره، أحْـرى من أن تَسُدَّ باب المعرفة على نفسك، وَتُعَوِّدَهَا الكَسَلَ والهُوَيْنَا.

قال الجاحظ: وكـلامٌ كثير جـرى عى ألسنة النـاس، وله مضـرة شديـدة وثمرة مُرَّةٌ، فمن أضَـر ذلك قولهم «لم يَـدَعِ الأول للآخـر شيئاً» فلو أن علمـاء كل عصر ـ مذ جَرَتْ هذه الكلمة في أسمـاعهم ـ تركـوا الاستنباط لمـا لم يَنتهِ إليهم عمن قبلهم لرأيتَ العلم مختلاً.

القولُ في أَحوال الإِسناد الْخَبَري

من المعلوم لكل عاقل أن قَصْدَ المخبر بخبره إفادَةُ المخاطَبِ إما نَفْسَ الحكم كقولك «زَيدٌ قائم» لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمى هذا فائدَةَ الخبر، وإما كونَ المخبِرِ عالماً بالحكم، كقولك لمن زيد عنده، ولا يَعلم أنك تعلم ذلك: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، ويسمى هذا لازِمَ فائدة الخبر.

قال السكاكي: والأولى بدون هذه تَمْتنع، وهذه بدون الأولى لا تمتنع، كما هو حكم اللازم المجهولِ المساواة، أي يمتنع أن لا يحصلَ العلمُ الثاني من الخبر نفسه عند حصول الأول منه، لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول، مع أن سماع الخبر من المخبرِ كافٍ في حصول الثاني منه، ولا يمتنع أن لا يحصل الأول من الخبر نفسه عند سماع الثاني منه؛ لجواز حصول الأول قبل الثاني، وامتناع حصول الحاصل.

وقد يُنَزَّلُ العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلَةَ الجاهل لعدم جَرْيِهِ على موجَبِ العلم؛ فيُلْقى إليه الخبر كما يلقى إلى الجاهل بأحدهما.

قال السكاكي: وإن شئْتَ فعليك بكلام رب العزة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ في الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ، وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا

يَعْلَمُونَ﴾[1] كيف تجد صَدْرَه يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القَسَمِيِّ. وآخرَه ينفيه عنهم؛ حيث لم يعملوا بعلمهم؟! وَنَظِيرُهَ في النفي والإثبات: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ، وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ؛ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الكُفْرِ إِنَّهُمْ لا أَيْمَانَ لَهُمْ؛ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾[3].

هذا لفظه، وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلَةَ الجاهل بهما. وليست منها. بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به؛ لعدم جرْيه عَلَى موجَب العلم، والفرقُ بينهما ظاهر.

وإذا كان غرضُ المخبر بخبره إفادَةَ المخاطب أحد الأمرين فينبغي أن يُقْتَصَر من التركيب على قَدْر الحاجة.

فإن كان المخاطَبُ خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر. والتردد فيه؛ استغنى عن مؤكدات الحكم، كقولك: «جاء زيد، وعمرو ذاهب» فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً.

وإن كان متصوِّر الطرَفَيْن، متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر، طالباً له؛ حَسُنَ تقويته بمؤكد، كقولك: «لَزَيْد عَارِف» أو «إن زَيْداً عارف».

وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيدُه بحسب الإنكار؛ فتقول: «إني صادق» لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره. و «إني لَصَادق» لمن يبالغ في إنكاره.

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.
(٢) الآية ١٧ من سورة الأنفال. (٣) الآية ١٢ من سورة التوبة.

وعليه قوله تعالى: ﴿واضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إذْ جاءَها الْمُرْسَلُونَ، إذْ أَرْسَلْنَا إلَيْهِمُ اثْنَيْنِ، فَكَذَّبُوهُمَا، فَعَزَّزْنَا بِثَالث، فَقَالُوا: إنّا إلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ، قالوا: ما أَنْتُمْ إلاّ بَشَرٌ مِثْلُنَا، وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيءٍ، إنْ أَنْتُمْ إلاّ تَكْذِبُونَ، قالُوا: رَبُّنَا يَعْلَمُ إنّا إلَيْكُم لَمُرْسَلُون﴾[1] حيث قال في المرة الأولى ﴿إنّا إلَيْكُم مُرْسَلون﴾ وفي الثانية ﴿إنا إلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾.

ويؤيد ما ذكرناه جوابُ أبي العباس لِلكِنْدِيِّ[2] عن قوله: إني أجد في كلام العرب حَشْوا، يقولون: «عبد الله قائم» و«إن عبد الله قائم» و«إن عبد الله لَقَائم» والمعنى واحد، بأن قال: بل المعاني مختلفة؛ فـ«عبد الله قائم» إخبار عن قيامه، و«إن عبد الله قائم» جواب عن سؤال سائل، و«إن عبد الله لَقَائم» جواب عن إنكار منكر.

ويُسَمَّى النوعُ الأول من الخبر ابتدائياً، والثاني طلبيّاً، والثالثُ إنكاريّاً، وإخراجُ الكلام على هذه الوجوه إخراجاً على مقتضى الظاهر.

وكثيراً ما يخرج على خلافه، فيُنَزَّل غيرُ السائل منزلة السائل؛ إذا قدم إليه ما يُلَوِّح له بحكم الخبر؛ فَيَسْتَشْرِف له استشرافَ المتردِّد الطالب، كقوله تعالى: ﴿وَلا تُخَاطِبْني في الّذِينَ ظَلَمُوا؛ إنّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾[3] وقوله: ﴿وَمَا أُبَرِّىءُ نَفْسِي؛ إنَّ النّفْسَ لأمّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[4] وقولِ بعضِ العرب:

فَغَنِّها، وهْيَ لك الفداءُ   إنَّ غِنَاءَ الإبلِ الحُداءُ

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض، وروِيَ عن

---

(١) الآيات ١٣ ـ ١٦ من سورة يس.

(٢) ابو العباس، هو محمد بن يزيد المبرد، صاحب كتاب الكامل في الأدب. والكندي، هو فيلسوف العرب، يعقوب بن إسحق بن الصباح.

(٣) الآية ٢٦ من سورة هود.   (٤) الآية ٥٣ من سورة يوسف.

الأَصْمَعِيِّ أنه قال: كان أبو عمرو بنُ العَلاء وخَلَفُ الأحمر يأتيان بَشّارا[1]، فيسلمان عليه بغاية الإعظام، ثم يقولان: يا أبا مُعاذٍ، ما أحدثت؟ فيخبرهما وينشدهما، ويكتبان عنه مُتَوَاضِعَين له، حتى يأتي وقت الزوال، ثم ينصرفان، فأتياه يوماً، فقالا: ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة؟ قال: هي التي بلغتكما. قالا: بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب، قال: نعم، إن ابن قتيبة يتباصر بالغريب، فأحببت أن أورِد عليه ما لا يعرف، قالا: فأنشدناها يا أبا معاذ، فأنشدهما:

بكِّرا صاحِبَيَّ قبلَ الْهَجِير
إنَّ ذاك النجاحَ في التبكير

حتى فرغ منها، فقال له خَلَفٌ: لو قلت يا أبا معاذ مكان إن ذاك النجاحَ: بكِّرا فالنجاح؛ كان أحسن، فقال بشار: إنما بنيتُها أعرابيّةً وحشية، فقلتُ: إن ذاك النجاحَ، كما يقول الأعراب البدويون، ولو قلتُ: بكرا فالنجاحُ؛ كان هذا كلام المولّدين، ولا يشبه ذلك الكلام، ولا يدخل في معنى القصيدة، قال: فقام خَلَف، فقبل بين عينيه؛ فهل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحضر من أبي عمرو بن العلاء - وهم من فُحولَةِ هذا الفن - إلا لِلُطْف المعنى في ذلك وخفائه؟.

وكذلك ينزَّل غيرُ المنكر منزلَة المنكِر؛ إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار، كقوله:

جاءَ شَقيقٌ عارضاً رُمْحَهُ إنّ بني عمِّكَ فيهم رِماح

فإن مجيئه هكذا، مُدِلاً بشجاعته، قد وضع رُمْحَه عارضاً؛ دليلٌ على

---

(١) بشار بن برد. الشاعر.

إعجاب شديد منه، واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بني عمه أحدٌ، كأنهم كلّهم عُزْلٌ ليس مع أحدٍ منهم رمح.

وكذلك ينزَّل المنكرُ منزلة غيرِ المنكر، إذا كان معه ما إنْ تأمَّلَه ارتدع عن الإنكار، كما يقال لمنكر الإسلام: «الإسلام حق» وعليه قوله تعالى في حق القرآن: ﴿لا رَيْبَ فيه﴾[1].

ومما يتفرع على هذين الاعتبارين قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إنّكم بَعْدَ ذلكَ لَمَيِّتُونَ، ثُمَّ إنّكُم يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُون﴾[2] أكد إثبات الموت تأكيدين - وإن كان مما لا ينكر - لتنزيل المخاطَبِينَ منزلة من يبالغ في إنكار الموت؛ لتمادِيهِمْ في الغفلة، والإعراضِ عن العمل لما بعده، ولهذا قيل: «مَيِّتُونَ» دون «تموتون» كما سيأتي الفرق بينهما، وأكَّد إثباتَ البعثِ تأكيداً واحداً - وإن كانَ ممّا يُنكَرُ - لأنه لمّا كانتْ أدلته ظاهرةً كان جديراً بأن لا يُنْكَر. بل إمّا أنْ يُعْتَرَف به، أو يُتَرَدَّدَ فيه؛ فنُزِّل المخاطبون منزلةَ المترددين؛ تنبيهاً لهم على ظهور أدلته، وحَثّاً على النظر فيها، ولهذا جاء «تُبْعثُون» على الأصل.

هذا كله اعتبارات الإثبات، وقِسْ عليه اعتبارات النفي، كقولك:

«ليس زيد، أو ما زيد؛ منطلقاً، أو بمنطلق» و«والله ليس زيد، أو ما زيد، منطلقاً، أو بمنطلق» و«ما ينطلق، أو ما إنْ ينطلق؛ زيد: و«ما كان زيد ينطلق» و«ما كان زيد لينطلق» و«لا ينطلقُ زيد» و«لن ينطلقَ زيد» و«والله ما ينطلق، أو ما إن ينطلقُ؛ زيد».

---

(١) الآية ٢ من سورة البقرة.

(٢) الآيتان ١٥ و١٦ من سورة المؤمنون.

فصل

الحقيقة العقلية والمجاز العقلي

الإسناد منه حقيقة عَقلية، ومنه مجاز عقلي:

أما الحقيقة فهي إسناد الفعل، أو معناه، إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر والمراد بمعنى الفعل نحو المصدرِ، واسم الفاعل.

وقولنا: «في الظاهر» ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع، وما لا يطابقه، فهي أربعة أضرب:

أحدها: ما يُطابِق الواقع واعتقاده، كقول المؤمن: «أنبت الله البَقْل، وشفى الله المريض».

والثاني: ما يطابق الواقعَ دونَ اعتقاده، كقول المعتزليِّ لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: «خالق الأفعال كلها هو الله تعالى»،

والثالث: ما يطابق اعتقاده دون الواقع، كقول الجاهل: «شفى الطبيبُ المريضَ» معتقداً شفاء المريض من الطبيب، ومنه قوله تعالى حكايةً عن بعض الكفرة: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إلاّ الدَّهْرُ﴾[1] ولا يجوز أن يكون مجازاً والإنكارُ عليهم من جهة ظاهر اللفظ؛ لما فيه من إيهام الخطأ، بدليل قوله تعالى عقيبَه: ﴿وَمَا لَهُمْ بِذلكَ مِنْ عِلمٍ؛ إنْ هُمْ إلا يَظُنُّونَ﴾[2] وَالمَتَجَوِّز المخطىء في العبارة لا يوصف بالظن، وإنّما الظّانُّ من يعتقد أن الأمر على ما قاله.

---

(١)الآية ٢٤ من سورة الجاثية. (٢) الآية ٢٤ من سورة الجاثية.

والرابع: ما لا يطابق شيئاً منهما، كالأقوال الكاذبة التي يكون القائم عالماً بحالها دون المخاطب.

وأما المجاز؛ فهو إسناد الفعل، أو معناه، إلى ملابس له، غير ما هو له، بتأوُّل.

وللفعل ملابسات شتى، يلابس الفاعلَ، والمفعولَ به، والمصدرَ، والزمانَ، والمكانَ، والسبب.

فإسناده إلى الفاعل ـ إذا كان مبنياً له ـ حقيقة كما مر، وكذا إلى المفعول إذا كان مبنياً له، وقولنا: «ما هو له» يشملهما، وإسناده إلى غيرهما ـ لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل ـ مجاز، كقولهم في المفعول به: ﴿عيشةٌ راضِيَة﴾[1] و ﴿ماءٌ دافِقٌ﴾[2] وفي عكسه «سَيْلٌ مُفْعَم» وفي المصدر «شعْرٌ شاعر» وفي الزمان «نهاره صائم» و «ليلُه قائم» وفي المكان «طريقٌ سائر» و «نهرٌ جارٍ» وفي السبب «بنى الأمير المدينةَ» وقال:

إذا ردَّ عافي القِدرِ مَن يَسْتَعيرُها[3]

وقولنا: : «بتأوّل» يخرج نحوَ قول الجاهل: «شفى الطبيب المريض»؛ فإن إسناده الشفاءَ إلى الطبيب ليس بتأوُّل.

ولهذا لم يُحْمَلْ نحوُ قولِ الشاعرِ الحماسِيِّ:

أشابَ الصغيرَ وأفنَى الكَبيـ ـرَ كَرُّ الغَداةِ، ومَرُّ العشِي

على المجاز، ما لم يعلم أو يظنَّ أن قائلَه لم يُرِدْ ظاهرَه.

---

(١) الاية ٧ من سورة القارعة.

(٢) الآية ٦ من سورة الطارق، والآية ٢١ سورة الحاقة.

(٣) الشاعر هو عوف بن الأحوص.

كما استدلّ على أن إسناد «مَيَّزَ» إلى «جذب الليالي» في قول أبي النَّجْمِ:

قد أصبحتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي
عليَّ ذنبا كله لم أصنع
مِن أن رأت رأسِي كرأس الأصلع
مَيَّزَ عنه قُنْزُعا عن قُنْزُعِ[1]
جَذبُ الليالي: أبطئي، أو أسرعي

مجازٌ بقوله عقيبهُ:

أفناه قِيلُ اللَّهِ للشمس: اطلُعي
حتى إذا واراك أُفْقٌ فارجعي

وسُمِّيَ الإسنادُ في هذين القسمين من الكلام عقلياً؛ لاستناده إلى العقل، دونَ الوضع؛ لأن إسنادَ الكلمة شيءٌ يحصل بقصد المتكلم، دونَ واضع اللغة، فلا يصير «ضَرَبَ» خبراً «عن «زيد» بواضع اللغة، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له، وإنما الذي يعود إلى واضع اللغة أن «ضرب» لإثبات الضرب لا لإثبات الخروج، وأنه لإثباته في زمان ماض، وليس لإثباته في زمان مستقبل، فأما تعيينُ مَن ثبت له؛ فإنما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين.

ولو كان لغوياً لكان حكمنا بأنه مجاز في مثل قولنا: «خطٌّ أحسنُ مما وَشّى الرَّبيعُ» من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحي القادر ـ حكماً بأن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعلُ بالحي القادر، دون الجماد، وذلك مما لا يُشك في بُطلانه.

(١) القنزع: الشعر حوالي الرأس.

وقال السكاكي «الحقيقة العقلية هي الكلام المُفَاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه».

وقـال: وإنما قلت: «مـا عند المتكلم» دون أن أقـول «مـا عنـد العقـل» ليتناول كلامَ الجاهلِ إذا قال «شفى الطبيب المريض» رائياً شفاء المريضِ مِنَ الطبيب، حيث عُدَّ منه حقيقةً، مع أنه غير مفيد لما في العقل من الحكم فيه.

وفيه نظر؛ لأنه غير مُطَّرِدٍ؛ لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلاً، ولا متصلاً به، كقولنا: «الإنسـان حيوان» مـع أنه لا يُسَمَّى حقيقـةً ولا مجازاً، ولا مُنْعَكِسٍ؛ لخـروج ما يـطابق الواقـع دون اعتقاد المتكلم، ومـا لا يطابق شيئـاً منهما منه، مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق.

وقال: «المجاز العقلي هو الكلام المُفادُ به خـلاف ما عنـد المتكلم من الحكم فيـه لضرب من التـأوُّل، إفادة للخـلاف، لا بواسـطة وضع، كقـولك: أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المريض، وكسا الخليفة الكعبة».

قـال: وإنمـا قلتُ: خـلاف مـا عنـد المتكلم من الحكم فيـه، دون أن أقول: خلاف ما عند العقل؛ لئلًا يمتنعَ طردُه بما إذا قال الدَّهْرِيُّ ـ عن اعتقاد جهل ـ أو جاهـلٌ غيره: أنبت الـربيع البقـل، رائياً إنبـاته من الـربيع، فـإنَّه لا يُسمى كـلامه مجـازاً، وان كان بخـلاف العقل في نفس الأمـر، واحتـجَّ ببيتِ الحماسة وقول أبي النجم على ما تقدم.

ثم قال: ولئلا يمتنـعَ عَكْسُه بمثـل «كسا الخليفـةُ الكعبَةَ» و«هَـزَمَ الأمير الجُنـدَ» فليس في العقل امتنـاع أن يَكْسوَ الخليفـةُ نفسُه الكعبَـة، ولا أن يهزم الأمير وحدَه الجندَ، ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقلي.

وإنمـا قلتُ لضرب من التـأوُّل؛ ليُحتَرَزَ بـه عن الكذب؛ فـإنه لا يسمى مجازاً، مع كونه كلاماً مفيداً خلافَ ما عند المتكلم.

وإنمـا قلتُ: إفادة للخـلاف لا بواسـطة وضع؛ ليُحتـرزَ بـه عن المجـاز

اللُّغـويِّ في صورة، وهي إذا ادُّعِيَ أنَّ «أنبت» مـوضوعٌ لاستعمـاله في القـادر المختار، أو وُضِعَ لذلك.

وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم بطلانَ طرده بما ذكر؛ لخروجـه بقولـه: «لضرب من التأول» ولا بطلان عكسه بما ذكر؛ إذ المراد بخلاف ما عند العقل خـلافُ ما في نفس الأمر.

وفي كـلام الشيخ عبـد القاهـر إشـارة إلى ذلـك؛ حيث عـرَّفَ الحقيقـة العقلية بقوله: كل جملة وضعتهـا على أن الحكمَ المفادَ بهـا على ما هـو عليه في العقل واقع موقعَه، فإن قوله: «واقع موقعه» معناه في نفس الأمر وهـو بيان لما قبله.

وكذا في كلام الزَّمَخْشَرِيِّ[1] حيث عرف المجاز العقلي بقوله: أن يُسْنَـدَ الفعلُ إلى شيء يتلبَّسُ بالـذي هو في الحقيقـة له، فـإن قولـه: «في الحقيقة» معناه في نفس الأمر، ونحو «كسا الخليفةُ الكعبةَ» ـ إذا كان الإسناد فيه مجازاً ـ كذلك.

ثم القول بأن الفعل موضوعٌ لاستعماله في القادر؛ ضعيـف، وهو معترف بضعفه، وقد رده في كتابه بوجوه، منهـا أن وضع الفعـل لاستعمالـه في القادر قيـد لم ينقـل عن واحـد من رواة اللغـة، وتـرك القيـد دليـل في العـرف على الإطلاق، فقوله: : «إفادةً للخلاف لا بوساطة وضـع» لا حاجـة إليه، وإن ذُكِـرَ فينبغي أن لا يُذكَرَ إلا بعـد ذكر الحـد على المذهب المختـار، على أن تمثيلَهُ بقول الجاهل: «أنبت الربيع البقل» ينافي هذا الاحتراز.

تنبيه:

قد تبين بما ذكرناه أن المُسَمَّى بالحقيقة العقلية، والمجاز العقلي ـ على ما ذكره السكاكي ـ هو الكلامُ لا الإسناد، وهذا يوافق ظاهر كـلام الشيخ عبـد القاهر في مواضع من دلائل الإعْجاز.

---

(١) صاحب التفسير المشهور بالكشاف. وكتاب المفصَّل في اللغة.

وعلى ما ذكرناه هو الإسناد، لا الكلام، وهـذا ظاهـر ما نقله الشيـخ أبو عمرو بنُ الحاجب ـ رحمه الله ـ عن الشيخ عبد القاهر، وهو قول الزمخشـري في الكشاف، وقول غيره، وإنَّما اخترناه لأن نسبة المسمَّى حقيقةً أو مجازاً إلى العقل على هذا لنفسه بلا وساطة شيء، وعلى الأول لاشتماله على مـا ينتسب إلى العقل، أعني الإسناد.

* * *

ثُمَّ المجـازُ العقليُّ باعتبـار طرفيـه ـ أعني المسند والمسنـد إليه ـ أربعـة أقسام لا غير: لأنهما إما حقيقتان، كقولنا: «أنبت الربيع البقل» وعليه قولُهُ:

فنام لَيْلي وَتَجَلَّى هَمِّي

وقوله: [جرير].

وَشَيَّبَ أيامُ الفِرَاقِ مَفَارِقِي

وقوله:

وَنِـمْـتُ وَمـا لَـيْـلُ الـمَـطِيِّ بِـنَـائِـمِ

وإما مجازان، كقولنا: «أحيا الأرضَ شبابُ الزمانِ».

وإما مختلفان، كقولنا: «أنبت البقلَ شبابُ الزمانِ» وكقولنا «أحيا الأرضَ الربيع» وعليه قولُ الرجل لصاحبه «أحيَتْني رُؤيَتُكَ» أي: آنستني وسَرَّتْنِي، فقد جعل الحاصل بالرؤية من الأُنْسِ والمسـرَّة حياةً، ثم جَعَـلَ الرؤيـةَ فاعلَةً لـه، ومثله قول أبي الطَّيِّب:

وتُـحْـيـي لــه الـمــالَ الـصَّـوَارِمُ والْـقَـنَـا
ويقْـتُـلُ مَـا تحيي الـتـبـسُّـمُ وَالْـجَـدَا[1]

جعل الزيادة والوفور حياة للمال، وتفريقـه في العطاء قتـلاً له، ثم أثبتَ

---

(١) الصوارم: السيوف، والقنا: الرماح، والجدا: العطاء.

الإحيـاء فعلا للصـوارم، والقتلَ فعـلا للتبسُّم، مع أن الفعـلَ لا يصح منهمـا، ونحوه قولهم: «أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم» جُعِلَتِ الفِتْنَـةُ إهلاكـاً. ثم أُثْبِتَ الإهلاكُ فعلا للدينار والدرهم.

وهـو في القرآن كثيـر، كقولـه تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُـهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً﴾[1] نُسِبَتِ الزيادةُ التي هي فعلُ الله إلى الآيات؛ لكونها سبَباً فيها. وكذا قوله تعالى: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ﴾[2].

ومن هذا الضرب قوله: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَـاءَهُمْ﴾[3] فإن الفـاعلَ غيـرُهَ، وَنُسِبَ الفعلُ إليه؛ لكونه الآمرَ به.

وكقـوله: ﴿يَنْـزِعُ عَنْهمَا لِبَـاسَهُمَا﴾[4] نُسِبَ النـزْعُ ـ الذي هـو فعـلُ الله تعالى ـ إلى إبليس؛ لأن سَبَبَهُ أكلُ الشجرة، وسبب أكلهـا وسوستُـه ومقاسمتُـه إياهما إنه لهما لمن الناصحين.

وكـذا قولـه ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّـذِينَ بَدَّلُـوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْـراً وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ؟﴾[5] نُسِبَ الإحلال الذي هو فعلُ الله إلى أكابـرهم، لأن سبَبه كُفْـرُهمْ، وسبب كفرهم أمْر أكابرهم إياهم بالكفر.

وكقوله تعالى: ﴿يَوْماً يَجْعَلُ الوِلْدَانَ شِيباً﴾[6] نُسِبَ الفعلُ إلى الـظَّرْف؛ لوقوعه فيه، كقولهم «نهاره صائم».

وكقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[7].

---

(١) الآية ٢ من سورة الأنفال. (٢) الآية ٢٣ من سورة فصلت.
(٣) الآية ٤ من سورة القصص. (٤) الآية ٢٧ من سورة الأعراف.
(٥) الآية ٢٨ من سورة إبراهيم. (٦)الآية ١٧ من سورة المزمل.
(٧) الآية ٢ من سورة الزلزلة.

وهو غير مختص بالخبر، بل يجري في الإنشاء، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هامَانُ ابنِ لي صَرْحاً﴾[1]، وقوله﴿فأَوْقِدْ لي يا هَامانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَلْ لي صَرْحاً﴾[2] وقوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾[3].

ولا بُدَّ من قرينة إما لفظية، كما سبق في قول أبي النَّجْم؛ أو غير لفظية، كاستحالة صدور المُسْنَدِ من المُسْنَدِ إليه المذكور، أو قيامه به عقلاً، كقولك: «محبتُك جاءتْ بي إليك» أو عادةً، كقولك «هزم الأميرُ الجندَ» و «كسا الخليفةُ الكعبة» و «بَنَى الوزير القصرَ» وكصدور الكلام من الموحِّد في مثل قوله: «أشاب الصغير» البيت.

واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تتعاطَى فيه المجازَ العقليَّ بسهولة، بل تجدُكَ في كثير من الأمر تحتاج إلى أن تُهَيِّىءَ الشيء، وتصلحَه له، بشيء تتوخَّاه في النظم، كقول من يصف جَمَلاً:

تَجُوبُ له الظلماءَ عَيْنٌ كأنها
زجاجة شَرْبٍ غَيْرُ مَلأى ولا صِفْر[4]

يريد أنه يهتدي بنور عينه في الظلماء، ويمكنه بها أن يخرقَها، ويمضي فيها، ولولاها لكانت الظلماء كالسَّد الذي لا يجد السائر شيئاً يُفرِّجه به، ويجعل لنفسه فيه سبيلاً، فلولا أنه قال «تجوب له» فعلَّق «له» بـ «تجوب» لما تبين جهةُ التجوُّز في جعل الجوب فعلاً للعين كما ينبغي؛ لأنه لم يكن حينئذ في الكلام دليلٌ على أن اهتداء صاحبها في الظُّلمة ومُضِيَّهُ فيها بنورها، وكذلك لو قال: «تجوب له الظلماءَ عينُه» لم يكن له هذا الموقعُ، ولا نقطع

---

(١) الآية ٣٦ من سورة غافر.
(٢) الآية ٣٨ من سورة القصص.
(٣) الآية ١١٧ من سورة طه.
(٤) صفر: فارغة ويقال عاد صفر اليدين.

السِّلْكُ؛ من حيث كان يعيبه حينئذ أن يصفَ العينَ بما وصفها به.

واعلم أن الفعلَ المبنيَّ للفاعلِ في المجاز العقليِّ واجبٌ أن يكونَ له فاعلٌ في التقدير، إذا أسند إليه صار الإسنادُ حقيقةً؛ لما يشعر بذلك تعريفُه كما سبق.

وذلك قد يكون ظاهراً، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُم﴾[1] فما ربحوا في تجارتهم.

وقد يكون خفياً، لا يظهر إلا بَعْدَ نظرٍ وتأمُّلٍ، كما في قولك «سَرَّتْني رُؤيتُك» أي: سرني الله وقتَ رؤيتك، كما تقول: «أصل الحكم في أنبتَ الربيعُ البقلَ» أنبتَ اللّٰهُ البقلَ وقتَ الربيع، وفي «شفى الطبيبُ المريضَ» شَفى اللّٰهُ المريضَ عند علاج الطبيب، وكما في قولك: «أقْدَمَنِي بَلَدَكَ حقٌّ لي على فلان» أي: أقْدَمَتْنِي نفسي بلدك لأجل حقٍّ لي على فلان، أي: قَدِمْتُ لذلك، ونظيره «محبتُك جاءت بي إليك» أي: جاءت بي نفسي إليك لمحبتك، أي: جئتك لمحبتك، وإنما قلنا: «إن الحكم فيهما مجاز» لأن الفعلين فيهما مسندان إلى الداعي، والداعي لا يكون فاعلاً، وكما في قول الشاعر:

وصيَّرني هواك، وبي لحَيْني يُضْرَبُ المَثَلُ

أي: وصيرني اللّٰهُ لهواك وحالي هذه، أي أهلكني الله ابتلاءً، بسبب هواك. وكما في قول الآخر وهو أبو نواس[2]:

---

(١) الآية ١٦ من سورة البقرة.

(٢) هو أبو علي الحسن بن هانىء، شاعر الغزل والمجون في عهد الرشيد والأمين، توفي في سنة ١٩٥هـ.

يَـزيـدُكَ وَجْهُـهُ حُسْنـاً   إذا مـا زِدْتَـهُ نَـظرا

أي يَزِيدُكَ وَجْهُـهُ حُسْناً في وجهـه ـ لما أودعـه من دقائق الجمـال ـ متى تأمَّلْتَ ـ.

وأنكر السكاكي وجُـودَ المجاز العقليْ في الكـلام، وقال: الـذي عندي نَظْمه في سِلك الاستعارة بالكناية، بجعل الربيع استعارةً بـالكنايـة عن الفاعـل الحقيقي بـواسطة المبـالغة في التشبيـه ـ على مـا عليه مَبْنَى الاستعـارة، كمـا سيـأتي ـ وجَعْلِ نسبـة الإثبات إليـه قرينـةً للاستعـارة، وبجعل الأميـرِ المُدَبِّـرِ لأسباب هزيمة العدُوِّ استعارةً بالكناية عن الجُنْدِ الهازِمِ، وجَعْـلِ نسبة الهَـزْمِ إليه قرينةً للاستعارة.

وفيما ذهب إليه نـظرٌ؛ لأنه يستلزم أن يكـونَ المرادُ بـ «عيشـة» في قولـه تعالى: ﴿فهُوَ في عيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[1] صـاحب العيشة، لا العِيشَـةَ، وبـ «ماءٍ» في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ ماءٍ دَافِقٍ﴾[2] فـاعل الـدفق، لا المنيَّ؛ لما سيـأتي من تفسيره للاستعارة بالكناية.

وأن لا تصحَّ الإضافة في نحـو قولهم: «فـلانٌ نهارُهُ صـائمٌ ولَيْلُهُ قائمٌ». لأن المراد بالنهار ـ على هذا ـ فلانٌ نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تصح.

وأنْ لا يكـونَ الأمرُ بـالإيقاد على الطين في إحـدى الآيتين ـ وبـالبنـاء ـ فيهما ـ لهامان، مع أن النداء له.

وأن يتوقَّف جواز التركيب في نحو قولهم: «أنبت الربيع البقل، وسـرتني رؤيتك» على اذْن الشَّرعيِّ؛ لأن أسماء الله تعالى تَوْقِيفِيَّةٌ.

وكل ذلك منتفٍ ظاهر الانتفاء.

---

(١) الآية ٢١ من سورة الحاقة.

(٢) الآية ٦ من سورة الطارق.

ثُمَّ ما ذكره منقوض بنحو قولهم: «فلان نهاره صائم» فإن الإسناد فيه مجاز، ولا يجوز أن يكون النهارُ استعارةً بالكناية عن فلان؛ لأن ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة، ويُوجب حملَه على التشبيه، ولهذا عُدَّ نحوُ قولهم «رأيت بفلان أسداً، ولقيني منه أسد» تشبيهاً لا استعارةً، كما صرح السكاكي أيضاً بذلك في كتابه.

تنبيه: إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان، كما فعل السكاكي ومَنْ تَبِعه؛ لدخوله في تعريف علم المعاني، دون تعريف علم البيان.

القول في أَحوال المُسْنَد إليه

أما حذفه فإما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بِناءً على الظاهر.

وإما لذلك مع ضيق المقام.

وإما لِتَخْييل أنّ في تركه تعويلاً على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلًا على شهادة اللفظ من حيثُ الظاهر، وكم بين الشهادتين!!

وإما لاختبار تَنَبُّهِ السامع له عند القرينة، أو مقدار تنبهه.

وإما لإيهام أن في تركه تطهيراً له عن لسانك، أو تطهيراً للسانك عنه.

وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مسَّت إليه حاجة.

وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له، حقيقةً، أو ادعاءً.

وإما لاعتبار آخر مناسب، لا يهدي إلى مثله إلا العقلُ السليم، والطبع المستقيم كقول الشاعر:

قال لي: كَيْفَ أنت؟ قلتُ: عليلُ
سهرٌ دائمٌ، وحُزْنٌ طَويلُ

وقوله: [أبو الأسود الدؤلي].

سأشكر عمراً إنْ تراخت مَنِيَّتي
أيادِيَ لَمْ تُمْنَنْ وإنْ هِيَ جَلَّتِ

فتىً غَيْـرُ مَحْجـوبِ الغنى عن صـديقِـه
ولا مُـظْهِـرِ الـشَّكْـوَى إذا الـنعـلُ زَلَّـتِ

وقوله: [لقيط بن زرارة].

أضـاءت لـهم أحسـابُـهم ووجـوهُـهم
دُجَى اللَّيْـل حتَّى نـظَّم الـجَـزْعَ ثـاقِبُـهْ
نُـجـومُ سـمـاءٍ كـلَّمـا انـقَضَّ كـوكـبٌ
بَـدَا كـوكـبٌ تَـأوِي إلـيـه كـواكـبُـهْ

وقـول بعض العرب في ابن عم لـه مُوسِـر، سألـه، فمنعه، وقـال: كَمْ أُعـطيك مـالي، وأنت تنفقه فيمـا لا يعنيك؟! والله لا أعْـطَيْتُكَ. فتـركـه حتى اجتمع القوم في ناديهم، وهو فيهم، فشكاه إلى القوم، وذمَّـه، فوثب إليـه ابنُ عمه، فلطمه، فأنشأ يقول: [المغيرة بن عبد الله].

سـريـعٌ إلى ابن العمِّ يلطمُ وَجْهَـهُ
ولـيس إلـى داعـي الـنـدا بِـسَـريـع
حـريصٌ على الـدنيـا، مُضِيـعٌ لـدينـه
ولـي سـلمـا فـي بيـتـه بـمـضـيـع

وعليه قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَه؟! نَارٌ حَامِيَةٌ﴾[2].

وقيامُ القرينة شرطٌ في الجميع.
وأما ذكره فإما لأنه الأصلُ ولا مُقْتَضِيَ للحذف.
وإما للاحتياط لضعف التعويل على القرينة.
وإما للتنبيه على غباوة السامع.
وإما لزيادة الإيضاح والتقرير.

---

(١) الاية ١٨ من سورة البقرة. (٢) الأبتان ١٠ ـ ١١ من سورة القارعة

وإما لإظهار تعظيمه أو إهانته، كما في بعض الأسامي المحمودة، أو المذمومة.

وإما للتبرك بذكره.

وإما لاستلذاذه.

وإما لبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوبٌ، كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿هِيَ عَصايَ﴾[1] ولهذا زاد على الجواب، وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي: وإما لكون الخبر عام بالنسبة إلى كل مسند إليه، والمراد تخصيصه بمعين، كقولك: زيد جاء، وعمرو ذهب، وخالد في الدار، وقوله: [امرؤ القيس بن عابس، الصحابي].

اللَّهُ أَنْجَحُ ما طلبتَ به
والبِرُّ خيرُ حقيبةِ الرَّحْلِ

وقوله: [أبو ذؤيب الهذلي].

النفسُ راغبةٌ إذا رغَّبْتَها
وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تَقْنُعُ

وفيه نظر؛ لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذِفَ، فعمومُ الخبر وإرادة تخصيصة بمعين وحدهما؛ لا يقتضيان ذكره، وإلا فيكون ذكره واجباً.

وأما تعريفه فلِتكونَ الفائدة أتم؛ لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعدَ كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف، وبُعْدُه بحسب تخصيص المسند إليه، والمسند كلما ازداد تخصيصاً ازداد الحكم بعداً، وكلما ازداد عموماً ازداد الحكم قرباً، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا: «شيءٌ ما موجود» وفي قولنا: «فلان بن فلان يحفظ الكتاب»، والتخصيصُ كمالُه بالتعريف.

---

(١) الآية ١٨ من سورة طه.

ثم التعريف مختلف:

فإن كان بالإضمار فإما لأن المقام مقام التكلم: كقول بشار [بن برد]:

أنـا المـرَعَّـثُ، لا أخْـفَـى عـلى أحـد
ذرَّتْ بـيَ الـشـمسُ لـلقـاصِـي ولـلدَّانـي

وإما لأن المقام مقام الخِطاب، كقول الحماسيَّة: [أمامة].

وأنـتَ الـذي أخـلَفْـتَـنِـي مـا وعـدْتَـنـي
وأشْـمَـتَّ بـي مَـنْ كـان فـيـكَ يـلوم

وإما لأن المقام مقام الغيبة؛ لكَوْن المسند إليه مذكوراً، أو في حكم المذكور لقرينة، كقوله: [القاسم بن جبل الذبياني].

مِـنَ البـيضِ الـوُجـوه بنـي سنـانٍ
لَـوَ أنَّـكَ تـستـضـيء بـهم أضـاءوا
هُـمُ حَـلُّوا مـنَ الـشَّـرَفِ الـمُـعَـلَّى
ومِنْ حَسَبِ العَشِيـرَةِ حَـيْثُ شـاءوا

وقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا، هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[1] أي العَدْلُ، وقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾[2] أي ولأبوي الميت.

وأصل الخطاب أن يكون لمعين، وقد يترك إلى غير معين، كما تقول: «فلان لئيم، إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك» فلا تريد مخاطباً بعينه، بل تريد: إن أُكْرِمَ، وإن أُحْسِنَ إليه؛ فتخرجه في صورة الخطاب، ليفيد العموم، أي سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد.

وهو في القران كثير، كقوله تعالى: ﴿ولَوْ تَرَى إذ المُجْرِمُونَ ناكِسُو

---

(١) بعض الآية ٨ من سورة المائدة. (٢) بعض الآية ١١ من سورة النساء.

رُؤوسِهم عِنْد رَبِّهِمْ﴾[1] أخرج في صورة الخطاب لما أُريدَ العمومُ؛ للقصد إلى تفظيع حالهم، وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها، فلا تختص بها رؤية راءٍ مختص به، بل كلُّ من يَتَأَتَّى منه رؤيةٌ داخلٌ في هذا الخطاب.

وإن كان بالعَلَميّة فإما لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم يَخُصُّه كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[2] وقول الشاعر: [المتنخل الهذلي].

أبو مالكٍ قاصرٌ فَقْرَهُ على نفسه، وَمُشِيعٌ غِناه

وقوله: [الحارث بن هشام].

اللَّهُ يعلم: ما تركتُ قتالَهم
حتَّى عَلَوْا فرسي بأشْقَرَ مُزْبِدِ[3]

وإما لتعظيمه، أو لإهانته، كما في الكُنَى والألقاب المحمودة والمذمومة.

وإما للكناية حيث الاسم صالح لها، ومما ورد صالحاً للكناية من غير باب المسند إليه قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَب﴾[4] أي جَهَنَّمِيّ.

وإما لأيهام استلذاذه، أو التبرك به.

وإما لاعتبار آخر مناسب.

وإن كان بالموصوليّة فإما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، كقولك: الذي كان معنا أمس رجل عالم.

وإما لاستهجان التصريح بالاسم.

وإما لزيادة التقرير، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾[5] فإنه مَسُوقٌ لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفَحشاء، والمذكور أدلُّ

---

(١) الآية ١٢ من سورة السجدة.

(٢) الآية ١ من سورة الإخلاص.

(٣) الأشقر الدم المتجمد.

(٤) الآية ١ من سورة المسد.

(٥) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

عليه من «امرأة العزيز» وغيره.

وإما للتفخيم كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[1] وقول الشاعر: [أبو نواس].

مضى بها ما مَضى مِنْ عَقْل شاربها
وفي الزجاجة باقٍ يطلبُ الباقي

ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى؛ ﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾[2] وبيت الحماسة: [الشاعر دريد بن الصمة].

صبَا ما صبَا حتى علا الشيبُ رأسَهُ
فلما علاه قال للباطل: ابْعَدِ

وقول أبي نواس:

ولقد نَهَزْتُ مع الغُواة بَدْلوِهم
وأَسَمْتُ سَرْحَ اللَّحْظِ حيث أساموا
وبلغت ما بلغ امرُؤٌ بشبابه
فإذا عُصارة كلِّ ذاكَ أَثَامُ

وإما لتنبيه المخاطب على خطأ، كقول الآخر: [عبدة بن الطبيب].

إن الَذين تَرَوْنَهُمْ إخوانَكم
يشفي غليلَ صدورهم أن تُصْرَعوا

إما للإيماءِ إلى وجه بناء الخبر، نحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِين﴾[3].

ثم إنه ربما جُعِل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر، كقوله: [الفرزدق].

---

(١) الآية ٧٨ من سورة طه. (٢) الآية ٥٤ من سورة النجم.

(٣) الآية ٦ من سورة غافر.

إن الــذي سَمَــكَ السمــاء بَنَى لنــا
بــيــتــاً دعــائِــمُــهُ أعَــزُّ وأطْــوَلُ

أو لشأن غيره، نحو ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كَانُوا هُمُ الخاسِرِينَ﴾[1].

قال السكاكي: وربما جُعل ذريعةً إلى تحقيق الخبر، كقوله: [عبـدة بن الطبيب].

إن الـتي ضَــرَبَـتْ بيتــاً مُهــاجِـرةً
بكــوفَـةِ الجُنْــدِ غَــالَتْ وُدَّهــا غُولُ

وربما جُعِل ذريعةً إلى التنبيه للمخاطب على خطأ، كقـوله: «إن الـذين ترونهم» البيت.

وفيـه نظر؛ إذ لا يـظهر بين الإيمـاء إلى وجه بنـاء الخبر وتحقيق الخبـر فرقٌ، فكيف يُجْعَلُ الأولُ ذريعـةً إلى الثاني؟! والمسنـد إليه في البيت الثـاني ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه، بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه.

وإن كـان بالإشـارة فإمـا لتمييزه أكمـلَ تمييز؛ لصحـة إحضاره في ذهن السامع بوساطة الإشارة حساً، كقوله: [ابن الرومي].

هــذا أبــو الـصَّقْــرِ فــرداً فـي مـحــاسِـنِـه

وقوله: [الحطيئة].

أولئــك قــومٌ إن بَـنَــوْا أحـسـنــوا الـبـنــا
وإن عــاهَــدُوا أوْفَــوا وإن عَقَــدُوا شَــدُّوا

وقوله: [ابن المولى].

وإذا تــأمَّــل شـخصَ ضَـيْـفٍ مُـقْـبِـل
مُــتَـسَــرْبِــلٍ سِــرْبــالَ لـيــلٍ أغْـبَــرِ

(١) بعض الآية ٩٢ من سورة الأعراف.

أَوْمَا إلى الكَوْماءِ: هذا طارقٌ
نَحَرَتْنِيَ الأعداءُ إنْ لَمْ تُنْحَرِي

وقوله: [المتلمس، جرير بن عبد المسيح].

ولا يُقِيمُ على ضَيْمٍ يُراد به
إلا الأذلَّانِ عَيْرُ الحيِّ والوتدُ
هذا على الخَسْفِ مربوط بِرُمَّتِه
وذا يُشَجُّ فلا يَرْثي له أحدُ

وإما للقصد إلى أن السامع غبي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحسِّ، كقول الفَرَزْدَقِ:

أولئك آبائي، فَجِئْني بمثلِهم
إذا جمعتنا يا جريرُ المجامعُ

وإما لبيان حالِهِ في القرب، أو البعد، أو التوسط، كقولك: هذا زيد، وذلك عَمْرو، وذاك بشر.

وربما جُعِلَ القربُ ذريعةً إلى التحقير، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إنْ يَتَّخِذونَكَ إلَّا هُزُواً، أَهذَا الذي يَذْكُرُ آلِهَتكم[1]؟!﴾ وقوله تعالى: ﴿وإذا رَأَوْكَ إن يَتَّخِذُونَكَ إلَّا هُزُواً، أهذا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً؟!﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَمَا هذِهِ الحَيَاةُ الدُّنْيَا إلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾[3]، وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بهذَا مَثَلاً﴾[4] وقول عائِشَة ـ رضي الله عنها ـ لعبد الله بن عَمْرو بن العاص: «يا عجبا لابن عَمْرٍو هذا» وقول الشاعر: [الهذلول العنبري].

---

(١) الآية ٣٦ من سورة الأنبياء. (٢) الآية ٤١ من سورة الفرقان.
(٣) الآية ٦٤ من سورة العنكبوت. (٤) الآية ٢٦ من سورة البقرة.

تقـولُ ودقَّتْ نَـحْـرَهـا بيـمينهـا:

أبَعليَ هـذا بـالـرَّحـا المُتقـاعِسُ

وربمـا جُعِـل البعـدُ ذريعـةً إلى التعـظيم، كقـولـه تعـالى: ﴿ألم ذَلِـكَ الكِتَابُ﴾[1] ذهابـاً إلى بُعْد درجتـه، ونحوه ﴿وَتِلْكَ الجنَّـةُ التي أورِثْتُموهـا﴾[2] ولذا قالت: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيه﴾[3] لم تقل: «فهذا» وهو حـاضر؛ رَفْعـا لمنزلته في الحسن، وتمهيداً للعذر في الافتتان به.

وقد يُجعَل ذريعة إلى التحقير، كما يقال: ذلـك اللعين فعل كـذا، وإما للتنبيه إذا ذُكر قبل المسند إليه مذكورٌ، وعُقِّب بأوصاف؛ على أن يَرِدُ بعد اسم الإشـارة فالمـذكورُ جـديرٌ بـاكتسابـه؛ من أجل تلك الأوصـافِ، كقـول حـاتِم الطَّائِيِّ:

ولـلهِ صـعْـلُوكٌ يُـسـاوِر هَـمَّـه

ويمضي على الأحـداث والـدَّهْـرِ مُقْـدِمـا

فَتى طَلِبـات، لا يـرَى الخـمْصَ تَـرْحَـةً

ولا شـبْعـةً، إن نـالـهـا عَـدَّ مَغْـنـمـا[4]

إذا مـا رأى يـومـاً مـكـارمَ أعـرضَـتْ

تـيـمـمَ كُـبْـرَاهُـنَّ، ثُـمـتَ صَـمَـمـا[5]

تـرى رُمْـحَـهُ، ونَـبْـلَهُ، ومِـجَـنَّـهُ

وذا شُـطَبٍ عَضْبَ الضَّـريبـة مِخْـذمـا[6]

---

(١) الآية ١ و٢ من سورة البقرة. (٢) الآية ٧٢ من سورة الزخرف.

(٣) الآية ٣٢ من سورة يوسف.

(٤) الطلبات: ما يطلبه الإنسان. الخمص: الجوع، الترحة: الفقر والعذاب.

(٥) ثمت: أي ثم.

(٦) مجّنه: ترسه. شطب: السيف الذي على نصله خطوط. عضب الضريبة: الحـد القاطع، مخذماً قاطعاً.

وأَحْـنـاءَ سَـرْجٍ قـاتِـرٍ، ولـجـامَـهُ

عتـادَ أخي هيجـا، وطِـرْفـاً مُـسَـوَّمـا[1]

فـذلـك إن يَهْـلِكْ فـحُـسْـنَـى ثَـنـاؤُهُ

وإن عـاش لم يَقْعُـد ضعيفـا مُـذمَّـمـا

فعدَّد له كما ترى خصالاً فاضلة، من المَضاء على الأحداث مُقْدِما، والصبر على ألم الجوع، والأنفة من أن يُعدَّ الشِّبْعَة مَغْنَما، وتيمُّم كُبرى المكْرمات، والتأهُّب للحرب بأدواتها. ثم عَقَّب بذلك بقوله: «فذلك» فأفاد أنه جديرٌ باتصافه بما ذكر بعده.

وكذا قوله تعالى: ﴿أولئِك عَلَى هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ، وَأُولئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ﴾[2] أفاد اسمُ الإشارة زيادَة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح.

وإما لاعتبار آخَرَ مناسب.

وإن كان باللام فإما للإشارة إلى معهود بينَك وبينَ مخاطَبِك، كما إذا قال لك قائل: جاءني رجل من قبيلة كذا؛ فتقول: ما فَعَل الرجل؟ وعليه قوله تعالى:

﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأنْثى﴾[3] أي وليس الذكر الذي طَلَبَتْ، كالأنثى التي وُهِبَتْ لها.

وإما لإرادة نَفْسِ الحقيقة، كقولك: الرجلُ خيرٌ مِنَ المرأة، والدينارُ خيرٌ من الدِّرهم، ومنه قول أبي العلاء المعَرِّي:

والخِـلُّ كـالمـاء يُبْـدِي لي ضمـائـرَهُ

مـع الصفـاء ويُخْـفيهـا مـعَ الكَـدَر

---

(١) السرج القاتر: السرج الجيد. طرفاً مسوماً: الجواد الأصيل المشهور.

(٢) الآية ٥ من سورة البقرة. (٣) الآية ٣٦ من سورة ال عمران.

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنا مِنَ الماء كلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[1] أي جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا الجنس الذي هو الماء، روى أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء، والجنَّ من نار خلقها منه، وآدم من تراب خلقه منه، ونحوه: ﴿أولئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الكِتَابَ، والحُكْمَ، والنُّبُوَّة﴾[2].

والْمُعرفُ باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهْدِيّتِهِ في الذهن، لمطابقته الحقيقة كقولك: أدخل السوق، وليس بينك وبين مخاطبك سوقٌ معهودٌ في الخارج، وعليه قولُ الشاعرِ: [عميرة بن جابر].

ولقد أَمُرُّ على اللئيم يَسبُّني

وهذا يقرب في المعنى من النكرة، ولذلك يُقدَّر «يسبني» وصفا للَّئيم، لا حالاً.

وقد يفيد الاستغراقَ، وذلك إذا امتنع حملُه على غير الأفراد، وعلى بعضها دون بعض، كقوله تعالى: ﴿إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[3].

والاستغراقُ ضربان:

حقيقي، كقوله تعالى: ﴿عالِمُ الغَيْبِ وَالشَّهادَةِ﴾[4] أي كل غيب وشهادة.

وعُرْفي كقولنا: جمع الأميرُ الصَّاغَة. إذا جمع صاغة بلده أو أطرافِ مملكته فَحَسْبُ، لا صاغةَ الدنيا.

واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع؛ بدليل أنه لا يصدق «لا رجل في الدار» في نفي الجنس، إذا كان فيها رجل أو رجلان، ويصدق «لا رجال فى الدار».

---

(١) الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.
(٢) الآية ٨٩ من سورة الأنعام.
(٣) الآية ٢ وبعض الآية ٣ من سورة العصر.
(٤) الآية ٩ من سورة الرعد.

ولا تنافي بين الاستغراق وأفراد اسم الجنس؛ لأن الحرف إنما يدخل عليه مجرداً على الدلالة على الوحدة والتعدد، ولأنه بمعنى كلّ الإفراديّ لا كلّ المجموعيّ أي معنى قولنا: «الرجل» كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع، وللمحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضاً.

فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام؛ إما نفسُ الحقيقة، لا ما صدق عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة، ونحوه علم الجنس، كأسامة.

وإما فردٌ مُعَيَّنٌ، وهو العهد الخارجيُّ، ونحوُه العَلَمُ الخاص، كزيد.
وإما فردٌ غير معيَّن، وهو العهد الذِّهْنِيُّ، ونحوه النكرة، كرجل.
وإما كلُّ الأفراد، وهو الاستغراق، ونحوُه لفظ كل مضافاً إلى النكرة، كقولنا: كل رجل.

وقد شكك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجوابُ عنه مما ذكرنا، ثم اختار ـ بناءً على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير ـ أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلُها منزلَة المعهود بوجه من الوجوه الْخَطَابية؛ إما لكون الشيء حاضراً في الذهن؛ لكونه محتاجاً إليه على طريق التحقيق أو التهكم، أو لأنه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقين، وإما لأنه لا يغيب عن الحسن على أحد الطريقين لو كان معهوداً.

وقال: الحقيقة من حيث هي هي لا واحدة ولا متعددة؛ لتحققها مع الوحدة تارةً ومع التعدد أخرى، وإن كانت لا تَنْفَكُّ في الوجود عن أحدهما، فهي صالحة للتوحُّد والتكثُّر، فكون الحكم استغراقاً أو غيرَ استغراق؛ إلى مُقْتَضَى المقام، فإذا كان خَطابياً مثل «المؤمن غِرٌّ كريم والفاجر خَبٌّ لئيم» حُمِلَ المُعَرَّفُ باللام ـ مفرداً كان أو جمعاً ـ على الاستغراق، بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيحٌ لأحد المتساوِيَيْن،

وإذا كان استدلالياً حُمِلَ على أقل ما يَحْتَمِل، وهو الواحدُ في المفرد، والثلاثةُ في الجمع.

وإن كان بالإضافة فإنا لأنه ليس للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريقٌ أخصرُ منها، كقوله: [جعفر بن علبة].

هَوَايَ مَع الركْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ
جَنِيبٌ، وجُثْماني بِمَكَّةَ مُوثَقُ[1]

وإما لإغنائها عن تفصيل مُتَعَذِّرٍ أو مرجوح لجهة، كقوله: [مروان بن أبي حفصة].

بَنُو مَطَرٍ يومَ اللِّقاءِ كأنهم
أسودٌ لها في غِيل خَفَّان أشْبُلُ

وقوله: [الحارث بن وعلة].

قومي هُمُ قتلوا أُمَيْمَ أخي
فإذا رمَيْتُ يُصِيبُني سَهْمِي

وإما لتضمُّنها تعظيماً لشأن المضاف إليه، كقولك: عبدي حضر فتعظِّم شأنَك، أو لشأنِ المضاف، كقولك: عبد الخليفة ركب، فتعظم شأن العبد، أو لشأن غيرِهما كقولك: عبد السلطان عند فلان، فتعظم شأن فلان، أو تحقيراً نحو: ولد الحجام حضر.

وإما لاعتبار آخر مناسب.

وأما تنكيره فللإفراد كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى المَدِينَةِ يَسْعَى﴾[2] أي فرد من أشخاص الرجال، أو للنوعية كقوله تعالى: ﴿وعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[3] أي نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناسُ، وهو غطاء التعامي عن آيات الله.

---

(١) اليمانين: أي اليمنيين. مصعد جنيب: ضارب في البعد.
(٢) الآية ٢٠ من سورة القصص. (٣) الآية ٧ من سورة البقرة.

ومن تنكير غير المسند إليه للإفراد قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً رَجُلاً فيه شُرَكاءُ مُتَشَاكِسُونَ ورَجُلاً سَلَماً لِرَجُل﴾[1].

وللنوعية قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلى حَيَاةٍ﴾[2]. أي نوعٍ من الحياة مخصوص، وهو الحياةُ الزائدة كأنه قِيل: ولتجدنَّهُم أحرص الناسِ وإن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في الماضي والحاضر حياةً في المستقبل، فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شيء إلا إذا لم يكن ذلك الشيء موجوداً له حالَ وصفه بالحرص عليه، وقولُه تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾[3] يحتمل الإفرادَ والنوعيَّةَ أي: خلق كلَّ فرد من أفراد الدواب من نُطْفةٍ معينة. أو كلَّ نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه.

أو للتعظيم والتهويل أو للتحقير، أي ارتفاع شأنه أو انحطاطِه إلى حدٍّ لا يمكن معه أن يُعرَفَ، كقول ابن أبي السِّمْطِ:

له حاجبٌ عن كل أمرٍ يَشِينُهُ
وليس له عن طالب العُرْفِ حاجبُ[4]

أي له حاجب أيُّ حاجب، وليس له حاجب ما.

أو للتكثير، كقولهم: إن له لإبلاً، وإن له لَغَنَماً، يريدون الكثرة.

وحمل الزَّمَخْشَرِيُّ التنكيرَ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا: أَئِنَّ لَنَا لأجْرا﴾[5] عليه.

أو للتقليل، كقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ المُؤْمِنِينَ والمؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأنَهَارُ خَالِدِينَ فيهَا وَمَسَاكِنَ طيِّبَةً في جَنَّاتِ عَدْنٍ ورِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الزمر. (٢) الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٤٥ من سورة النور.

(٤) العرف: المعروف والعطاء، وابن أبي السمط: حفيد مروان بن أبي حفصة ونسب في غير هذا الكتاب إلى السمط نفسه، وإلى أبي الطلحان مولى ابن أبي السمط.

(٥) الآية ٤١ من سورة الشعراء.

أَكْبَرُ﴾[1] أي وشيءٌ من رضوانه أكبرُ من ذلك كله؛ لأن رضاه سببُ كلِّ سعادةٍ وفلاح، من النعم، وإنما تَهْنَأ له برضاه، كما إذا علم بِسَخَطه تنغَّصَتْ عليه، ولم يَجِدْ لها لذةً وإن عظمت.

وقد جاء التعظيمُ، والتكثيرُ جميعاً، كقوله تعالى: ﴿وَإن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾[2] أي رسلٌ ذَوُو عَدَدٍ كثيرٍ، وآياتٍ عظامٍ، وأعمارٍ طويلةٍ، ونحو ذلك.

والسكَّاكِيُّ لم يفرق بين التعظيم والتكثير، ولا بين التحقير والتقليل؛ ثم جعل التنكير في قولهم: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب» للتعظيم، وفي قوله تعالى: ﴿ولَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾[3] لخلافه، وفي كِلَيْهِما نظر، أما الأول فلما سيأتي، وأما الثاني فِلأن خلافَ التعظيم مُستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة؛ لأنها إما من قولهم: نَفَحَتِ الريحُ، إذا هبَّتْ، أي هبةً، أو من قولهم: نفح الطِّيبُ، إذا فاح، أي فوحةً، كما يقال: شمة، واستعماله بهذا المعنى في الشر استعارة؛ إذ أصله أن يستعمل في الخير، يقال: له نفحة طيبة، أي هبَّةٌ من الخير.

وذهب أيضاً إلى أن قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ إنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمنِ﴾[4] بالتنكير ـ دون «عذاب الرحمن» بالإضافة ـ إما للتهويل، أو لخلافه، والظاهر أنه لخلافه. وإليه ميلُ الزَّمَخْشَرِيِّ؛ فإنه ذكر أن إبراهيم ـ ﷺ ـ لم يُخْلِ هذا الكلام مِنَ حسن الأدب مع أبيه، حيث لم يُصَرِّح فيه أن العذابَ لاحِقٌ له لاصق به، ولكنه قال: ﴿إنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ

---

(١) الآية ٧٢ من سورة التوبة. (٢) الآية ٤ من سورة فاطر.

(٣)الآية ٤٦ من سورة الأنبياء. (٤) الآية ٤٥ من سورة مريم.

الرَّحْمَنِ﴾ فَذَكَرَ الخوف، والمس، ونكَّر العذاب.

وأما التنكير في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ في القِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[1] فيحتمل النوعيَّةَ والتعظيمَ، أي لكم في هذا الجنس من الحكم ـ الذي هو القصاص ـ حياةٌ عظيمة؛ لمنْعِهِ عما كانوا عليه من قَتْلِ جماعة بواحد متى اقتدروا، أو نوعٌ من الحياة، وهو الحاصلُ للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص، فإن الإنسان إذا همَّ بالقتل تذكَّر الاقتصاص فارتدع، فسلم صاحبه من القتل وهو من القَوَدِ؛ فتسبب لحياة نفسين.

ومن تنكير غير المسند إليه للنوعية ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَراً﴾[2] أي وأرسلنا عليهم نَوعاً من المطر عجيباً، يعني الحجارة ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَسَاءَ مَطَرُ المُنْذَرِينَ﴾[3]؟ وللتحقير ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً﴾[4].

وأما وصفُه فَلِكْونِ الوصفِ تفسيراً له كاشفاً عن معناه، كقولك: الجِسمُ الطويلُ العريضُ العميقُ محتاجٌ إلى فراغ يشغله، ونحوُه في الكشفِ قولُ أوْسٍ: [بن حجر].

الأَلْمَعِيُّ الذي يَظُنُّ بكَ الظنَّ ... كأنْ قد رأى وَقد سمِعا

حُكِيَ أن الأصْمَعِيَّ سُئِلَ عن الأَلْمَعِيِّ، فأنشده، ولم يَزد، وكذا قولُه تعالى: ﴿إِنَّ الإنسانَ خُلِقَ هَلُوعاً، إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً، وإِذَا مَسَّهُ الخَيْرُ مَنُوعاً﴾[5] قال الزَّمَخْشري: الهَلَعُ، سرعةُ الجَزَعِ عند مسِّ المكروه، وسرعةُ المنع عند مسِّ الخيرِ، ومن قولهم: ناقةٌ هلوعٌ، سريعة السير، وعن أحمدَ بنِ

(١) الآية ١٧٩ من سورة البقرة. (٢) الآية ٥٨ من سورة النمل.
(٣) الآية ٥٨ من سورة النمل. (٤) الآية ٣٢ من سورة الجاثية.
(٥) الآيات ١٩ ـ ٢١ من سورة المعارج.

يحيى: قال لي محَمدُ بنُ عبدِ الله بنِ طاهرٍ: ما الهَلَع؟ قلت: قد فسّره الله تعالى. انتهى كلام الزمخشري؛ أو لكونه مخصصاً له نحو: زيد التاجر عندنا. أو لكونه مَدْحاً له، كقولنا: جاء زيدٌ العالِم، حيث يتعين فيه «زيد» قبل ذكر «العالم» ونحوهُ من غيره قولُه تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وقولُه تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الخَالِقُ البَارِىءُ المُصَوِّرُ﴾[1].

أو لكونه ذماً له، كقولنا: ذهب زيد الفاسق؛ حيث يتعين فيه «زيدٌ» قبل ذكر «الفاسق»، ونحوُه من غيره قولُه تعالى: ﴿فإِذَا قَرَأْتَ القُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[2].

أو لكونه تأكيداً له، كقولك: أمسِ الدابر وكان يوماً عظيماً.

أو لكونه بياناً له، كقوله تعالى: ﴿لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[3].

قال الزَّمَخْشرِيُّ: الاسمُ الحاملُ لمعنى الإفرادِ والتثنيةِ دالٌّ على شيئين: على الجِنْسِيَّة، والعدَدِ المخصوص، فإذا أُرِيدَ الدلالة على أن المعنِيَّ به منهما، والذي يُسَاقُ له الحديثُ؛ هو العددُ؛ شُفِعَ بما يؤكِّده، فدُلَّ به على القصد إليه، والعنايةِ به، ألا ترى أنك لو قلت: «إنما هو إله» ولم تؤكِّدْهُ بواحدٍ، لم يحسنْ، وخُيِّلَ أنك تُثبت الإلهيَّةَ لا الوحدانيَّة؟.

وأما قولُه تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[4] فقال السَّكَّاكِيُّ: شفع دابة بـ«في الأرض» وطائراً بـ«يطير بجناحيه» لبيان أن

---

(١) الآية ٢٤ من سورة الحشر.

(٢) الآية ٩٨ من سورة النحل.

(٣) الآية ٥١ من سورة النحل.

(٤) الآية ٣٨ من سورة الأنعام.

القصد بهما إلى الجنسين، وقال الزمخشري: معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة، كأنه قِيل: وما من دَّابة قَطُّ في جميع الأرَضين السبع، وما من طائر قطُّ في جوٍّ السماء من جميع ما يطير بجناحيه.

واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة، وشرْطُها أن تكون خبرية؛ لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر؛ فلم يستقم أن تكون إنشائيةً مثلَه، وقال السكاكي: لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلمُ تحقُّقَ الوصف للموصوف، لأن الوصف إنما يُؤتَى به ليُمَيِّز الموصوفَ مما عداه، وتميز المتكلم شيئاً من شيء بما لا يَعْرِفُهُ له محالٌ، فما لا يكون عنده مُحَقَّقاً للموصوف يمتنع أن يجعله وصفاً له، بحكم عكس النقيض، ومضمونُ الجُمَلِ الطلبية كذلك؛ لأن الطلب يقتضي مطلوباً غير متحقق لامتناع طلب الحاصل؛ فلا يقع شيء منها صفة لشيء.

والتعليلُ الأول أعمُّ؛ لأن الجملة الإنشائية قد لا تكون طلبية، كقولنا: نِعْمَ الرجل زيد، وبئس الصاحب عمرو، وربما يقوم بكر، وكم غلام ملكت؟ وعسى أن يجيء بشر، وما أَحْسَنَ خالداً، وصيغ العقود، نحو: بعت واشتريت، فإن هذه كلُّها إنشائية وليس شيء منها بطلبي.

ولامتناع وقوع الإنشائية صفةً أو خبراً قِيلَ في قوله: [عبد الله بن رؤبة].

جاؤا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ[1]

تقديرُه: جاؤا بمذْقٍ مَقُولٍ عنده هذا القولُ، أي بمذق يحمل رائيَهُ أن يقول لمن يريد وصفه له: هلْ رأيتَ الذئبَ قطُّ؟ فهو مثله في اللون؛ لإيراده في خيال الرائي لونَ الذائب لزُرْقته، وفي مثل قولنا: زيدٌ اضربه، أو لا تضربه، تقديرُه: مقولٌ في حقِّه: اضربه، أو لا تضربه.

(١) المذق: الحليب المخلوط بالماء.

وأما توكيده: فللتقرير، كما سيأتي في باب تقديم الفعل وتأخيره.

أو لدفع تَوَهُّم التجوُّز، أو السهو، كقولك: عرفتُ، أنا، وعرفتَ أنتَ، وعرف زيدٌ زيدٌ، أو عَدَمِ الشمول، كقولك: عرفني الرجُلان كلاهُما، أو الرجال كُلُّهم.

قال السكاكي: ومنه «كلُّ رجلٍ عارفٌ»، و«كلُّ إنسانٍ حيوانٌ».

وفيه نظر؛ لأن كلمة «كلّ» تارةً تقع تأسيساً، وذلك إذا أفادت الشمولَ من أصلِه، حتى لولا مكانُها لَما عُقِل، وتارةً تقع تأكيداً، وذلك إذا لم تُفِدهْ من أصله، بل تمنع أن يكون اللفظُ المقتضى له مستعملاً في غيره.

أما الأول فهو أن تكون مضافة إلى نكرة، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[1] وقوله: ﴿وَكلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً﴾[2] وقوله: ﴿وَهُمْ مِنْ كلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾[3].

وأما الثاني فما عدا ذلك، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ المَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ﴾[4].

وهي في قوله: «كل رجل عارفٌ»، و«كل إنسان حيوانٌ» من الأول لا الثاني؛ لأنها لو حُذِفت منهما لم يُفهَم الشمول أصلاً.

وأما بيانه وتفسيره فلإيضاحه باسم مختص به، كقولك قَدِم صديقُك خالدٌ.

وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير والإيضاح، نحو: جاءني زيد أخوك، وجاء القومُ أكْثرُهم؛ وسُلِبَ عَمْرٌ ثوبُه، ومنه في غيره قولُه تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[5].

وأما العطف فلتفصيل المسْندِ إليه مع اختصار، نحو: «جاء زيدٌ، وعمروٌ، وخالدٌ» أو لتفصيل المسند مع اختصار، «نحو جاء زيدٌ فعمروٌ، أو ثمَّ

---

(١) الآية ٥٣ من سورة المؤمنون. (٢) الآية ١٢ من سورة الإسراء.
(٣) الآية ٩٦ من سورة الأنبياء. (٤) الآية ٣٠ من سورة الحجر.
(٥) الآية ٦ والآية ٧ من سورة الفاتحة.

عمروٌ، أو جاء القوم حتى خالد»، ولا بد في «حَتَّى» من تدريج كما ينبىء عنه قولُه: [أبو نواس].

وكُـنْتُ فَـتـىً مِـنْ جُـنْـدِ إبـليسَ فـارتَـمَـى
بيَ الحـالُ حتى صـارَ إبليسُ من جُنْـدي

أو لـردِّ السامـع عن الخطأ في الحكم إلى الصـواب، كقولـك: «جاءني زيد لا عمروٌ» لمن اعتقد أن عمراً جـاءك دون زيد، أو أنهمـا جاءاك جميعـاً، وقولك: «ما جاءني زيد لكن عمرو» لمن اعتقد أن زيداً جاءك دون عمرو.

أو لِصَرْفِ الحكم عن محكوم له إلى آخر، نحو «جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني زيد بل عمرو».

أو للشك فيه، أو للتشكيك، نحو: «جاءني زيد أو عمرو»، أو «إما زيـد وإما عمرو»، أو «إما زيد أو عمرو».

أو لـلإبهام، كقـوله تعـالى: ﴿وَإِنَّـا أو إِيَّـاكُمْ لَعَلَى هُـدىً أَوْ في ضَـلَالٍ مُبينٍ﴾[1].

أو لـلإباحـة أو التخييـر، وهـو أن يفيـد ثبـوت الحكم لأحـد الشيئين أو الأشياء فحسب، مثالُهما قولـك: لِيَدْخُـل الدارَ زيـدٌ أو عَمْرُو، والفـرق بينهما واضح؛ فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان بهما، أو بها جميعاً.

وأما توسط الفَصْلِ بينه وبين المسند فلتخصصه بـه، كقولـك: زيد هـو المنطلق، أو هو أفضل من عمرو، أو هو خير منه، أو هو يذهب.

وأمـا تقديمـه فلكون ذكـره أَهَمَّ، إما لأنـه الأصلُ، ولا مقتضى للعـدول عنه، وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع، لأن في المُبْتَدَأ تشويقاً إليه، كقوله: [أبو العلاء المعري].

والـذي حـارت الـبَـرِيَّـةُ فـيـه
حَـيَـوَانٌ مُـسْـتَـحْـدَثٌ مـن جـمـاد

---

(١) الآية ٢٤ من سورة سبأ.

وهـذا أولى من جعله شـاهـداً لكـون المسنـد إليـه مـوصـولاً كمـا فعـل السكاكي .

وإما لتعجيل المسـرَّةِ، أو المساءةِ: لكـونه صـالحاً للتفـاؤل أوَ التطيُّـر، نحو: سعدٌ في دارك، والسَّفَّاحُ في دار صديقك.

وإمـا لأيهام أنـه لا يزول عن الخـاطر، أو أنـهُ يُستلذُّ، فهـو إلى الـذكـر أقرب.

وإما لنحو ذلك.

قـال السكاكي: وإمـا لأن كونَـه متصفاً بـالخبر يكـون هو المـطلوب، لا نفس الخبر، كما إذا قيل لك: كيف الزاهد؟ فتقول: الزاهد يشرب، ويَطْرَب؛ وإما لأنه يفيد زيادةَ تخصيصٍ، كقوله:

مـتـى تَـهْزُزْ بـنـي قَـطَنٍ تَـجِـدْهُـمْ
سـيـوفـاً فـي عَـوَاتِـقِـهـم سـيـوفُ[1]
جُـلوسٌ فـي مـجـالـسـهـم رِزَانٌ
وإن ضـيـفٌ أَلَـمَّ فـهـم خُـفُـوفُ[2]

والمراد: هم خفوف.

وفيه نظر؛ لأن قـوله «لا نفس الخبـر» يشعر بتجـويز أن يكـون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر، وهو باطـل؛ لأن نفس الخبر تصـور لا تصديق، والمطلوب بها إنمـا يكون تصـديقاً، وان أراد بـذلك وقـوعَ الخبر مـطلقاً فغيـرُ صحيح أيضاً؛ لما سيأتي: أن العبارَة عن مثله لا يُتَعَرَّضُ فيها إلى ما هو مُسْنَدٌ إليه، كقولك: وَقَعَ القيامُ.

ثم في مـطابقة الشـاهد الـذي أنشده للتخصيص نـظر؛ لما سيـأتي: أن

---

(١) تهزز: تختبر.

(٢) رزان: مفـردها رزين، اي حلم حكيم. خفوف: مفـردهـا خـاف بمعنى خفيف وهـو السـريـع الحركة.

ذلك مشروطٌ بكـون الخبر فعلياً، وقولـه: «والمراد هم خفـوف» تفسيرٌ للشيء بإعادة لفظه.

قال عبد القاهر: وقد يُقَدَّم المُسْنَدُ إليه ليفيد تخصيصَه بالخبر الفِعْليِّ إن وَلِيَ حرف النفي، كقولك: «ما أنا قلتُ هذا» أي لم أقله مع أنه مقولٌ: فأفاد نَفْيَ الفعـل عنك وثُبـوتَه لغيـرك، فلا تقـول ذلك إلا في شيء ثبت أنـه مَقُـول وأنت تريد نَفْيَ كونك قائلاً له، ومنه قولُ الشاعر: [أبو الطيب المتنبي].

ومـا أنـا أسـقَـمْـتُ جِـسْـمَـي بـه
ولا أنـاأَضْـرَمْـتُ فـي الـقـلـب نـاراً

إذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضَّرَم الثابتَ؛ ما أنـا جالبٌ لهمـا، فالقصد إلى نَفْي كونه فاعلاً لهما لا إلى نفيهما، ولهذا لا يُقال: «مـا أنا قلتُ، ولا أحدٌ غيري» لمناقضة منطوقِ الثاني مفهـومَ الأول، بل يقـال: «ما قلتُ أنـا ولا أحدٌ غيري» ولا يقال: «ما أنا رأيت أحداً من الناس» ولا «ما أنا ضربت إلا زيداً» بل يقال: «ما رأيت» أو «ما رأيت أنا أحـداً من الناس» و«مـا ضربت» أو «ما ضربت أنا إلا زيداً» لأن المنفي في الأول الرؤيةُ الواقعةُ على كلِّ واحد من الناس، وفي الثاني الضربُ الواقعُ على كل واحـد منهم سوى زيـد، وقد سبق أن ما يفيد التقديمُ ثبوتَه لغير المذكور، هو ما نُفِيَ عن المذكور، فيكـون الأولُ مقتضياً لأن إنساناً غيرَ المتكلم قد رأى كلَّ الناس، والثاني مقتضيـاً لأن إنسانـاً غيرَ المتكلم قد ضرب مَنْ عدا زيداً منهم، وكلاهما محال.

وعَلّل الشيخُ عبـدُ القاهـر والسكاكِيُّ امتنـاعَ الثاني بـأن نقض النفي بـ«إلّا» يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب زيداً، وإيلاء الضمير حرفَ النفي يقتضي أن لا يكون ضربه، وذلك تناقض.

وفيه نظر: لأنا لا نُسلِّم إيلاء الضمير حرفَ النفي يقتضي ذلك.

فإن قيل: الاستثناء الذي فيـه مُفرَّغٌ، وذلـك يقتضي أن لا يكونَ ضَـرَبَ أحداً من الناس، وذلك يستلزم أن لا يكون ضَرب زيداً.

قلنا: إنْ لَزِمَ ذلك فليس للتقديم؛ لجريانه في غير صورة التقديم أيضاً، كقولنا: ما ضربت إلا زيداً.

هذا إذا وَلِيَ المسندُ إليه حرفَ النفي، وإلا فإن كان معرفة كقولك: «أنا فعلت» كان القاصد إلى الفاعل، وينقسم قسمين:

أحدهما: ما يفيد تخصيصه بالمسند؛ للرد على من زعم انفراد غيره به، أو مشاركته فيه، كقولك: أنا كتبتُ في معنى فلان، وأنا سعيت في حاجته، ولذلك إذا أردتَ التأكيدَ قلتَ للزاعم في الوجه الأول: أنا كتبتُ في معنى فلان لا غيري، ونحو ذلك، وفي الوجه الثاني: أنا كتبتُ في معنى فلان وحدي، ونحو ذلك.

فإن قلت: «أنا فعلتُ كذا وحدي» في قوة «أنا فعلته لا غيري» فلم اختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه؟.

قلتُ: لأن جَدْوَى التأكيد لما كانت إماطَةَ شبهةٍ خالجتْ قلبَ السامعِ، وكانت في الأول أن الفعلَ صَدَرَ من غيرك، وفي الثاني أنه صدر منك؛ بشَرِكَةِ الغيرِ؛ أكّدتَ وأمطتَ الشبهة في الأول بقولك: «غيري» وفي الثاني بقولك: «وحدي» لأنه مَحزُّهُ، ولو عكسْتَ أحلْتَ، ومن البيِّنِ في ذلك المَثَلُ: «أَتُعْلِمُني بِضَبٍّ أنا حَرَشْتُهُ؟[1]» وعليه قولهُ تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ، لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهمْ[2]﴾ أي لا يعلمهم إلا نحن، ولا يطلع على أسرارهم غيرنا؛ لإبْطَانهم الكفرَ في سُوَيْداوات قلوبهم.

الثاني: ما لا يفيد إلا تَقَوِّيَ الحكْمِ وتَقَرُّرَه في ذهن السامع وتمكّنهُ، كقولك «هو يُعطي الجزيلَ» لا تريد أن غيره لا يعطي الجزيل، ولا أن تُعرِّضَ بإنسانٍ، ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقّق أنه يفعل إعطاء الجزيل.

---

(١) حرشته: اصطدته.   (٢) الآية ١٠١ من سورة التوبة.

وسبب تَقَوِّيه هو أن المبتدأ يستدعي أن يستنِد إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند، إليه صَرَفَه إلى نفسه، فينعقد بينهما حكم، سواء كان خلياً عن ضميره نحو «زيد غلامك» أو متضمناً نحو «أنا عرفتُ، وأنتَ عرفتَ، وهو عرف أو زيدٌ عرف» ثم إذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضميرُ إليه ثانياً؛ فيَكْتسي الحكم قوةً.

ومما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضربَ من الكلام يجيء. فيما سبق فيه إنكار من مُنكِر، نحو أن يقول الرجل: «ليس لي علم بالذي تقول» فتقول: «أنت تعلم أن الأمر على ما أقول» وعليه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولونَ عَلى اللَّهِ الكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[1] لأن الكاذب - لا سيما في الدين - لا يعترف بأنه كاذب، فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب.

وفيما اعترض فيه شكٌّ، نحو أن تقول للرجل: «كأنك لا تعلم ما صنع فلان» فيقول: «أنا أعلم».

وفي تكذيب مُدَّع، كقوله تعالى: ﴿وإذا جاؤكم قالُوا آمَنَّا، وَقَد دَخَلُوا بالكُفْرِ وَهُمْ قَدَ خَرَجُوا بِهِ﴾[2] فإن قولهم «آمنا» دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به.

وفيما يقتضي الدليلُ أن لا يكون، كقوله تعالى: ﴿والذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لا يَخْلُقُونَ شَيْئاً، وَهُمْ يُخْلَقُون﴾[3] فإن مُقْتَضى الدليل أن لا يكون مَا يُتَّخَذُ إلهاً مخلوقاً.

وفيما يستغرب. كقولك: «ألا تعجب من فلان؟ يدَّعي العظيم وهو يَعْيا باليسير».

---

(١) الآية ٧٥ من سورة آل عمران. (٢) الآية ٦١ من سورة المائدة.

(٣) الآية ٢٠ من سورة النحل.

وفي الوعد والضَّمان، كقولك للرجل: «أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر» لأن من شأن من تَعِدُه وتضمن له أن يعترضه الشك في إنجاز الوعد والوفاء بالضمان؛ فهو من أحوج شيء إلى التأكيد.

وفي المدح والافتخار؛ لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح فيه، ويبعدهم عن الشبهة، وكذلك المفتخر.

أما المدح فكقول الحماسي: [المعذل الليثي].

هُمُ يفْرِشون اللِّبْدَ كلَّ طِمِرَّةٍ[1]

وقول الحماسية: [عمرة الخثعمية].

هما يَلْبَسان المجدَ أحسن لِبْسَةٍ

وقول الحماسي: [الأخنس بن شهاب التغلبي].

فهم يضربون الكَبْشَ يبرقُ بَيْضُهُ

وأما الافتخار فكقول طَرَفَةَ: [بن العبد].

نحن في المَشْتاةِ[2] ندعو الجَفَلى

ومما لا يستقيم المعنى فيه إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى: ﴿إنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الكِتَابَ، وَهُوَ يَتَولَّى الصَّالحينَ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وقَالُوا أساطيرُ الأوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلى عَلَيْهِ بُكْرَةً وأصِيلاً﴾[4] وقولُه تعالى: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمانَ جُنُودُهُ مِنَ الجِنِّ وَالإِنْسِ وَالطَّيْرِ، فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾[5]. فإنه لا يخفى على مَنْ له ذوق أنه لو جيء في ذلك

---

(١) اللبد: ما يوضع على الفرس تحت السرج. الطمرة: الفرس الأصيلة.

(٢) المشتاة: وقت المطر. الجفلى: الدعوة العامة للجميع.

(٣) الآية ١٩٦ من سورة الأعراف. (٤) الآية ٥ من سورة الفرقان.

(٥) الآية ١٧ من سورة النمل.

بالفعل غيرَ مَبْنيٍّ على الاسم؛ لَوُجِدَ اللفظُ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغي أن يكون عليها.

وكذا إذا كان الفعل منفياً، كقولك «أنت لا تكذب» فإنه أشدُّ لنفي الكذب عنه من قولك «لا تكذب» وكذا من قولك: «لا تكذب أنت» أنه لتأكيد المحكوم عليه، لا الحكم، وعليه قوله تعالى: ﴿والَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمُ لا يُشْرِكون﴾[1] فإنه يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ما لا يفيده قولنا: والذين لا يشركون بربهم، ولا قولنا: والذين بربهم لا يشركون، وكذا قوله تعالى: ﴿لَقَدْ حَقَّ القَوْلُ على أَكثَرِهِمْ؛ فَهُمْ لا يؤْمِنُونَ﴾[2]وقوله تعالى: ﴿فَعِميَتْ عَلَيْهِمُ الأنْباءُ يَوْمَئِذٍ، فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿إنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا؛ فَهُمْ لا يُؤْمِنونَ﴾[4].

هذا كله إذا بُنِيَ على معرف، فإن بني على منكر أفاد ذلك تخصيصَ الجنسِ أو الواحدِ بالفعل، كقولك: «رجل جاءني» أي لا امرأة، أو لا رجلان.

وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس، فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط، كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أنْ قد أتاك آتٍ، ولم يدر جنسه: أرجلٌ هو أو امرأة؟ أو اعتقد أنه امرأة، وتارة إلى الوحدة فقط، كما إذا عرف أن قد أتاكَ مَنْ هو مِنْ جنس الرجال، ولم يدر؛ أرجل هو أم رجلان، أو اعتقد أنه رجلان.

واشترط السكاكي في إفادةَ التقديمِ الاختصاصَ أمرين:

---

(١) الآية ٥٩ من سورة المؤمنون.
(٢) الآية ٨ من سورة يس.
(٣) الآية ٦٦ من سورة القصص.
(٤) الآية ٥٥ من سورة الأنفال.

أحدهما: أن يجوز تقديرُ كونه في الأصل مؤخراً، بأن يكون فاعلا في المعنى فقط، كقولك «أنا قمت» فإنه يجوز أن تقدر أصله. «قمت أنا» على أن «أنا» تأكيد للفعل الذي هو التاء في «قمت» فقُدِّم «أنا» وجُعِلَ مبتدأ.

وثانيهما: أن يُقدَّر كونُه كذلك.

فإن انتفى الثاني دون الأول، كالمثال المذكور إذا أجري على الظاهر ـ وهو أن يُقَدَّر الكلامُ من الأصل مبنياً على المبتدأ والخبر، ولم يقدَّر تقديمٌ وتأخير ـ أو انتفى الأول، بأن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً؛ فإنه لا يفيد إلا تقوِّيَ الحكم.

واستثنى المُنَكَّرَ، كما في نحو «رجل جاءني» بأن قدَّر أصلَه «جاءني رجل» لا على أن «رجل» فاعل «جاءني» بل على أنه بدل: الفاعل الذي هو الضمير المستتر في «جاءني»، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[1]: إن «الذين ظلموا» بدل من الواو في «أسروا» وفرق بينه وبين المعرف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه انتفى تخصيصُه؛ إذ لا سبب لتخصيصه «سواه» ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ، بخلاف المعرَّف؛ لوجود شرط الابتداء فيه، وهو التعريف.

ثم قال: وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع: كقولنا: «رجل جاءني» أي لا امرأة، أو لا رجلان، دون قولهم: «شر أهر ذا ناب» أما على التقدير الأول فلامتناع أن يراد المُهِرُّ شر لا خير، وأما على الثاني فلكونه نابياً عن مكان استعماله؛ وإذ قد صرح الأئمةُ بتخصيصه، حيث تأولوه بـ «ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شر»، فالوجهْ تفظيعُ شأنِ الشر بتنكيره كما سبق.

---

(١) الآية ٣ من سورة الأنبياء.

هذا كلامه، وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر؛ لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يليه حرفُ النفي؛ القطعُ بأنه يفيد التخصيص مُضْمَراً كان أو مُظْهَرا. مُعرفاً أو مُنْكَّرا، من غير شرط، لكنه لم يمثل إلا بالمضمر.

وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا إذا كان مضمراً، أو منكراً بشرط تقدير التأخير في الأصل.

فنحو «ما زيد قام» يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ، ولا يفيده على قول السكاكي.

ونحو «ما أنا قمت» يفيده على قول الشيخ مطلقاً: وعلى قول السكاكي بشرط.

وظاهر كلام الشيخ أن المعرَّف إذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي؛ قد يفيد الاختصاص، مضمراً كان أو مظهراً، لكنه لم يمثل إلا بالمضمر.

وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا المضمر.

فنحو «زيد قام» قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ، ولا يفيده عند السكاكي.

ثم فيما احتج به لما ذهب إليه نظر؛ إذ الفاعل وتأكيده سواء في امتناع التقديم، ما دام الفاعل فاعلاً والتأكيد تأكيداً، فتجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تَحَكُّم ظاهر.

ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكَّر لولا تقدير أنه كان في الأصل مؤخَّراً فقدم؛ لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل ـ كما ذكر ـ وغير التهويل.

ثم لا نسلم امتناع أن يراد: المهرَّ شرٌّ لا خير؛ قال الشيخ عبد القاهر:

إنما قُدم «شَرٌّ» لأن المراد أن يُعْلَمَ أن الذي أهرَّ ذا ناب هو من جنس البشر لا من جنس الخير، فجرى مجرى أن تقول: رجل جاءني، تريد أنه رجل لا امرأة، وقولُ العلماء: إنه إنما صلح لأنه بمعنى «ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ» بيان ذلك، وهذا صريح في خلاف ما ذكره.

ثم قال السكاكي: ويقرب من قبيل «هو عَرَفَ» في اعتبار تقوِّي الحكم «زيد عارف» وإنما قلت: «يقرب» دون أن أقول: نظيره: لأنه لما لم يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة في «أنا عارف» و «أنت عارف» و «هو عارف» أشبهَ الخاليَ عن الضمير، ولذلك لم يحكم على «عارف» بأنه جملة، ولا عُومِل معاملتها في البناء، حيث أُعرِب في نحو: «رجلٌ عارفٌ، ورَجُلاً عارفاً، ورجلٍ عارفٍ» وَأُتْبِعَهُ في حكم الإفراد نحوَ: «زيد عارف أبوه» يعني أُتبع «عارف» «عَرَفَ» في الإفراد إذا أسند إلى الظاهر، مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً.

ثم قال [السكاكي]: ومما يفيد التخصيص ما يحكيه عَلَتْ كلمتُه عن قوم شُعَيْبٍ عليه السلام: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾[1] أي العزيز علينا يا شُعَيْب رهطُكَ لا أنت لكونهم من أهل ديننا، ولذلك قال عليه السلام في جوابهم: ﴿أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ؟﴾[2] أي من نبي الله، ولو كان معناه معنى «ما عززت علينا» لم يكن مطابقاً.

وفيه نظر؛ لأن قوله ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ من باب «أنا عارف» لا من باب «أنا عرفت» والتَّمسُّك بالجواب ليس بشيء، لجواز أن يكون عليه السلام فَهِمَ كونَ رهطِه أعزَّ عليهم من قولهم ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾[3].

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: دلَّ إيلاءُ ضميره حرفَ النفي على أن الكلام في الفاعل لا في الفعل؛ كأنه قيل: «وَمَا أنت علينا بعزيز، بل رهطك هم الأعزة علينا».

---

(١) الآية ٩١ من سورة هود. (٢) الآية ٩٢ من سورة هود. (٣) الآية ٩١ من سورة هود.

وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن إيلاء الضميرِ حرفَ النفي إذا لم يكن الخبر فعلياً يفيد الحصر.

فإن قيل: الكلام واقع فيه وأنهم الأعزة عليهم دونه، فكيف صحَّ قوله «أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ؟».

قلنا: قال السكاكي: معناه من نبي الله، فهو على حذف المضاف، وأجود منه ما قال الزمخشري، وهو أن تهاونهم به وهو نبي الله تهاونٌ بالله، فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطع الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[1]؟ ويجوز أن يُقال: لا شك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها، بل هي للإنكار، للتوبيخ، فيكون معنى قوله: ﴿أَرَهْطِي أَعَزُّ عَلَيْكُم مِنَ اللهِ﴾ إنكارَ أن يكون مانُعهم من رجمه رهطَه، لانتسابه إليهم دون الله تعالى مع انتسابه إليه أيضاً، أي أرهطي أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب انتسابي إليهم بأنهم رهطي ولم يكن بسبب انتسابي إلى الله تعالى بأني رسوله، والله أعلم.

ومما يُرَى تقديمه كاللازم لَفْظُ «مثل» إذا استُعمِل كنايةً من غير تعريض كما في قولنا: «مِثْلُكَ لا يبخل» ونحوه مما لا يراد بلفظ «مثل» غيرُ ما أضيف إليه ولكن أُرِيدَ أنَّ مَنْ كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر، أو أن لا يفعل، ولكون المعنى هذا قال الشاعر: [أبو الطيب المتنبي].

ولم أقل مِثلك أعني به
سِواك يا فَرْداً بلا مُشْبِهِ

وعليه قوله:

مثلُكَ يَثْني المُزْنَ عن صَوْبِهِ
ويسترد الدمْعَ عن غَرْبه[2]

---

(١) الآية ٨٠ من سورة النساء.

(٢) المزن: السحاب. صوبه: هطوله. غربه: مجرى الدمع من العين.

وكذا قول القَبَعْثَرَى للحجَّاج لما توعده بقوله: «لأحملَّنك على الأدهم»: «مثل الأمير حَمل على الأدهم والأشهب» أي من كان على هذه الصفة من السلطان وبَسْطة اليد، ولم يقصد أن يجعل أحداً مثلَه.

وكذلك حكم «غير» إذا سُلِك به هذا المسلك: فقيل: غيري يفعل ذاك، على معنى أني لاأفعله فقط، من غير إرادة التعريض بإنسان، وعليه قوله: [أبو الطيب المتنبي].

غَيْرِي بأكثرِ هذا الناسِ يَنْخَدِعُ

فإنه معلوم أنه لم يُرِدْ أن يُعَرِّض بواحد هناك، فيصفه بأنه ينخدع، بل أراد أنه ليس ممَّن يخدع، وكذا قول أبي تمام:

وغيري يأكل المعروف سُحتاً
ويَشْحُب عنده بِيضُ الأيادي[1]

فإنه لم يرد أن يعرِّض بشاعر سواه، فيزعم أن الذي قُرِفَ به عند الممدوح من أنه هجاء؛ كان من ذلك الشاعر لا منه، بل أراد أن ينفي عن نفسه أن يكون ممن يكْفُرُ النعمةَ ويَلْؤُم لا غير.

واستعمالُ «مثل» و«غير» هكذا مَرْكُوزٌ في الطباع، وإذا تصفَّحْتَ الكلام وجدتهما يقدَّمان أبداً على الفعل إذا نُحِيَ بهما نحوَ ما ذكرناه، ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدما.

والسر في ذلك أن تقديمهما يفيد تَقَوِّيَ الحكم كما سبق تقريره، وسيأتي أن المطلوب بالكناية في مثل قولنا: «مثلك لا يبخل» و«غيرك لا يجود» هو الحكم، وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قُصِد بها، فكان تقديمُهما أعونَ للمعنى الذي جُلبا لأجله.

قيل: وقد يُقَدَّم لأنه دال على العموم، كما تقول: «كل إنسان لم يقم»

---

(١) سحتاً: حراماً.

فيقَدَّم ليُفيدَ في نفيَ القيامِ عن كل واحـد من الناس؛ لأن المـوجبةَ المعـدولةَ المهملة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن جملة الأفـراد، دون كل واحد منها، فإذا سُوِّرَتْ بـ «كل» وَجَبَ أن تكون لإفادة العمـوم، لا لتأكيـد نفي الحكم عن جملة الأفـراد، لأن التأسيسَ خيـر من التأكيـد، ولـو لم تقـدم فقلت: «لم يقم كل إنسان» كان نفياً للقيـام عن جملة الأفراد، دون كـل واحد منها؛ لأن السالبـة المهملة في قوة الســالبةِ الكليـةِ المقتضيةِ سلبَ الحكم عن كل فرد؛ لـورود موضـوعها في سيـاق النفي، فإذا سُـوِّرَتْ بـ «ـكل» وجب أن تكـون لإفادة نَفْي الحكم عن جملة الأفـراد؛ لئـلا يلزمَ تـرجيـحُ التـأكيـد على التأسيس.

وفيــه نــظر؛ لأن النفي عن جملة الأفــراد في الصــورة الأولى، أعني الموجبة المعدولة: المهملَة، كقولنا: «إنسانٌ لم يقم» وعن كل فرد في الصورة الثانية، أعني السالبة المهملة، كقولنا: «لم يقم إنسان» إنما أفادهُ الإسنـاد إلى «إنسان» فإذا أضيف «كل» إلى «إنسان» وحُوِّل الإسناد إليـه، فأفـاد في الصورة الأولى نفيَ الحكم عن جملة الأفراد، وفي الثانية نفيَه عن كـل فرد منهـا؛ كان «كل» تأسيساً لا تأكيـداً؛ لأن التأكيـد لفظٌ يفيد تقـويةَ مـا يفيده لفظ آخـر، وما نحن فيه ليس كذلك.

ولئن سلمنـا أنه يُسمَّى تـأكيداً كقـولنا: «لم يقم إنسـان» إذا كـان مفيـداً للنفي عن كل فرد؛ كان مفيداً للنفي عن جملة الأفراد لا مَحَالَة، فيكون «كل» في «لم يقم كـل إنســان» إذا جعـل مفيـداً للنفي عن جملة الأفـراد تـأكيـداً لا تأسيساً كما قال في «كل إنسان لم يقم»؛ فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيحُ التأكيدِ على التأسيس.

ثم جَعْلُه قولنا: «لم يقم إنســان» سالبـةً مهملةً في قوة سـالبة كليـة ـ مع القول بعموم موضوعها لورودهـا نكرة في سيـاق النفي ـ خطأ؛ لأن النكـرة في سياق النفي إذا كانت للعموم كانت للقضية التي جُعِلَتْ هي موضوعاً لها سالبةً كليةً، فكيف تكون سالبة مهملة؟.

ولو قال: «لم يكن الكلام المشتمل على كلمة «كل» مفيداً لخلاف ما يفيده الخالي عنها؛ لم يكن في الإتيان بها فائدة» لثبت مطلوبه في الصورة الثانية دون الأولى؟ لجواز أن يقال: إن فائدتَه فيها الدلالةُ على نفي الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة.

واعلم أن ما ذكره هذا القائل من كون «كل» في النفي مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة أخرى؛ مشهور، وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره.

قال الشيخ: كلمة «كل» في النفي إن أُدْخِلَتْ في حيزه بأن قدم عليها لفظاً، كقول أبي الطيب: [المتنبي].

ما كلُّ ما يتمنى المرءُ يُدركُه

وقول الآخر: [أبو العتاهية].

ما كلُّ رأيِ الفتى يدعو إلى رَشَدِ

وقولنا: «ما جاء القوم كلهم» و «ما جاء كل القوم» و «لم آخذ الدراهم كلها» و «لم آخذ كلَّ الدراهم» أو تقديراً، بأن قُدِّمَت على الفعل المنفي وأُعْمِلِ فيها؛ لأن للعامل رتبته التقدم على المعمول، كقولك «كل الدارهم لم آخذ»؛ تَوَجَّه النفيُ إلى الشمول خاصَّةً دون أصل الفعل، وأفاد الكلام ثبوته لبعض، أو تعلقه ببعض، وان أخرجت من حيِّزه، بأن قدمت عليه لفظاً، ولم تكن معمولة لفعل المنفي، تَوَجَّهَ النفيُ إلى أصل الفعل، وعمَّ ما أضيف إليه «كل» كقول النبي - ﷺ - لما قال له ذو اليدين:[1] «أقَصُرت الصلاةُ أم نَسِيتَ يا رسول الله» -: «كل ذلك لم يكن» أي لم يكن واحد منهما، لا القصر، ولا النسيان، وقول أبي النَّجم:

قَدْ أصبحتْ أمُّ الحيارى تَدَّعِي
عَلَيّ ذنبا كُلُّهُ لم أصنع

---

(١) هو العرباض بن عمرو، صحابي، وسمي ذا اليدين لأنه يعمل بكلتا بحلاف عامة الناس، لأن معظمهم أما أيسر وأما أعسر.

ثم قال: وعلّة ذلك أنك إذا بدأتَ بـ «كل» كنتَ قد بنيتَ النفْيَ عليه وسلّطتَ الكلية على النفي، وأعملتها فيه، وإعمالُ معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يَشذّ شيء عن النفي، فاعرفه.

هذا لفظه، وفيه نظر.

وقيل: إنما كان التقديم مفيداً للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم تُفْهِم سلب لحوق المحمول للموضوع، وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو إثبات.

وفيه نظر أيضاً؛ لاقتضائه أن لا تكون «ليس» في نحو قولنا «ليس كل إنسان كاتباً» مفيدة لنفي كاتب.

هذا إن حُمِل كلامُه على ظاهره، وإن تُؤُوِّل بأن مراده أن التقديم يفيد سلب لحوق المحمول عن كل فرد والتأخير يفيد سلب لحوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض، لكن كان مُصادرَةً على المطلوب.

واعلم أن المعتمد في المطلوب الحديثُ وشعرُ أبي النجم، وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب، وثُبوتُ المطلوب لا يتوقف عليه.

والاحتجاج بالخبر من وجهين: أحدهما أن السؤال بـ «أم» عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الإبهام؛ فجوابه إما بالتعيين، أو بنفي كل واحد منهما، وثانيهما ما روي بأنه لما قال رسول الله ﷺ: «كلُّ ذلك لم يكن» قال له ذو اليدين: «بعض ذلك قد كان» والإيجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي.

وبقول أبي النجم ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر، وهو أن الشاعر فصيح والفصيح الشائع في مثل قوله نصبُ «كل» وليس فيه ما يكسر له وزناً، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة؛ فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة.

ومما يجب التنبه له في فصل التقديم أصل، وهو أن تقديم الشيء على الشيء ضربان:

١ ـ تقديم على نية التأخير، وذلك في شيء أقِرَّ مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، كتقديم الخبر، على المبتدأ، والمفعول على الفاعل كقولك: «قائم زيد» و «ضرب عمراً زيد»؛ فإن «قائم» و «عمرا» لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا مسنداً ومرفوعاً بذلك، وكون هذا مفعولاً ومنصوباً من أجله.

٢ ـ وتقديم لا على نية التأخير، ولكن أن يُنْقَل الشيءُ عن حكم إلى حكم، ويجعَلَ له إعرابٌ غيرُ إعرابه، كما في اسمين يَحْتَمِل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبراً له، فيُقَدَّم تارة هذا على هذا، وأخرى ذاك على هذا، كقولنا: «زيد المنطلق» و «المنطلق زيد» فإن «المنطلق» لم يقدم على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكونَ خبر مبتدأ كما كان، بل على أن ينقل عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وهكذا القول في تأخير «زيد».

وأما تأخيره فلاقتضاء المقامِ تقديم المسند.

هذا كله مقتضى الظاهر، وقد يخرج المسند إليه على خلافه:

فيوضع المضمرُ موضعَ المظهر، كقولهم ابتداءً من غير جَرْي ذكرٍ لفظاً أو قرينةِ حال «نِعْم رجلا زيدٌ، وبِئْسَ رجلا عمروٌ» مكان: «نعم الرجلُ، وبِئْسَ الرجلُ» على قول من لا يرى الأصل «زيد نعم رجلاً، وعمرو بئس رجلاً» وقولهم: «هو زيد عالم، وهي عمرو شجاع» مكان الشأنُ زيدٌ عالمٌ، والقصة عمرو شجاع؛ ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه؛ فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظراً لِعُقْبى الكلام كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فَضْلَ تمكن، وهو السر في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] وقال: ﴿إِنَّه لا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ﴾[2] وقال: ﴿فإنَّهَا لا تَعْمى الأبْصار﴾[3].

---

(١) الآية ١ من سورة الإخلاص. (٢) الآية ١١٧ من سورة المؤمنون.

(٣) الآية ٤٦ من سورة الحج.

وقد يُعكس فيوضَع المظهر موضع المضمر؛ فإن كان المظهر اسم إشارة؛ فذلك إما لكمال العناية بتمييزه؛ لاختصاصه بحكم بديع، كقوله: [ابن الراوندي، أحمد بن عيسى]:

كَمْ عاقلٍ عاقلٍ أعْيَتْ مذاهبُه
وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مَرْزوقاً
هذا الذي ترك الأوهام حائرةً
وصير العالم النحريرَ زِنْديقا

وإما للتهكُّم بالسامع، كما إذا كان فاقد البصر، أو لم يكن ثَم مشارٌ إليه أصلاً.

وإما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يُدْرِك غيرَ المحسوس بالبصر. أو على كمال فطانته، بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره.

وإما لادعاء أنه كمل ظهوره، حتى كأنه محسوس بالبصر، ومنه في غير باب المسند إليه قوله: [ابن الدمينة].

تَعالَلْتِ كي أشْجى، وما بكِ عِلَّةٌ
تريدين قَتْلي، قد ظَفِرْتِ بذلكِ

وإما لنحو ذلك.

وإن كان المظهر غير اسم إشارة؛ فالعدول إليه من المضمر إما لزياده التمكين كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[1] ونظيره من غيره قوله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾[2] وقوله: ﴿فبدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنا عَلى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[3] وقول الشاعر: [عبد الله بن عتمة الضبي].

إن تسألوا الحقَّ نُعْطِ الحقَّ سائلَهُ

(١) الآيتان ١، ٢ من سورة الإخلاص.
(٢) الآية ١٠٥ من سورة الإسراء.
(٣) الآية ٥٩ من سورة البقرة.

بدل نعْطكم إياه، واما لإدخال الرَّوْع في ضمير السامع، وتربية المهابة.

وإما لتقوية داعي المأمور، مثالهما قول الخلفاء: أمير المؤمنين يأمرك بكذا، وعليه من غيره ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّل عَلى اللَّهِ﴾[1].

وإما للاستعطاف، كقوله:

إلهي عبْدُكَ العاصِي أتاكا

وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي: هذا غير مختص بالمسند إليه، ولا بهذا القدر، بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً ينْقَل كلُّ واحد منها إلى الآخر، ويُسَمَّى هذا النقل إلتفاتاً عند علماء المعاني، كقول رَبِيعَةَ بْنِ مَقْرُومٍ:

بَانَتْ سُعادُ فأمسَى القلبُ مَعْمودا
وأخْلَفَتْكَ ابنةُ الحُرِّ المواعيدا[2]

فالتفت كما ترى حيث لم يقل: وأخلفتني، وقوله: [ربيعة بن مقروم]

تذكَّرْتَ والذكرى تَهِيجُكَ زَيْنَبا
وأصبح باقي وَصْلِها قد تَقَضَّبا[3]
وحَلَّ بِفَلْجٍ بالأبَاتِرِ أهْلُنا
وشطَّتْ فحلَّتْ غَمْرةً فَمُثَقَّبَا

فالتفت في البيتين.

والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها.

---

(١) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران. (٢) المعمود: الموجع.
(٣) تقضب: تقطع.

وهـذا أخصُّ من تفسير السكـاكي؛ لأنه أراد بـالنقل أن يُعَبَّـر بطريق من هذه الطرق عما عُبِّر عنه بغيره، أو كان مُقْتَضى الظاهر أن يُعبَّر عنه بغيره منها.

فكل التفات عندهم التفات عنده، من غير عكس.

مثـال الالتفات من التكلم إلى الخـطاب قولـه تعالى: ﴿وَمَـا لِيَ لا أَعْبُدُ الَّـذِي فَطَرَني وَإليْـهِ تُرْجَعُـونَ﴾[1] ومن التكلم إلى الغيبة، قـوله تعـالى: ﴿إنَّـا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[2]. ومن الخـطاب إلى التكلم قولُ عَلْقَمَـة ابن عَبَدَة؛

طَـحَـا بِـكَ قلبٌ فـي الحِـسَـان طَـرُوب
بُـعَيْـدَ الـشَّبـابِ عَـصْـرَ حَـان مَشِـيب[3]
يُـكَـلِّفُـنـي لَـيْـلـى وقـد شَطَّ وَلْـيُـهَـا
وعَـادَتْ عَـوَادٍ بَـيْـنَـنَـا وخُـطوبُ[4]

ومن الخطاب إلى الغيبة قوله تعـالى: ﴿حَتَّى إذا كُنْتُمْ في الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾[5].

ومن الغيبـة إلى التكلم قولُـه تعالى: ﴿واللهُ الَّذِي أَرْسَل الـرِّيـاحَ فَتُثِيـرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ﴾[6] ومن الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿مالِكِ يَوْمِ الدِّين إيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[7] وقولُ عبد الله بن عَتَمَةَ:

مـا إن تـرى السِّيـدُ زيـداً في نُفـوسِهِمْ
كـمـا يـراه بَـنُـو كُـوزٍ ومَـرْهـوبُ

---

(١) الآية ٢٢ من سورة يس. (٢) الآيتان ١، ٢ من سورة الكوثر.
(٣) طحا بك: ذهب بك كل مذهب، طروب: كثير الطرب.
(٤) وليها: بعدها. عوادٍ: نوازل. (٥) بعض الآية ٢٢ من سورة يونس.
(٦) بعض الآية ٤٨ من سورة الروم. (٧) الآية ٤ من سورة الفاتحة.

إنْ تسألوا الحقَّ نُعْطِ الحقَّ سائلَهُ
والدِّرع مُحْقَبةٌ، والسَّيْفُ مَقْرُوبُ

وأما قول أمرىء القيس:

تطاولَ ليلُكَ بالأثمد
ونام الخَلِيُّ ولم تَرْقُدِ[1]
وبَاتَ، وباتَتْ لهُ لَيْلةٌ
كليلة ذي العائرِ الأرْمَدِ[2]
وذلك من نَبَإٍ جاءني
وخُبِّرْتُهُ عَنْ أبي الأسْوَدِ

فقال الزَّمَخْشَرِيُّ: فيه ثلاث التفاتاتٍ، وهذا ظاهر على تفسير السكاكي؛ لأن على تفسيره في كل بيت التفاتةً.

لا يقال: الالتفات عنده من خلاف مُقْتَضَى الظاهر؛ فلا يكون في البيت الثالث التفاتٌ، لوروده على مقتضى الظاهر، لأنا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم.

وأما على المشهور فلا التفات في البيت الأول، وفي الثاني التفاتة واحدة، فيتعين أن يكون في الثالث التفاتتان فَقِيل: هما في قوله: «جاءني» إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب في البيت الأول، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة في الثاني، وفيه نظر؛ لأن الانتقال إنما يكون من شيء حاصل مُلْتَبسٍ به، وإذ قد حصل الانتقال من الخطاب في البيت الأول إلى الغيبة في الثاني لم يبق الخطاب حاصلاً مُلْتَبَساً به، فيكون الانتقال إلى المتكلم

---

(١) الأثمد: اسم موضع. (٢) العائر الأرمد: هو الرمد الذي يصيب العين.

في الثـالث من الغيبة وحـدهـا، لا منهـا ومن الخـطاب جميعـاً، فلم يكن في البيت الثالث إلا التفاتة واحدة وقيـل: إحداهمـا في قولـه «وذلك» لأنـه التفات من الغيبة إلى الخطاب، والثـانية في قـوله «جـاءني» لأنه التفـات من الخطاب إلى التكلم، وهذا أقربُ.

واعلم أن الالتفـات من محاسن الكـلام، وَوَجْـهُ حسنـه ـ على مـا ذكـر الزمَخْشَرِي ـ هو أن الكلام إذا نُقِلَ من أسلوب إلى أسلوب؛ كان ذلـك أحسنَ تَـطْرِيَةً لنشـاط السامـع، وأكثر إيقـاظاً لـلاصغاء إليـه من إجرائـه على أسلوب واحد.

وقد تختص مواقعه بلطائف كما في سورة الفاتحـة؛ فان العبـد إذا افْتَتَحَ حَمْدَ مَوْلاه الحقِيقِ بالحمد عن قلب حاضر، ونفس ذاكرة لما هو فيه، بقـوله: ﴿الحَمْدُ للهِ﴾[1] الدالُّ على اختصاصه بالحمد، وأنه حقيق به؛ وجد من نفسه لا مَحَالَة مُحَرِّكاً للاقبال عليه، فإذا انتقـل على نحو الافتتـاح إلى قولـه: ﴿رَبِّ العَـالَمِينَ﴾[2] الدالُّ على مـالِكٌ للعـالمين، لا يخـرج منهم شيء عن مَلَكُـوتِـه ورُبُوبِيَّتِهِ؛ قوى ذلك المُحَـرِّك، ثم إذا انتقل إلى قـوله: ﴿الـرَحْمَنِ الرَّحيم﴾[3] الـدالُّ على أنه مُنْعِم بـأنواع النعم جَـلائِلِهـا ودَقَـائِقهـا؛ تضـاعفت قـوة ذلـك المحرك، ثم إذا انتقل إلى خاتمة هذه الصفات العِظام، وهي قوله: ﴿مَالِـك يَـوْم الدِّينِ﴾[4] الـدالُّ على أنه مـالكٌ لـلأمر كله يـومَ الجزاء؛ تنـاهتْ قـوتُـه، وأَوْجَبَ الإقبـالَ عليه، وخـطا به بتخصيصـه بغـايـة الخضـوع والاستعـانـة في المُهِمَّات.

---

(١) الآية ٢ من سورة الفاتحة.
(٢) الآية ٢ من سورة الفاتحة.
(٣) الآية ٣ من سورة الفاتحة.
(٤) الآية ٤ من سورة الفاتحة.

وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُم إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُول﴾[1] لم يقل واستغفرتَ لهم، وَعَدَل عنه إلى طريق الالتفات تفخيماً لشأن رسول الله ﷺ، وتعظيماً لاستغفاره، وتنبيهاً على أن شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان.

وذكر السَّكَّاكِيُّ لالتفات امرىء القَيْسِ في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوهاً:

أحدها: أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه؛ فنبَّه في التفاتة الأول على ان نفسه وقتَ ورود ذلك النبإ عليها وَلِهَتْ وَلَه الثَّكْلى، فأقامها مُقامَ المُصاب الذي لا يتسلَّى بعض التَّسَلِّي إلا بتفجُّع الملوك له، وتحزُّنهم عليه، وخاطبها بـ «تطاول ليلُك» تسليةً أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقاً شديداً، ولم تتصبَّر - فِعْلَ الملوكِ - فشكَّ في أنها نفسُه، فأقامها مُقام مَكروبٍ وخاطبها بذلك تسليةً، وفي الثاني على أنه صادق في التحزُّن - خَاطَبَ أَوْ لاَ - وفي الثالث على أنه يريد نفسه.

أو نبَّه في الأول على أن النبأ لشِدَّته تركه حائراً، فما فطن معه لمقْتَضَى الحال فجرى على لسانه ما كان أَلِفَه من الخطاب الدائر في مجارِي أمورِ الكبار أمراً ونَهْياً، وفي الثاني على أنه بَعْدَ الصدمة الأولى أفاق شيئاً، فلم يجد النفسَ معه، فبنى الكلام على الغيبة، وفي الثالث على ما سبق.

أو نبه في الأول على أنها حين لم تثبت، ولم تتبصَّر غاظه ذلك فأقامها مُقام المستحِقّ للعتاب، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعبير بذلك، وفي الثاني على أن الحامل على الخطابِ والعتابِ لما كان هو الغيظ والغضب،

(١) الآية ٦٤ من سورة النساء.

وسكن عنه الغضبُ بالعتاب الأوَّل، وَلّى عنها الوجهَ وهو يُدَمْدِم قائـلاً: «وبات وباتت له» وفي الثالث على ما سبق.

هذا كلامه، ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف.

ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكي الأسلوبَ الحكيم، وهـو تَلَقِّي المخاطب بغير مـا يترقَّب، بحمـل كلامـه على خلاف مـراده، تنبيهاً على أنـه الأولى بالقصد، أو السائلِ بغير ما يتـطلب، بتنزيـل سؤاله منـزلة غيـره، تنبيهاً على أنه الأوْلَى بحاله أو المهمُّ له.

أما الأول فكقول القَبَعْثَرَى للحَجَّاج ـ لما قال له مُتوعِّداً بالقيد «لأحْمِلَنَّكَ على الأدهم» ـ: «مثل الأمير يحملُ على الأدهم والأشهب» فإنه ابرز وعيده في معرض الوعـد وأراه بألـطف وجه أن مَنْ كـان على صفته في السلطان وبَسْـطة اليد فجديرٌ بأن يُصْفِدَ، لا أن يَصْفِدَ. وكذا قوله له في الثانية: «إنه حديـدٌ» ـ: «لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً».

وعن سلوك هـذه الطريقـة في جواب المخـاطب عبَّر منْ قـال مفتخـراً: [حاتم الطائي]

أَتَـتْ تشـتكـي عـنـدي مُـزَاوَلَـةَ الـقِـرَى
وقـد رَأتِ الـضيـفـانَ يَنْـحُـون مَـنْـزلـي

فـقلتُ كـأنِّـي مـا سـمـعـتُ كـلامَـهـا:
هُـمُ الضـيْفُ جِـدِّي فـي قـراهُمْ وعَـجِّلي

وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة.

وأمـا الثاني فكقـوله تعـالى: ﴿يَسْألـونَـكَ عَنِ الأهِلَّةِ، قُـلْ هي مـواقيتُ

لِلنَّاسِ وَالحَجِّ﴾[1]. قالوا: ما بالُ الهلالِ يَبْدُو دقيقاً مثلَ الخَيْطِ ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتَّى يَمْتلىءَ ويَسْتوِيَ، ثم لا يزال ينقُص حتى يعود كما بدا، وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلونَكَ ماذا يُنْفِقُونَ قُلْ ما أنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوالِدَيْنِ، وَالأقْرَبِينَ، واليتامَى، والمسَاكِينِ، وابنِ السَّبِيلِ﴾[2]. سألوا عن بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان الصرف.

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ المُضِيِّ تنبيهاً على تحقق وقوعه، وأن ما هو للوقوع كالواقع، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ في الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ في السَّماواتِ وَمَنْ في الأرضِ، إلاّ مَنْ شاءَ الله﴾[3]. وقوله: ﴿وَيَومَ تُسَيَّرُ الجِبالُ وَتَرَى الأرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْناهُمْ فَلَمْ نُغادِرْ مِنْهُم أحَداً﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَنادَى أصْحَابُ النَّارِ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿ونادَى أصْحَابُ الأعْرافِ﴾[6] جعل المتوقَّعَ الذي لا بُدَّ من وقوعه بمنزلة الواقع، وعن حسَّان أن ابنه عبد الرحمن لَسَعَهُ زُنْبور، وهو طفل، فجاء إليه يبكي، فقال له: يا بُنيَّ مَا لَكَ؟ قال: لسعني طُوَيِّرٌ كأنه ملتف في بُرْدَيْ حِبَرَةٍ، فضمَّه إلى صدره، وقال: يا بُنَيَّ قد قلت الشِّعر.

ومثله التعبير عنه باسم الفاعل كقوله تعالى؛ ﴿وَإنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾[7] وكذا اسم المفعول، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ، وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾[8].

---

(١) الآية ١٨٩ من سورة البقرة.
(٢) الآية ٢١٥ من سورة البقرة.
(٣) الآية ٧٨ من سورة النمل.
(٤) الآية ٤٧ من سورة الكهف.
(٥) الآية ٥٠ من سورة الأعراف.
(٦) الآية ٤٨ من سورة الأعراف.
(٧) الآية ٧ من سورة الذاريات.
(٨) الآية ١٠٣ من سورة هود.

ومنه القلب، كقول العرب: عرضْتُ الناقةَ على الحوضِ، وردَّه مطلقاً قومٌ، وقبله مطلقاً قومٌ منهم السكاكي، والحق أنه إن تضمَّن اعتباراً لطيفاً قُبل، وإلاّ رُدَّ.

أما الأول فكقول رُؤْبَةَ: [بن العجاج]

وَمَهْمَهٍ مُغْبَّرةٍ أرْجاؤُهُ
كأنَّ لَوْنَ أرْضِهِ سَماؤُهُ[1]

أي كأن لونَ سمائه لغُبْرَتِهَا لونُ أرضه، فعكس التشبيه للمبالغة ونحوه قولُ أبي تَمَّام يصف قلم الممدوح:

لُعَابُ الأفاعي القاتلات لُعابُهُ
وأَرْيُ الجَنى اشْتارَتْه أيْدٍ عواسِلُ[2]

وأما الثاني فكقول القطامِيِّ؛ [عمير بن شبيم]

كما طيَّنْتَ بالفَدَنِ السِّيَاعا[3]

وقول حَسَّان:

يكون مِزَاجَها عسلٌ وماء

وقول عروة بنِ الوَرْدِ:

فَدَيْتُ بنفسِه نفسي ومالي

وقول الآخر: [القطامي، عمير بن شييم]

ولا يك موقف منك الوداعا

---

(١) المهمه: الأرض المقفرة.

(٢) الأري: العسل. اشتارته: قطفته وجنته. عواسل؛ مفردها عاسل وهو قاطف العسل أي الذي يجنيه.

(٣) الفدن: القصر المنيف

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنا﴾[1] ليس وارداً على القلب؛ إذ ليس في تقدير القلب فيه اعتبار لطيف، وكذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾[2] وكذا قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ بِكِتَابي هذا فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فانْظُرْ ماذا يَرْجُعونَ﴾[3] فأصل الأول: أردنا إهلاكها، فجاءها بأسنا، أي إهلاكنا، وأصل الثاني: ثُمَّ أراد الدُّنُوَّ من محمد ﷺ فتدلّى فتعلق عليه في الهواء، ومعنى الثالث: تنحَّ عنهم إلى مكان قريب تَتَوَارَى فيه؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال: إنه دخل عليها من كُوَّةٍ، فألقى الكتاب إليها، وتوارى في الكُوَّة.

وأما قول خِداشٍ:

وتَشْقَى الرِّماحُ بالضَّياطِرَةِ الحُمْرِ[4]

فقد ذُكر له سِوَى القلبِ وجهان؛ أحدهما: أن يُجْعَل شقاءُ الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها، والثاني أن يجْعَلَ نفسُ طعْنِهم شقاء لها؛ تحقيراً لشأنهم، وأنهم ليسوا أهلاً لأن يُطْعَنوا بها، كما يقال: شَقِيَ الخزُّ بجسم فلان، إذا لم يكن أهلاً لِلبسه. وقيل في قول قَطَرِيِّ بْن الفُجَاءَة:

ثم انصرفْتُ وقد أَصَبْتُ ولم أُصَبْ
جَذَعَ البَصِيرة قَارِحَ الإقدام

إنه من باب القلب على أن «لم أصَبْ» بمعنى لم أجْرَح أي قارح البصيرة جذع الإقدام، كما يقال: إقدام غر ورَأيُ مُجرِّب، وأجيب عنه بأن «لم أصَبْ» بمعنى لم أُلْفَ، أي أُلْفَ بهذه الصفة، بل وُجِدْتُ بخلافها جذعَ

(١) الآية ٤ من سورة الأعراف.
(٢) الآية ٨ من سورة النجم.
(٣) الآية ٢٨ من سورة النمل.
(٤) الضَّياطرة: جمع ضَيْطر وهو الضخم اللئيم.

الإقدام قارحَ البصيرة، على أن قولـه: «جذع البصيـرة قارح الإقـدام» حال من الضمير المستتر في «لم أصب» فيكون متعلقاً بأقرب مذكور، ويؤيد هذا الوجه قولُه قبلَه:

لَا يَــرْكَــنَــنْ أَحَــدٌ إلــى الإحــجــام
يــومَ الــوغَــى مُــتَــخَــوِّفــاً لِــحــمَــامِ

فــلقــد أرانــي لــلرِّمــاح دَرِيئَــةً
مَــنْ عَــنْ يــمــيــنــي مــرةً وأمَــامــي[1]

حــتى خَـضَـبْـتُ بـمــا تـحــدَّرَ مِــنْ دَمِي
أكْـنــافَ سَــرْجِي أو عِــنَــانَ لـجَــامِـي

فـإن الخضاب بمـا تحدر من دمـه دليل على أنـه جُرِح، وأيضـاً فَحْـوَى كـلامه أن مـراده أن يدل على أنـه جُرِحَ ولم يَمُتْ إعـلاماً أن الإقـدام غيرُ عِلَّةٍ للحِمام، وحَثّاً على الشجاعة وبُغْض الفرار.

(١) دريئة: حلقة يتعلم عليها الطعن.

القول في أحوال المسند

أما تركُه فَلِنحو ما سبق في باب المُسْنَدِ إليه، من تَخييل العدول إلىٰ أقوى الدليلين، ومِن اختبارِ تَنَبُّهِ السامع عند قيام القرينة، أو مقدار تَنَبُّهِهِ، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بِناءً على الظاهر، إمّا مَع ضِيقِ المقام كقوله: [ضابىء بن الحارث]

فـإنـي وقَـيَّـارٌ بـهـا لَـغـريـبٌ

أي وقَيَّارٌ كذلك، وقوله: [قيس بن الخطيم]

نـحـن بمـا عـنـدنـا وأنـت بمـا
عـنـدك راضٍ والـرأي مخـتـلـف

أي نحن بما عندنا راضون، وكقول أبي الطَّيِّب:

قـالَـت وقـد رأتِ اصْفِـراري: مَـنْ بِـهِ؟
وتـنـهَّـدَتْ، فـأجَـبْـتُـهـا: الـمُـتَـنَـهِّـدُ

أي المتنهد هو المُطالبُ به، دون المطالب به هو المُتنهد، إن فُسِّر بمن المطالبُ به؛ لأن مطلوب السائلة ـ على هذا ـ الحكم على شخص مُعَيَّن بأنه المطالب به؟ ليتعين عندها، لا الحكم على المطالب به بالتعيين، وقيلَ: معناه مَنْ فَعَلَ بِهِ؟ فيكونُ التقديرُ «فَعَلَ به المتنهدُ».

وإما بدون الضِّيق، كقوله تعالى: ﴿والله وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أن يرضوهُ﴾[1] عَلى وَجْهٍ، أي والله أحق أن يرضوه، ورسوله كذلك؛ ويجوز أن يكون جملةً واحدةً وتوحيدُ الضمير لأنه لا تَفاوُتَ بَيْنَ رضَا اللهِ وَرِضَا رَسُوله، فكانا في حُكْم مَرضيٍّ واحد، كقولنا: «إحسْانَ زَيْدٍ وإجْمالُه نَعْشني وجَبَرَ مني». وكقولك: «زيدٌ منطلق، وعمرو» أي «عمرو كذلك» وعليه قوله تعالى: ﴿والَّلائي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إن ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهنَّ ثَلاثَةُ أشْهرٍ والَّلائي لَمْ يَحِضْنَ﴾[2] أي واللائي لم يَحِضْنَ مثلُهن، وقولُك: خرجتُ فإذا زيدٌ، وقولُك لمن قال: «هل لك أحد؟ إن الناس إلْبٌ عليكَ»: إنّ زيداً وإنّ عمراً، أي إنّ لي زيداً، وإن لي عمراً، وعليه قوله: [ميمون بن قيس، الأعشى]

إنّ محلاًّ، وإنَّ مُرْتَحَلاً

أي إنّ لنا محلاً في الدنيا، وإن لنا مرتحلاً عنها إلى الآخرة، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبي﴾[3] تقديره: لو تَمْلِكونَ تَمْلِكونَ مكرراً لفائدةِ التأكيد، فأضْمر تَمْلكُ الأوّلُ إضْماراً على شَرِيطَةِ التفسير، وأبْدِل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضميرٌ مُنْفصلٌ وهو أنتم؛ لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فـ«أنتم» فاعلُ الفعلِ المُضْمَرِ، وتملكون تفسيرُه. قال الزَّمَخْشَرِيُّ: هذا ما يقتضيه علم الإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن «أنتم تملكون» فيه دلالة على الاختصاص، وأن الناس هم المختصون بالشحِّ المتبالغ، ونحوه قولُ حاتِمٍ:

لَوْ ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني

(١) الآية ٦٢ من سورة التوبة. (٢) الآية ٤ من سورة الطلاق.

(٣) الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.

وَقَوْلُ المُتَلَمِّسِ: [جرير بن عبد المسيح]

وَلَــوا غَيْــر إخْــواني أرادوا نَقِيصَــتي

وذلـك لأن الفعلَ الأولَ لمّـا سقط لأجل المُفَسِّـر بَرَزَ الكـلام في صورةِ المبتَدَأ والخَبَرِ، وكقوله تعـالى: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُـوءُ عَمَلِهِ فَرآهُ حَسَنـاً﴾[1] أي كَمن لم يُـزَيَّنْ له سـوء عملِهِ. والمعنى: أفمن زين له سـوء عمله من الفريقين اللَّذَيْنِ تقـدَّم ذكرهمـا: الذين كفروا، والَّـذِينَ آمنوا، كَمَنْ لم يُـزَيَّنْ لـه سـوءُ عمله؛ ثم كأن رسول الله ﷺ لما قيل له ذلك؛ قال: لا، فقيل «إن اللهَ يُضِـلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلاَ تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَـراتٍ» وقيل: «المعنى: أَفَمَنْ زُيِّنَ لـه سـوء عمله ذهبت نفسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَـراتٍ؛ فَحُـذِفَ الجـوابُ، لدلالة «فَـلاَ تَذْهَبْ نَفْسُـكَ عَلَيْهِمْ حَسَراتٍ» أو: أفمن زين لـه سوء عمله كمن هداه الله؛ فَحُذِفَ لدلالة «فَإِنَّ اللهَ يُضِلّ مَنْ يَشَاء ويَهْدِي مَنْ يَشَاء».

وأما قوله تعالى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أمْراً فَصَبْرٌ جَمِيـلٌ﴾[2] وقولـه تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَـا﴾[3] وقولـه: ﴿وَأَقْسَمُوا بـالله جَهْدَ أيمـانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْـرُجُنَّ، قُلْ: لا تُقْسِمـوا، طَاعَـةٌ مَعْرُوفَـةٌ﴾[4] فكل منهـا يَحْتَمِـل الأمْـرَين؛ حذفَ المسند إليه. وحذفَ المسندِ، أي: فأمْرِي صبرٌ جميل، أو فصبرٌ جميل أجملُ، وهذه سورة أنزلناها، أو فيمـا أوحَيْنا إليـك سورةٌ أنـزلناهـا، وأمرُكم أو الذي يُطْلَبُ منكم طـاعةٌ معـروفة معلومـة، لا يُشَكُّ فيهـا، ولا يُرْتـاب كطاعـة الخُلَّصِ من المؤمنين الذين طابَقَ باطِنُ أمرهم ظاهِرَهُ، لا إيمـانٌ تُقسِمون بهـا بأفواهِكم، وقلوبكم على خلافها، أو طاعتكم طاعةٌ معروفة، أي بأنها بالقـولِ دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم مِنْ هذه الأيمان الكاذِبَةِ.

---

(١) الآية ٨ من سورة فاطر. (٢) الآية ١٨ من سورة يوسف.

(٣) الآية ١ من سورة النور. (٤) الآية ٥٤ من سورة النور.

ومما يَحْتمِلُ الوجهين قولُه سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقُولوا: ثَلَاثَة﴾ قيل: التقديرُ ولا تقولوا: آلهتُنا ثلاثة، ورُدَّ بأنه تقريرٌ لثبوت آلهةٍ؛ لأن النفْيَ إنما يكون للمعنى المُسْتَفاد من الخبر دونَ معنى المبتدإ، كما تقول: ليس أمراؤنا ثلاثةً فإنك تنفي به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أُمَرَاء، وذلك إشراك، مع أن قوله تعالى بعده: ﴿إنَّما اللهُ إلهٌ واحِدٌ﴾[1] يناقِضُه.

•

والوجه أن «ثلاثة» صفة مبتدإ محذوف، أي يكون مبتدأ محذوفاً مُميِّزه لا خبر مبتدأ، والتقدير «ولا تقولوا: لنا ـ أو في الوجود ـ آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة» ثم حذِفَ الخبرُ كما حذف من «لا إله إلا الله» و«ما من إله إلا الله» ثمَ حذف الموصوف أو المُمَيَّز كما يحذفان في غير هذا الموضع؛ فيكون النهْيُ عن إثبات الوجود لآلهة، وهذا ليس فيه تقرير لثبوت إلهين، مع أن ما بعده ـ أعني قوله: ﴿إنَّما اللهُ إلهٌ واحِدٌ﴾ ـ ينفي ذلك، فيحصل النهي عن الإشراك، والتوحيدُ من غير تناقُضٍ؛ ولهذا يصح أن يُتْبَعُ نَفْي الاثنين فيقالَ: «ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان» لأنه كقولنا: ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان، وهذا صحيح، ولا يصلح أن يقال عن التقدير الأول: ولا تقولوا آلهتُنا ثلاثةٌ ولا اثنان؛ لأنه كقولنا: ليسَتْ آلهتُنا ثلاثة ولا اثنين، وهذا فاسد، ويجوز أن يقدر: ولا تقولوا: اللهُ والمَسِيحُ وأُمُّهُ ثلاثةٌ، أي لا تعبدوهما كما تعبدونه لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ﴾[2] فيكون: المعنى ثلاثةٌ مُستَوُونَ في الصفة والرتبة؛ فإنه قد استقر في العُرْف أنه إذا أُرِيدَ إلحاقُ اثنين بواحد في وَصْفٍ وأنهما شبيهان له؛ أن يُقال: هم ثلاثةٌ، كما يقال ـ إذا أريد إلحاق واحد بأخر وجَعْله في معناه ـ، هما اثنان.

---

(١) بعض الآية ١٧١ من سورة النساء. (٢) الآية ٧٣ من سورة المائدة.

واعلم أن الحذف لا بدَّ له من قرينة، كوقوع الكلام جواباً عن سؤال: إما محقق، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمواتِ والأَرْضَ؟ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾[1] وقوله: ﴿وَلَئِنْ سألتهم: مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّماء مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها؟ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾[2] وإما مُقَدَّرٍ نحو:

لِيُبْكَ يَزيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ

وقِرَاءةِ مَنْ قَرَأَ ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فيها بِالغُدُوِّ والآصالِ رِجَالٌ﴾[3] وقوله: ﴿كَذَلِكَ يُوحي إليكَ وإلى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ العَزِيزُ الحَكِيم﴾[4] ببناء الفعل للمفعول.

وفضلُ هذا التركيب على خلافه ـ أعني نحو «لِيَبْكِ يزيد ضارعٌ» ببناء الفعل للفاعل، ونصب «يزيد» ـ من وجوه:

أحدها: أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين: إجمالاً، ثم تفصيلاً.

الثاني: أن نحو «يزيد» فيه ركن الجملة لا فَضْله.

الثالث: أن أوله غيرُ مُطْمع للسامع في ذكر الفاعل؛ فيكون عند ورود ذكره كمن تيسَّرتْ له غنيمةٌ من حيث لا يَحْتَسِب، وخلافه بخلاف ذلك.

ومن هذا الباب ـ أعني الحذف الذي قرينته وُقوعُ الكلام جواباً عن سؤالٍ مقدرٍ ـ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا للهِ شُرَكاءَ الجِنَّ﴾[5] على وَجْه؛ فإن «لله شركاء» إن جُعلا مفعولين لـ «جعلوا» فـ «الجنَّ» يَحْتَمِلُ وجهين:

أحدهما: ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن يكون منصوباً بمحذوف دل

---

(١) الآية ٢٥ من سورة لقمان. الآية ٢٨ من سورة الزمر.
(٢) الآية ٨٣ من سورة العنكبوت. (٣) الآيتين ٣٦ و ٣٧ من سورة النور.
(٤) الآية ٣ من سورة الشورى. (٥) الآية ١٠٠ من سورة الأنعام.

عليه سؤالٌ مقدر، كأنه قيل: مَنْ جعلوا لله شركاء؟ فقيل: الجنَّ، فيفيد الكلام إنكارَ الشِّرْك مطلقاً، فيدخل اتخاذُ الشَّرِيكِ من غير الجنِّ في الإنكار، دُخول اتِّخاذِه من الجن.

والثاني: ما ذكره الزَّمَخْشَرِيُّ، وهو أن ينتصب «الجِنَّ» بدلاً من «شُرَكاء» فيُفيدُ إنكارَ الشريك مطلقاً أيضاً كما مر، وإن جُعِل «لله» لَغْواً كان «شُركاءَ الجنَّ» مفعولين قُدِّم ثانيهما على الأوَّل، وفائدة التقديم استعظام أن يُتَّخَذَ لله شريكٌ ـ ملكاً كان، أو جِنِّياً، أو غيرهما ـ ولذلك قدِّم اسمُ الله على الشركاء، ولو لم يُبْنَ الكلامُ على التقديم، وقيل: وجعلوا الجنَّ شركاء لله؛ لم يفِدْ إلا إنكارَ جعلِ الجنِّ شركاء، والله أعلم.

ومنه ارتفاع المخصوص في باب «نعم وبئس» على أحد القولين.

وأما ذكره؛ فإما لنحو ما مرَّ في باب المسند إليه، من زيادةِ التقرير، والتعريضِ بغباوة السامع، والاستلذاذِ، والتعظيم، والإهانةِ وبَسْطِ الكلام، وإما ليتعين كونُه اسماً؛ فيستفادَ منه الثبوت، أو كونه فعلاً، فيستفادَ منه التجدُّد أو كونه ظرفاً، فيُورِثَ احتمالَ الثبوت والتجدد، وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي: وإما للتعجب من المسند إليه بذِكْرِه، كما إذا قلت: «زيد يقاوم الأسد» مع دلالة قرائن الأحوال، وفيه نظر؛ لحصول التعجب بدون الذكر إذا قامت القرينة.

وأما إفراده فلكونه غيرَ سببي، مع عدم إفادة تَقَوِّي الحكم، كقولك: زيدٌ مُنطلق، وقام عمرو، والمرادُ بالسببي نحوُ زيد أبوه منطلق.

قال السكاكي: وأما الحالة المقتضية لإفراده فهي إذا كان فعلياً ولم يكن المقصودُ من نفسِ التركيبِ تَقَوِّيَ الحكم، وأعني بالمسند الفعلي ما يكون.

مفهومُه محكوماً بـه بالثبـوت للمُسنَد إليـه أو بالانتفـاء عنه، كقـولك: أبـو زيد منطلق والكُرُّ من البُرِّ بِستِّين، وضُرِبَ أخو عَمْرٍو، ويشكرك بكر إن تعطه، وفي الـدار خالـدٌ، إذ تقديـرهُ: استقرَّ أو حَصَـلَ في الدار على أقـوى الاحتمـالين؛ لتمام الصلة بالظَّرف، كقولك: الذي في الدار أخوك.

وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن مـا ذكره في تفسيـر المسندِ الفعلي يجب أن يكـون تفسيراً للمسند مطلقاً، والظاهر أنه إنما قصد به الاحترازَ عن المسنـد السببي؛ إذ فسَّر المسندَ السببيِّ بعد هذا بما يُقابِل تفسيرَ المسندِ الفعليِّ ومَثَلَهُ بقولنا: «زيدٌ أبوه مُنْطَلِقٌ أو انْطَلَقَ، والبرُّ الكُرُّ منه بستِّين» فجعل ـ كما ترى ـ أمثلة السببيِّ مقابلةً لأمثلة الفِعْليِّ مع الاشتراك في أصل المعنى.

والثاني: أن الظرف الواقعَ خبراً، إذا كان مُقَدَّراً بجملة كما اختاره؛ كانَ قولنا «الكرُّ من البرِّ بستين» تقديره: الكر من البر استقر بستين، فيكون المسنـدُ جملة، ويحصل تقوي الحكم كما مرّ، وكذا إذا كان «في الدار خالد» تقديره: «استقر في الدار خـالد» كـان المسند جملةً أيضـاً، لكون «استقـر» مسنداً إلى ضمير «خالدٍ» لا إلى «خالد» على الأصح؛ لعدم اعتماد الظرف على شيء.

وأما كونه فعلاً فللتقييـد بأحـد الأزمنة الثـلاثة على أخْصَرِ ما يمكن مـع إفادة التجدد.

وأمـا كونـه اسماً فـلإفادة عـدم التقييد والتجـدد، ومن البيِّن فيهمـا قـول الشاعر: [النصر بن جؤبة]

لا يـأنف الـدِّرْهَمُ المضـروبُ صُـرَّتَـنـا
لـكِـنْ يـمُـرُّ عَـلَيـهـا وَهُـوَ مُـنْـطَلِقُ

وقوله:

أوْ كُلمَّا ورَدَتْ عُكاظَ قَبِيلةٌ
بعثَوا إليَّ عَرِيفَهُم يتوَسَّمُ؟!

إذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقاً من غير اعتبار تجدده وحدوثه، ومعنى الثاني على توَسُّمٍ وتأمُّلٍ ونظرٍ يتجدَّد من العريف هناك.

وأما تقييدُ الفعل بمفعول ونحوه، فلتربيَةِ الفائدة، كقولك: ضَرَبْتُ ضرباً شديداً، وضَربْتُ زيداً، وضربْتُ يومَ الجمعة، وضربْتُ أمامَك، وضربتُ تأديباً، وضربت بالسوط، وجلستُ والسَّارِيةَ، وجاء زيدٌ راكباً، وطاب زيدٌ نفْساً، وما ضَرَبَ إلا زيدٌ، وما ضَرَبْتُ إلا زيداً.

والمقَيَّد في نحو «كان زيد قائماً» هو «قائماً» لا كانَ.

وأما ترك تقييده فلمانع من تربية الفائدة.

وأما تقييدهُ بالشرط فلاعتبارات لا تُعْرَف إلا بمعرفة ما بين أداواته من التفصيل، وقد بين ذلك في علم النحو، ولكنْ لا بُدَّ من النظر ههنا في «إنْ» و «إذا» و «لو».

أما «إن» و «إذا» فهما للشرط في الاستقبال، لكنَّهما يفترقان في شيء، وهو أن الأصل في «إنْ» أن لا يكونَ الشرطُ فيها مقطوعاً بوقوعه، كما تقول لصاحبك: «إنْ تُكْرِمْني أكْرِمْكَ» وأنت لا تقطع بأنه يكرِمُك، والأصل في «إذا» أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه، كما تقول: «إذا زالت الشمسُ آتيكَ».

ولذلك كان الحكم النادرُ مَوْقِعاً لـ «إنْ» لأنَّ النادرَ غيرُ مقطوع به في غالب الأمر، وغَلَّبَ لفظ الماضي مع «إذا» لكونه أقربَ إلى القطع بالوقوع: نظراً إلى اللفظ.

قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الحَسَنَةُ قالوا: لَنَا هَذِهِ، وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾[1] أتى في جانب الحسنة بلفظ «إذا» لأنَّ المرادَ بالحسنةِ الحسنةُ المطلقةُ التي حصولُها مقطوعٌ به؛ ولذلك عُرِّفَتْ تعريفَ الجنس، وجَوَّزَ السكاكيُّ أنْ يكونَ تعريفُها للعهد، وقال: وهذا أَقْضَى لحقِّ البلاغة، وفيه نظر. وأتى في جانب السيئة بلفظ «إنْ» لأنَّ السيئةَ نادرةٌ بالنسبة إلى الحسنة المطلقة؛ ولذلك نُكِرَتْ.

ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا، وإن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بما قَدَّمَتْ أيْدِيهمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[2] أتى بـ«إذا» في جانب الرحمة، وأما تنكيرها فجعلَهُ السكاكي للنوعية؛ نظراً إلى لفظ الإذاقة، وجَعْلُهُ للتقليل ـ نظراً إلى لفظ الإذاقة كما قال ـ أقربُ.

وأما قولُه تعالى: ﴿وَإذا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ﴾[3] بلفظ «إذا» مع الضُّرِّ؛ فللنظر إلى لفظ المسِّ، وإلى تنكير الضُّر المفيد في المقام التَّوْبيخيِّ القصدَ إلى اليسير من الضُّرِّ، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرٍّ، وللتنبيه على أنّ مساسَ قدرٍ يسير من الضُّر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون في حكم المقطوع به.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عريضٍ﴾[4] بعدَ قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإذا أنْعَمْنَا عَلى الإنْسَانِ أعْرَضَ وَنأى بجَانبِه﴾[4] أي أعرَضَ عن شكْرِ اللهِ، وذهب بنفسه، وتكبَّر وتعظَّم؛ فالذي تقتضيه البلاغة أن يكونَ الضميرُ في مسَّه للمُعْرِضِ المُتكبِّر، ويكونَ لفظُ «إذا» للتنبيه على أن مثله يَحِقُّ أن يكونَ ابتلاؤه بالشر مقطوعاً به.

---

(١) الآية ١٣١ من سورة الأعراف. (٢) الآية ٣٦ من سورة الروم.
(٣) الآية ٣٣ من سورة الروم. (٤) الآية ٥١ من سورة فصلت.

قال الزَّمخْشَرِيُّ: وللجهل بموقع «إن» و«إذا» يَزِيغُ كثيرٌ من الخاصَّة عن الصواب، فيغلطون، ألا ترى إلى عَبْدِ الرَّحْمنِ بن حَسَّان كيف أخطأ بهما الموقع في قوله يُخاطبُ بعضَ الوُلاةِ، وقد سأله حاجةً فلمْ يَقْضِها، ثم شُفِعَ له فيها فقضاها:

ذُممْتَ ولم تُحْمَدْ، وأدركْتُ حاجتي
تولَّى سِواكُم أجرَها واصطناعَها

أبى لكَ كَسْبَ الحمدِ رأيٌ مُقصِّرٌ
ونفْسٌ أضاقَ اللهُ بالخيْرِ باعَها

إذا هي حثَّتْه على الخير مَرَّةً
عصاها، وإنْ هَمَّتْ بشَرٍّ أطاعَها

فلو عكسَ لأصابَ.

وقد تستعمل «إن» في مقام القطع بوقوع الشرطِ لِنُكتَة.

كالتجاهُل: لاستدعاء المقام إيَّاه.

وكعدم جزْمِ المخاطَب، كقولك لمن يكذبك فيم تُخْبِر: إن صدقتُ فقل لي ماذا تفعل؟.

وكتنزيله مَنْزِلَة الجاهل؛ لعدم جريه على مُوجَب العلم، كما تقول لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تُؤْذِه.

وكالتوبيخ على الشرط، وتصوير أن المقام ـ لاشتماله على ما يَقْلَعُه عن أصله ـ لا يصحُّ إلا لفرضه كما يفرض الحال لغرض، كقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُم الذِّكرَ صَفْحاً أنْ كنتم قوماً مُسْرِفينَ﴾[1] فيمن قرأ «إنْ» بالكسر؛ لقصد التوبيخ، والتجهيلِ في ارتكاب الإسراف، وتصوير أن

---

(١) الآية ٧ من سورة الزخرف.

الإسراف من العاقل في هذا المقام واجبُ الانتفاء؛ حقيقٌ أن لا يكون ثبوته له إلا على مجرد الفرض.

وكتغليب غير المتَّصِف بالشرط على المتَّصف به، ومجيءُ قولِه تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتَمْ في رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلى عَبْدِنَا﴾[1] بـ «إن» يَحْتمِل أن يكون لتغليب غيرِ المرْتابين منهم؛ فإنه كان فيهم مَنْ يَعْرِفُ الحق، وإنما ينكر عناداً، وكذلك قوله تعالى: ﴿إنْ كنتم في رَيْبٍ مِنَ البَعْثِ﴾[2].

والتغليب بابٌ واسعٌ يجري في فُنون كثيرة، كقوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا، أَوْ لَتَعُودُنَّ في مِلَّتِنَا﴾[3] أُدْخِلَ شُعَيْبٌ عليه السلام في «لتعودن في ملتنا» بحكم التغليب؛ إذ لم يكن شُعَيْبٌ في ملتهم أصلاً، ومثلُه تعالى: ﴿إنْ عُدْنَا في ملَّتكُم﴾[4]. وكقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ القَانِتِينَ﴾[5] عُدَّت الأنثى من الذكور بحكم التغليب وكقوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوا إلَّا إبْلِيسَ﴾[6] عُدَّ إبليسُ من الملائكة بحكم التغليب، وكقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلونَ﴾[7] بتاء الخطابِ، غلِّبَ جانِبُ «أنتم» على جانب «قوم» ومثله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[8] فيمن قرأ بالتاء، وكذا قوله تعالى: ﴿ يا أيُّها النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُم الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُم لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[9] غُلِّبَ المخاطَبون في قوله: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ على الغائبين في اللفظ، والمعنى على إرادتهما جميعاً؛ لأن «لعل» مُتَعَلِّقة بـ «خلقكم» لا بـ «اعبدوا» وهذا من غوامض التغليب، وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ

---

(1) الآية ٢٣ من سورة البقرة.
(2) الآية ٥ من سورة الحج.
(3) الآية ٨٨ من سورة الأعراف.
(4) الآية ٨٩ من سورة الأعراف.
(5) الآية ١٢ من سورة التحريم.
(6) الآية ٣٤ من سورة البقرة.
(7) الآية ٥٥ من سورة النمل.
(8) الآية ٩٣ من سورة النمل.
(9) الآية ٢١ من سورة البقرة.

أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً، وَمِنَ الأَنْعَامِ أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُم فِيهِ﴾[1]. فإن الخطابَ فيه شاملٌ للعُقلاء والأنعام، فغُلِّبَ فيه المخاطبون على الغُيَّب، والعُقلاءُ على الأنعام، وقوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فيه﴾[1] أي يَبُثُّكم، ويُكَثِّرُكمْ في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجاً، حتى كان بَيْنَ ذُكورِهم وإناثِهم التَّوالُدُ والتَّناسُلُ، فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعْدنِ للبثِّ والتكثير، ولذلك قيل: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فيه﴾[1] ولم يقل «به» كما في قوله تعالى: ﴿ولَكُم في القصَاصِ حياةٌ﴾[2].

واعلم أنه لمَّا كانت هاتان الكلمتان لتعليق أمر بغيره ـ أعني الجزاءَ بالشرط ـ في الاستقبال؛ امتنع في كل واحدة من جملتيهما الثبوت، وفي أفعالهما المُضِيُّ، أعني أن يكون كلتا الجملتين أو إحداهما اسميَّة أو كلا الفعلين أو أحدُهما ماضياً.

ولا يُخالف ذلك لفظاً ـ نحو إن أكرمْتَني أكرمتُك، وإن أكرمْتَني أكرمك، وإن تكرمني أكرمتك، وإن تكرمني فأنتَ مُكْرَمٌ، وإن أكرمْتَني الآن فقد أكرمْتُك أمْسِ ـ إلَّا لنُكْتَةٍ مَا، مثل إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل، إما لقوة الأسباب المتآخِذةِ في وقوعه، كقولك «إن اشترينا كذا» حالَ إنعقادِ الأسباب في ذلك، وإما لأن ما هو للواقع كالواقع، كقولك «إنْ مُتُّ كان كذا وكذا» كما سبق، وإما للتفاؤل، وإما لأظهار الرغبة في وقوعه، نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرامُ؛ فإن الطالب إذا تبالغت رغبتُه في حصول أمر، يكْثُر تصوُّرُه إيَّاه، فربَّما يُخيَّل إليه حاصلاً، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فتَيَاتِكُمْ عَلى البغاء إنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً﴾[3]. وقد يَقوَى هذا التخيُّلُ عندَ

(١) الآية ١١ من سورة الشورى. (٢) الآية ١٧٩ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٢٣ من سورة النور.

الطالب، حتَّى إذا وجَد حكم الحِسِّ بخلاف حكمه غلَّطه تـارةً، واستخرج لـه مَحْمَلاً أخرى، وعليه قولُ أبي العَلاء المَعَرِّيِّ:

مـا سِـرْتُ إلاَّ وطَـيْفٌ مـنـكِ يَصْـحَبُـنـي
سُـرىً أمَـامـي، وتَـأويـبـاً عـلى أثَـرِي

يقول: لكثرة ما ناجَيْتُ نفسي بكِ انْتَقَشْتِ في خيالي، فأعُدُّكِ بَيْنَ يَـدَيَّ مُغلِّطاً للبصر بعلَّة الظلام إذا لم يدركْكِ ليلاً أمامي وأعُـدُّكِ خَلْفي إذا لم يتيسَّرْ لي تغليطُه حينَ لا يدركُكِ بين يَدَيَّ نهاراً، وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي: أو للتعريض كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ اشْرَكْت لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[1] وقـوله تعـالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْواءَهُمْ مِنْ بَعْـدِ مَا جَـاءَكَ مِنَ العِلْم إنَّـكَ إذاً لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾[2] وقـولـه تعـالى: ﴿فَـإِن زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْـدِ مـا جـاءَتْكُم البَيِّنَاتُ﴾[3] ونظيـره في التعريض بقـوله تعـالى: ﴿ومَا لِي لاَ أَعْبُـدُ الَّذِي فَـطَرَني وَإليْهِ تُرْجَعُونَ﴾[4] المراد: وما لكم لا تعبدون الذي فطركم؟ والمنبهُ عليه «ترجعون» وقـولـه تعـالى: ﴿أأتَّخِـذُ مِنْ دُونِـهِ آلهَـةً إنْ يُـرِدْنِ الـرَّحْمنُ بِضُـرٍّ لا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شيئاً وَلاَ يُنْقِذُونِ؟! إني إذاً لفي ضَلاَلٍ مُبِينٍ﴾[5] إذ المـراد أتتخذون من دونـه آلهـة إن يـردكم الـرحمن بضـر لا تغن عنكم شفـاعتهم شيئـاً ولا ينقـذوكم؟! إنكم إذاً لفي ضلال مبين، ولـذلك قيـل: ﴿آمَنْتُ بِرَبِّكُم﴾[5] دون ﴿بربي﴾ وأتبعه ﴿فاسمَعُوني﴾[6] ووجه حسنه تـطلب إسماع المخـاطَبين الذين هم أعداءُ المُسْمع الحقَّ على وجه لا يورثُهم مَزِيدَ غضَب، وهو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ومـواجهتهم بذلـك، ويُعين على قبولـه؛ لكون أدخـلَ في

(١) الآية ٦٥ من سورة الزمر.
(٢) الآية ١٤٥ من سورة البقرة.
(٣) الآية ٢٠٩ من سورة البقرة.
(٤) الآية ٢٢ من سورة يس.
(٥) الآيتان ٢٣ و ٢٤ من سورة يس.
(٦) الآية ٢٥ من سورة يس.

إمحاض النصح لهم، حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قُلْ لا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا، وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[1] فإن حقَّ النَّسْقِ من حيثُ الظاهر: «قل لا تُسألون عما عملنا ولا نُسأل عما تجرمون» وكذا ما قبله: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً أَوْ في ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[2].

قال السَّكَّاكِيُّ رحمه الله: وهذا النوع من الكلام يُسمَّى المُنْصِفَ.

ومما يتصل بما ذكرناه أن الزَّمَخْشَرِيَّ قدَّر قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[3] عطفاً على جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَثْقَفُوكُم يَكُونوا لَكُمْ أَعْداءً ويَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وأَلسِنَتَهُمْ بالسُّوءِ، وَوَدّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[4] وقال: الماضي وإن كان يجري في باب الشرط مَجْرى المضارع في علم الإعراب فإن فيه نكتةً، كأنه قيل: وودوا قبلَ كلِّ شيءٍ كفرَكم وارتدادَكم، يعني أنهم يريدون أن يُلحِقوا بكم مَضارَّ الدنيا والدين جميعاً: من قتْل الأنفسِ، وتمزيقِ الأعراض، وردِّكم كفاراً، ورَدُّكم كفاراً أسبقُ المضارِّ عندَهم وأولها؛ لعلمهم أن الدين أعزُّ عليكم من أرواحكم؛ لأنكم بَذَّالون لها دونَه، والعدوُّ أهمُّ شيء عندَه أن يَقْصِدَ أعزَّ شيء عند صاحبه.

هذا كلامه، وهو حسنٌ دقيقٌ، لكن في جعل ﴿وودوا لو تَكْفُرون﴾ عطفاً على جواب الشرط نظرٌ، لأن وَدادَتهم أن يرتدوا كفاراً حاصلةٌ وإنْ لم يظفروا بهم، فلا يكون في تقييدها بالشرط فائدةٌ. فالأولى أن يُجْعَلَ قوله: وَدُّوا لَوْ تكفرون﴾ عطفاً على الجملة الشرطية: كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُقاتلوكُمْ

(١) الآية ٢٥ من سورة سبأ.

(٢) الآية ٢ من سورة سبأ.

(٣) الآية ٢ من سورة الممتحنة.

(٤) الآية ٢ من سورة الممتحنة.

يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ، ثُمَّ لا يُنْصَرُون﴾[1].

وأما «لَوْ» فهي للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم انتفاء الجزاء، كانتفاء الإكرام في قولك: «لو جئتني لأكرمتك» ولذلك قيل: هي امتناع الشيء لامتناع غيره.

ويلزم كونُ جملتيها فعليتين، وكون الفعل ماضياً؛ فدخولها على المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ يطِيعُكُمْ في كَثيرٍ مِنَ الأمرِ لَعَنِتُّم﴾[2] لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً، كما في قوله تعالى: ﴿اللهُ يَستهزِئُ بِهِم﴾[3] بعد قوله: ﴿إنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾[4] وفي قوله تعالى: ﴿فَوَيلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مما يَكْسِبُونِ﴾[5] ودخولها عليه في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إذِ المُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إذِ الظالِمُون مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[7] لتنزيله منزلة الماضي؛ لصدوره عمَّن لا خلاف في إخباره، كما نزل «يَوَدُّ» منزلةَ «وَدَّ» في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[8] ويجوز أن يُرَدَّ الغَرَضُ من لفظ «تَرَى» و «يَوَدّ» إلى استحضار صورةِ رؤيةِ المجرمين ناكسي الرءوس قائلين لما يقولون، وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات، وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا، كما في قوله تعالى: ﴿واللهُ الَّذِي أرْسَلَ الرِّياحَ، فتُثِيرُ سَحاباً فَسقْناهُ إلى بَلَدٍ مَيِّتٍ، فأَحْيَيْنا بِهِ الأرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[9] إذ قال: ﴿فَتثيرُ سَحَاباً﴾[9]

---

(١) الآية ١١١ من سورة آل عمران.
(٢) الآية ٧ من سورة الحجرات.
(٣) الآية ١٥ من سورة البقرة.
(٤) الآية ١٤ من سورة البقرة.
(٥) الآية ٧٩ من سورة البقرة.
(٦) الآية ١٢ من سورة السجدة. ناكسو رؤسهم: مطأطئوها من الذل.
(٧) الآية ٣١ من سورة سبأ.
(٨) الآية ٢ من سورة الحجر.
(٩) الآية ٩ من سورة فاطر.

استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب مُسخّراً بين السماء والأرض، تبدو في الأول كأنها قطعُ قطن مَنْدُوف، ثم تَتضامُّ مُتَقَلِّبَةً بين أطوار حتَّى يَعُدْنَ رُكاماً، وكقول تَأَبَّطَ شَرّاً: [ثابت بن جابر]

ألا مَنْ مبلغ فِتيان فَهْمٍ
بما لاقَيْتُ عند رَحا بِطانِ
بأنّي قد لَقيتُ الغُولَ تَهْوِي
بِسهْبٍ كالصحيفة صَحْصَانِ
فقلتُ لها: كلانا نِضْوُ أرض
أخو سفر، فَخَلِّي لي مَكاني
فشدَّتْ شدَّة نحوي، فأهْوتْ
لها كَفِّي بِمَصْقُول يَماني
فأضْرِبُها بلا دَهَشٍ، فَخَرَّتْ
صَريعاً لِلْيدَيْن وَلِلْجِرَانِ

إذ قال: «فأضربها» ليصور لقومه الحالةَ التي تَشَجَّعَ فيها على ضرب الغُول، كأنه يُبصِّرُهم أيّاها، ويتطلّب منهم مشاهدتَها؛ تعجيباً من جراءته على كل هَوْلٍ، وثَباتِه عند كل شِدَّةٍ، ومنه قولهُ تعالى: ﴿إنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدمَ، خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ، ثُم قَالَ له: كُنْ فَيَكونُ﴾[1] إذ قال: ﴿كن فيكون﴾ دون «كن فكان» وكذا قولهُ تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ باللهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنْ السَّماءِ، فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الريحُ في مَكَان سَحِيقٍ﴾[2].

وأما تنكيره فإما لارادة عدم الحصر والعهد، كقولك: زيدٌ كاتبٌ، وعمروٌ

(١) الآية ٥٩ من سورة آل عمران. (٢) الآية ٣١ من سورة الحج.

شاعرٌ. وإما للتنبيه على ارتفاع شأنه أو انحطاطه على ما مر في المسند إليه، كقوله تعالى: ﴿هُدىً لِلْمُتَقِينَ﴾[1] أي هُدىً لا يُكْتَنَه كُنْهُهُ.

وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتمَّ.

وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق.

وأما تعريفه فلإفادَةِ السامع إما حكماً على أمرٍ معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر له كذلك، وإما لازمَ حكم بين أمرين كذلك.

تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صِفتان من صِفات التعريف، ويكون السامع عالماً باتصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى؛ تَعْمِد إلى اللفظ الدَّالِّ على الأول، وتجعله مبتدأ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية، وتجعله خبراً، فتفيد السامعَ ما كان يجهله من اتصافه للثانية، كما إذا كان للسامع أخٌ يسمَّى زيداً، وهو يعرف بعينه واسمه، ولكن لا يعرف أنه أخوه، وأردت أن تُعَرِّفَه أنه أخوه، فتقول له: «زيد أخوك» سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف أن زيداً أخوه، أو لم يعرف أن له أخاً أصلاً.

وإن عرف أن له أخاً في الجملة، وأردت أن تُعيِّنَه عنده؛ قلت: «أخوك زيد».

أما إذا لم يعرف أن له أخاً أصلاً؛ فلا يقال ذلك؛ لامتناع الحكم بالتعيين على مَنْ لا يعرفه المخاطب أصلاً؛ فظهر الفرق بين قولنا: «زيد أخوك». وقولنا: «أخوك زيد».

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمَّى زيداً بعينِهِ واسمِهِ، وعرف أنه كان من إنسانٍ انطلاقٌ، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره، فأردت أن تعرفه أن

---

(1) الآية ٢ من سورة البقرة.

زيداً هو ذلـك المنطلق، فتقـول: «زيد المنـطلق» وإن أردت أن تعرفـه أن ذلك المنطلقَ هو زيدٌ قلتَ: «المنطلق زيد».

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمَّى زيداً بعينه واسمه، وهو يعرف معنى جنسِ المُنْطَلِقِ، وأردتَ أن تُعرِّفَه أن زيداً متصف به؛ فتقول: «زيدٌ المنطلق» وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت: «المنطلق زيد».

لا يُقـال: زيد دالٌّ على الـذات؛ فهو مُتَعَيِّنٌ لـلابتـداء تَقـدَّمَ أو تَـأخَّـرَ، والمنطلق دال على أمر نِسْبيٍّ؛ فهو مُتعيِّنٌ للخبرية تَقدَّمَ أو تأخَّرَ.

لأنـا نقـول: «المنـطلق» لا يُجْعَـل مُبتـدأً إلا بمعنى الشخص الـذي لـه الانطلاق وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً، و «زيد» لا يُجعَل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم «زيد» وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ.

ثم التعريف بلام الجنس قـد لا يفيد قَصْـر المُعَرِّفِ على مـا حُكِمَ عليه به، كقول الخَنْسَاءِ: [تماضر بنت عمرو]

إذا قَـبُـحَ الـبُـكـاءُ عَـلى قَـتِـيـلٍ
رَأَيْـتُ بُكـاءَكَ الـحَسَـنَ الـجَـمِـيـلاَ

وقد يفيده قَصْـرَه؛ إما تحقيقـاً، كقولـك. «زيد الأميـرُ» إذا لـم يكن أميرٌ سواه، وإما مبالغةً لكمال مَعناه في المحكوم عليه، كقـولك: «عمـرٌو الشجاعُ» أي الكـاملُ في الشجـاعة، فتُخـرج الكلامَ في صـورة تُوهِمُ أن الشجـاعـةَ لم توجَدْ إلاّ فيه؛ لعدم الاعتداد بشجاعة غيرِه؛ لقصورها عن رُتْبة الكمال.

ثم المقصـورُ قد يكـون نفسَ الجنس مطلقـاً أي من غيـر اعتبـار تقييـدِه بشيءٍ كما مر، وقد يكون الجنسَ بـاعتبار تقييـده بظرفٍ أو غيـرِه كقـولـك: هو

الوَفيُّ حين لا تظن نفس بنفس خيراً؛ فإن المقصورَ هو الوفاء في هذا الوقت، لا الوفاءُ مطلقاً، وكقول الأعْشَى:

هـوَ الـواهـبُ المـائـةَ المُصْـطَفـا
ةَ: إمّـا مَـخـاضـاً، وإمّـا عِـشـارا

فإنه قَصَرَ هبة المائةِ من الإبل في إحدى الحالتين، لا هِبَتَها مطلقاً، ولا الهبةَ مطلقاً.

وهذه الوجوهُ الثلاثة ـ أعني العهدَ، والجنسَ للقصر تحقيقاً ـ والجنسَ للقصر مبالغةً ـ تمنع جوازَ العطفِ بالفاء ونحوها على ما حُكِم عليه بالمُعَرَّف، بخلاف المنكَّر؛ فلا يقال: «زيدٌ المنطلقُ وعمروٌ»، ولا «زيد الأميرُ وعمروٌ» ولا «زيدٌ الشجاعُ وعمروٌ».

وأما كونُه جملةً فإما لإرادة تَقَوِّي الحكم بنفس التركيب كما سبق، وإما لكونه سبباً، وقد تقدم بيان ذلك.

وفعليتها لإفادة التَّجَدُّدِ، واسميتها لإفادة الثبوت؛ فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت.

وعليها قولُ ربِّ العِزَّةِ: ﴿وإذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالوا: آمَنَّا، وَإذَا خَلَوا إلى شَيَاطِينِهِم قَالُوا: إنَّا مَعَكُمْ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿قالُوا سلاَماً، قَالَ سَلاَمٌ﴾[2] إذ أصلُ الأول: نسلم عليك سلاماً، وتقدير الثاني سلامٌ عليكم، كأن إبراهيمَ عليه السلام قصدَ أن يُحيِّيَهم بأحسن ما حَيَّوْهُ به؛ أخذاً بأدب الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾[3].

(١) الآية ١٤ من سورة البقرة. (٢) الآية ٦٩ من سورة هود.
(٣) الآية ٨٦ من سورة النساء.

وقد ذُكِرَ له وجهٌ آخرُ فيه دِقة، غيرَ أنه بأصول الفلاسفة أشبهُ، وهو أن التسليمَ دعاءٌ للمُسَلَّم عليه بالسلامة من كل نقص، ولهذا أُطْلِق، وكمالُ الملائكة لا يُتصوَّر فيه التجدد؛ لأن حصوله بالفعل مقارِنٌ لوجودهم، فناسب أن يُحَيَّوْا بما يدل على الثبوت دون التجدد وكمال الإنسان مُتجدِّدٌ؛ لأنه بالقوة، وخروجُه إلى الفعل بالتدريج، فناسَبَ أن يُحَيَّا بما يدل على التجدُّد دون الثبوت، وفيه نظر.

وقولُه تعالى: ﴿سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُونَ﴾[1] أي أحدثتم دعاءَهم، أم استمر صمتكم عنه؛ فإنه كانت حالهم المستمرَّةُ أن يكونوا صامتين عن دعائهم، فقيل: لم يفترق الحالُ بين إحداثكم دعاءَهُم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم.

وقولُه تعالى: ﴿قالُوا أَجِئْتَنا بِالحَقِّ أَمْ أَنْتَ مِنَ اللّاعِبينَ﴾[2] أي أحدثت عندنا تعاطي الحقِّ فيما نسمعه منك أم اللعِبَ أي أحوالُ الصِّبا بعدُ مستمرة عليك.

وأما قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾[3] في جواب ﴿آمَنَّا باللَّهِ وبالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[3] فلإخراج ذواتهم من جنس المؤمنين؛ مبالغةً في تكذيبهم؛ ولهذا إطلَقَ قولَه «مؤمنين» وأكّدَ نفيَه بالباء. ونحوُه: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ، وما هُمْ بِخارِجِينَ مِنْها﴾[4].

وشرطيتها لما مر.

وظرفيتها لاختصار الفعليَّة؛ إذ هي مُقدَّرَة بالفعل على الأصَحّ.

---

(١) الآية ١٩٣ من سورة الأعراف. (٢) الآية ٥٥ من سورة الأنبياء.

(٣) الآية ٨ من سورة البقرة. (٤) الآية ٣٧ من سورة المائدة.

وأما تأخيره فلأن ذكر المسند أهم كما سبق.

وأما تقديمه فإما لتخصيصه بالمسند إليه، كقوله تعالى: ﴿لَكُم دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[1] وقولك «قائم هو» لمن يقول: زيد إما قائم أو قاعد؛ فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما، ومنه قولهم: تَمِيمِيٌّ أنا. وعليه قوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ، وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾[2] أي بخلاف خُمور الدنيا فإنها تغتال العقولَ؛ ولهذا لم يقدَّم الظرفُ في قوله تعالى: ﴿لا رَيْب فيه﴾[3] لئلا يفيدَ ثبوتَ الرَّيْبِ في سائر كتب الله تعالى.

وإما للتنبيه من أول الأمر على أنه خبرٌ لا نعتٌ كقوله: [حسان بن ثابت].

لَهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهى لِكِبارِها
وهِمَّتُهُ الصُّغْرى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ في الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إلى حِينٍ﴾[4]

وإما للتفاؤل، وإما للتشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله: [محمد بن وهيب الحميري].

ثلاثةٌ تُشْرِقُ الدنيا بِبَهْجَتِهَا
شمسُ الضُّحَى وأبو إسحَاقَ والقمرُ

وقوله: [أبو العلاء المعري].

وكالنّارِ الحياةُ؛ فَمِنْ رَمادٍ
أواخِرُها، وأوَّلُها دُخَانُ

---

(١) الآية ٦ من سورة الكافرون.
(٢) الآية ٤٧ من سورة الصافات.
(٣) الآية ٢ من سورة البقرة.
(٤) الآية ٣٦ من سورة البقرة.

قال السكاكي رحمه الله: وحقُّ هذا الاعتبار تطويلُ الكلام في المسند، وإلاّ لَمْ يَحْسُنْ ذلكَ الحسْنُ.

تنبيه: كثير مما في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالمسند إليه والمسند، كالذكر، والحذف، وغيرهما مما تقدمت أمثلته، والفَطِنُ إذا أتقن اعتبارَ ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتبارُهُ في غيرهما.

القول في أَحوال مُتعلّقات الفعل

حالُ الفعلِ مَع المفعولِ كحالِهِ مَع الفاعِل، فكما أنك إذا أسندْتَ الفعلَ إلى الفاعل؛ كان غرضُك أن تفيد وقوعَه منه، لا أن تفيد وجودَه في نفسه فقط؛ كذلك إذا عَدَّيته إلى المفعول؛ كان غرضُك أن تفيدَ وقوعَه عليه، لا أن تفيد وجودَه في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان ليُعْلَمَ التباسُه بهما، فعَمِلَ الرفَع في الفاعل ليُعْلَمَ التباسُه به من جهة وقوعه منه والنصب في المفعول ليُعْلَم التباسه به من جهة وقوعه عليه.

أما إذا أُريد الإخبار بوقوعه في نفسه من غير إرادة أن يُعْلَلَم مِمّنْ وقع في نفسه، أو على مَنْ وقع؛ فالعبارة عنه أن يقال: كان ضربٌ أو وقع ضربٌ؛ أو وُجِدَ، أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد.

وإذا تقرر هذا فنقول: الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين:

الأول: أن يكون الغرضُ إثباتَ المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيَه عنه كذلك، وقولُنا: «على الإطلاق» أي من غير اعتبار عمومه وخصوصه، ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه؛ فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة

اللازم، فلا يُذكَر له مفعول؛ لئلا يَتوهّم السامعُ أن الغرض الإخبارُ بـه باعتبـار تعلقه بالمفعول، ولا يُقدَّر أيضاً؛ لأن المقدَّر في حكم المذكور.

وهذا الضرب قسمان؛ لأنه إما أن يُجْعَل الفعـلُ مطلقـاً كنايـةً عن الفعل متعلقاً بمفعول مخصوص دلت عليه قرينةٌ، أوْلاً.

الثاني: كقولـه تعـالى: ﴿قُـلْ هَـلْ يَسْتَـوِي الَّـذينَ يَعْلَمُـونَ وَالَّـذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[1] أي مَنْ يحدُث له معنى العِلم ومَنْ لا يحدُث.

قال السكاكي: ثم إذا كان المقامُ خَطابياً لا استـدلالياً؛ أفـاد العمومَ في أفراد الفعل، بعلة إيهـام أن القصد إلى فـرد دونَ فرد آخـرَ مَع تحقق الحقيقـة فيهما نحكم، ثم جعل قولَهم في المبالغة «فلانٌ يعطي ويمنعُ، ويصلُ ويقطع» مُحْتَمِلا لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتي.

وعده الشيخُ عبـدُ القاهـر مما يفيـدُ أصلَ المعنى على الإطـلاق من غير إشهارٍ بشيء من ذلك.

والأوّل: كقول البُحْتُرِيِّ يمدح المُعْتَزَّ بالله، ويُعَرِّض بالمُسْتَعينِ بالله:

شَـجْـوُ حُـسّـادِهِ وغَـيْظُ عِـداه
أنْ يَـرَى مُـبْـصِـرٌ، وَيَـسْـمَـع وَاعِـي

أي أن يكـون ذو رُؤيةٍ وذو سَمْـعٍ، يقول: محـاسن الممدوح وآثـارُه لم تَخْفَ على مَنْ لـه بصر؛ لكثـرتها واشتهـارهـا، ويكفي في معـرفـة أنهـا سبب لاستحقاقه الإمامة دونَ غيره أن يقع عليهـا بصر ويَعيهـا سَمْعٌ؛ لـظهور دلالتهـا على ذلـك لكل أحَـدٍ، فحساده وأعـداؤه يتمنّون أن لا يكـون في الدنيـا مَنْ له

---

(١) الآية ٩ من سورة الزمر.

عينٌ يُبْصِر بها وأُذُنٌ يسمع بها، كي يَخْفَى استحقاقُه للإمامةِ، فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إياها، فَجَعَلَ كما ترى مُطلَقَ الرؤيةِ كنايةً عن رؤيةِ محاسِنِهِ وآثارِهِ، ومُطْلَق السماعِ كنايةً عن سماعِ أخباره وكقول عَمْرِو بنِ معد يكرب.

فلو أن قومي انطقتني رماحُهم
نطقت، ولكن الرماح أجَرَّتِ

لأن غرضَه أن يُثْبِتَ أنه كان من الرِّماح إجرارٌ وحبسٌ للألسُن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم، حتى يلزمَ منه بطريق الكنايةِ مطلوبُهُ وهو أنها أجَرَّتْه، وكقول طُفَيْل الغَنَويِّ لبَني جَعْفَر بنْ كلاب:

جزَى اللّهُ عنّا جَعْفَراً حِينَ أُزْلِقَتْ
بنا نَعْلُنا في الواطئين، فَزَلّتِ[1]
أبَوْا أن يَمَلُّونا، ولَوْ أن أمنا
تُلاقي الذي لاقَوْهُ مِنّا لَمَلّتِ
هُمُ خلطونا بالنفوس، وألجأوا
إلى حُجراتٍ أدْفأت وأظلّتِ

فإن الأصل: لَمَلّتنا، وأدفأتنا، وأظلتنا، إلا أنه حذف المفعولَ من هذه المواضع ليدُلَّ على مطلوبه بطريق الكناية.

فإن قلتَ: لا شك أن قولَه ألجأوا أصله ألجأونا فلأيٍّ معنىً حذف المفعول منه؟

قلت: الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار؛ لأن حكمه حكم ما عطف عليه وهو قوله: «خلطونا».

---

(١) الزلق: الزلل.

الضرب الثاني: أن يكون الغرضُ إفادةَ تعلّقِه بمفعولٍ، فيجب تقديرُهُ بحسَبِ القرائنِ، ثم حذفُه من اللفظ.

إما للبيان بعدَ الإبهام، كما في فعل المَشِيئةِ إذا لم يكن في تعلُّقِه بمفعولِهِ غرابة، كقولك: لو شئتُ جئتُ أو لم أجيء، أي لو شئت المجيءَ أو عدمَ المجيء؛ فإنك متى قلتَ: «لو شئتُ» علم السامعُ أنك علقتَ المشيئةَ بشيء، فيقع في نفسه أن هنا شيئاً تعلّقَتْ به مشيئتُك بأن يكونَ أو لا يكونَ، فإذا قلتَ: «جئتُ» أو «لم أجِيء» عرف ذلك الشيء، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَلَوْ شاء لَهدَاكُمْ أجمَعينَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿فإن يشإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾[2] وقولُه تعالى: ﴿مَنْ يشإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾[3].

وقولُ طَرَفَةَ: [بن العبد].

فَإنْ شِئْتُ لم تُرْقِلْ وإن شئتُ أرْقَلَتْ
مَخافَةَ مَلْوِيٍّ مِنَ القِدِّ مُحْصَدِ[4]

وقولُ البُحْتُرِيِّ:

لو شِئتَ عدْتَ بلادَ نَجْدٍ عَوْدَةً
فَحَلَلْتَ بَيْنَ عَقِيقِهِ وَزَرُودِهِ

وقوله: [البحتري].

لو شئتَ لم تُفْسِدْ سماحةَ حاتِم
كَرَماً، ولم تَهْدِمْ مَآثرَ خَالِدِ

فإن كان في تعليقِ الفعلِ به غرابةٌ ذكرتَ المفعولَ؛ لتقرِّرَه في نفس السامع وتُؤنِسهُ به، يقول الرجل يخبر عن عِزِّه: لو شئت أن أردَّ على الأمير

---

(١) الآية ١٤٩ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٢٤ من سورة الشورى. (٣) الآية ٣٩ من سورة الأنعام.

(٤) ترقل: تسرع. ملوي: مفنول. القد: الحزام الجلدي. محصد: شديد الفتل.

رَدَدْتُ، وإن شئتُ أن ألقى الخليفةَ كلَّ يوم لقيتُه، وعليه قول الشاعر: [إسحق ابن حسان الخريمي].

ولـــو شئـتُ أن أبـكِـي دَمـاً لـبـكـيـتُـهُ
عـلـيـه، ولكِـن سـاحـةُ الـصـبـرِ أوسَـعُ

فأما قولُ أبي الحُسَينِ عَليِّ بنِ أحمدَ الجَوْهِرِيِّ أحدِ شُعراءِ الصاحِبِ بْنِ عَبّادٍ:

فـلم يُبْـقِ منِّـي الـشـوقُ غـيـرَ تَـفَـكُّـري
فـلَوْ شئـتُ أنْ أبـكِـي بـكـيـتُ تـفـكُّـرا

فليس منـه؛ لأنـه لم يُـرِد أن يقـول: فلو شئتُ أن أبكي تفكُّـراً بكيتُ تفكُّراً، ولكنه أراد أن يقول: أفْناني النُّحـول، فلم يَبْقَ مِنِّي وَفِيِّ غير خـواطرَ تَجُولُ، حتى لو شئتُ البُكا، فمرَيْتُ جُفوني، وعصرتُ عَيْني ليسيل منها دمـعٌ لم أجِـدْهُ، ولخـرج منهـا بـدلَ الـدمعِ التفكُّـرُ، فـالمـراد بـالبكـاء في الأول الحقيقي، وفي الثاني غيرُ الحقيقيِّ، فالثاني لا يصِحُّ لأن يكونَ تفسيراً للأول.

وإما لدفع أن يتوهّمَ السامعُ في أول الأمرِ إرادة شيءٍ غير المـرادِ، كقول البُحْتُرِيِّ:

وَكَـمْ ذُدْتَ عَـنِـي مِـنْ تـحـامُـلِ حـادثٍ
وَسَـوْرَةِ أيّـامٍ حَـزَزْنَ إلـى الـعَـظْمِ

إذ لو قال: «حزن اللحم» لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكـر ما بعـده أن الحزّ كان في بعض اللحم، ولم يَنْتَـهِ إلى العظم، فترك ذكرَ اللحم؛ ليبرىء السامع من هـذا الوهم، ويصـور في نفسـه من أول الأمـر أن الحـز مضى في اللحم حتى لم يردَّه إلا العظم.

وإما لأنه أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاعَ الفعل على صريح لفظه؛ إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه، كقول البُحْتُرِيِّ أيضاً:

قدْ طَلَبْنَا فلم نجِدْ لكَ في السُّؤ
دَد والمجدِ والمَكَارِم مِثلاً

أي قد طلبنا لك مِثلاً في السُّؤدَدِ والمجد والمكارِم، فحذف المثل؛ إذ كان غرضُه أن يوقِّع نفيَ الوجود على صريح لفظِ المِثْلِ، ولأجْلِ هذا المعنى بعينه عَكَسَ ذو الرُّمَّةِ في قوله: [غيلان بن عقبة].

ولم امْدَحْ لأرْضِيَهُ بِشْعرِي
لَئيماً أنْ يكونَ أصابَ مَالا

فإنه أعمل الفعلَ الأول الذي هو «أمدح» في صريح لفظِ «اللئيم» والثاني الذي هو «أرضي» في ضميره؛ إذ كان غرضُه إيقاعَ نفي المدح على اللئيم صريحاً دون الإرضاء، ويجوز أن يكون سببُ الحذفِ في بيت البحتريِّ قَصْدَ المبالغة في التَّأدّبِ مَع الممدوح، بتركِ مواجهتِهِ بالتصريح بما يدل على تَجْويز أن يكون له مِثْلٌ؛ فإن العاقل لا يطلب إلا ما يَجُوز وجوده.

وإما للقصد إلى التعميم في المفعول، والامتناع عن أن يَقْصِرَهُ السامع على ما يُذْكَرُ معه دونَ غيره، مع الاختصار، كما تقول: «قد كان منك ما يُؤلم» أي ما الشرطُ في مثله أن يُؤلم كلَّ أحد وكلَّ إنسان، وعليه قوله تعالى: ﴿واللَّهُ يَدْعُو إلى دَارِ السَّلامِ﴾[1] أي يدعو كلَّ أحد.

وإما للرعاية على الفاصلة، كقوله سُبْحانَه وتعالى: ﴿والضُحَى، والليلِ إذَا سَجَى، مَا وَدَّعَكَ رَبّكَ وَمَا قَلَى﴾[2] أي وما قَلاكَ.

(١) الآية ٢٥ من سورة يونس. (٢) الآية ٣١١ من سورة الضحى.

وإما لاستهجان ذكرِهِ، كما رُوِيَ عن عائشةَ رضي الله عنهـا أنها قـالت: «ما رأيتُ مِنْهُ ولا رأى مِنِّي» تعني العورةَ.

وإما لمُجَرَّد الاختصار، كقولـك: «وأصْغَيْتُ إليه» أي أُذُني، و «أغضيْتُ عليه» أي بصري. ومنه قولُه تعالى: ﴿أرِني أنْظُرْ إليْكَ﴾[1] أي ذاتَـكَ، وقولـه تعالى: ﴿أهَذَا الّذي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾[2] أي بعثـه اللَّهُ، وقولُـه تعالى: ﴿فَـلا تَجْعَلُوا للَّهِ أنْـدَاداً وأنْتُم تَعْلَمُونَ﴾[3] أي أنـه لا يُمَاثَـل، أو مـا بيْنَـه وبينَهـا من التفاوتُ، أو أنها لا تفعل كفعله، كقوله تعالى: : ﴿قـل هَلْ مِنْ شُـرَكائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيءٍ﴾[4] ويحتمل أن يكـون المقصودُ نفسَ الفعـل من غير تعميم، أي: وأنتم من أهل العلم والمعرفة، ثم ما أنتم عليه في أمر ديانتكم - مِنْ جَعْلِ الأصنامِ للَّهِ أنداداً - غايةُ الجهل.

ومما عدَّ السكاكيّ الحذفَ فيه لمجرد الاختصار قولُـه تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنِ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النّاسِ يَسْقُونَ، وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ، قَالَ: مَا خَطْبُكُمَا؟ قَالَتَا: لَا نَسْقِي حَتّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَسَقَى لَهُمَا﴾[5] وَالأوْلَى أن يُجْعَل لإثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطـلاق كما مر، وهو ظـاهرُ قـولِ الزمخشـريِّ؛ فإنـه قال: تُـرِكَ المفعولُ لأن الغـرضَ هو الفعلُ لا المفعولُ، ألا ترى أنه إنما رحمهما لأنهما كانتا على الذِّياد وهم على السّقْي، ولم يرحمهما لأن مَذُودَهُما غَنَمٌ ومَسْقِيّهُمْ إبلٌ مثلاً؟ وكـذلك قـولُهما: ﴿لا نسقي حتى يصدر الرعاء﴾ المقصود منه: السّقْيُ لا المسْقِيُّ.

واعلم أنه قد يَشْتَبِهُ الحالُ في أمـر الحذف وعَـدَمِه لعـدم تحصيل معنى

---

(١) الآية ١٤٣ من سورة الأعراف. (٢) الآية ٤١ من سورة الفرقان.
(٣) الآية ٢٢ من سورة البقرة. (٤) الآية ٤٠ من سورة الروم.
(٥) الآية ٢٣ و ٢٤ من سورة القصص.

الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ، أيّاً تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[1]؛ فإنه يُظَن أن الدعاء فيه بمعنى النداء؛ فلا يُقدَّر في الكلام محذوفٌ.

وليس بمعناه؛ لأن لو كان بمعناه لزِمَ: إما الإشراك، أو عَطْفُ الشيء على نفسه؛ لأنه إن كان مُسَمّى الآخر لزم الأوَّلُ، وإن كان مُسَمّاهُما واحد لزِم الثاني، وكِلاهُما باطل، تعالى كلامُ الله عز وجل على ذلك.

فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تتعدى إلى مفعولين أي: سَمُّوه اللّهَ، أو الرحمنَ، أيّاً ما تُسَمُّوه فله الأسماءُ الحُسْنَى، كما يقال: «فلانٌ يُدْعَى الأميرَ» أي: يسمّى الأميرَ.

وكما في قراءة مَنْ قرأ: «وقَالَتِ اليَهُودُ: عُزَيْرُ بْنُ اللَّهِ﴾[2] بغير تنوين، على القول بأن سقوطَ التنوين لكَوْنِ الابنِ صفةً واقعة بين عَلَمَيْنِ، كما في قولنا: زيد بن عمرو قائم؛ فإنه قد يُظَن أن فعلَ القولِ فيه لحكاية الجملة، كما هو أصلُه، فقيل: تقديرُ الكلام: عُزَيْرُ بنُ اللّهِ معبودُنا. وهذا باطل، لأن التصديق والتكذيب إنما يَنْصَرِفان إلى الإسناد، لا إلى وصف ما يقع في الكلام موصوفاً بصفة، كما إذا حكيت عن إنسان أنه قال: زيدُ بنُ عمرو سَيِّدٌ، ثم كذبتَه فيه؛ لم يكن تكذيبُك أن يكون زيدٌ ابنَ عمرو، لكن أن يكون زيدٌ سيداً، فلو كان التقديرُ ما ذُكِر لكان الإنكارُ راجعاً إلى أنه معبودُهم، وفيه تقديرُ أن عزيزاً بنُ الله ـ تعالى اللّهُ عن ذلك ـ فالقولُ في الآية بمعنى الذِّكْرِ؛ لأن الغرض الدلالةُ على أن اليهودَ قد بلغوا في الرسوخ في الجهل والشِّرْكِ إلى أنهم كانوا يذكرون عُزَيْراً هذا الذِّكْرَ، كما تقول في قوم تريد أن تصفهم بالغُلُوِّ

---

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء. (٢) الآية ٣٠ من سورة التوبة.

في أمر صاحبهم وتعظيمه. إني أراهم قد اعتقدوا أمراً عظيماً؛ فهم يقولون أبداً: زيدٌ الأميرُ، تريد أنه كذلك يكون ذكرُهم له إذا ذَكروه.

واعلم أن لحذف التنوين من عُزَيْرٍ في الآية وجهين:

أحدهما: أن يكون لِمنْعِهِ من الصّرْفِ لعُجْمَته وتعريفِه، كعازَرَ.

والثاني: أن يكون لالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾[1] بحذف التنوين من «أحد» وكما حُكي عن عَمَارَةَ بنِ عَقِيلٍ أنه قرأ: ﴿وَلَا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارَ﴾[2] بحذفِ التنوين من «سابق» ونصبِ «النهار» فقيل له: وما تريد؟ فقال: سابقُ النهارَ.

فالمعنى على هذين الوجهين كالمعنى على إثبات التنوين؛ فـ «عزير» مبتدأ و «ابن الله» خبرُه، و «قال» على أصله، والله أعلم.

وأما تقديم مفعولِه ونحوِه عليه فلِرَدِّ الخطأ في التعيين، كقولك: «زيداً عرفتُ» لمن اعتقد أنك عرفتَ إنساناً وأنه غيرُ زيد، وأصاب في الأول دون الثاني، وتقول لتأكيده وتقريره: «زيداً عرفتُ لا غيرَه» ولذلك لا يصح أن يقال: «ما زيداً ضربتُ ولا أحداً من الناس» لتناقُضِ دلالتي الأول والثاني، ولا أن تُعْقِبَ الفعلَ المنفيَّ بإثباتِ ضِدِّهِ، كقولك: «ما زيداً ضربت ولكن أكرمته» لأن مبنى الكلام ليس على الخطأ في الضرب، فترده إلى الصواب في الإكرام، وإنما هو على الخطأ في المضروب حينَ اعتقد أنه زيدٌ، فردُّه إلى الصواب أن تقول: «ولكنْ عمراً».

وأما نحوُ قولك: «زيداً عرفتُه» فإن قُدِّرَ المُفَسِّرُ المحذوفُ قبل المنصوبِ أي: عرفتُ زيداً عرفتُه؛ فهو من باب التوكيد، أعني تكرير اللفظِ، وإن قُدِّرَ

---

(١) الآية ١، ٢ من سورة الإخلاص. (٢) الآية ٤٠ من سورة يس.

بعدَه، أي: زيداً عرفتُ عرفتُه؛ أفاد التخصيصَ.

وأما نحوُ قولِه تعالى: ﴿أمّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[1] فيمن قرأ بالنصب فلا يفيد إلا التخصيص؛ لامتناع تقدير: أمّا فهدينا ثمود.

وكذلك إذا قلت: «بزيدمررتُ» أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورَك بغيرِ زيدٍ، فأزلتَ عنه الخطأ مخصِّصاً مرورَك بزيدٍ دون غيره.

والتخصيصُ في غالب الأمر لازمٌ للتقديم، ولذلك يُقال في قوله تعالى: ﴿إيّاكَ نَعْبُدُ وَإيّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2]: معناه نخصُّك بالعبادة، لا نعبد غيرَك ونخصُّك بالاستعانة، لا نستعين غيرك.

وفي قوله تعالى: ﴿إنْ كُنتُم إيّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[3] معناه: إن كنتم تخصونه بالعبادة.

وفي قوله تعالى: ﴿ لتكونوا شُهَدَاءَ عَلَى النّاسِ وَيَكُونَ الرسولُ عَلَيكُمْ شَهِيداً﴾[4] أُخِّرَتْ صِلَةُ الشهادة في الأول، وقُدِّمَتْ في الثاني؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم، وفي الثاني اختصاصُهم بكون الرسول شهيداً عليهم.

وفي قوله تعالى: ﴿لَإلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[5] معناه: إليه لا إلى غيره.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأرْسَلْنَاكَ للنّاسِ رَسُولاً﴾[6] معناه: لجميع الناس من العرب والعجم ـ على أن التعريف للاستغراق ـ لا لبعضهم المُعَيّنِ ـ على أنه للعهد ـ أي للعرب، ولا لمُسَمّى الناس ـ على أنه للجنس ـ لئَلَّا يلزمَ من الأول

---

(١) الآية ١٧ من سورة فصلت.
(٢) الآية ٥ من سورة الفاتحة.
(٣) الآية ١٧٢ من سورة البقرة.
(٤) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.
(٥) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران.
(٦) الآية ٧٩ من سورة النساء.

اختصاصُه بالعرب دونَ العجم؛ لانحصار الناس في الصِّنْفَيْن، ومن الثاني اختصاصُه بالإنس دونَ الجِنِّ؛ لانحصار من يُتَصَوَّرُ الإرسالُ إليهم من أهل الأرض فيهما وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيءٌ من ذلك؛ لأن التقديم لما كان مُفيداً لثبوت الحكم للمُقدَّم، ونَفْيَهُ عما يُقابله؛ كان تقديمُ «للناس» على «رسولاً» مفيداً لِنَفْيِ كَوْنِه رسولاً لبعضهم خاصةً؛ لأنه هو المقابل لجميع الناس، لا لبعضهم مطلقاً، ولا غير جنس الناس.

وكذلك يُذْهَبُ في معنى قوله تعالى: ﴿وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[1] إلى أنه تعريضٌ بأن الآخرةَ التي عليها أهلُ الكتاب - فيما يقولون: إنه لا يدخل الجنَّةَ إلا من كان هُوداً أو نصارى، وإنه لا تمسُّهُم النارُ فيها إلا أيّاماً معدودات، وإن أهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة إلا بالنسيم والأرواح العَبِقَةِ والسماعِ اللذيذ - ليست بالآخرة، وإيقانهم بمثلها ليس من الإيقان بالتي هي الآخرةُ عندَ الله في شيء، أي: بالآخرة يُوقِنون، لا بغيرها كأهل الكتاب.

ويفيد التقديم في جميع ذلك وراءَ التخصيص اهتماماً بشأن المقدَّم، ولهذا قُدِّر المحذوفُ في قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾[2] مؤخّراً وأُورِدَ قولُه تعالى: ﴿اقْرَأْ بِسْمِ رَبِّكَ﴾[3] فإن الفعل فيه مقدمٌ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك أهمُّ؛ لأنها أولُ سورةٍ نزلت، وأجاب السّكاكِيُّ بأن «﴿باسم ربك﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ«اقرأ» الثاني، ومعنى الأول: افعل القراءةَ وأوجدها، على نحو ما تقدم في قولهم «فلانٌ يُعْطِي ويمنع» يعني إذا لم يُحْمَلْ على العموم، وهو بعيد.

وأما تقديم بعضِ مَعْمولاته على بعض، فهو إما لأن أصلَه التقديمُ ولا

(١) الآية ٤ من سورة البقرة. (٢) الآية ١ من سورة الفاتحة.
(٣) الآية ١ من سورة العلق.

مُقْتَضِيَ للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول،نحو: «ضرب زيد عمرواً» وتقديم المفعول الأول على الثاني، نحو «أعطيت زيداً درهماً».

وإما لأن ذكرَه أهمُّ، والعناية به أتم، فيُقدَّم المفعولُ على الفاعل إذا كان الغرضُ معرفةَ وقوعِ الفعلِ على مَنْ وَقَعَ عليه، لا وقوعِه مِمّنْ وَقَعَ مِنه، كما إذا خرج رجلٌ على السلطان، وعاث في البلاد، وكثر منه الأذى، فقُتِلَ، وأردتَ أن تُخْبِرَ بقتله، فتقول: : «قَتَلَ الخارجِيَّ فلانٌ» بتقديم «الخارجي»؛ إذ ليس للناس فائدةٌ في أن يعرفوا قاتلَه، وإنما الذي يريدون علمَه؛ هو وقوعُ القتل به، ليخلُصوا من شرِّه.

ويُقدَّم الفاعلُ على المفعول إذا كان الغرضُ معرفة وقوع الفعل مِمّن وقع منه لا وُقوعِه على مَنْ وَقَع عليه، كما إذا كان رجلٌ ليس له بأسٌ، ولا يُقَدَّرُ فيه أنْ يَقْتُلَ، فَقَتَلَ رجلاً، وأردت أن تخبر بذلك، فتقول «قتل فلانٌ رجلاً» بتقديم القاتل؛ لأن الذي يَعْني الناسَ مِن شأن هذا القتل نُدُورُه وبعده من الظن، ومعلومٌ أنه لم يكن نادراً ولا بعيداً من حيث كان واقعاً على مَنْ وقع عليه، بل من حيث كان واقعاً مِمّن وقع منه.

وعليه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ، نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا أوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إملاق، نحنْ نَرزُقُهم وإياكمْ﴾[2] قدَّم المخاطبين في الأولى دون الثانية؛ لأن الخِطاب في الأولى للفقراء؛ بدليل قوله تعالى: «منْ إملاق» فكان رزقُهم أهمَّ عندَهم من رزق أولادهم؛ فقدَّم الوعدُ برَزْقِهم على الوعد برَزْقِ أولادهم، والخطاب في الثانية للأغنياء؛ بدليل قوله: «خَشْيَةَ إمْلاقٍ» فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع،

---

(١) الآية ١٥١ من سورة الأنعام. الإملاق: الافتقار. (٢) الآية ٣١ من سورة الإسراء.

فكان رَزْقُ أولادِهم هو المطلوب دون رَزْقهم؛ لأنه حاصل؛ فكـان أهم؛ فقُدِّم الوعد برَزْق أولادهم على الوعد برَزْقِهِم.

وإما لأن في التأخير إخلالاً ببيـان المعنى، كقولـه تعالى: ﴿وَقَـالَ رَجُلٌ مُؤمِنٌ مِنْ آلِ فِـرْعَوْنَ يَكْتُمُ إيمـانَهُ﴾[1] فـإنه لـو أُخِّـرَ ﴿من آلِ فـرْعَـوْنَ﴾ عن ﴿يَكْتُمُ إيمـانَهُ﴾ لَتُـوُهِّمَ أن «مِنْ» متعلقَةٌ بـ «يَكْتُمُ» فلم يُفْهَم أن الـرجل من آل فِرْعَوْنَ.

أو بـالتنـاسب، كـرعـايـة الفـاصلة، نحــو ﴿فـأوْجَسَ في نَفْسِــهِ خِيفَـةً مُوسَى﴾[2].

وإما لاعتبار آخَرَ مناسبٍ.

وقسم السكاكي التقديم للعناية ـ مطلقاً ـ قسمين:

أحـدهما: أن يكـون أصلُ مـا قُدِّم في الكـلام هـو التقـديم ولا مُقْتَضى للعـدول عنه، كـالمبتدأ المعَـرَّف؛ فإن أصلَه التقـديمُ على الخبر، نحـو «زَيْدٌ عارفٌ» وكذي الحال المُعَرَّف، فإن أصلَه التقديـمُ على الحال، نحو «جاء زيدٌ راكباً» وكالعامل فإن أصلَه التقديمُ على معموله، نحو «عرف زيـدٌ عمراً» وكـانَ زيدٌ عارِفاً، وإن زيداً عـارفٌ» وكالفـاعل، فـإن أصلَه التقديمُ على المفعـولات وما يشبهها من الحال والتمييز، نحو «ضرَب زيدُ الجانيَ بالسوط، يومَ الجمعة أمامَ بَكر ضرباً شـديداً، تـأديباً لـه، مُمْتَلِئاً من الغضب». «وامتـلأ الإناء مـاءً»، وكالذي يكـون في حكم المبتدأ من مفعـولَيْ باب «عَلِمْتُ» نحـو «علمت زيداً مُنْـطلقاً» أو في حكم الفـاعـل من مفعـولَيْ بـاب «أعـطَيْتُ» و «كَسَـوْتُ» نحـو «أعـطيتُ زيداً دِرْهمـاً، وكَسَوْتُ عمـراً جُبَّةً» وكـالمفعول المتعـدِّي إليـه بغيـر

---

(1) الآية ٢٨ من سورة غافر. (2) الآية ٦٧ من سورة طه.

واسطة فإن أصله التقديم على المتعدِّي إليه بواسطة، نحو «ضربتُ الجاني بالسّوط» وكالتوابع، فإن أصلها أن تُذكَر بعد المتبوعات.

وثانيهما: أن تكون العنايةُ بتقديمه، والاعتناءُ بشأنه؛ لكونه في نفسه نُصْبَ عينِك، والتفاتُ خاطرِك إليه في التزايُد، كما تَجِدُك قد مُنِيتَ بهَجْرِ حبيبك، وقيل لك: ما تتمنى؟ تقول: وجه الحبيب أتمنى، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾[1] أي على القول بأن «لله شركاء» مفعولا «جعلوا».

أو لعارض يُورِثه ذلك، كما إذا توهّمتَ أن مُخاطَبَك مُلْتَفِت الخاطر إليه، ينتظر أن تذكره، فيبرز في مَعْرِض أمرٍ يتجدَّدُ في شأنه التقاضي ساعةً فساعةً، فمتى تَجِدْ له مجالاً للذكر صالحاً أوردْتَهُ، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾[2] قُدِّم فيه المجرورُ لاشتمال ما قبله على سوء مُعَامَلَةِ أهل القريةِ الرسُلَ من إصرارهم على تكذيبهم، فكان مَظِنّةَ أن يلعن السامعُ ـ على مَجْرَى العادةِ ـ تلك القريةَ، ويبقى مجيلاً في فكره: أكانت كلُّها كذلك أم كان فيها قُطْرٌ ـ دانٍ أم قاصٍ ـ منبت خير؟ منتظراً لإلمام الحديث به، بخلاف ما في سُورة القَصَص.

أو كما إذا وُعِدْتَ ما تُبْعِدُ وُقوعَه من جهتين، إحداهما أدخلُ في تبعيده من الأخرى، فإنك ـ حالَ التفاتِ خاطرِك إلى وقوعِهِ باعتبارهما ـ تَجِدُ تفاوُتاً في إنكارِك إيّاه قوةً وضعفاً بالنسبة؛ ولامتناع إنكاره بدون القصد إليه يَسْتَتْبِعُ تفاوتُه ذلك تفاوتاً في القصد إليه والاعتناء بذكره، فالبلاغة توجب أنك ـ إذا أنكرت ـ تتمول في الأول: شيءٌ حاله في البعد عن الوقوع هذه؛ أنى يكون؟! لقد وُعِدْتُ هذا أنا وأبي وجَدِّي، فتُقدِّم المُنْكَرَ على المرفوع، وفي الثاني:

---

(1) الاية ١٠٠ من سورة الأنعام.
(2) الأية ٢٠ من سورة يس.

لقد وُعِدْتُ أنا وأبي وجدي هذا، فتؤخِّر.

وعليه قولُه تعالى في سـورة النمل: ﴿لَقَـدْ وُعِدْنَـا هذَا نَحْنُ وَآبـاؤُنَا﴾[1] وقوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿لَقَدْ وعِدْنا نَحْنُ وآباؤنا هَذَا﴾[2] فـإن ما قبـلَ الأولى: ﴿أإذا كُنّا تُراباً وآباؤُنا أئِنّا لَمُخرَجُونَ؟﴾[3] وما قبل الثانية: ﴿أإذا مِتْنَا وَكُنّا تُراباً وعِظَاماً أئنّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[4] فالجهةُ المنظورُ فيها هُناكَ كونُهم أنفُسَهِم وآباؤهم تُراباً، والجهةُ المنظورُ فيها هنا كونهُمْ تراباً وعِظاماً، ولا شبهة أن الأولى أدخلُ عندَهم في تبعيد البعث.

أو كمـا إذا عرفتَ في التـأخير مـانِعاً، كمـا في قـولـه تعـالى في سـورة المؤمنين: ﴿وَقَـالَ المَـلأُ مِنْ قَـوْمِـهِ الّـذِينَ كَفَـرُوا وكَـذَّبُـوا بِلِقَـاء الآخِـرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ﴾[5] بتقديم المجرور على الوصف؛ لأنه لو أُخِّر عنـه ـ وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمـام ما يـدخل في صلة المـوصول، وتمـامُه: ﴿وأتـرفناهم في الحيـاة الـدنيـا﴾[6] ـ لاحتمـل أن يكـون من صلة «الـدنيـا» واشتبـه الأمـرُ في القـائلين؛ أنهم من قومـه أم لا، بخلاف قـوله تعـالى في موضـع آخـر منهـا: ﴿فَقَالَ المَلأُ الّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَـوْمِهِ﴾[7] فـإنه جـاء على الأصل بعـدم المانـع، وكما في قوله تعالى في سورة طه: ﴿آمَنّـا بِرَبِّ هَـرُونَ وَمُوسى﴾[8] للمحـافظة على الفـاصلة، بخـلاف قـولـه تعـالى في سـورة الشّعَـراء: ﴿رَبِّ مُـوسى وهَرُونَ﴾[9].

---

(1) الآية ٦٨ من سورة النمل.
(2) الآية ٨٣ من سورة المؤمنون.
(3) الآية ٦٧ من سورة النمل.
(4) الآية ٨٢ من سورة المؤمنون.
(5) الآية ٢٣ من سورة المؤمنون.
(6) الآية ٣٣ من سورة المؤمنون.
(7) الآية ٢٤ من سورة المؤمنون والآية ٢٧ من سورة هود.
(8) الآية ٧ من سورة طه.
(9) الآية ٤٨ من سورة الشعراء.

وفيما ذكره نَظَرٌ من وجوه:

أحدها: أنه جعل تقديم «لله» على «شركاء» للعناية والاهتمام، وليس كذلك؛ فإن الآيةَ مسوقةٌ للإنكار التوبيخِيِّ؛ فيمتنع أن يكون تعلق «جعلوا» بـ «الله» منكراً من غير اعتبار تعلقه بـ «شركاء» إذ لا يُنْكَرُ أن يكون جعل مَا مُتَعَلِّقاً به، فيتعين أن يكون إنكار تَعَلقِهِ به باعتبار تعلقه بـ «شركاء» وتَعَلُّقُهُ بـ «شركاء» كذلك مُنْكَرٌ باعتبار تَعَلُّقِهِ بـ «الله» فلم يبق فرقٌ بين التلاوة وعكسها.

وقد عُلِمَ بهذا أن كل فعل مُتَعَدٍّ إلى مفعولين، لم يكن الاعتناءُ بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلُّقه بالآخر؛ إذا قُدِّم أحدُهما على الآخر؛ لم يَصِحّ تعليلُ تقديمهِ بالعناية.

وثانيها: أنه جعل التقديمَ للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى والتقديمَ للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني، وليسا منه.

وثالثها: أن تعلُّقَ «من قومه» بـ «الدنيا» على تقدير تأخره غيرُ معقول المعنى إلا على وجهٍ بعيد.

القول في القَصْرُ

القَصْرُ حَقيقيٌّ وغيرُ حقيقيٍّ، وكل واحد منهما ضربان: قصر الموصوف على الصِّفَة، وقصر الصفة على الموصوف، والمراد الصفة المعنويّةُ لا النعت.

والأول من الحقيقي كقولك: «ما زيدٌ إلا كاتبٌ» إذا أردتَ أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام؛ لأنه ما مِنْ مُتَصَوَّرٍ إلا وتكون له صفات تتعذَّر الإحاطة بها أو تتعسّر.

والثاني منه كثيرٌ، كقولنا: «ما في الدار إلا زيدٌ».

والفرق بينهما ظاهر، فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة، وفي الثاني يمتنع.

وقد يُقْصَد به المبالغةُ؛ لعدم الاعتداد بغير المذكور، فيُنزَّل منزلةَ المعدوم.

والأوّلُ من غير الحقيقي: تخصيصُ أمر بصفة دونَ أُخرى، أو مكان أخرى.

والثاني منه: تخصيصُ صفة بأمر دونَ آخرَ أو مكانَ آخر، فكل واحد منهما ضربان.

والمخاطب بالأول من ضَرْبي كُلّ - أعني تخصيصَ أمرٍ بصفة دونَ

أخرى، وتخصيص صفة بأمر دون آخر ـ مَنْ يعتقد الشركة، أي اتِّصافَ ذلكَ الأمر بتلك الصفة وغيرِها جميعاً في الأوّل، واتصافَ ذلك الأمرِ وغيرِه جميعاً بتلك الصفة في الثاني.

فالمخاطب بقولنا: «ما زيدٌ إلا كاتب» مَنْ يعتقد أن زيداً كاتبٌ وشاعرٌ، وبقولنا: «ما شاعرٌ إلا زيد» مَنْ يعتقد أن زيداً شاعرٌ، لَكِنْ يَدَّعي أن عمراً أيضاً شاعرٌ، وهذا يُسمّى قصرَ إفراد؛ لقطعه الشركة بين الصِّفتين في الثبوت للموصوف، أو بين الموصوف وغيره في الاتّصاف بالصِّفة.

والمخَاطَب بالثاني من ضَرْبَي كُلٍّ ـ أعني تخصيصَ أمْرٍ بصفةٍ مكانَ أخرى وتخصيصَ صِفَةٍ بأمْرٍ مكانَ آخَرَ ـ إمّا من يعتقد العكْسَ، أي اتِّصافَ ذلكَ الأمرِ بغير تلك الصفةِ عِوَضاً عنها في الأول، واتصافَ غيرِ ذلك الأمرِ بتلك الصفة عوضاً عنه في الثاني، وهذا يُسَمّى قصرَ قَلْبٍ؛ لقلبه حكمَ السامع.

وإمّا مَنْ تَسَاوَى الأمران عندَه، أي اتّصافُ ذلك الأمر بتلك الصفة واتّصافُه بغيرها في الأول، واتّصافُهُ بها واتّصافُ غيرِه بها في الثاني، وهذا يُسمّى تعيين.

فالمخَاطَب بقولنا: «ما زيدٌ إلا قائمٌ» من يعتقد أن زيداً قاعدٌ لا قائمٌ، أو يعلم أنه إما قاعدٌ أو قائمٌ ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه؟ وبقولنا: «ما قائمٌ إلا زيدٌ» من يعتقد أن عَمْراً قائمٌ لا زيداً، أو يعلم أن القائمَ أحدُهما دونَ كلٍّ واحد منهما، لكِن لا يعلم من هو منهما يعينه؟

وشرط قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدمُ تنافي الصفتين؛ حتى تكون المنفية في قولنا: «ما زيد إلا شاعر» كونَهُ كاتباً، أو مُنَجِّماً، أو نحوَ ذلك، لا كَونَهُ مُفْحَماً لا يقول الشعر؛ ليُتَصَوَّرَ اعتقادُ المخاطب اجتماعَهما.

وشرطُ قَصْرِه قَلْباً تَحَقّقُ تنافيهما؛ حتّى تكونَ المنفية في قولنا: «ما زيد إلا قائم» كَونَهُ قاعداً، أو جالساً، أو نحوَ ذلك، لا كَونَهُ أسْوَدَ، أو أبْيَضَ، أو

نحو ذلك؛ ؛ ليكون إثباتها مُشْعِراً بانتفاء غيرها.

وقصر التعيين أعمُّ، لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين على الإطلاق؛ لا يقتضي جوازَ اتّصافِهِ بهما معاً، ولا امتناعِه.

وبهذا عُلِم أن كل ما يصلح أن يكون مثالاً لقصرِ الإفرادِ، أو قصرِ القلبِ يصلح أن يكون مثالاً لقصر التعيين، من غير عكس.

وقد أهملَ السّكاكيُّ القصرَ الحقيقيَّ، وأدخل قصر التعيين في قصر الإفراد، فلم يشترط في قصر الموصوف إفراداً عدمَ تنافي الصِّفَتَينِ، ولا في قصرِه قَلْباً تحقُّقَ تنافيهما.

وللقصر طُرُقٌ:

منها: العطف، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً: «زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ» أو «ما زيدٌ كاتباً بل شاعرٌ» وقلباً: «زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ» أو «ما زيد قاعداً بل قائم» وفي قصر الصفة على الموصوف إفراداً أو قلباً بحسب المقام: «زيد قائم لا عَمْرو» أو «ما عمرو قائماً بل زيد».

ومنها: النفيُ والاستثناء، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً «ما زيد إلا شاعر» وقلباً: «ما زيد إلا قائم» وتعييناً كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيء، إنْ أَنْتُمْ إلَّا تَكْذِبُونَ﴾[1] أي لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدّعي إذا ادَّعى، بل أنتم عندنا كاذبون فيها، وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين: «ما قائم - أو ما من قائم، أو لا قائم - إلا زيد».

وتحقيقُ وجهِ القصر في الأول أنه متى قِيل: «ما زيدٌ» تَوجّه النفيُ إلى

(١) الآية ١٥ من سورة يس.

صفته لا ذاته؛ لأن أنفس الذوات يمتنع نفيها، وإنما تُنْفَى صفاتُها كما بُيِّنَ ذلك في غير هذا العلم، وحيث لا نزاع في طوله وقصره وما شاكل ذلك، وإنما النزاع في كونه شاعراً أو كاتباً؛ تناولهما النفي، فإذا قيل: «إلا شاعرٌ» جاء القصرُ.

وفي الثاني أنه متى قيل: «ما شاعرٌ» فأُدْخِلَ النفيُ على الوصف المُسَلَّم ثُبوتُه ـ أعني الشِّعْرَ ـ لغير مَن الكلامُ فيهما، كزَيْدٍ وَعَمْرٍ مَثَلًا؛ تَوَجَّه النفيُ إليهما، فإذا قيل: «إلا زيدٌ» جاء القصر.

ومنها: «إنما» كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً؛ «إنما زيدٌ كاتبٌ» وقلباً «إنما زيدٌ قائمٌ» وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين: «إنما قائمٌ زيدٌ».

والدليلُ على أنها تفيد القصر كَوْنُها مُتضمِّنَةً معنى «ما» و«إلَّا».

لقول المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ﴾[1] بالنصب: معناه «ما حَرَّمَ عليكم إلا الميتة» وهو المطابق لقراءة الرفع؛ لما مَرَّ في باب «المنطلق زيد».

ولقول النحاة: «إنّما» لإثبات ما يُذكَر بعدها ونفي ما سواه.

ولصحة انفصال الضمير معها، كقولك: «إنما يَضْرِبُ أنا» كما تقول: «ما يضرب إلا أنا».

قال الفَرَزْدَقُ:

أنا الذَّائِدُ الحَامي الذِّمَارَ، وإنّما
يُدافِعُ عن أحْسابِهم أنا أوْ مِثْلي

(١) الآية ١٧٣ من سورة البقرة.

وقال عَمْرُو بْنُ مَعْدِ يكرِب:

قــد عَــلِمَــتْ سَــلْمَــى وجــاراتُــهــا
مــا قَــطَّرَ الــفــارسَ إلا أنــا[1]

قـال السكاكي: ويُـذْكر لـذلـك وجـهٌ لـطيفٌ يسنـد إلى عَليٍّ بْنِ عيسى الرَّبَعِيِّ، وهو أنه لما كانت كلمة «إنَّ» لتأكيد إثبـاتَ المُسْنَد للمُسْنَـدِ إليه، ثم اتصلت بها «ما» المؤكِّدَةُ ـ لا النافية كما يظنُّه مَنْ لا وقوفَ له على علم النحو ـ نـاسب أن يُضَمَّنَ معنى القصر؛ لأنَّ القصرَ ليس إلَّا تأكيـداً على تأكيـد؛ فإن قولك: «زيدٌ جاء لا عَمْرٌ» ـ لمن يُرَدِّدُ المَجيءَ الواقع بينهما ـ يفيد إثبـاتَه لـزيد في الابتداء صريحاً، وفي الآخر ضِمْناً.

ومنها: التقديمُ، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً «شاعـر هُوَ» لمن يعتقده شاعراً وكاتباً، وقلباً «قائمٌ هُوَ» لمن يعتقده قـاعداً، وفي قصـر الصفة على الموصوف إفراداً «أنـا كَفَيْتُ مُهِمّكَ» ـ بمعنى وحـدي ـ لمن يعتقد أنك وغيرَك كَفَيْتُمَا مُهِمّه، وقلبـاً: «أنا كَفَيْتُ مُهِمّـك» ـ بمعنى لا غيري ـ لمن يعتقد أن غيرَك كَفَى مهمّه دونَك، كما تقدم.

وهذه الطرق تختلف من وجوه:

الأول: أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع.

الثـاني: أن الأصـل في الأوَّل أن يـدل على المُثْبَتِ والمَنْفِيِّ جميعـاً بالنص؛ فلا يُتْرَكُ ذلك إلا كراهة الإطنابِ في مقام الاختصـار، كما إذا قيـل: «زيـد يعلم النحوَ، والتصـريف، والعروضَ، والقـوافي» أو «زيد يعلم النحـوَ، وعمروٌ، وبكرٌ، وخالدٌ» فتقول فيهما «زيد يعلم النحو لا غير» وفي معناه «ليس

(١) قطر الفارس: صرعه.

إلا» أي لا غيرَ النحو، ولا غيرَ زيدٍ، وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على المثبت دونَ المنفِيّ.

الثالث: أن النفي لا يُجامِع الثاني؛ لأن شرط المنفي بـ «لا» أن لا يكون منفِيّاً قبلها بغيرها، ويجامع الآخرين؛ فيقال: «إنما زيد كاتب لا شاعر» و «هو يأتيني لا عمروٌ» ولأن النفي فيهما غيرُ مُصَرَّحٍ به، كما يقال: «امتنع زيدٌ عن المجيء لا عمروٌ».

قال السكاكي: شرط مُجَامَعَتِهِ للثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾[1] فإن كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا ممنْ يسمع، وكذا قولهم: «إنما يُعَجِّلُ منْ يَخْشَى الفَوْتَ».

قال الشيخ عبد القاهر: لا تحسُن مجامعته له في المختص كما تحسن في غير المختص، وهذا أقرب.

قيل: ومجامعته له إما مع التقديم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مذَكِّرٌ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾[2]، وإما مع التأخير كقولك: «ما جاءني زيدٌ وإنما جاءني عمروٌ» وفي كون نحو هذين مما نحن فيه نظر.

الرابع: أن أصل الثاني أن يكون ما استُعْمِل له مما يجهله المخاطَب وينكره، كقولك لصاحبٍ وقد رأيتَ شَبَحاً من بعيد: «ما هو إلا زيد» إذا وَجَدْتَهُ

---

(١) الآية ٣٦ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٢١ و٢٢ من سورة الغاشية.

يعتقدُهُ غيرَ زيد، ويصر على الإنكار، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إلـه إلاَّ الله﴾[1].

وقد يُنَزَّلُ المعلومُ منزلةَ المجهولِ لاعتبار مناسِب؛ فيُسْتَعْمَل له الثاني.

إفراداً نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رسُولٌ قَدْ خَلَت مِن قَبْلِهِ الـرُّسُل﴾[2] أي أنـه ﷺ مَقصورٌ على الرسالة لا يتعـدَّاها إلى التبري من الهلاك، نُـزِّلَ استعظامُهم هلاكَه منزلةَ إنكارهم إياه، ونحوُه ﴿وَمَا أنتَ بمُسْمِعٍ مَنْ في القُبُورِ إن أنتَ إلاَّ نَذِيرٌ﴾[3] فإنه ﷺ كان لشِدة حرصه على هـداية النـاس؛ يكرِّر دعـوةَ الممتنعين عن الإيمان، ولا يرجـع عنها، فكـان في مَعْرض مَنْ ظنَّ أنـه يملك مع صفـة الإنذار إيجادَ الشيْء فيما يمتنع قبوله إيَّاه.

أو قلبـاً؛ كقـولـه تعـالى حكـايـةً عن بعض الكفـار: ﴿إن أَنتُم إلاَّ بشـر مِثْلُنـا﴾[4] أي أنتم بشر لا رسـل، نزَّلـوا المخاطبين منـزلة من ينكِـر أنـه بشـر؛ لاعتقاد القائلين أن الـرسول لا يكـون بشراً مـع إصرار المخـاطبين على دعوى الرسالة وأما قوله تعـالى حكايـة عن الرسـل: ﴿إنْ نَحْنُ إلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَـاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾[5] فمن مُجـاراة الخصم للتبكيت والإلـزام والإفحام؛ فإن من عادة من ادَّعَى عليه خصمُه الخلافَ في أمرٍ هو لا يخـالف فيه؛ أن يُعيد كلامَه على وجهه، كما إذا قال لك مَنْ يُناظِرُك: «أنت مِن شأنِك كَيْتَ وكَيْتَ» فتقول: «نعم أنا من شأني كيت وكيت، ولكن لا يلزمني من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم» فالرسل عليهم السلام كأنهم قـالوا: ان مـا قلتم من أنَّا بشر مثلكم هو كما قلتم لا ننكره، ولكنَّ ذلك لا يمنع أن يكـون الله تعالى قـد مَنَّ علينا بالرسالة.

---

(١) الآية ٦٢ من سورة آل عمران.
(٢) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.
(٣) الآية ٢٢ وكل الآية ٢٣ من سورة فاطر.
(٤) الآية ١٠ من سورة إبراهيم.
(٥) الآية ١١ من سورة إبراهيم.

وأصل الثالث أن يكون ما استُعْمل له مما يعلمُه المخاطَب ولا ينكره، على عكس الثاني، كقولك: «إنما هو أخوك» و«إنما هو صاحِبُك القديمُ» لِمَنْ يعلم ذلك ويقرُّ بهِ، وتريد أن تُرقِّقه عليه، وتُنبِّهه لما يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب، وعليه قولُ أبي الطَّيِّبِ:

إنما أنتَ والدٌ، والأب القا طعُ أحْنَى مِن واصِل الأولاد

لم يُرِدْ أن يُعْلِم كافُوراً أنه بمنزلة الوالد، ولا ذاك مما يحتاج كافورٌ فيه إلى الإعلام. ولكنه أراد أن يُذكِّره منه بالأمر المعلوم؛ ليبني عليه استدعاءَ ما يوجِبه.

وقد يُنَزَّلُ المجهول منزلةً المعلوم؛ لادعاء المتكلم ظهورَه؛ فيُستَعْمَل له الثالثُ، نحو ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[1] ادّعَوْا أن كَوْنَهم مصلحين ظاهرٌ جَلِيٌّ، ولذلك جاء: ﴿أَلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾[2] للرد عليهم مُؤكَّداً بما ترى: من جعلِ الجملة اسميةً، وتعريفِ الخبر باللام، وتَوْسيط الفصل، والتصدير بحرف التنبيه، ثم بـ«إنَّ» ومثلُه قولُ الشاعر:

إنّمَا مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنَ الله تجلت عن وجهه الظَّلماء

ادَّعى أن كونَ مُصْعَبٍ كما ذَكَرَ جَلِيٌّ معلوم لكل أحد، على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدَّعوا في كل ما يصفون به ممدوحِيهم الجلاَءَ، وأنهم قد شُهِروا به حتى إنه لا يدفعه أحد، كما قال الآخر: [الحطيئة].

وتَعْذِلُني أفْناءُ سَعْدٍ عَلَيْهِمُ
وما قلتُ إلّا بالتي علمتْ سعدُ

---

(١) الآية ١١ من سورة البقرة. (٢) الآية ١٢ من سورة البقرة.

وكما قال البُحْتُرِيُّ:

لا أدَّعـي لأبـي الـعَـلاءِ فَـضـيـلةً
حـتَّـى يُـسـلِّمَـهـا إلـيـه عِـداهُ

واعلم أن لطريق «إنما» مَزِيَّةً على طـريق العطف، وهي أنـه يُعْقَل منهـا إثبـاتُ الفعـل لشيء ونفيُه عن غيـره دَفْعَـةً واحـدةً، بخـلاف العـطف، وإذا استقرَيْتَ وجدْتَها أحسنَ ما تكون موقعاً إذا كان الغرضُ بها التعـريضَ بأمـر هو مُقْتَضَى معنى الكـلام بعدهـا، كمـا في قـولـه تعـالى: ﴿إِنَّمَا يَتَـذكَّـرُ أُولُـو الأَلْبَابِ﴾[1] فإنه تعريض بذمِّ الكفار، وأنهم من فَرْط العناد وغَلَبَةِ الهوى عَليهم في حكم مَنْ ليس بـذي عقل، فـأنتم في طمعكم منهم أن ينظروا ويتـذكروا؛ كمَنْ طَمع في ذلك من غير أُولي الألبابِ، وكذا قولُه تعالى: ﴿إِنَّمـا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَـاهَا﴾[2] وقـولُه تعـالى: ﴿إِنَّما تُنْـذِرُ الَّذينَ يَخْشـوْنَ رَبَّهُمْ بِـالْغَيْبِ﴾[3] المعنى على أَنَّ مَنْ لم تَكُنْ له هذه الخشية فكأنه ليس له أُذُنٌ، تسمـع، وقلبٌ يعقِل، فالإنذار معه كَلَا إنذار.

قـال الشيخ عبـد القاهـر: ومثـال ذلـك من الشعـر قـولـه؛ [العبـاس بن الأحنف].

أنـا لـم أُرْزَقْ مَحَـبَّـتَـهـا　　إنَّـمـا للعبـد مـا رزِقـا

فإنه تعريض بأنه قد علم أنه لا مطمع له في وصلها، فيئس من أن يكون منها إسعاف به، وقولُه:

وإنـمـا يعـذر العشـاقَ مَـنْ عَشِـقَـا

---

(١) الآية ١٩ من سورة الرعد.　(٢) الآية ٤٥ من سورة النازعات.
(٣) الآية ١٨ من سورة فاطر.

يقول: ينبغي للعاشقِ أن لا ينكرِ لَوْمَ من يلومه؛ فإنه لا يعلم كُنْهَ بَلْوَى العاشق، ولو كان قد ابتلىَ بالعشق مثلَه لعرف ما هو فيه؛ فعذره، وقولُه:

ما أنتَ بالسبَّبِ الضعيفِ، وإنما
نُجْحُ الأمورِ بقُوَّةِ الأسباب
فاليومَ حاجَتُنَا إليك، وإنما
يُدعى الطبيبُ لساعة الأوصاب[1]

يقول في البيت الأول: إنه ينبغي أن أنجح في أمرى حين جعَلْتُك السببَ إليه، وفي الثاني: إنا قد طلبنا الأمر من جهته حينَ اسْتَعَنَّا بك فيما عَرَض لنا من الحاجة، وعوَّلنا على فضلك، كما أن مَنْ عَوَّل على الطبيب فيما يعرض له من السقم؛ كان قد أصاب في فعله.

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما؛ ففي طريق النفي والاستثناء يُؤَخَّر المقصور عليه مع حرف الاستثناء، كقولك في قصر الفاعل على المفعول إفراداً أو قلباً بحسب المقام: «ما ضرب زيدٌ عمْراً» وعلى الثاني لا الأول قولُه تعالى: : ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إلاّ ما أَمَرْتَني بِهِ أَنِ اعْبُدُوا الله رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾[2] لأنه ليس المعنى «إني لم أزد على ما أمرتني به شيئاً» إذ ليس الكلام في أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه، ولكن المعنى «إني لم أترك ما أمرتني به أن أقوله لهم إلىخلافه» لأنه قال في مقامٍ اشتمل على معنى ﴿إنك يا عيسى تركتَ ما أمرتُك أنْ تقوله إلى ما لم آمرك أن تقوله؛ فإني أمرتُك أن تدعُوَ الناس إلى أن يعبدوني، ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيري﴾. بدليل قوله تعالى: ﴿أأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُوني وَأُمِّيَ

(1) الأوصاب: الالام.

(2) الآية ١١٧ من سورة المائدة.

إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾[1].

وفي قصر المفعول على الفاعل: «ما ضرب عمراً إلا زيد» وفي قصر المفعول الأول على الثاني في نحو «كسوت» و«ظننت»: «ما كسوتُ زيداً إلا جُبَّة، وما ظننتُ زيداً إلا مُنْطَلِقاً» وفي قصرِ الثاني على الأول: «ما كسوتُ جُبَّةً إلا زيداً، وما ظننتُ مُنْطَلِقاً إلا زيداً» وفي قصر ذي الحال على الحال «ما جاءَ زيدٌ إلا راكباً» وفي قصر الحال على ذي الحال «ما جاء راكباً إلا زيدٌ».

والوجهُ في جميع ذلك أن النفيَ في الكلام الناقص ـ أعني الاستثناءَ المفَرّغَ ـ يتوجّه إلى مقدَّر هو مُسْتثنىً منه عامٌّ مناسبٌ لِلْمُسْتَثْنَى في جنسه وصفته.

أما تَوَجُّهُه إلى مقدَّر هو مُستثنىً منه فَلِكَونِ «إلَّا» للإخراج، واستدعاء الإخراج مُخْرَجاً منه.

وأما عمومه فَلِيَتَحقَّقَ الإخراج منه، ولذلك قيل: تأنيث المضمر في «كانت» على قراءة أبي جَعْفَر المَدني: ﴿إن كانَتْ إلَّا صَيْحَةٌ﴾[2] بالرفع وفي «تُرَى» مَبْنِياً للمفعول في قراءة الحَسَنِ: ش﴿فأَصْبَحُوا لا تُرَى إلَّا مَساكِنُهُمْ﴾[3] برفع «مساكنهم» وفي «بَقِيَتْ» في بيت ذي الرُّمَّةِ:

فمـا بَقِيَتْ إلَّا الضُّلوعُ الجـرَاشِـعُ[4]

للنظر إلى ظاهر اللفظ، والأصل التذكير؛ لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء.

وأما مناسبته في جنسه وصفته فظاهرة؛ لأن المراد بجنسه أن يكون في

---

(١) الآية ١١٦ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٢٩ من سورة يس.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الأحقاف.

(٤) الجراشع: هنا بمعنى الضخمة.

نحو: «ما ضرب زيدُ إلاَّ عَمْـراً» «أحداً» وفي نحـو قولنـا: «ما كسـوتُ زيداً إلا جُبَّة» «لباساً» وفي نحو «مـا جاء زيـد إلا راكباً» «كـائناً على حـال من الأحوال» وفي نحو «ما اختـرتُ رَفيقاً إلا منكم» «من جمـاعة من الجمـاعات» ومنـه قولُ السَّيِّد الحِمْيَرِيِّ: [إسماعيل بن محمد].

لَـوْ خُـيِّـر المِـنْـبَـرُ فُـرْسـانَـه
مـا اخْـتـارَ إلاّ مِـنـكُـمْ فـارِسـاً

لما سيأتي إن شاء الله تعالى أن أصله «ما اختار فارساً إلا منكم».

والمراد بصفته كونُه فاعلاً أو مَفعـولاً، أو ذا حالٍ، أو حـالاً، وعلى هذا القياس. إذا كان النفيُ مُتَوَجِّهاً إلى ما وصفناه فإذا أُوجبَ منه شيءٌ جاء القصر.

ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور، كقولك «ما ضرب إلاَّ عَمْراً زيدٌ، وما ضرب إلاَّ زيدٌ عمراً، وما كسوتُ إلاَّ جُبَّةً زيداً، وما ظننتُ إلاَّ زيداً منطلقاً، وما جاء إلاَّ راكباً زيدٌ، وما جاء راكباً».

وقولنا: «بحالهما» احتراز من إزالة حرف الاستثناء عن مكانه بتأخيره عن المقصور عليه، كقولك في الأول «ما ضرب عمراً إلا زيدٌ» فإنه يَخْتَلُّ المعنى؛ فالضابط أن الاختصاص إنما يقع في الذي يلي «إلا».

ولكِنَّ استعمالَ هذا النوع ـ أعني تقديمها ـ قليلٌ؛ لاستلزامه قصْرَ الصفةِ قبلَ تمامِها، كالضرب الصادر من زيدٍ في «ما ضـربَ زيدٌ إلا عمـراً» والضربِ الواقع على عمرو في «ما ضربَ عَمْراً إلا زيدٌ».

وقيل: إذا أُخِّر المقصورُ عليه والمقصورُ عن «إلا» وقُدِّم المرفوع، كقولنا «ما ضرب إلا عمروٌ زيداً» فهو على كلامين، و «زيداً» منصوبٌ بفعـل مُضْمَرٍ،

فكأنه قيل: «ما ضرب إلا عمروٌ» أي ما وقع ضرب إلا منه، ثم قيل: «مَنْ ضَرَب؟» فقيل: «زيداً» أي ضرب زيداً.

وفيه نظر؛ لاقتضائه الحصرَ في الفاعل والمفعول جميعاً.

وأما في «إنما» فيُؤَخّر المقصور عليه، تقول: «إنما زيد قائم» و«إنما ضرب زيد» و«إنما ضرب زيدٌ عَمْراً» و«إنما ضرب زيد عمراً يوم الجمعة» و«إنما ضرب زيدٌ عمراً يومَ الجمعةِ في السُّوقِ» أي: ما زيدٌ إلا قائم، وما ضربَ إلا زيدٌ، وما ضرب زيدٌ إلا عمراً، وما ضرب زيدٌ عمراً إلا يومَ الجمعة، وما ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة إلا في السُّوق، فالواقع أخيراً هو المقصور عليه أبداً؛ ولذلك تقول: «إنَّما هذا لك، وإنَّما لك هذا» أي: ما هذا إلَّا لك، وما لك إلَّا هذا، حتَّى إذا أردتَ الجمعَ بين «إنما» والعطفِ فقُل «إنَّما هذا لك، لا لغيرك» و«إنَّما لك هذا، لا ذاك» و«إنَّما أخذ زيدٌ، لا عمروٌ» و«إنما زيدٌ يأخذ، لا يُعطي» ومن هذا تعثر على الفرق بين قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[1] وقولنا: «إنما يخشى العلماءُ مِنْ عبادِ اللَّهِ الله» فإن الأول يقتضي قصرَ خشيةِ الله على العلماء، والثاني يقتضي قصرَ خشيةِ العلماء على الله.

واعلم أن حكم «غَيْر» حكم «إلَّا» في إفادة القصرين ـ أي قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف ـ وفي امتناع مجامعة «لا» العاطفة، تقول في قصر الموصوف إفراداً: «ما زيدٌ غَيْرَ شاعرٍ» وقلباً: «ما زيدٌ غير قائم» وفي قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام «لا شاعرَ غيرُ زيدٍ» ولا تقول ما زيد غير شاعر لا كاتب» ولا «لا شاعر غير زيد لا عمرو».

(١) الآية ٢٨ من سورة فاطر.

القول في الإنشاء

الإنشاء ضربان طلبٌ، وغيرُ طلب.

والطلبُ يستدعي مطلوباً غيرَ حاصل وقتَ الطلب؛ لامتناع تحصيل الحاصل، وهو المقصود بالنظر ههنا.

وأنواعه كثيرة، منها التَمَنِّي، واللفظ الموضوع له «لَيْتَ». ولا يُشْتَرَطُ في التمني الإمكان، تقول: ليتَ زيداً يَجِيءُ، وليتَ الشَّبابَ يعود، قال الشاعر: [العجاج].

يا لَيتَ أيامَ الصِّبا رَوَاجِعا

وقد يُتَمَنَّى بـ «هَلْ» كقول القائل: «هلْ لي مِن شَفِيع؟» في مكان يعلم أنه لا شَفيعَ له؛ لإبراز المُتَمَنَّى ـ لكمال العناية به ـ في صورة الممكِن، وعلى قوله حكايةً عن الكفار: ﴿فَهلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا؟﴾ [1].

وقد يُتَمَنَّى بـ «لَوْ» كقولك: «لو تأتيني فتُحدِّثَني» بالنصب.

قال السَّكاكي: وكأن حروف التَّنْديم والتَّحضِيض ـ وهي: «هَلَّا» و «ألَّا» بقلب الهاء همزةً و «لَوْلا» و «لَوْما» ـ مأخوذةٌ منهما مركبتين مع «لا» و «ما» المزيدتين؛ لتضمينهما معنى التمني؛ ليتولَّد منه في الماضي التنديمُ نحو «هَلَّا أكرمتَ زيداً» وفي المضارع التحضيضُ، نحو «هلَّا تقومُ».

---

(١) الآية ٥٣ من سورة الأعراف.

وقد يُتَمَنَّى بـ «لَعَلَّ» فتُعطى حكم «ليت» نحو «لعلّي أَحُجُّ فأزورَكَ» بالنصب، لبعد المرجُوِّ عن الحصول، وعليه قراءةُ عاصِم في رواية حَفْصٍ: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فأَطَّلِعَ إلى اله مُوسَى﴾[1] بالنصب.

ومنها الاستفهامُ، والألفاظ الموضوعة له: الهمزة، و «هل» و «ما»، و «مَنْ»، و «أيْ» و «كَمْ»، و «كَيْفَ»، و «أيْنَ»، و «أنّى»، و «متى»، و «أيَّانَ».

فالهمزة لطلب التصديق، كقولك: «أقامَ زيدٌ؟» و «أزيدٌ قائمٌ» أو التصوُّر، كقولك: «أدِبْسٌ في الإناء أَمْ عَسَلٌ؟» و «أفي الخابِيةِ دِبْسُكَ أَمْ في الزِّقِّ» ولهذا لم يقبح «أزيدٌ قائم؟» و «أَعَمْراً عَرَفْتَ؟».

والمسؤول عنه بها هو ما يليها؛ فتقول: «أضربتَ زَيْداً؟» إذا كان الشَّكُّ في الفعلِ نفسهِ، وأردتَ بالاستفهام أن تعلمَ وجودَه، وتقول: «أأنتَ ضربتَ زَيْداً؟» إذا كان الشكُّ في الفاعل: : مَنْ هُوَ؟ وتقول: «أزيداً ضربتَ؟» إذا كان الشكُّ في المفعول: مَنْ هو؟

و «هَلْ» لطلب التصديق فَحَسْبُ، كقولك: «هل قام زيدٌ؟» و «هل عمروٌ قاعدٌ؟» وهذا امتنع: «هلْ زيدٌ قامَ أمْ عمروٌ؟» وقبحَ: «هل زيداً ضربتَ؟» لما سبقَ أنَّ التقديمَ يَستدعِي حُصولَ التصديق بنفس الفعل، والشكَّ فيما قُدِّمَ عليه، ولم يقبُح: «هل زيداً ضربتَه؟» لجواز تقدير المحذوفِ المفسِّرِ مُقَدَّماً كما مَرَّ.

وجعل السكاكيُّ قبحَ نحو «هلْ رجلٌ عَرَفَ؟» لذلك، أي لما قُبح له «هل زيداً ضربتَ؟» ويلزمه أنْ لا يقبُحَ نحوُ «هل زيدٌ عرفَ؟» لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عِنْدَهُ على ما سبق.

---

(١) الآية ٣٦ و ٣٧ من سورة غافر.

وعَلَّلَ غيرُه القبح فيهما بأن أصلَ «هَلْ» أن تكونُ بمعنى «قَدْ» إلَّا أنهم تركوا الهمزةَ قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام.

و «هل» تُخصِّص المضارعَ بالاستقبال، فلا يَصِحُّ أن يقال: «هل تَضْرِبُ زيداً وهو أخوك» كما تقول: «أتضربُ زيداً وهو أخوك؟» ولهذين ـ أعني اختصاصَها بالتصديق، وتخصيصَها المضارعَ بالاستقبال ـ كان لها مزيدُ اختصاصٍ بما كونُه زمانِيّاً اظهر، كالفعل.

أمَّا الثاني فظاهرٌ، وأما الأول فلأن الفعل لا يكون إلا صفةً والتصديقُ حكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفْيُ والإثباتُ إنما يتوجَّهان إلى الصفات لا الذَّوات؛ ولهذا كان قوله تعالى: ﴿فَهَل أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾[1] أدلَّ على طلب الشكْرِ من قولنا: «فهل تشكرون؟» وقولنا: «فهل انتم تشكرون» لأن إبراز ما سيتجدَّد في مَعْرِض الثابت أدلُّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله، وكذا من قولنا: «أفأنتم شاكرون؟» وإن كان صيغتُه للثبوت؛ لأن «هل» أَدْعَى للفعل من الهمزة، فتركهُ معه أدلُّ على كمال العناية بحصوله، ولهذا لا يحسنُ «هل زيدٌ منطلقٌ؟» إلا من البليغ.

وهي قسمان: بَسيطةٌ وهي التي يُطلَبُ بها وجودُ الشيء، كقولنا: «هل الحركةُ موجودةٌ؟» ومُرَكَّبَةٌ وهي التي يُطلَب بها وجودُ شيء لشيءٍ، كقولنا: «هل الحركةُ دائمةٌ؟».

والألفاظُ الباقيةُ لطلب التصور فَقَطْ...

أما «ما» فقيل يُطْلَب به إما شرح الإسم، كقولنا: «ما العَنْقاءُ؟» وإما ماهيَّةُ المُسَمَّى، كقولنا «ما الحركة؟» والقسمُ الأول يتقدم على قِسْمَيْ «هل»

---

(١) الآية ٨٠ من سورة الأنبياء.

جميعاً، والثاني يتقدم على «هل» المركبة دونَ البَسيطةِ؛ فالبسيطة في الترتيب واقعة بين قسمي «ما».

وقال السكاكي: يُسأل بـ «ما» عن الجنس، تقول: «ما عِنْدَك» أيْ: أيُّ أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه: إنسانٌ، أو فرسٌ، أو كتابٌ، أو نحوُ ذلك، وكذلك تقول: «ما الكلمة؟ وما الكلام؟» وفي التنزيل: ﴿فما خَطْبُكم؟﴾[1] أي أيُّ أجناسِ الخُطوب خطبُكم وفيه: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي﴾[2] أيْ: أيُّ مَنْ في الوجودِ تؤثرونه للعبادة؟

أو عن الوصف، تقول «ما زيدٌ؟ وما عَمْروٌ؟» وجوابه: الكريمُ، أو الفاضلُ، ونحوُهما.

وسؤالُ فِرْعَونَ: ﴿ وما رَبُّ العالمين ؟﴾[3] إما عن الجنس؛ لاعتقاده - لجهله بالله تعالى - أنْ لا موجود مُستَقِلًّا بنفسه سِوَى الأجسام، كأنه قال: أيُّ أجناسِ الأجسامِ هُوَ؟، وعلى هذا جوابُ موسى عليه السلام بالوصف؛ للتنبيه على النظر المؤدِّي إلى معرفته، لكن لَمَّا لم يطابق السؤالَ عندَ فِرْعَوْن؛ عَجَّبَ الجَهَلَةَ الذين حوله من قول موسى بقوله لهم: ﴿أَلَا تَسْتَمِعُونَ؟﴾[4] ثم لما وجده مُصِرّاً على الجواب بالوصف إذْ قال في المرَّة الثانية: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ﴾[5]؛ استهزأ به وجَنَّنه، بقوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾[6] وحين رآهم موسى عليه السلامُ لم يَفْطَنوا لذلك في المرَّتين غلَّظ عليهم في الثالثة بقوله ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾[7]. وإما عن الوصف طَمَعاً في

---

(١) الآية ٥٧ من سورة الحجر، والآية ٣١ من سورة الذاريات.
(٢) الآية ١٣٣ من سورة البقرة. (٣) الآية ٢٣ من سورة الشعراء.
(٤) الآية ٢٥ من سورة الشعراء. (٥) الآية ٢٦ من سورة الشعراء.
(٦) الآية ٢٧ من سورة الشعراء. (٧) الآية ٢٨ من سورة الشعراء.

أنْ يَسْلُكَ موسى عليه السلام في الجواب معه مَسْلكَ الحاضِرين لو كانوا هم المسؤولين مكانَه؛ لشُهرته بينَهم بربِّ العالَمين، إلى درجة دَعَتِ السَّحَرَةَ إذْ عرفوا الحقَّ أن أعقبوا قولهم: ﴿آمَنَّا بِرَبِّ العَالَمِينَ﴾[1] قولهم: ﴿رَبِّ مُوسى وهَرُونَ﴾[2] نَفْياً لاتِّهامِهم أنْ عَنَوْهُ، جَهْلِهِ بحال موسى إذ لم يكن جَمَعهما قبل ذلك مَجْلِسٌ، بدليل (أنه) قال: ﴿أَوَ لَوْ جِئْتُكَ بِشَيءٍ مُبِينٍ؟ قَالَ: فَأْتِ بِهِ إنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[3] فحين سَمِعَ الجوابَ تعدَّاه وتعجب واستهزأ، وجنَّنَ، وتَفَيْهَقَ بما تميهق من قوله: ﴿لَئِنِ اتخَذْتَ إليهاً غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ المَسْجُونِين﴾[4].

وأمّا «مَنْ» فقال السكّاكيُّ: هو للسؤال عن الجنس من ذوي العلم، تقول: مَنْ جِبْرِيلُ؟ بمعنى: أبَشَرٌ هو أمْ مَلَكٌ أمْ جِنِّيٌّ وكذا: مَنْ إبليسُ؟ ومَنْ فُلانٌ؟ ومنه قوله تعالى حكايةً عن فِرْعَوْنَ: ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يا مُوسَى؟﴾[5] أيْ: أَمَلَكٌ هُوَ أمْ بَشَرٌ أمْ جِنِّيٌّ؟ مُنْكِراً لأن يكون لهما ربٌّ سِواه؛ لادِّعائه الرُّبُوبِيَّةَ لنفسه، ذاهباً في سؤاله هذا إلى معنى: أَلَكُما ربٌّ سِوايَ؟ فأجاب موسى عليه السلام بقول؛ ﴿رَبُّنا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾[6] كأنه قال: نعم لنا ربٌّ سِواك، هو الصانع الذي إذا سلكتَ الطريقَ الذي بَيَّنَ بإيجاده لِما أَوْجَدَ، وتقديره إيّاه على ما قَدَّرَ، واتَّبَعْتَ فيه الخِرِّيتَ الماهِرَ، وهو العقل الهادي عن الضلال؛ لَزِمَكَ الاعترافُ بكَوْنه رَبّاً، وأنْ لا ربَّ سِواهُ، وأن العبادة له مِنِّي ومِنْكَ ومنَ الخلقِ أجْمَعَ حقٌّ لا مَدْفَعَ له.

وقيل: هو للسؤال عن العارض المُشَخِّصِ لذي العلم، وهذا أظهر،

---

(١) الآية ٤٧ من سورة الشعراء.
(٢) الآية ٤٨ من سورة الشعراء.
(٣) الآيتان ٣٠ و ٣١ من سورة الشعراء.
(٤) الآية ٢٩ من سورة الشعراء.
(٥) الآية ٤٩ من سورة طه.
(٦) الآية ٥٠ من سورة طه

لأنه إذا قيل: مَنْ فُلانٌ؟ يُجاب بـ «زيدٌ» ونحوه مما يفيد التشخيص، ولا نُسَلِّم صحَّة الجواب بنحو «بَشَرٌ» أو «جِنِّيٌّ» كما زعم السكَّاكِيُّ.

أما «أيّ» فللسؤال عمّا يميز أحَدَ المُتَشارِكَيْنِ في أمْرٍ يعُمهما، يقول القائل: عندي ثيابٌ، فتقول: أيُّ الثياب هِيَ؟ فتطلب منه وصفاً يميزها عندك عما يشاركها في الثوبيَّة، وفي التنزيل ﴿أَيُّ الفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً؟﴾[1] أي: أنحنُ أم أصحابُ مُحَمَّدٍ عليه السلام؟ وفيه: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا؟﴾[2] أي: الإنْسيُّ أم الجني؟.

وأما «كَمْ» فللسؤال عن العدد، وإذا قلت: كم دِرْهماً لك؟ وكم رجلاً رأيتَ؟ فكأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا وتقول: كم دراهمك وكم مالُك؟ أي: كم دانِقاً؟ أو كم ديناراً؟ وكم ثوبُك؟ أي: كم شِبْراً؟ أو كم ذِراعاً؟ وكم زيدٌ ماكثٌ؟ أي: كَم يوماً؟ أو كم شهراً؟ وكم رأيتَك؟ أي: كم مَرَّةً؟ وكم سِرْتَ؛ أي: كم فرسخاً؟ أو كم يوماً؟ قال الله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾[3] أي كم يوماً، أو كم ساعةً؟ وقال: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[4] وقال: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيل: كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ؟﴾[5] ومنه قول الفَرَزْدَقِ:

كَمْ عَمَّةً لَكَ يا جَرِيرُ وخالةً
فَدْعاءَ قدْ حلَبتْ عَلَيَّ عِشارِي

فيمَنْ رَوَى بالنصب، وعلى رِواية الرفع تَحتمِل الاستفهاميَّة والخبريَّة.

وأما «كَيْفَ» فللسؤال عن الحال، إذا قيل: كَيْفَ زيدٌ؟ فجوابه: صَحِيحٌ أو

---

(١) الآية ٧٣ من سورة مريم.
(٢) الآية ٣٨ من سورة النمل.
(٣) الآية ١٩ من سورة الكهف.
(٤) الآية ١١٢ من سورة المؤمنون.
(٥) الآية ٢١١ من سورة البقرة.

سَقيمٌ، أو مَشْغُولٌ، أو فارِغٌ، ونحوُ ذلك.

وأما «أيْنَ» فللسؤال عن المكان، إذا قيل: أيْنَ زيدٌ؟ فجوابه: في الدار، أو في المسجد أو في السوق، ونحوُ ذلك.

وأما «أنّى» فتُسْتَعْمَلُ تارةً بمعنى «كيف» قال الله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أنَّى شِئْتُمْ﴾[1] أي: كيفَ شئتم، وأخر بمعنى «مِنْ أيْنَ» قال الله تعالى: ﴿أنَّى لَكِ هذا؟﴾[2] أي: من أين لكِ؟.

وأما «مَتى» و «أيَّانَ» فللسؤال عن الزمان، إذا قيل: متى جئتَ؟ أو: أيَّانَ جئتَ؟ قيل: يومَ الجمعةِ، أو يومَ الخميس، أو شهرِ كذا، أو سنةَ كذا، وعن عَليٍّ بن عيسى الرَّبَعِيِّ: أن «أيَّانَ» تُسْتَعْمَلُ في مواضع التفخيم كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أيَّانَ يومُ القيامة﴾[3] ﴿يَسْأَلُونَ أيَّانَ يَوْمُ الدين﴾[4].

ثم هذه الألفاظ كثيراً ما تُسْتَعْمَلُ في معانٍ غير الاستفهام بحَسبَ ما يُناسب المقام.

منها الاستبطاء، نحو: كَمْ دعوتُك؟ وعليه قوله تعالى: ﴿حَتَى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ: مَتَى نَصْرُ اللَّهِ؟﴾[5].

ومنها التعجُّبُ، نحو قوله: ﴿مَالِيَ لا أرَى الهُدْهُدَ﴾[6].

ومنها التنبيهُ على الضلال، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[7].

ومنها الوعيدُ، كقولك لِمَنْ يُسِيءُ الأدبَ: أَلَمْ أُؤَدِّبْ فُلَاناً؟ إذا كان

---

(١) الآية ٢٢٣ من سورة البقرة.
(٢) الآية ٣٧ من سورة ال عمران.
(٣) الآية ٦ من سورة القيامة.
(٤) الآية ١٢ من سورة الذاريات.
(٥) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.
(٦) الآية ٢٠ من سورة النمل.
(٧) الآية ٢٦ من سورة التكوير.

عالماً بذلك، وعليه قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ؟﴾[1].

ومنها الأمرُ، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[2]. ونحو: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ؟﴾[3].

ومنها التقريرُ، ويُشْتَرَطُ في الهمزة أنْ يَلِيَهَا المُقَرَّرُ بِهِ، كقولك: أفعلتَ؟ إذا أردتَ أن تُقَرِّرَهُ بأنّ الفعل كان منه، وكذلك أأنتَ فعلتَ؟ إذا أردتَ أن تقرِّرَه بأنه الفاعل.

وذهب الشيخ عبدُ القاهر والسكَّاكِيُّ وغيرُهما إلى أن قوله: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ؟﴾[4] من هذا الضرب، قال الشيخ: لَمْ يقولوا ذلك له ـ عليه السلام ـ وهم يريدون أن يُقِرَّ لهم بأن كسرَ الأصنام قد كان، ولَكِنْ أن يُقِرَّ بأنه منه كان، وكيف وقد أشاروا إلى الفعل في قولهم: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا﴾[4] وقال عليه السلام: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾[5] ولو كان التقرير بالفعل في قولهم: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ﴾ لكان الجواب: «فعلتُ، أو لم أفعل».

وفيه نظرٌ؛ لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها؛ إذ ليس في السِّياق ما يَدُلّ على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام ـ هو الذي كَسَرَ الأصنام.

وكقولك: «أزيداً ضربتَ» إذا أردت أن تقرِّرَه بأنَّ مَضْروبَه زيدٌ.

ومنها الإنكار: إما للتوبيخ، بمعنى ما كان ينبغي أن يكون، نحو أعصيت ربك؟ أو بمعنى لا ينبغي أن يكون، كقولك للرجل يُضَيِّع الحقَّ:

---

(١) الآية ١٦ من سورة المرسلات.

(٢) الآية ١٤ من سورة هود، و الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء.

(٣) الآية ٤٠ من سورة القمر. (٤) الآية ٦٢ من سورة الأنبياء.

(٥) الآية ٦٣ من سورة الأنبياء.

أتنسى قديمَ إحسانِ فلان؟ وكقولك للرجل يركب الخَطر: أتخرج في هذا الوقت؟ أتذهب في غير الطريق؟ والغرضُ بذلك تنبيهُ السامع حتى يَرْجِعَ إلى نفسه، فيَخْجَلَ أو يَرْتَدِعَ عن فِعل ما هَمَّ به.

وإما للتكذيب بمعنى «لَمْ يَكُنْ» كقوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالبَنِينَ واتَّخَذَ مِنَ المَلائِكَةِ إِنَاثاً؟﴾[1]، وقوله: ﴿اصْطَفَى البَنَاتِ عَلَى البَنِينَ﴾[2] أو بمعنى «لا يكون» نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كارِهُونَ﴾[3] وعليه قولُ امْرِىءِ القَيْسِ:

أَيقْتُلُنِي والمُشْرَفِيُّ مُضاجِعي
ومَسْنُونَةٌ زرقٌ كأنيابِ أغْوالِ؟![4]

فيمن روى: «أيقتلني؟» بالاستفهام، وقولُ الآخَرِ: [عمارة بن عقيل].

أَأَتْرُكُ إنْ قَلَّتْ دراهِمُ خَالِدٍ
زِيارَتَهُ؟! إنِّي إذاً لَلَئِيمُ

والإنكار كالتقرير، يُشْتَرط أن يَليَ المُنْكَرُ الهمزةُ، كقوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ؟﴾[5] ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً؟﴾[6] ﴿أَبَشَراً مِناً واحداً نَتبِعُهُ﴾[7] وكقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لولا نُزِّلَ هَذَا القُرآنُ عَلَى رَجُلٍ منَ القَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ﴾[8] أي ليسوا هم المُتَخَيِّرين للنبوة مَنْ يصلُح لها، المتوَلِّين لقِسْمَةِ رحمةِ الله التي لا يتولاَّها إلاّ هُوَ بباهر قدرته وبالغ حكمته.

---

(١) الآية ٤٠ من سورة الإسراء.
(٢) الآية ١٥٣ من سورة الصافات. (٣) الآية ٢٨ من سورة هود.
(٤) المشرفي: السيف. الزرق: مفردها أزرق وهي وصف للنصال لشدة صقلها.
(٥) الآية ٤٠ من سورة الأنعام. (٦) الآية ١٤ من سورة الأنعام.
(٧) الآية ٢٤ من سورة القمر. (٨) الآية ٣١ والآية ٣٢ من سورة الزخرف.

وعـدَّ الزمخشـري قولـه: ﴿أفأنْتَ تُكْـرِهُ النَّاس حَتَّى يَكُـونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[1] وقوله: ﴿أفـأنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أوْ تَهْـدِي العُمْيَ﴾[2] مِنْ هذا الضـرب، على أن المعنى: أفأنت تقْدر على إكراههم على الإيمان؟ أو أفأنت تقدر على هدايتهم على سبيل القسر والإلجاء؟ أي: إنما يقدرُ على ذلك الله، لا أنتَ.

وَحَمَلَ السكاكي تقـديمَ الإسم في هذه الآيـات الثلاث على البنـاء على الابتداء دون تقدير التقديم والتأخير، كما مَرَّ في نحـو: أنا ضـربتُ، فلا يفيـد إلا تَقَوِّيَ الإنكار.

ومِنْ مَجِيءَ الهمزة للإنكار نحوُ قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بكاف عَبْدَهُ﴾[3] وقولُ جَرِيرٍ:

أَلَـسـتُـمْ خَيْـرَ مَـنْ رَكِـبَ الـمـطَايـا
وأَنْـدَى الـعـالَـمِـيـنَ بُـطُون راح

أي: الله كـافِ عبـدَه، وأنتم خيـرُ من ركبَ المـطايـا؛ لأنَّ نَفْيَ النفي إثبـاتٌ، وهذا مـرادُ مَنْ قال: إن الهمـزة فيه للتقـريـر، أي للتقـريـر بمـا دخله النفي، لا للتقرير بالانتفاء.

وإنكارُ الفعل مُخْتَصٌّ بصورة أخرى، وهي نحوُ قولك: أزيداً ضربتَ أم عَمْراً؟ لمن يدَّعي أنـه ضرب إمَّـا زيداً وإمّـا عمراً، دون غيـرهما؛ لأنـه إذا لـم يتعلَّق الفعلُ بأحدهما، والتقدير أنه لـم يتعلق بغيرهمـا؛ فقد انتفى من أصله لا مَحَالَة.

وعليه قوله تعالى: ﴿قُـلْ آلذَّكَـرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأنثَيَيْنِ أَمْ مَـا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ

---

(١) الآية ٩٩ من سورة يونس. (٢) الآية ٤٠ من سورة الزخرف.
(٣) الآية ٣٦ من سورة الزمر.

أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ؟﴾[1] أُخرِج اللفظُ مُخْرَجَه إذ كان قد ثبت تحريمٌ في أحد الأشياء، ثم أُريدُ معرفةُ عَيْنِ المُحَرَّم، مع أنّ المراد إنكارُ التحريمُ من أصله.

وكذا قوله: ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ؟﴾[2] إذْ معلومٌ أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذْنٌ فيما قالوه، من غير أن يكون هذا الإذْنُ قد كان من غير الله، فأضافوه إلى الله، إلا أن اللفظ أُخرِج مُخْرَجَه إذا كان الأمرُ كذلك؛ ليكون أشدَّ لنفي ذلك وإبطالِه؛ فإنه إذا نُفِيَ الفعلُ عما جُعِلَ فاعلاً له في الكلام ولا فاعلَ له غيره، لزم نفيُه من أصله.

قال السكاكي رحمه الله: واياكَ أن يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو: أنا ضربتُ، وأنتَ ضربتَ، وهو ضربَ؛ من احتمال الابتداء، واحتمال التقديم، وتفاوُتِ المعنى في الوجهين؛ فلا تحمل نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ؟﴾ على التقديم؛ فليس المراد أنَّ الإذْنَ يُنكَر من الله دون غيره، ولكنْ احمله على الابتداء، مراداً منه تَقْوِيَةُ حُكم الإنكار.

وفيهِ نظر؛ لأنه إن أراد أن نحو هذا التركيب ـ أعني ما يكون الاسم الذي يلي الهمزةَ فيه مظهراً ـ لا يفيد توجُّه الإنكار إلى كونه فاعلاً للفعل الذي بعده، فهو ممنوع، وإن أراد أنه يفيد ذلك إن قُدِّر تقديم وتأخير وإلاَّ فلا ـ على ما ذهب إليه فيما سبق ـ فهذه الصورة مما مَنَعَ هو ذلك فيه على ما تقدم.

لا يقال: قد يلي الهمزةَ غيرُ المنْكر في غير ما ذكرتم، كما في قوله: [امرؤ القيس].

أيقتُلني والْمَشْرَفيُّ مُضاجعي؟!

---

(١) الآية ١٤٣ من سورة الأنعام. (٢) الآية ٥٩ من سورة يونس.

فإن معناه أنه ليس بالذي يجيء منه أن يقتل مثلي؛ بدليل قوله:

يَغِطُّ غَطِيطَ البَكْرِ شُدَّ خِناقُه
لِيَقْتُلَني، والمرءُ ليس بِقَتَّال

لأنا نقول: ليس ذلك معناه، لأنه قال: والمشرفي مضاجعي، فذكر ما يكون مَنْعاً من الفعل، والمنع إنما يُحتاج إليه مع من يُتَصَوَّر صدور الفعل منه دون من يكون في نفسه عاجزاً عنه.

ومنها التهكم، نحو: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آباؤُنا أَوْ أن نَفْعَلَ في أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾[1].

ومنها التحقير، كقولك: من هذا؟ وما هذا؟.

ومنها التهويل، كقراءة ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ العَذَابِ المُهِين مَنْ فِرْعَونَ؟﴾[2] بلفظ الاستفهام، لمَّا وَصَفَ اللَّهُ تعالى العذاب بأنه مهينٌ لشدته وفظاعة شأنه؛ أراد أن يصوِّر كُنْهَهُ، قال ﴿مَنْ فِرْعَوْنَ﴾ أي ؛أتعرفون مَنْ هو في فَرْط عُتُوِّه وتَجَبُّره؟ ما ظَنُّكم بعذاب يكون هو المعذِّب به؟ ثم عرَّف حالَه بقوله: ﴿إِنَّه كَانَ عالياً مِنَ المُسْرِفِينَ﴾[3].

ومنها الاستبعاد نحو: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ، وقَالُوا: مُعَلَّمٌ، مَجْنُونٌ؟﴾[4].

ومنها التوبيخ والتَّعْجِيبُ جميعاً، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ باللَّهِ؛

---

(١) الآية ٨٧ كم سورة هود.
(٢) الآيتان ٣٠ و ٣١ من سورة الدخان.
(٣) الاية ٣٠ من سورة الدخان.
(٤) الآيتان ١٣ و ١٤ من سورة الدخان.

وكُنْتُمْ أَمْواتاً فَأَحْياكُمْ، ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[1] أي: كيف تكفرون، والحال أنكم عالمون بهذه القصة.

أما التوبيخُ؛ فلأن الكفر مع هذه الحال ينبىء عن الانهماك في الغفلة أو الجهل.

وأما التعجب؛ فلأن هذه الحالَ تأبى أن لا يكون للعاقل علم الصانع وعلمُه به يأبى أن يكفر، وصدورُ الفعل مع الصارف القوي مَظِنة تعجُّبٍ.

ونظيره: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بالبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُم وَأَنْتُم تَتْلُونَ الكِتَابَ﴾[2].

ومن أنواع الإنشاء الأمرُ، والأظهر أن صيغته ـ من المُقْتَرِنَة باللام نحو: ليحضر زيدٌ، وغَيْرِها نحو: أكرم عمراً، ورُوَيْدَ بَكْراً ـ مَوْضوعةٌ لطلب الفعل استعلاءً؛ لتبادرُ الذهن عند سماعها إلى ذلك، وتوقف ما سواه على القرينة.

قال السكّاكِيُّ: ولإطباق أئمة اللغة على إضافتها إلى الأمر بقولهم: صيغةُ الأمر، ومثالُ الأمر، ولام الأمر، وفيه نظرٌ لا يخفى على المتأمل.

ثم إنها ـ أعني صيغةَ الأمر ـ قد تُستعمَل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام كالإباحة كقولك في مقام الإذْن: جالس الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ.

ومن أحْسَنِ ما جاء فيه قولُ كُثَيِّرٍ: [بن عبد الرحمن «عزّة»].

أسِيئي بنا أو أحْسِني، لا مَلومةً
لَدَيْنا، ولا مَقْلِيَّةً إن تَقَلَّتِ

أي: لا أنتِ مَلُومَةٌ ولا مَقْلِيَّةٌ.

---

(1) الآية ٢٨ من سورة البقرة.
(2) الاية ٤٤ من سورة البقرة.

ووجهُ حسنِه إظهارُ الرِّضا بوقوع الداخل تحت لفظِ الأمر حتى كأنه مطلوبٌ أي: مهما اخْتَرْتِ في حقِّي من الإساءة والإحسان؛ فأنا راضٍ به غايةَ الرِّضا، فعامليني بهما، وانظري: هل تتفاوت حالي معك في الحالين؟.

والتهديد، كقولك لعبد شتم مولاه وقد أدَّبه: أشتُم مَوْلاك، وعليه: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُم﴾(1).

والتعجيز، كقولك لمن يدَّعي أمراً تعتقد أنه ليس في وُسْعِه: افْعَلْه، وعليه ﴿فَأتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾(2).

والتسخير، نحو: ﴿كُونُوا قِردَةً خاسِئِينَ﴾(3).

والإهانة، نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾(4) وقوله تعالى: ﴿ذُقْ إنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الكَرِيمُ﴾(5).

والتسوية، كقوله: ﴿أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرهاً، لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ﴾(6) وقوله: ﴿اصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا﴾(7).

والتمنِّي، كقول امريءِ القَيْسِ:

ألا أَيُّها اللَيْلُ الطويلُ ألَا انْجَلِي

والدعاء، إذا استُعْمِلَتْ في طلب الفعل على سبيل التضرُّع، نحو ﴿رَبِّ اغْفِرْ لي وَلِوَالِدَيِّ﴾(8).

والالتماس، إذا استُعْمِلَتْ فيه على سبيل التلطُّف، كقولك لمن يُساوِيك

---

(1) الآية ٤٠ من سورة فصلت.
(2) الآية ٢٣ من سورة البقرة.
(3) الآية ١٦٦ من سورة الأعراف.
(4) الآية ٥٠ من سورة الإسراء.
(5) الآية ٤٩ من سورة الدخان.
(6) الآية ٥٣ من سورة التوبة.
(7) الآية ١٦ من سورة الطور.
(8) الآية ٢٨ من سورة نوح.

في الرتبة: «افْعَلْ» بدون الاستعلاء.

والاحتقار، نحو: ﴿أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ﴾[1].

ثم الأمر قال السكاكي: حقُّه الفورُ؛ لأنه الظاهرُ من الطلب، ولتبادُرِ الفهمِ عندَ الأمر بشيء بعدَ الأمرِ بخلافه إلى تغيير الأمرِ الأوَّل دونَ الجمع وإرادةِ التَّراخِي، والحقُّ خلافُه؛ لما تبيَّن في أُصولِ الفِقْه.

ومنها النَّهْيُ، وله حَرْفٌ واحدٌ، وهو «لا» الجازمةُ في قولك «لا تَفْعَلْ» وهو كالأمر في الاستعلاء.

وقد يُسْتَعْمَل في غير طلب الكَفّ أو التَّرْك، كالتهديد، كقولك لعبدٍ لا يَمتَثِل أَمْرَكَ. لا تَمتثِل أمري.

واعلم أن هذه الأربعة ـ أعني التمنّي، والاستفهامَ، والأمر النَّهْيَ ـ تشترك في كونها قَرِينَةً دالّةً على تقدير الشَّرْطِ بعدَها، كقولك: ليت لي مالاً أنْفقْهُ، أي: إن أُرزَقْه، وقولك: أينَ بيتُكَ أَزُرْكَ، أي: إن تُعرِّفْنيه، وقولك: أكرِمْني أُكْرِمْكَ، أي: إن تُكرمْني.

قال الله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثْنِي﴾[2] بالجزم، فأما قراءةُ الرفع فقد حملها الزَمَخْشَرِيُّ على الوصف، وقال السكاكي الأولَى حملُها على الاستئناف دون الوصف؛ لهَلاكِ يَحْيَى قبل زَكَرِيّا عليهما السلام، وأراد بالاستئناف أن يكون جوابَ سؤال مُقدَّرٍ تضمنَّه ما قبله، فكأنه لما قال: فَهَبْ لي ولياً، قيل: ما تصنع به؟ فقال: «يرثني» فلم يكن داخلاً في المطلوب بالدعاء وقولك: لا تَشْتُمْ يَكُنْ خيراً لك، أي. إنْ لا تشتم.

---

(١) الآية ٨٠ من سورة يونس، و٤٣ من سورة الشعراء.

(٢) الآية ٥ من سورة مريم.

وأمّا العَرْضُ، كقولك لمن تراه لا ينزل ألا تَنْزِلُ تُصِبْ خيراً، أي: إن تنزل؛ فمُوَلَّدٌ من الاستفهام، وليس به؛ لأن التقدير أنه لا ينزل، فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل، وهو محال.

وتقدير الشرط في غير هذه المواضع لقرينةٍ جائزٌ أيضاً، كقوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الوَلِيُّ﴾[1] أي: إن أرادوا ولياً بالحق فالله هو الوَلِيُّ بالحق لا وَلِيّ سواه، وقوله: ﴿ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ ولدٍ، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إلهٍ، إذَنْ لَذَهَبَ﴾[2]. أي: لو كان معه إلَهٌ إذن لذهب.

ومنها النداء، وقد تُستَعمَلُ صيغتهُ في غير معناه، كالإغراء في قولك لمن أقبل يتظلم: يا مظلومُ، والاختصاص في قولهم: أنا أفعلُ كذا أيّها الرجُل، ونحن نفعلُ كذا أيّها القومُ، وا غْفِر اللَّهُمَّ لنا أيَّتُها العِصابةُ. أي: مُتَخَصِّصاً من بين الرجال، ومُتَخَصِّصِينَ من بين الأقوام والعصائب.

ثم الخبرُ يَقَعُ موْقِعَ الإنشاء، إما للتفاؤل، أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مرَّ، والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين، أو للاحتراز عن صُورة الأمر، كقَوْل العبدِ للمَوْلَىَ إذا حَوَّل عنه وَجْهَه: ينظر الموْلَى إليَّ ساعةً، أو لحمل المخاطَبِ على المطلوب، بأن يكون المخاطب مِمَّن لا يُحِبُّ أن يُكذِّب الطالبُ، أو لنحو ذلك.

تنبيه: ما ذكرناه في الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مُخْتَصّاً بالخبر، بل كثيرٌ منه حكمُ الإنشاء فيه حكمُ الخبر، يظهر ذلك بأدنى تأمُّل؛ فليعتبره الناظر.

---

(١) الآية ٩ من سورة الشورى.

(٢) الآية ٩١ من سورة المؤمنون.

القول في الوصل والفصل

الوصلُ عطفُ بعضِ الجُمَلُ على بعض، والفصل تركُه.

وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغةُ فَنٌّ منها عظيمُ الخطر، صَعْبُ المَسْلَكِ، دقيقُ المأخَذِ، لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علماً بكُنْهِ: إلا من أُوتِيَ فهم كلام العرب طبعاً سليماً، ورُزِق في إدراك اسراره ذَوْقاً صحيحاً، ولهذا قَصَرَ بعضُ العلماء البلاغةَ على معرفة الفصل من الوصل، وما قَصَرَهَا عليه لأن الأمرَ كذلك، وإنّما حاول بذلك التنبيهَ على مزيد غُموضِه، وأن أحداً لا يَكْمُل فيه إلّا كمل في سائر فنونها؛ فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجه في البيان، فنقول والله المُسْتَعَانُ:

إذا أتَتْ جُمْلَةٌ بعد جملةٍ؛ فالأولى منهما؛ إما أن يكون لها مَحَلٌّ من الإعراب أَوْ لَا.

وعلى الأوَّل إن قُصِد التشريكُ بينهما وبين الثانية في حكم الأعراب عُطفت عليها، وهذا كعطف المفرد على المفرد؛ لأن الجملة لا يكون لها محلٌّ من الإعراب حتى تكون واقعةً مَوْقِعَ المفرد، فكما يشترط في كَوْنِ العطف بالواو ونَحْوِهِ مقبولاً في المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جِهَةٌ جامِعَةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ في الأَرْضِ، وَمَا يَخْرُجُ

مِنْهَا، وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّماءِ وَمَا يَعْرُجُ فيها﴾[1]؛ يُشْتَرَط في كَونِ العطف بالواو ونَحْوِه مقبولاً في الجملة ذلك، كقولك: زيد يكتب ويشعر، أو يعطي ويمنع، وعليه قوله تعالى: ﴿واللَّهُ يَقْبِضُ، ويَبْسِطُ، وإلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[2] ولهذا عِيبَ على أبي تَمَّامٍ قولُه:

لا وَالَّذي هو عالم أنَّ النَّوَى
صَبِرٌ، وأنّ أبا الحُسَيْنِ كَرِيمُ

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحُسَيْنِ ومرارَةِ النَّوَى، ولا تعلُّقَ لأحدهما بالآخر.

وإن لم يُقْصِد ذلك تُرِكَ عطفُها عليها، كقوله تعالى: ﴿وَإذَا خَلَوْا إلىَ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إنَّا مَعَكُم، إنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِيءُ بِهِمْ﴾[3]. ولم يُعْطَفْ ﴿الله يَسْتَهْزِيءُ بِهِم﴾ على ﴿إنّا مَعَكُمْ﴾ لأنه لو عُطِفَ عليه لكان من مَقُولِ المنافقين، وليس منه، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإذَا قِيلَ لَهُمْ: لا تُفْسِدُوا في الأرْضِ، قَالُوا: إنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ، إلاّ إنَّهُمْ هُمُ المُفْسِدُونَ﴾[4] وكذا قوله: ﴿وَإذَا قِيلَ لَهُمْ: آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ: قَالوا: أنُؤمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ؟ ألَا إنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ﴾[5].

وعلى الثاني إن قُصِد بيانُ ارتباط الثانية بالأولى عل مَعْنًى بعض حروف العطف سِوَى الواو؛ عُطِفَتْ عليها بذلك الحرفِ، فتقول: «دخل زيدٌ فخرج عمروٌ» إذا أردتَ أن تُخْبِر أنّ خروجَ عمرو كان بعدَ دُخولِ زيدٍ من غير مُهْلَةٍ، وتقول: «خرجتُ ثُمَّ خرج زيدٌ» إذا أردتَ أن تُخبِر أن خروجَ زيدٌ كان بعدَ

(١) الآية ٢ من سورة سبأ، و ٤ من سورة الحديد.
(٢) الآية ٢٤٥ من سورة البقرة. (٣) من الايتين ١٤ ـ ١٥ من سورة البقرة.
(٤)) الآية ١١ و١٢ من سورة البقرة. (٥) الآية ١٣ من سورة البقرة.

خُروجِك بِمُهْلَة، وتقول: «يعطيك زيدٌ ديناراً، أو يكسُوك جُبَّةً» إذا أردتَ أن تخبر أنه يفعل واحد منهما لا بِعينه، وعليه قوله تعالى: ﴿سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الكَاذِبِينَ﴾[1].

وإن لم يُقْصَد ذلك؛ فإن كان للأولى حكمٌ لم يُقْصد إعطاؤه للثانية؛ تَعَيَّنَ الفصلُ، كقوله تعالى: ﴿وَإذَا خَلَوْا إلى شَيَاطِينِهِمْ قالُوا: إنَّا مَعَكُمْ، إنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ لم يُعْطَف «الله يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على «قالوا» لئلا يشاركهُ في الاختصاص بالظرف المقدَّم، وهو قوله: ﴿وَإذا خَلَوا إلى شَيَاطِينهم﴾ فإن استهزاءَ الله تعالى بهم ـ وهو أَنْ خَذَلَهُمْ؛ فخلّاهم وما سوَّلَت لهم أنفُسهم، مُسْتَدرِجاً إيّاهم من حيث لا يشعرون ـ مُتَّصلٌ لا ينقطع بكل حال: خَلَوْا إلى شياطينهم، أمْ لَمْ يَخْلُوا إليهم، وكذلك في الآيتين الأخيرتين فإنهم مُفْسِدون في جميع الأحيان: قيل لهم: لا تُفْسِدوا، أو لاَ، وسُفَهاءُ في جميع الأوقات: قِيل لهم: آمنوا، أَوْ لاَ.

وإن لم يكن للأولى حكم كما سبق، فإن كان بين الجملتين كمالُ الانقطاع، وليس في الفصل إبهامُ خِلافِ المقصودِ كما سيأتي، أو كمالُ الاتِّصالِ، أو كانت الثانيةُ بمنزلة المُنْقطِعَة عن الأولى، أو بمنزلة المتَّصِلة بها، فكذلك يتعين الفصل.

أما في الصورة الأولى؛ فلأن الواوَ للجمع، والجمعُ بين الشيئين يَقتضي مناسبةً بينهما كما مرَّ.

أما في الثانية، فلأن العطفَ فيها بمنزلة عطفِ الشيء على نفسه، مع أن العطفَ يَقتضي المُغايَرَةَ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

---

(١) الآية ٢٠ من سورة النمل.

وأما في الثالثة والرابعة؛ فظاهرٌ مما مرَّ.

وأما كما الانقطاع؛ فيكون لإمْرٍ يرجع إلى الإسناد، أو إلى طرفيه.

الأول: أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً، ولفظاً ومعنىً، كقولهم: لا تَدْنُ من الأسد يأكُلُك، وهل تُصلح لي كذا أدفعُ إليك الأجرة؟ بالرفع فيهما، وقول الشاعر: [الأخطل، غياث بن غوث التغلبي].

وقال رائِدُهُم؛ أَرْسوا نُزَاوِلُها
فكلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يَجْرِي بمقدار

. أو معنىً لا لفظاً، كقولك: مات فلانٌ رحِمَه الله.

أما قول اليَزِيدِيِّ:

مَلَّكْتُهُ حَبْلي، ولَكنَّه
ألقاه من زُهدٍ على غارِبِي
وقال: إنّي في الهوى كاذبٌ
انتقم اللَّهُ من الكاذب

فعدَّه السكاكِيُّ رحمه الله من هذا الضرب، وحمله الشيخُ عبدُ القاهر رحمه الله على الاستئناف بتقدير «قلت».

الثاني: أن لا يكون بين الجملتين جامعٌ كما سيأتي:

وأما كمال الاتصال فيكون لأمورٍ ثلاثة:

الأول: أن تكون الثانية مَؤكِّدةً للأولى، والمُقْتَضِي للتأكيد دفْع تَوَهُّم التجوُّزِ والغَلَطِ، وهو قسمان:

أحدهما: أن تنزَّل الثانيةُ من الأولى منزلةَ التأكيد المعنويِّ من مَتبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى، كقوله تعالى: ﴿الٓم، ذَلِكَ الكِتَابُ لَا

رَيْبَ فِيهِ﴾[1] فإنَّ وزانَ «لا رَيْبَ فِيهِ» في الآية وزَانُ «نفسُه» في قولك: «جاءني الخليفةُ نفسُه» فإنه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القُصْوَى من الكمال، بِجَعْلِ المبتدأ «ذلِكَ» وتعريفِ الخبر باللام؛ كان عند السامع قبل أن يتأمَّله مَظِنَّة أنه مما يُرْمَى به جُزافاً من غير تحقُّق؛ فأُتْبِعَ «لا رَيْبَ فيه» نفياً لذلك، إتباعَ «الخليفةُ نفسُه» إزالةً لما عسى أن يَتَوهَّم السامعُ أنك في قولك: «جاءني الخليفة» متجوِّزٌ أو ساهٍ.

وكذا قوله: ﴿كأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، كأَنَّ في أُذُنَيْهِ وَقْراً﴾[2] الثاني مُقَرِّرٌ لما أفاده الأول.

وكذا قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾[3] لأن قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُم﴾ معناه الثباتُ على اليهودِيَّةِ، وقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ رَدٌّ للاسلام، ودفْعٌ له منهم؛ لأن المُسْتهزِىءَ بالشيءِ المُستخِفَّ به منكرٌ له، ودافعٌ له: لكونه غيرَ مُعْتَدٍّ به، ودفعُ نَقِيضِ الشيء تأكيدٌ لثباته، ويحتمِل الاستئنافَ، أي: فما بالُكم ـ إن صحَّ أنكم معنا ـ توافقون أصحابَ مُحَمَّدٍ (ﷺ)؟

وثانيهما: أن تُنزَّل الثانية من الأولى منزلةَ التأكيد اللفظيِّ من مَتبوعه في اتحاد المعنى، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾[4] فإن ﴿هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾ معناه: أنه في الهداية بالغٌ درجةً لا يُدْرَكُ كُنهُها، حتى كأنه هداية مَحْضَةٌ، وهذا معنى قوله: ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ﴾ لأن معناه كما مرَّ: الكتابُ الكاملُ، والمرادُ بكمالِه كَمالُهُ في الهداية؛ لأن الكتبَ السَّماويَّة بحسبها تَتَفاوَتُ في درجات الكمال وكذا قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لم

---

(١) الآية ١ و٢ من سورة البقرة.
(٢) الآية ٧ من سورة لقمان.
(٣) الآية ١٤ من سورة البقرة.
(٤) الآية ٢ من سورة البقرة.

تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1] فإن معنى قولِه ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ معنى ما قبله، وكذا ما بعدَه تأكيدٌ ثانٍ؛ لأن عدم التفاوت بين الإنذار وعدمه؛ لا يَصحُّ إلا في حَقِّ من ليس له قلبٌ يخلُص إليه حقٌّ، وسَمْعٌ تُدْرَك به حُجَّةٌ، وبَصَرٌ تَثبُتُ به عِبْرَةٌ، ويجوز أن يكون ﴿ لا يُؤْمِنونَ﴾ خبراً لإن، فالجملةُ قبلَها اعتراضٌ.

الثاني: أن تكون الثانية بدلاً من الأولى، والمقتضي للإبدال كوْنُ الأولى غيرَ وافيةٍ بتمام المُراد بخلاف الثانية، والمقامُ يقتضي اعتناءً بشأنه لنُكْتَةٍ، ككونه مطلوباً في نفسه، أو فظيعاً، أو عجيباً، أو لطيفاً، وهو ضربان:

أحدهما: أن تُنَزَّل الثانيةُ من الأولى منزلةَ بدلِ البعْضِ من متبوعه، كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ، وَبَنِينَ، وَجَنَّاتٍ، وَعُيُونٍ﴾[2] فإنه مَسُوقٌ للتنبيه على نِعَمِ الله تعالى عند المخاطبين، وقوله: ﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ، وَجَنَّاتٍ، وَعُيَونٍ﴾ أَوْفى بتأديته مما قبله؛ لدلالته عليها بالتفصيل، من غير إحالة على علمهم مع كونهم معانِدِين، والإمدادُ بما ذُكِرَ من الأنعامِ وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون، ويحتمل الاستئناف.

وثانيهما: أن تُنَزَّل الثانيةَ من الأولى منزلةَ بَدْل الاشتمال، من متبوعه، كقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾[3] فإن المراد به حملُ المخاطبين على اتِّباع قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ أَوْفَى بتأدية ذلك؟ لأن معناه: لا تخسرون معهم شيئاً من دُنياكم، وتربحون صِحَّةَ دينكم، فينتظم لكم خيرُ الدنيا، وخيرُ الآخرة. وقول الشاعر:

---

(١) الآية ٦ من سورة البقرة. (٢) الآية ١٣٢ و ١٣٤ من سورة الشعراء.

(٣) الآية ٢٠ والاية ٢١ من سورة يس.

أقُـول لـه: ارْحَـلْ، لا تقيـمَنَّ عـنـدنـا
وإلاَّ فـكُنْ فـي السِّـرِّ والـجـهْـرِ مُـسْـلِمـاً

فإن المراد به كمالُ الكراهة لإقامته بسبب خِلافِ سِرِّه العَلَنَ، وقـوله «لا تُقيمنَّ» عندنا أوْفَى بتأديته؛ لدلالته عليه بالمطابَقَةِ مع التأكيد، بخلاف «ارحل» وَوِزَانُ الثـانية ـ من كـل واحـد من الآيـة والبيتِ وزانُ «حسنُهـا» في قـولـك: أعجبتني الدارُ حُسْنُها؛ لأن معناها مغايرٌ لمعنى ما قبلها، وغيرُ داخلٍ فيه، مع ما بينهما من المُلابَسَةِ.

الثالث: أن تكون الثانيةُ بياناً للأولى، وذلك بأن تنزَّل منهـا منزلـةَ عطفِ البيـان من متبوعـه في إفادة الإيضـاح، والمُقْتَضِي للتبيين أن يكـون في الأولى نوعُ خفاءٍ، مع اقتضاء إزالتَه، كقوله تعالى: ﴿فَـوَسْوَسَ إِلَيْـهِ الشَّيْطَانُ، قَـالَ يَا آدَمُ هَـلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾[1] فصـل جملة «قـال» عمـا قبلها؛ لكونها تفسيراً وتبييناً، ووِزانُه وِزانُ عُمَرَ في قوله:

أقـسـم بـالله أبـو حَـفْـص عُـمَـرْ

وأما قولـه تعالى: ﴿مَـا هَذَا بَشَـراً، إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَـرِيمٌ﴾[2] فَيحتمِل التبيينَ والتأكيدَ.

وأما التأكيد فلأنه إذا كان مَلَكاً لم يكن بَشَراً، ولأنـه إذا قيل في العـرف لإنسان: «ما هذا بشراً» حالَ تعظيمٍ لـه، وتَعَجُّبٍ مما يُشَـاهد منـه، من حُسْنِ خَلْقٍ، أو خُلُقٍ كان الغرضُ أنه مَلَكٌ بطريق الكناية.

فإن قيل: هلاَّ نَزَّلْتُم الثانيةَ منزِلَة بدَلِ الكُلِّ من متبوعه في بعض الصُـوَر ومنزلة النعتِ من متبوعه في بعضٍ.

---

(١) الآية ١٢٠ من سورة طه.
(٢) الآية ٣١ من سورة يوسف.

قلنا: لإن بدل الكل لا ينفصل عن التأكيد إلا بأن لفظه غيرُ لفظِ متبوعه، وأنه مقصودٌ بالنسبة دونَ متبوعه، بخلاف التأكيد، والنعت لا ينفصل عن عطف البيان إلا بأنه يدُلُّ على بعض أحواله متبوعه لا عليه، عطفُ البيان بالعكس، وهذه كلها اعتباراتٌ لا يتحقَّق شيءٌ منها فيما نحن بِصَدَدِهِ.

وأما كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى؛ فلكون عطفها عليها مُوهِماً لعطفها على غيرها، ويُسَمَّى الفصلُ لذلك قَطْعاً، مثاله قول الشاعر:

وتَظُنُّ سَلْمى أنَّني أبْغِي بها
بَدَلاً، أراها في الضَّلال تَهيمُ

لم يعطف «أراها» على «تظن» لئلا يَتوهَّم السامعُ أنه معطوف على «أبغي» لقربه منه، مع أنه ليس بمراد، ويَحْتَمِل الاستئنافَ.

وقسَّمَ السكَّاكِيُّ القَطْعَ إلى قسمين:

أحدهما: القَطْعُ للاحتياط، وهو ما لم يكن لمانع من العطف، كما في هذا البيت.

والثاني: القطعُ للوجوب، وهو ما كان لمانع، ومَثَّلَه بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[1] قال؛ لأنه لو عُطِفَ لعُطِفَ إما على جملة «قالوا» وإما على جملة «إنا معكم» وكلاهما لا يصِح لما مر، وكذا قوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾[2] وقوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾[3].

وفيهما نظرٌ؛ لجواز أن يكون المقطوع في المواضع الثلاثة معطوفاً على الجملة المصدَّرة بالظرف، وهذا القسم لم يبين امتناعه.

---

(١) الآية ١٥ من سورة البقرة. (٢) الآية ١٢ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٣ من سورة البقرة.

وأما كونها بمنزلة المتصلة بها، فلكونها جواباً عن سؤال اقتضته الأولى؛ فتُنزَّلُ مَنْزِلَته؛ فتُفصَل الثانيةُ عنها كما يفصل الجواب عن السؤال.

وقال السكّاكي: فيُنزَّل ذلك منزلةَ الواقع، ثم قال: وتنزيلُ السؤال بالفَحْوَى منزلَةَ الواقع لا يُصار إليه إلا لجهات لطيفة: إما لتنبيه السامع على موقعِهِ، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لِئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف، أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا السِّلْك.

ويُسَمَّى الفصلُ لذلك استئنافاً، وكذا الجملةُ الثانيةُ أيضاً تُسَمَّى استئنافاً.

والإستئناف ثلاثة أضرب:

لأن السؤال الذي تَضمَّنته الجملةُ الأولى إما عن سبب الحكم فيها مطلقاً، كقوله: [أبو العلاء المعري].

قال لي: كَيْفَ أنتَ؟ قلْتُ عَليلُ
سَهَرٌ دائمٌ، وحُزنٌ طويلُ

أي: ما بالُك عليلاً؟ أو ما سببُ علتك؟ وكقوله: [أبو العلاء المعري].

وقد غَرِضْتُ من الدنيا، فهل زمني
مُعْطٍ حياتي لغِرٍّ بَعْدَما غَرِضا؟
جرَّبتُ دَهْري وأهلِيه، فما تركَتْ
لَيَ التجاربُ في ودّ امْرِئٍ غَرَضا

أي: لِمَ تقول هذا وَيْحَكَ؟! وما الذي اقتضاك أن تَطْويَ عن الحياة إلى هذا الحدّ كَشحَكَ؟!.

وإما عن سببٍ خاص له، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّيءُ نَفْسِي، إنَّ النَّفْسَ لأمّارَةٌ بالسُّوء﴾[1] كأنه قيل: هل النفس أمَّارَةٌ بالسوء؟ فقيل: إن النفس لأمارة بالسوء.

وهذا الضرب يَقْتَضي تأكيدَ الحكم، كما مرَّ في باب أحوال الإسناد.

وإمّا عن غيرهما، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا: سَلاَماً، قَالَ: سَلاَمٌ﴾[2] كأنه قيل: فماذا قال ابراهيم عليه السلام؟ فقيل: قال: سلامٌ، ومنه قول الشاعر:

زَعَمَ العواذِلُ أنَّني في غَمْرةٍ
صدقوا، ولَكِنْ غَمْرَتي لا تَنْجَلي

فإنه لمْا أبْدَى الشِّكايَةَ من جماعات العُذّال؛ كان ذلك مما يُحَرِّك السامع ليسأل: أصدقوا في ذلك، أم كذبوا؟ فأُخرجَ الكلامُ مُخْرَجَهُ إذا كان ذلك قد قيل له؛ ففُصِل، ومثلُه قولُ جُنْدُبٍ بْنِ عَمَّارٍ:

زعم العواذل أن ناقة جُنْدُبٍ
بجنوب خَبْتٍ عُرِّيَتْ وأُجِمَّتِ[3]
كذب العواذلُ، لو رأين مُناخَنا
بالقادِسِيَّةِ؛ قُلْنَ: لَجَّ وذلت

وقد زاد هنا أمْرَ الاستئنافِ تأكيداً بأن وضع الظاهرَ موضع المُضْمَرِ، من حَيْثُ وضعه وضْعاً لا يحتاج فيه إلى ما قبله، وأتى به مَأتَى ما ليس قبله كلام، ومن الأمثلة قولُ الوَليدِ:

---

(١) الآية ٥٣ من سورة يوسف. (٢) الآية ٦٩ من سورة هود.
(٣) عرّيت وأجمت: أي انزلوا عنها حملها وتركت للراحة.

عــرفتُ المنزلَ الخــالي   عَـفَــا من بـعــد أحـــوالِ
عَــفَــاهُ كــلُّ حَــنَّــانٍ   عَسُــوفِ الـوَبْــلِ هَـطّالِ

فإنه لما قال «عفا» وكان العَفاءُ مما لا يحصل للمنزل بنفسه؛ كان مَـظِنَّةَ أن يُسْأَل عن الفاعل، ومثله قول أبي الطيِّب:

ومــا عَــفَــت الــرِّيــاحُ لــه مَــحَــلاًّ
عــفــاه مَــنْ حَــدَا بِــهِــمُ وســاقــا

فـإنه لمّـا نَفَى الفعلَ المـوجودَ عن الـريـاح؛ كـان مَـظِنَّـةَ أن يسْـأَلَ عن الفاعل.

وأيضـاً من الاستئناف مـا يأتي بـإعادة اسم مـا استُؤْنِفَ عنـه، كقولـك: أحسنتَ إلى زيدٍ، زيدٌ حقيقٌ بالإحسان.

ومنه ما يُبْنَى على صفته، كقولـك: أحسنت إلى زيدٍ، صـديقُك القـديمُ أهلٌ، وهذا أبلغ؛ لانطوائه على بيان السبب.

وقد يُحْذَف صَدْرُ الاستئناف؛ لقيام قرينةٍ، كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِـالغُدُوِّ وَالآصَـالِ، رِجَالٌ﴾[1] فيمن قـرأ «يُسَبَّحُ» مبنيّـاً للمفعول، وعليـه نحـو قولهم: نِعْمَ الرجلُ أو رجلاً زيـدٌ. وبِئْسَ الرجـلُ أو رجلا عمـرو، على القول بأن المخصوصَ خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو زيد، كأنه لمَّا قيل ذلك، فأبهم الفاعلُ بجعله معهوداً ذهنياً، مُظْهَراً أو مُضْمَـراً، سُئِلَ عن تفسيـره، فقيل: هـو زيدٌ، ثم حذف المبتدأ.

وقد يُحْذَفُ الاستئناف كلُّه، ويقام ما يدل عليه مُقامَه كقول الحمـاسِيِّ: [مساور بن هند].

---

(١) الآية ٣٦ من سورة النور.

زَعــمــتُــمْ أن إخــوتَــكُــمْ قُــرَيْشٌ
لَــهُــمْ إلْــفٌ، ولــيسَ لــكُــم إلافُ

حَذف الجوابَ الذي هو: كذبتم في زعمكم، وأقام قوله «لهم إلْفٌ، وليس لكم إلافٌ» مُقامَهُ لدلالته عليه، ويجوز أن يُقَدَّر قوله: «لهم إلفٌ وليس لكم إلاف» جواباً لسؤال اقتضاه الجوابُ المحذوفُ، كأنه لما قال المتكلم: كذبتم؛ قالوا: لِمَ كذبنا؟ فقال: لهم إلفٌ، وليس لكم إلاف؛ فيكون في البيت استئنافان.

وقد يُحْذَف ولا يُقام شيءٌ مُقامه، كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ العَبْدُ﴾[1] أي: أيُّوبُ، أو هُوَ؛ لدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه، ونحوه قوله: ﴿فَنِعْمَ المَاهِدُونَ﴾[2] أي: نحن.

وإن لم يكن بين الجملتين شيءٌ من الأحوال الأربع تعين الوصلُ.

إما لدفع إيهام خلاف المقصود كقول البلغاء: لا، وأَيَّدَكَ اللَّهُ، وهذا عكسُ الفصل للقطع.

وإما للتوسط بين حالَتَيْ كمال الانقطاع وكمال الاتِّصَالِ، وهو ضربان:

أحدهما: أن يتَّفقا خبراً أو إنشاءً، لفظاً ومعنىً، كقوله تعالى: ﴿إنَّ الأبْرَارَ لَفِي نَعِيم، وإنَّ الفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾[3] وقوله: ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ، ويُخْرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾[4] وقوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾[6].

---

(١) الآية ٣٠ من سورة ص.
(٢) الآية ٤٨ من سورة الذرايات.
(٣) الأيتان ١٣ ـ ١٤ من سورة الإنفطار.
(٤) الآية ١٩ من سورة الروم.
(٥) الآية ٩ من سورة البقرة.
(٦) الآية ٣١ من سورة الأعراف.

والثاني: أن يتفقا كذلك معنىً لا لفظاً، كقوله تعالى: ﴿وإذْ أخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إسْرَائِيلَ، لا تَعْبُدُونَ إلا اللَّهَ، وَبالْوالِدَيْنِ إحْسَاناً، وَذِي القُرْبَى، وَالْيَتَامَى، وَالمسَاكِينِ، وَقُولُوا﴾[1] عُطِفَ قولُه: ﴿قُولُوا﴾ على قوله: ﴿لا تَعْبُدُون﴾ لأنه بمعنى: لا تعبدوا، وأما قوله: ﴿وَبِالْوالِدَيْنِ إحْسَاناً﴾ فتقديره: إما «وتحسنون» بمعنى «وأحسنوا» وإما «وأحسنوا» وهذا أبلغُ من صريح الأمرِ والنَّهي؛ لأنه كأنه سُورِع إلى الامتثال والانتهاء فهو يُخبر عنه.

وأما قولُه في سورة البقرة: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[2] فقال الزَمَخْشَرِيُّ فيه: فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ هذا الأمرُ، ولم يَسْبِق أمرٌ ولا نهيٌ يصِحُّ عطفُهُ عليه؟ قلتُ: ليس الذي اعتَمَد بالعطف هو الأمرُ، حتى يُطْلَبُ له مُشاكِلٌ من أمرٍ أو نَهْيٍ يُعْطَف عليه، إنما المُعْتَمدُ بالعطف هو جملةُ وَصْفِ ثوابِ المؤمنين؛ فهي معطوفةٌ على جملة وصفِ عقابِ الكافرين، كما تقول: زيدٌ يعاقب بالقَيْد والإرهاق، وبَشِّرْ عَمْراً بالعفو والإطلاق، ولك أن تقول: هو معطوفٌ على ﴿فاتَّقُوا﴾[3] كما تقول: يا بَنِي تَمِيمٍ احذروا عقوبةَ ما جَنَيْتُم، وَبشِّرْ يا فلانُ بني أَسَدٍ بإحساني إليهم، هذا كلامُه، وفيه نظرٌ لا يخفى على المُتَأمِّل.

وقال أيضاً في قوله تعالى في سورة الصَّفّ: ﴿وَبَشِّر المؤمِنِينَ﴾[4]: إنه معطوف على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾[5] لأنه بمعنى: آمنوا، وفيه أيضاً نظرٌ؛ لأن المخاطَبين في ﴿تُؤْمِنونَ﴾[6] هم المؤمنون، وفي ﴿بَشِّرْ﴾[7] هو النبي عليه السلام، ثم

---

(١) الآية ٧٣ من سورة البقرة. (٢) الآية ٢٥ من سورة البقرة.
(٣) الآية ٢٤ من سورة البقرة. (٤) الآية ١٣ من سورة الصف.
(٥) الآية ١١ من سورة الصف. (٦) الآية ١١ من سورة الصف.
(٧) الآية ١٣ من سورة الصف.

قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾[1] بيانٌ لما قبله على سبيل الاستئناف، فكيف يصح عطف ﴿بَشِّر المُؤْمِنينَ﴾[2] عليه؟

وذهب السكاكي إلى أنهما معطوفان على «قل» مُراداً قبلَ: ﴿يـا أَيُّها النَّاسُ﴾[3] ﴿يا أَيُّها الذِينَ آمَنُوا﴾[4]؛ لأن إرادة القول بواسطة انْصِبابِ الكلام إلى معناه غيرُ عزيزة في القرآن، وذكر صُوَراً كثيرةً، منها قوله تعالى: ﴿وَأَنْـزَلْنَا عَلَيْكُمُ المَنَّ وَالسَّلْوَى، كُلُوا﴾[5] وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا﴾[6] وقوله: ﴿وإذ جَعَلْنَا البَيْتَ مَثَابَةً للنَّاسِ وَأَمْناً، وَاتَّخِذُوا﴾[7] أي: وقلنا، أو قائلين.

والأقرب أن يكون الأمرُ في الآيتَيْنِ معطوفاً على مقدَّر يدُل عليه ما قبله، وهو في الآية الأولى: : ﴿فأنذِر﴾ أو نحوُه، أي: فأنْذِرْهم، وَبَشِّر الذين آمنوا، وفي الآية الثانية: ﴿فأبشر﴾ أو نحوه، أي: فأبْشِرْ يا مُحَمَّدُ، وبَشِّر المؤمنين، وهذا كما قدَّر الزَمَخْشَرِيُّ قوله تعالى: ﴿واهْجُرْنِي مَلِيّاً﴾[8] معطوفاً على محذوف يدل عليه قوله: ﴿لأَرْجُمَنَّكَ﴾[9] أي: فاحْذَرْني، واهْجُرْني؛ لأن ﴿لأَرْجُمَنَّكَ﴾ تهديدٌ وتقريعٌ.

والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المُسْنَد إليه في هذه، والمُسْنَد إليه في هذه، وباعتبار المسند في هذه والمسند في هذه جميعاً، كقولك: يشعر زيدٌ، ويكتب، ويعطي ويمنع، وقولك: زيدٌ شاعرٌ، وعمروٌ

---

(1) الآية ١١ من سورة الصف.
(2) الآية ١٣ من سورة الصف.
(3) الآية ٢١ من سورة البقرة.
(4) الآية ١٠ من سورة الصف.
(5) الآية ٥٧ من سورة البقرة.
(6) الآية ٦٣ والآية ٩٣ من سورة البقرة.
(7) الآية ٤٦ من سورة البقرة.
(8) الآية ٤٦ من سورة مريم.
(9) الآية ٤٦ من سورة مريم.

كاتبٌ، وزيدٌ طويلٌ، وعمروٌ قصيرٌ، إذا كان بينهما مُناسَبَة، كأن يكونا أخوين، أو نظيرين، بخلاف قولنا: زيدٌ شاعرٌ وعمروٌ كاتبٌ، إذا لم يكن بينهما مناسبة، وقولنا: زيدٌ شاعرٌ وعمروٌ طويلٌ، كان بينهما مناسبةٌ أَوْ لاَ.

وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عليهم أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[1] قُطِعَ عَمَّا قَبلَه؛ لأنه كلامٌ في شأن الذين كفروا، وما قبلَه كلامٌ في شأن القرآن.

وأما ما يُشْعِرُ به ظاهر كلام السكاكِيِّ في مَوْضع من كتابه، أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المُخْبَرِ عنه، أو الخبرِ، أو قيدٍ من قيودهما؛ فإنه منقوض بما مَرَّ، وبنحو قولك: هزم الأميرُ الجندَ يومَ الجمعة، وخاط زيدٌ ثوبي فيه، ولعله سهوٌ؛ فإنه صرَّح في موضعٍ آخرَ منه بامتناع عطفِ قولِ القائل «خُفِّي ضَيِّقٌ» على قوله: «خاتمي ضيِّق» مع اتحادهما في الخبر.

ثم قال: الجامع بين الشيئين: عقليٌّ، وَوَهْمِيٌّ، وخياليٌّ.

أما العقليُّ فهو أن يكون بينهما اتِّحاد في التصوُّر. أو تَماثُلٌ؛ فإن العقل بتجريده المِثْلَيْن عن التشخُّص في الخارج يرفع التعدُّدَ.

أو تضايف كما بين العلَّةِ والمعلولِ، والسَّبَبِ، والمُسَبَّبِ، والسُّفْلِ والعُلُوِ، والأقلِّ والأكثرِ؛ فإن العقل يأبَى أن لا يجتمعا في الذِّهْن.

وأما الوهْمِيُّ فهو أن يكون بين تصوريهما شبهُ تَماثُلٍ، كلَوْنِ بياضٍ ولَوْنِ صُفْـرَةٍ؛ فإن الوهَم يُبْرِزهُما في مَعْرِض المِثْلَيْنِ، ولذلك حَسُن الجمعُ بينَ الثلاثة التي في قوله:

---

(١) الآية ٦ من سورة البقرة.

ثلاثةٌ تُشْرِق الدُّنيا ببهجتها
شمسُ الضُّحى، وأبو إسْحاقَ، والقمَر

أو تَضَاد، كالسَّوادِ والبَياضِ، والهَمْسِ والجَهَارَةِ، والطِّيبِ والنَّتْنِ، والحلاوة والحُموضة، والمَلاَسة والخُشونة، وكالتَّحرُّكِ والسكونِ، والقِيامِ والقُعودِ، والذَّهابِ والمَجِيءِ، والإقرارِ والإنكارِ، والإيمانِ والكُفْرِ، وكالمتَّصِفاتِ بذلك كالأسودِ والأبيضِ، والمؤمنِ والكافر.

أو شُبه تَضاد، كالسماء والأرض، والسَّهْلِ والجبَلِ، والأوَّلَ والثاني؛ فإن الوهم يُنْزِل المتضادَّيْنِ والشبيهين بهما مَنْزِلَة المُتضايفَيْنِ؛ فيجمع بينهما في الذِّهْن، ولذلك تجد الضِّدَ أقربَ خُطوراً بالبال مع الضِّدِّ.

والخياليُّ أن يكون بين تَصَوُّرَيْهِما تَقارُنٌ في الخيال سابقٌ، وأسبابُه مختلفةٌ ولذلك اختلفت الصُّوَرُ الثابتةُ في الخيالاتِ ترتباً ووُضوحاً؛ فكَمْ تتعانَقُ في خيالٍ، وهي في آخرَ لا تَتَراءَى، وكم صورة لا تكاد تَلُوح في خيالٍ، وهي في غيره نارٌ على عَلَم.

كما يُحْكَى أن صاحب سلاح مَلِكٍ، وصائغاً، وصاحبَ بَقَرٍ، ومُعلِّم صِبْيَةٍ؛ سافروا ذاتَ يوم، وواصلوا سيرَ النهار بسَيْرِ الليل، فبينما هم في وَحْشَةِ الظلامِ، ومُقاساة خوفِ التخبّط والضلال؛ طلع عليهم البدر بنوره، فأفاض كلٌّ منهم في الثناء عليه، وشَبَّهَهُ بأفضل ما في خِزانة صُوَرِهِ، فشبَّهه السِّلاحِيُّ بالتُّرسِ المُذَهَّبِ يُرْفَع عندَ المَلِكِ، والصائغُ بالسبيكة من الإبريز تَفْتَرُّ عن وجهها البَوْتَقَةُ، والبَّقارُ بالجُبْنِ الأبيض يخرجُ من قالبه طريّاً، والمُعَلِّم برغيفٍ أحمرَ يصل إليه من بَيْتِ ذي مروءة.

وكما يُحْكَى عن وَرّاقٍ يصف حاله: عَيْشي أضْيَقُ من مِحْبَرَةٍ، وجسمي

أدقُّ من مسْطَرَةٍ، وجاهِي أرقُّ من الزجاج، وخَطِّي أَخْفَى من شَقِّ القلَم، وبَدَني أضعفُ من قَصَبةٍ، وطعامي أمرُّ من العَفْصِ، وشرابي أشدّ سواداً من الحِبْر، وسوءُ الحالِ لي ألزم من الصَّمْغ.

ولصاحب علم المعاني فضلُ احتياج إلى التنبُّه لأنواعِ الجامعِ، لا سِيَّما الخيالي؛ فإن جَمْعَهُ على مجْرَى الإلْفِ والعادةِ بحسَبِ ما تَنْعَقِدُ الأسبابُ في ذلك كالجمع بين الإبل، والسماءِ، والجبالِ، والأرض، في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إلىَ الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ؟ وإلىَ السماء كَيْفَ رُفِعَتْ؟ وإلىَ الجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ؟ وإلىَ الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾[1] بالنسبة إلى أهْلِ الوَبَرِ فإن جلَّ انتفاعِهم في معاشهم من الإبل؛ فتكون عنايتُهم مُصروفةً إليها، وانتفاعُهُم منها لا يحصل إلا بأن تَرْعَى وتَشْرَب وذلك بنزول المطَر؛ فيكثر تقلُّبُ وُجوههم في السماء، ثم لا بُدَّ لهم من مَأْوَى يُؤْوِيهم، وحِصْنٍ يتحصَّنون به، ولا شيءَ لهم في ذلك كالجبال، ثم لا غِنى لهم لتعذُّرِ طولِ مُكْثِهم في مَنْزلٍ عن التنقُّل من أرضٍ إلى سواها؛ فإذا فتش البدَوِيُّ في خياله وجد صُوَرَ هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور، بخلاف الحضَرِيِّ، فإذا تَلَا قبل الوقوف على ما ذكرنا ظنَّ النَّسْقَ لجهله مَعِيباً.

ومن مُحَسِّنَات الوصل تَناسُبُ الجملتين، في الاسْمِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ وفي المُضِيِّ والمُضارَعةِ، إلاّ لمانع، كما إذا أُريدَ بإحداهما التجدُّدُ وبالأخرى الثبوت، كما إذا كان زيدٌ وعمروٌ قاعِدَيْن، ثم قام زيدٌ دون عَمْرو، وقلت: «قام زيدٌ، وعمرو قاعدٌ» كما سبق.

ومما يتَّصل بهذا الباب القولُ في الجملة إذا وقعت حالاً متنقلةً، فإنها

---

(١) الأيات ١٧ ـ ١٩ من سورة الغاشية.

تجيء تارةً بالواو، وتارةً بغير الواو؛ فنقول:

أصلُ الحالِ المُنتَقِلة أن تكون بغير واوٍ، لوُجوهٍ:

الأول: أنّ إعرابها ليس بتَبَعٍ، وما ليس إعرابه بتبعٍ لا يدخله الواو، وهذه الواوُ، وإن كانت تُسَمَّى واوَ الحال: فإن أصلها العطفُ.

الثاني: أن الحال في المعنى حُكم على ذي الحال، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، إلاّ أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصل بالأصالة، لا في ضمْن شيءٍ آخرَ، والحكم بها إنما يحصل في ضمن غيرها؛ فإن الركوب مثلاً في قولنا: «جاء زيدٌ راكباً» محكومٌ به على زيد لكن لا بالأصالة، بل بالتبعية، بأن وُصل بالمجيء وجُعل قيداً له، بخلافه في قولنا: زيدٌ راكبٌ.

الثالث: أنها في الحقيقة وصفٌ لذي الحال؛ فلا يدخلها الواوُ كالنَّعْتِ.

فثبت أن أصلها أن تكون بغير واوٍ، لكن خُولِف الأصلُ فيها إذا كانت جملةً؛ لأنها ـ بالنظر إليها من حيث هي جملةٌ ـ مستقِلَّة بالإفادة؛ فتحتاج إلى ما يربطها بما جُعِلَت حالاً عنه.

وكلٌّ واحدٍ من الضمير والواوِ صالحٌ للرَّبط، والأصلُ الضميرُ؛ بدليل الاقتصار عليه في الحالِ المفردةِ، والخبرِ، والنعتِ.

وإذا تمهَّد هذا فنقول:

الجملة التي تقع حالاً ضربان: خالية عن ضمير ما تقع حالاً عنه، وغيرُ خالية.

أما الأولى فيجب أن تكون بالواو؛ لئلا تصيرَ منقطعةً عنه، غيرَ مرتبطة به.

وكل جملة خاليةٍ عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حالٌ؛ يصح أن تقع

حالاً عنه إذا كانت مع الواو، إلا المصدَّرةَ بالمضارع المُثْبَتِ، كقولك: «جاء زيدٌ ويتكلم عمروٌ» على أن يكون «ويتكلم عمروٌ» حالاً عن «زيد» لما سيأتي ان ارتباط مثلها يجب أن يكون بالضمير وحدَه.

وأما الثانية؛ فتارةً يجب أن تكون بالواو، وتارةً يمتنع ذلك، وتارةً يترجَّح أحدُهما، وتارةً يستوي الأمران.

والواو غير منافٍ للضمير في إفادة الربط؛ فتعيَّن التنبيهُ على أسباب الاختلاف؛ فنقول:

الجملة إن كانت فعليةً والفعلُ مضارعٌ مثبتٌ، امتنع الواوُ، كقوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[1] وقوله: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ﴾[2]، وقوله: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى، الذي يؤتي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾[3] لأن أصل الحال المفردةِ أن تدل على حصول صفةٍ غيرِ ثابتةٍ مقارنٍ لما جُعِلَت قيداً له، والمضارعُ المُثْبَتُ كذلك.

أما دلالته على حصول صفة غير ثابتة، فلأنه فعل مُثْبَت والفعل المثبت يدل على التجدد وعدم الثبوت كما مرّ.

وأما دلالته على المقارنة؛ فلكونه مضارعاً.

فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة، ولهذا امتنع نحوُ: جاء زيدٌ ويتكلم عمروٌ، كما مر.

وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب: «قمت وأصُكُّ عينه، أو وجهه» وقول عبد الله بن هَمَامٍ السَّلُوليِّ:

---

(١) الآية ١١٠ من سورة الأنعام.
(٢) الآية ٦ من سورة المدثر.
(٣) الآيتان ١٧ ـ ١٨ من سورة الليل.

فـلمّـا خَشِيـتُ أظـافيـرَهـم
نَـجَـوْتُ، وأرهَـنُـهُـمْ مـالـكـا

فقيل: على حذف المبتدأ، أيْ: وأنا أصك عينه، وأنا أرهَنُهم.

وقيل: الأول شاذٌ، والثاني ضرورة.

وقال الشيخ عبدُ القاهرِ: ليست الواوُ فيهما للحال، بل هي للعطف و«أصك» و«أرهن» بمعنى «صَكَكْتُ» و«رهَنْتُ» ولكن الغرضَ من إخراجهما على لفظ الحال أن يَحْكِيا الحالَ في أحد الخبرين، ويَدَعاَ الآخرَ على أصله، كما في قوله:

ولـقـد أمـرُّ عـلى الـلئيـم يَسُـبُّـنـي
فـمضيتُ، ثُـمَّتَ قلتُ: لا يَـعْـنِـيـنـي

يبين ذلك أن الفاء قد تجيء مكان الواو في مثله، كما في خبر عبد الله ابن عَتِيكٍ؛ فإنه ذكر دخولَه على أبي رافعٍ اليهوديِّ حصنَه، ثم قال: «فانتهيتُ إليه؛ فإذا هو في بيتٍ مُظْلِمٍ، لا أدري أيْنَ هو من البيت؟ قلت: أبا رافع، قال: مَنْ هذا؟ فأهْوَيْتُ نحوَ الصوتِ، فأضربُه بالسيف، وأنا داهِشٌ» فإن قوله: «فأضربه» مضارعٌ عَطَفَهُ بالفاء على ماضٍ؛ لأنه في المعنى ماض.

وإن كان الفعل مضارعاً مَنْفِيّاً؛ فيجوز فيه الأمران من غير ترجيح؛ لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً، وعدم دلالته على الحصول لكونه منفياً.

أما مجيئُه بالواو فكقراءة ابن ذكْوان: ﴿فاسْتَقِيما، وَلاَ تَتَّبِعَانِ﴾[1] بتخفيف النون، وقولِ بعضِ العرب: «كنتُ ولا أُخْشَى بالذيب» وقولِ مِسكِين الدارِمِيِّ:

---

(١) الاية ٨٩ من سورة يونس.

أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البيضُ أباً

ولقد كان ولا يُدْعَى لأبْ

وقول مالِكِ بنَ رَفِيع وكان قد جَنَى جِنايةً، فطلبه مُصْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ:

بَغَاني مُصْعَبٌ وبنُوا أبيه

فأيْنَ أحِيدُ عنهم؟ لا أحِيدُ

أَقَادُوا مِنْ دَمِي، وتوعَّدوني

وكنت وما يُنَهْنِهُني الوعيدُ

وأما مجيئُه بغير واو فكقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ﴾[1] وقولِ عِكْرِمَةَ العَبْسِيُّ:

مَضَوْا لا يريدون الرَّوَاحَ وغالَهُمْ

من الدهر أسبابٌ جَرَيْنَ عَلَى قَدَرْ

وقولِ خالدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مُعاوِيَةَ:

لَوْ أنَّ قوماً لارتفاع قبيلةٍ

دخلوا السماءَ، دخلتُها، لا أُحْجَبُ

وقولِ الأعشى:

أتينا أصْبِهانَ، فَهَزَّلَتْنَا

وكُنَّا قبلَ ذلك في نَعِيمِ

وكان سَفاهةً مِنِّي وجهلاً

مَسِيري، لا أسيرُ إلى حَمِيمِ

(١) الآية ٨٤ من سورة المائدة.

كأنه قال: وكان سفاهةً مني وجهلاً أن سِرْتُ غيرَ سائرٍ إلى حميم.

وإن كان ماضياً لفظاً أو معنىً فكذلك يجوز الأمران من غير ترجيح.

أما مجيئة بالواو، فكقوله تعالى: ﴿أنَّى يَكُونُ لي غُلاَمٌ، وَقَدْ بَلَغَنِيَ الكِبَرُ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿أنَّى يَكُونُ لي غُلامٌ، وَكانَتِ امْرَأَتي عَاقِراً﴾[2].

وقولِ امْرِىء القَيْسِ:

أيقتُلُني وقد شَعَفْتُ فُؤادَها
كما شعف المَهْنُوءَةَ الرجلُ الطَّالي؟!

وقوله: [امرؤ القيس]

فجِئْتُ، وقد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَها
لدى السِّتْرِ إلا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

وقوله تعالى: ﴿أَوْ قَالَ: أُوحِيَ إلَيَّ ولم يُوحَ إلَيْهِ شَيءٌ﴾[3] وقوله: ﴿أنَّى يَكُونُ لي غُلاَمٌ وَلَمْ يَمْسَسْني بَشَرٌ﴾[4] وقول كَعْبٍ: [بن زهير]

لا تَأخُذَني بأقوال الوشَاةِ، ولم
أُذْنِبْ، وإن كثُرَتْ فيَّ الأقاوِيل

وقوله تعالى: ﴿أم حَسِبْتُمْ أنْ تَدْخُلُوا الجنَّةَ، وَلَمَّا يأتِكُمْ مَثَلُ الَّذِين خَلَوْا مِن قَبْلِكمْ﴾[5] وقولِ الشاعر: [الشرقي بن القطامي]

بانت قَطَامِ، ولَمَّا يَحْظَ ذو مِقَةٍ
منها بوصْلٍ ولا إنْجَازِ ميعاد

---

(١) الآية ٤٠ من سورة آل عمران.
(٢) الآية ٨ من سورة مريم.
(٣) الآية ٩٣ من سورة الأنعام.
(٤) الآية ٢٠ من سورة مريم.
(٥) الآية ١١٤ من سورة البقرة.

وأما مَجِيئُه بلا واو فكقوله تعالى: ﴿أَوْ جاءوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[1].

وقولِ الشاعر: [أبو صخر الهذلي]

وإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ
كما انتفض العُصْفور بَلَّلهُ القَطْرُ

وقوله:

أتيناكُمُ قد عَمَّكُمْ حَذَرُ العِدا
فنلتم بنا أَمْناً، ولم تَعْدَموا نَصْرا

وقوله: [حندج بن حندج]

مَتَى أرى الصُّبحَ قد لاحت مخايِلُهُ
والليلَ قد مُزِّقَتْ عنه السَّرَابِيلُ

وكقوله تعالى: ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ، لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[2]
وقوله: ﴿وَرَدَّ اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لم يَنَالُوا خَيْراً﴾[3] وقولِ امرىء القَيْسِ:

فأدرك لم يُجْهَد ولم يَثْنِ شَأْوَهُ

وقول زُهَيْرٍ: [بن أبي سلمى]

كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ في كل منهلٍ
نَزَلْنَ به حَبُّ الفَنَا لم يُحَطَّمِ[4]

والسببُ في أن جاز الأمران فيه إذا كان مُثبتاً؛ دلالتهُ على حصول صفة غير ثابتة، لكونه فعلاً، وعدمُ دلالته على المقارنة لكونه ماضياً؛ ولهذا اشْترط

---

(1) الآية ٩٠ من سورة النساء.
(2) الآية ١٧٤ من سورة آل عمران.
(3) الآية ٢٥ من سورة الأحزاب.
(4) العهن: الصوف المصبوغ.

أن يكون مع «قَدْ» ظاهرةً أو مُقَدَّرةً، حتى تُقرِّبَهُ إلى الحال؛ فيَصحَّ وقوعُه حالاً.

وظاهر هذا يقتضي وجوبَ الواوِ في المَنْفِيِّ لانتفاء المعنيَيْن، لكنه لم يَجِبْ فيه، بل كان مثلَه.

أمَّا المنفِيُّ بـ «لَمَّا» فلأنها للاستغراق.

وأما المنفِيُّ بغيرهما؛ فلأنه لما دل على انتفاء متقدم، وكان الأصل استمرارَ ذلك؛ حصلت الدلالة على المقارَنة عند إطلاقه؛ بخلاف المُثْبَتِ؛ فإن وَضْعَ الفعلِ على إفادة التجدُّدِ، وتحقيقُ هذا أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سببٍ، بخلاف استمرار الوجود، كما بُيِّنَ في غير هذا العلم.

وإن كانت الجملةُ اسْمِيَّةً فالمشهور أنه يجوز فيها الأمران، ومَجِيءُ الواو أوْلى أما الأول فلعكس ما ذكرناه في المُصدَّرة بالماضي المثبت؛ فمجيء الواو كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا للهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1] وقول: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي المَسَاجِدِ﴾[2] وقولِ امرىء القَيْسِ:

أَيقْتُلُنِي وَالمَشْرَفِيُّ مُضاجِعي
وَمَسْنُونَةٌ زرْقٌ كأنْيابِ أغْوالِ

وقوله: [امرؤ القيس]

ليالِيَ يَدْعونِي الهوَى وأُجيبُه
وأَعْيُنُ مَن أهوَى إلَيَّ رَوانِي

والخُلُوُّ منها كما رواه سِيبَوَيْهِ: «كلَّمْتُه فُوهُ إلى فيَّ» و «رجع عَوْدُهُ على بَدْئِه» بالرفع، وما أنشده أبو عَلِيٍّ في الإغفال: [الحسن بن أحمد النحوي]

(١) الآية ٢٢ من سورة البقرة.
(٢) الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

وَلَــوْلا جَـنــانُ الــلـيــل مــا آبَ عــامِــرٌ
إلـى جـعــفــر، سِــربــالــه لـم يُــمَــزِّقِ

وقول الآخر:

مــا بــال عَــيْـنِـكَ دَمْــعَــهــا لا يَــرْقــأُ؟!

وقول الآخر: [طرفة بن العبد]

ثُــمَّ راحــوا، عَــبَــقُ الــمِــسْــكِ بــهــم

وأما الثاني فلعدم دلالة الاسمية على عدم الثبوت، مع ظهور الاستئناف فيها؛ لاستقلالها بالفائدة، فتحسُنُ زيادةُ رابطٍ، ليتأكَّد الربْطُ.

وقال الشيخ عبد القاهر: إن كان المُبْتَدأ ضمير ذي الحال؛ وجب الواوُ، كقولك: جاء زيدٌ وهو يُسْرع، أو وهو مُسرِعٌ، ولعل السبب فيه أن أصل الفائدة كان يصل بدون هذا الضمير، بأن يقال: جاءني زيدٌ يُسْرِعُ، أو مسرعاً؛ فالإتيان به يُشْعِرُ بقصد الاستئناف المنافي للاتصال؛ فلا يصلح لأن يستقل بإفادة الربط؛ فتجب الواو.

وقال أيضاً: إن جُعِل نحو «على كَتِفِه سَيفٌ» ـ بتقديم الظرف ـ حالاً عن شيء»، كما في قولنا: «جاء زيدٌ على كَتِفِه سيْفٌ» كثُر فيها أن تجيء بغير واو، كقول بَشَّارٍ: [بن برد]

إذا أنــكــرتْــنــي بــلــدةٌ، أو نَــكِــرْتُــهــا
خــرجــتُ مــع الــبــازي عَــلَــيَّ سَــوادُ

يعني عَلَيَّ بقيةٌ من الليلِ، وقولِ أبي الصَّلْتِ عبدِ اللهِ الثَّقَفِيَ يمدحُ ابنَ ذي يَزَنَ:

فَاشْرَبْ هَنِيئاً عليكَ التاجُ مُرْتَفِقاً
في رأس غُمْدان داراً مِنْكَ مِحْلالاَ

وقول الآخر: [وائلة السدوسي]

لقد صَبَرَتْ للذُّلِّ أعوادُ مِنْبَرٍ
تقومُ عليها في يَدَيْكَ قَضِيب

ثم قال: والوجهُ أن يُقدَّر الاسمُ في الأمثلة مرتفقاً بالظرف؛ فإنه جائز باتفاقٍ من صاحب الكتاب[1] وأبي الحَسَنِ[2]؛ لاعتماده على ما قبله، ثم اختار أن يكون الظرف ههنا خاصَّةً في تقدير اسم فاعل، وجوَّز أيضاً أن يكون في تقدير فعلٍ ماضٍ مع «قَدْ» ومنَعَ أن يكون في تقدير فعل مضارع.

ولعله إنما اختار تقديره باسمِ فاعلٍ لرجوع الحال حينئذ إلى أصلها في الإفراض ولهذا كثُر مَجيئُها بلا واو، وإنما جوَّز التقديرَ بفعل ماضٍ أيضاً لمجيئِها بالواو قليلاً، وإنما مَنَع التقديرَ بفعلٍ مُضارع لأنه لو جاز التقدير به لامتنع مجيئُها بالواو.

ثم قال: ورُبَّما يحسُن مجيءُ الاسمية بلا واوٍ؛ لدخول حرفٍ على المبتدأ، كما في قوله: [الفرزدق]

فقلتُ عسى أن تُبْصريني كأنَّما بَنِيَّ حَواليَّ الأسودُ الحوارِدُ

(١) أي سيبويه، إشارة إلى مؤلَّفه «الكتاب».
(٢) أبو الحسن: الكسائي علي بن حمزة، كوفي.

فإنه لولا دخول «كأن» عليه لم يحسن الكلام إلا بالواو، كقولك: عسى أن تبصريني وبَنِيَّ حَوَالَيَّ الأسودُ.

ثم قال: وشبيهٌ بهذا أن تقع حالاً بعَقِبِ مُفْرَدٍ؛ فيلطُف مكانها، بخلاف ما لو أُفْرِدَتْ، كقول ابن الرُّومِي: [علي بن العباس]

والله يُبْقِيكَ لنا سالماً
بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وتعظيم

فإنه لو قال: «والله يبقيك لنا بُرداكَ تبجيلٌ (وتعظيمٌ)» لم يحسُنْ.

هذا كله إذا لم يكُنْ صاحُبها نكرةً مُقَدَّمةً عليها، فإن كان كذلك، نحو: وجيء «جاءني رجل وعلى كتِفه سيفٌ» وجب الواو؛ لِئلاّ تشبهَ بالنعت.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَمَاأهلكنامِنْ قَرْيَةٍ إلاَّ وَلَها كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[1] فقال السكاكي: الوجهُ فيه عندي هو أن ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَعلُومٌ﴾ حالٌ للقرية؛ لكونها في حكم الموصوفة، نازلَة مَنْزِلَةَ ﴿وما أهلكنا قرية من القرى﴾ لا وصفٌ، وحملُه على الوصف سَهْوٌ، لا خطأ، ولا عيبَ في السهو للإنسان، ولا ذمّ، والسهو ما يتنبَّه له صاحبه بأدنى تنبيه، والخطأ ما لا يتنبه له صاحبُه، أو يتنبَّه ولكن بعد إتعاب.

وكأنه عرَّض بالزمَخْشَرِيِّ حيث قال في تفسيره: ﴿لَهَا كِتَابٌ﴾ جملةٌ واقعةٌ صفةٌ لـ «قَرْيَةٍ» والقياس أن لا يَتَوَسَّط الواوُ بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنا مِنْ قَرَيْةٍ إلاَّ منْذِرُونَ﴾[2] وإنما توسطت لتأكيد لُصُوق الصفة بالمَوصوف، كما يقال في الحال: «جاءني زيد عليه ثوب» و «جاءني زيد وعليه ثوب».

---

(١) الآية ٤ من سورة الحجر.
(٢) الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء.

ثم قال السكاكي: مَنْ عرف السبب في تقديم الحال إذا أُريد إيقاعُها عن النكِرة تنبّه لجواز إيقاعها عن النكرة مع الواو، في مثل «جاءني رجل وعلى كتفه سيف» ولِمَزِيد جوازه في قوله عزَّ اسمُه: ﴿وما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إلاَّ وَلَهَا كِتابٌ معلوم﴾[1] على ما قدمت.

واعلم أن السكاكي بَنى كلامَه في الجملة الواقعة حالاً على أصولٍ مُضْطَرِبَةٍ لا يخفى حالُها على الفَطِن لا سيما إذا أحاط عِلْماً بما ذكرناه، وأتقنه، فآثرنا الإعراض عن نقل كلامه، والتَّعَرُّضِ لما فيه من الخَلَلِ؛ لِئَلاَّ يطولَ الكتابُ من غير طائل.

(١) الآية ٤ من سورة الحجر.

القول في الإيجاز والإطناب والمُساواة

قال السكاكي: أما الإيجاز والإطناب، فلكونهما نِسْبِيَّيْنِ، لا يتيسَّر الكلام فيهما إلَّا بتَرْكِ التحقيق، والبناء على شيء عُرْفيّ، مثل جَعْلِ كلام الأوْساط على مَجْرَى مُتَعَارَفِهم في التأدية للمعاني فيما بينهم ـ ولا بُدَّ من الاعتراف بذلك ـ مَقيساً عليه، ولنُسَمِّه متَعَارَفَ الأوساط وأنه في باب البلاغة لا يُحْمَد منهم ولا يُذَمُّ.

فالإيجاز هو أداءُ المقصودِ من الكلام بأقلَّ من عبارات متَعَارَف الأوساط، والإطناب هو أداؤه بأكثرَ من عبارته، سَواءٌ كانت القِلَّةُ أو الكثرةُ راجِعةً إلى الجُمَلِ، أو إلى غير الجمل.

ثم قال: الاختصار لكَوْنِه من الأمور النسِبيَّةِ؛ يُرْجَعُ في بيان دَعْوَاه إلى ما سبق تارةً، وإلى كون المقام خليقاً بأبسطَ ممَّا ذُكِرَ أخرى.

وفيه نظر؛ لأن كونَ الشيء نسبيّاً لا يتقضِي أن لا يتيسَّر الكلام فيه إلا بترك التحقيق، والبناء على شيء عُرْفيٍّ.

ثم البناء على مُتعارفَ الأوساط. والبَسْطُ الذي يكون المقصودُ جديراً به، رَدٌّ إلى جهالةٍ؛ فكيف يصلُح للتعريف؟

والأقربُ أن يُقال:

المقبول من طُرُق التعبير عن المعنى: هو تَأدِيَةُ أصل المُرَاد بلفظٍ مُساوٍ له، أو ناقصٍ عنه وافٍ، أو زائدٍ عليه لفائدة.

والمراد بالمساواة: أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد؛ لا ناقصاً عنه بحذف أو غيره، كما سيأتي، ولا زائداً عليه بنحو تَكْرير، أو تَتْميم، أو اعتراض، كما سيأتي.

وقولنا: «وافٍ» احتراز عن الإخلال، وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى، كقول عُرْوَةَ بن الوَرْدِ:

عَجِبْتُ لهم إذ يقتلون نفوسَهم
وَمَقْتَلُهُمْ عند الوَغَى كان أعْذَرا

فإنه أراد: إذ يقتلون نفوسهم في السِّلْم، وقول الحَارِث بْنِ حِلِّزَةَ:

والعيشُ خَيْرٌ في ظِلا
ل النَّوْكِ مِمَّن عاش كَدًّا [1]

فإنه أراد: العيشُ الناعم في ظلال النَّوْكِ: خيرٌ من العيش الشَّاقِّ في ظلال العقل: فأخلّ كما ترى.

وقولنا: «لفائدة» احترازٌ من شيئين:

أحدهما: التطويل، وهو أن يتعيَّن الزائد في الكلام، كقوله: [عدي بن زيد العبادي]

وألْفَى قَوْلَها كَذِباً ومَيْناً

فإن الكذب والمَيْنَ واحد.

وثانيهما: ما يشتمل على الحَشْوِ، والحشو ما يتعين أنه الزائد، وهو ضربان:

---

(١) النوك: الحمق.

أحدهما: ما يُفْسِد المعنى، كقول أبي الطَّيِّبِ:

ولا فضل فيها للشجاعة والنَّدَى
وصَبْرِ الفتى، لولا لِقاءُ شَعُوبِ

فإن لفظ «الندى» فيه حشْوٌ يُفْسِدُ المعنى. لأن المعنى: أنه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموتُ. وهذا الحكم صحيح في الشجاعةِ دون الندَى؛ لأن الشجاع لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يَخْش الهلاك في الإقدام؛ فلم يكن لشجاعته فضل. بخلاف الباذل ما لَه؛ فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذلُه ولهذا يقول إذا عُوتِب فيه: كيف لا أبذُل ما لا أبقَى له؟ أنّى أثقُ بالتمتُّع بهذا المال؟ وعليه قول طَرَفَةَ: [بن العبد]

فإن كنتَ لا تَسْتطِيعُ دفعَ مَنِيَّتِي
فَذَرْنِي أبادِرْها بما ملكتْ يدي

وقولُ مِهْيَارٍ: [بن مرزويه الديلمي]

فَكُلْ إن أكلتَ، وأطعِمْ أخاك
فلا الزَّادُ يبقَى ولا الآكِلُ

فلو علم أنه يخلد، ثم جاد بمالِه؛ كان جودُه أفضلَ. فالشجاعةُ لولا الموتُ لم تُحْمَد، والندَى بالضِّدِّ.

وأُجِيبَ عنه: بأن المراد بالندى في البيت بَذْلُ النفس، لا بَذْلُ المال، كما قال مُسْلِمُ بْنُ الوَلِيدِ:

يجود بالنفس إن ضَنَّ الجوادُ بها
وَالجُودُ بالنفس أقصَى غايةِ الجُودِ

ورُدَّ بأن لفظ الندى لا يكاد يُسْتَعْمَل في بذل النفس، وإن استُعْمِل فعلى وجه الإضافة. فأمَّا مُطلقاً: فلا يفيد إلَّا بذلَ المال.

والثاني: ما لا يُفْسِد المعنى كقوله: [أبو العيال الخفاجي]

ذكـرتُ أخِـي فـعـاوَدَنـي   صُـداعُ الـرأس والـوَصَـبُ

فإن لفظ «الرأس» فيه حَشْوٌ لا فائدَة فيه. لأن الصُّداع لا يُسْتَعْمَلُ إلا في الرأس، وليس بِمُفْسِدٍ للمعنى.

وقول زهير: [بن أبي سلمى]

وأعـلم عـلمَ الـيـومِ والأمسِ قـبـلَه
ولـكـنَّـني عـن عـلم مـا فـي غَـدٍ عَـمٍ

فإن قوله «قبله» مُسْتَغْنىً عنه غيرُ مفسدٍ.

وقولِ أبي عَدِيٍّ:

نحنُ الـرؤُوس، ومـا الـرؤُوسُ إذا سَمَتْ
فـي الـمـجْـدِ لـلأقـوام كـالأذْنـاب

فإن قوله «للأقوام» حشوٌ لا فائدة فيه؛ مع أنه غيرُ مُفْسد.

واعلم أنـه قد تشتبـه الحالُ على النـاظر؛ لعـدم تحصيـل معنى الكـلام وحقيقتِه؛ فَيَعُدُّ من الزائد على أصل المراد ما ليس منه، كما مثَّله بعضُ الناس بقول القائل: [كثير بن عبد الرحمن «عزّة»]

ولـمّـا قَضَـيْـنَـا من مِنـىً كـلَّ حـاجَـةٍ
ومـسَّـح بـالأركـان مِـنْ هُـوَ مـاسِـحُ
وشُـدَّتْ عـلى دُهْم الـمهـارَى رِحـالـنـا
ولـم يَـنْـظُرِ الـغـادِي الَّـذِي هُـوَ رائـح

أخــذنــا بــأطــراف الأحــاديــث بيــنَــا
وســالــتْ بــأعــنــاق الـمَـطِيِّ الأبــاطِــحُ

يُبَيِّنُ أنه ليس منه: ما ذكره الشيخ عبد القاهر في شرحه.

قال: أوّلُ ما يتلقَّاك من محاسِنِ هذا الشعر؛ أنـه قال: «ولمـا قَضَيْنا من مِنىً كل حاجة» فعبَّر عن قَضـاء المناسـك ـ فرائِضِهـا وسُنَنِها ـ بطريق العموم الذي هو أحدُ طُرُقِ الاختصار.

ثم نبَّه بقوله: «ومسح بالأركان من هو ماسـح» على طواف الـوَدَاع الذي هو آخرُ الأمر، ودليلُ المسير الذي هو مقصوده من الشعر.

ثم قـال: «وشُدَّت ـ البيتَ» فـوصل بـذكر مسح الأركان مـا وَلِيهُ من زَمِّ الركاب وركوب الرُّكبان.

ثم دَلَّ بلفظ «الأطراف» على الصفة التي تختصُّ بها الرِّفـاقُ في السّفَر: من التصرّف في فُنون القول، وشُجونِ الحـديث، أو ما هـو عادةُ الْمُتَـظَرِّفين: من الإشـارةِ، والتلْويح والـرمْزِ والإيمـاء، وأنبأ بـذلك عن طِيب النفـوس وقُوَّةِ النشاطِ، وفضْلِ الاغتباط، كما تُوجُبُه أُلْفَةُ الأصحابِ، وأنسة الأحباب، ويليق بحـالِ مَنْ وُفِّقَ لقضاءِ العبـادةِ الشريفـةِ ورجَـا حُسْنَ الإيـاب، وتَنَسُّمَ روائـحِ الأحِبّةِ والأوطان واسْتِماعِ التَّهاني والتَحايَا من الْخِلّانِ والإخوانِ.

ثم زانَ ذلك كلَّه باستعـارة لَطيفـةٍ؛ حيثُ قَال: «وسالت بأعنـاق المَطِيِّ الأباطح» فنبَّه بذلك على سُرعة السَّيْر، وَوَطـأةِ الظهـر. وفي ذلك مـا يُؤَكِّد مـا قبله. لأن الظهور إذا كانت وَطِيئةً، وكـان سَيْرُهـا سهلاً سـريعاً: زاد ذلـك في نشاط الرُّكبان، فيزداد الحديث طِيباً.

ثم قال: «بأعناق المَطِيِّ» ولم يقل: «بالمطي» لأن السرعة والبطء في سير الإبل يَظْهَران غالباً في أعناقها، ويتبيَّن أمرُها من هَوَادِيها وصُدورها، وسائر أجزائها تستند إليها في الحركة، وتتبعها في الثقل والخفَّة.

القسم الأول

المساواة

كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾[1] وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا، فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾[2] وقول النابغة الذُّبْيَانيِّ:

فإنكَ كالليْلِ الذي هو مُدْرِكِي
وإن خِلْتُ أنَّ المُنْتَأى عنكَ واسع

القسم الثاني

الإيجاز

وهو ضربان:

أحدهما: إيجازُ القَصْرِ، وهو ما ليس بحذفٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[3] فإنه لا حذفَ فيه، مع أن معناه كثيرٌ، يزيد على لفظه؛ لأن المُرَاد به: أن الإنسان إذا عَلِمَ أنه متى قَتَلَ قُتِل كان ذلك داعياً له قَوِيّاً إلى أن لا يُقْدِمَ على القتل. فارتفع بالقتل - الذي هو قصاصٌ - كثيرٌ من قَتْلِ الناس بعضِهم لبعضٍ، فكان في ارتفاع القتل حياةٌ لهم.

وفضلُه على ما كان عندهم أَوْجَزَ كلام في هذا المعنى - وهو قولهم: «القتل أَنْفَى للقتل» من وُجوهٍ:

---

(١) الآية ٤٣ من سورة فاطر. (٢) الآية ٦٨ من سورة الأنعام.

(٣) الآية ١٧٩ من سورة البقرة.

أحدُها: أن عِدَّةَ حروف ما يناظرُهُ منه ـ وهو «في القصاص حياة» ـ عشرةٌ في التلفُّظ، وعِدَّةُ حُروفهِ أربعةَ عَشَرَ.

وثانيها: ما فيه من التصريح بالمطلوب الـذي هو الحيـاة بالنصِّ عليهـا. فيكون أزْجَرَ عن القتل بغير حق. لكونه أدعى إلى الاقتصاص.

وثالثها: ما يفيد تنكير «حياة» من التعظيم، أو النَّوْعِيَّةِ، كما سبق.

ورابعُها: اطِّراده، بخلاف قولهم. فإن القتل الـذي يَنفِي القتلَ: هـو ما كان على وجه القصاص، لا غيرُه.

وخـامسُها: سـلامته من التكـرار الذي هـو من عيوب الكـلام، بخـلاف قولهم.

وسادسُها: استغناؤه عن تقدير محذوفٍ، بخلاف قولهم. فـإن تقديـره: القتلُ أنفَى للقتلِ من تركه.

وسابعُها: أن القصاصَ ضِدُّ الحياةِ. فالجمعُ بينهما طِبَاقٌ، كما سيأتي.

وثامنُها: جعلُ القصاص كالمنبع والمعدن للحياة، بإدخال «في» عليـه، على ما تقدم.

ومنه قوله تعالى: ﴿هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾[1] أي هُدىً للضَّـالِّينَ الصائـرينَ إلى الهدى بعد الضـلال. وحَسَّنه التـوصُّلُ إلى تسمية الشيء باسم مـا يؤول إليه، وإلى تَصدير السُّورةِ بذكر أولياءَ اللهِ تعالى.

وقولهُ: ﴿أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾[2] أي: بما لا ثبوت له؛ ولا علمُ الله متعلقٌ بثبوته؛ نفياً للملزوم بنَفْي اللازم. وكذا قولُـه تعالى: ﴿مَـا لِلظَّالِمِينَ مِنَ حمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾[3] أي: لا شفاعة ولا طاعة، على أسلوب قوله: [امرؤ القيس].

---

(١) الآية ٢ من سورة البقرة. (٢) الآية ١٨ من سورة يونس.

(٣) الآية ١٨ من سورة غافر.

عـلى لاَحِـبٍ لا يُـهـتَـدى بـمـنـارِهِ[1]

أي: لا مَنارَ، ولا اهتداءَ، وقولِه: [أوس بن حجر].

ولا تـرى الـضَّـبُّ بـهـا يَـنْـجَـحِـرُ

أي لا ضَبٌّ، ولا انْجِحار.

ومن أمثلة الإيجاز أيضاً: قولُه تعالى فيما يُخاطِب به النبيَّ عليه الصلاةُ والسلام: «خُذِ العَفْوَ، وأمُرْ بِالْعُرْفِ، وأَعْرِضْ عَنِ الجَاهِلِينَ»[2] فإنه جمع فيه مكارِمَ الأخلاق لأن قوله: «خُذِ العَفْوَ» أمْرٌ بإصلاح قُوَّةِ الشَّهْوة. فإن العفو ضِدُّ الجهل، قال الشاعر: [اسماء بن خارجة الفزاري].

خُـذِي العَفـوَ مِـني تستـديمـي مَـوَدَّتي

أي خُذِي ما تيسَّر أخذُهُ وتَسَهَّل، وقوله: «وأَعْرِضْ عَنِ الجَاهِلِينَ» أمرٌ بإصلاح قُوَّة الغضب، أي أعرِضْ عن السُّفهاءِ واحْلُم عنهم، ولا تُكافِئْهم على أفعالهم. هذاما يرجع إليه منها. وأمّا ما يرجع إلى أُمَّتِه: فدلَّ عليه بقوله «وأمُرْ بالعرف» أي: بالمعروف والجميل من الأفعال. ولهذا قال جَعْفَرٌ الصادق رضي الله عنه ـ فيما رُوِي عنه: أَمَرَ اللّهُ نبيَّه ﷺ بمكارِمِ الأخلاق، وليس في القرآن آيةٌ أجمَعُ لها من هذه الآيةِ.

ومنها قولُ الشريف الرضي:

مـالـوا إلـى شُعَـبِ الـرِّحَـالِ وأسنـدوا

أيـدِي الـطِّعـانِ إلـى قُـلوبٍ تـخْـفِـقُ

فإنه لما أراد أن يصفَ هؤلاء القومَ بالشجاعةِ في أثناء وَصْفِهم بالغرام: عبَّر عن ذلك بقوله «أيدي الطعان».

---

(١) اللاحب: الطريق الواضح. (٢) الاية ١٩٩ من سورة الأعراف.

ومنه ما كتب عَمْرُو بن مَسْعَدَةَ عن المأمون، لرجل يُعنى بـه، إلى بعض العمال، حيث أمره أن يختصر كتابـه ما أمكن: «كتـابي إليكَ كتـابُ واثقٍ ممَّن كتبَ إليه، مَعْنِيٌّ بمن كُتِبَ له، ولن يضيع بين الثِّقة والعناية حامله».

الضرب الثاني: إيجاز الحذف، وهو ما يكون بحَذْفٍ.

والمحذوفُ: إما جزءُ جملة أو جملةٌ، أو أكثرُ من جملة.

والأول: إمَّا مُضافٌ، كقـوله تعـالى: ﴿ واسأل القَرْيَـةَ﴾[1] أي: أهلَها، وكقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُم المَيْتَةُ﴾[2] أي: تناوُلها. لأن الحكم الشرعيَّ إنمـا يتعلق بـالأفعال، دون الإجـرام، وقولـه: ﴿حَرَّمْنَـا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾[3] أي: تناوُلَ طيِّباتٍ أُحِـلَّ لهم تناوُلهـا، وتقديـرُ التناوُل أَوْلَى من تقـدير الأكـل؛ ليـدخل فيـه شربُ ألبـان الإبل. فـإنها من جملة مـا حُـرِّمَتْ عليهم، وقـولـه: ﴿وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾[4] أيْ: منافعُ ظهورِها. وتقديرُ المنافع أَوْلَى من تقـدير الـركوب. لأنهم حـرموا ركـوبَها وتحميلهَـا، وكقولـه تعالى: ﴿لِمَنْ كـانَ يَرْجُـو اللّهُ﴾[5] أي: رَحمـة اللّهِ، وقولـه: ﴿يَخَافُـونَ رَبَّهُمْ﴾[6] أيْ: عذابَ ربِّهم. وقـد ظهر هذان المضافان في قوله: ﴿يَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَه﴾[7].

وإمَّا مَوصوفٌ، كقوله: [سحيم بن وثيل الرياحي].

أَنَـا ابْـنُ جَـلاَ وطَـلاَّعُ الـثَّـنَـايـا

أي: أنا ابنُ رجلٍ جَلاَ.

---

(١) الآية ٧٢ من سورة يوسف. (٢) الآية ٣ من سورة المائدة.
(٣) الآية ١٦ من سورة النساء. (٤) الآية ١٣٨ من سورة الأنعام.
(٥) الآية ٢١ من سورة الأحزاب، والآية ٦ من سورة الممتحنة.
(٦) الآية ٥٠ من سورة النمل. (٧) الآية ٥٧ من سورة الإسراء.

وإما صفةٌ، نحو: ﴿وكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كـلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾[1]. أي: كلَّ سفينة صَحيحةٍ، أو صالحةٍ، أو نحو ذلـك، بدليـل ما قبله. وقـد جاء ذاك مذكوراً في بعض القراءات، قال سعيدُ بْنُ جُبَيْر: كـان ابنُ عَبَّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ يقرأ: ﴿وكَانَ أَمَامَهمْ مَلِكٌ يأخُذُ كلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْباً﴾.

وإما شرطٌ، كما سبق. وإما جواب شرطٍ، وهو ضَرْبان.

أحدُهما: أن يُحـذَف لمجَّرد الاختصـارِ، كقولـه تعالى: ﴿وَإذَا قِيـلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمون﴾[2] أيْ: أَعْرِضُوا، بـدليل قَـوْلِه بعـدَه: ﴿إلا كَانُـوا عَنْهَا مُعْـرَضِينَ[3]﴾ وكقولـه تعالى: ﴿وَلَـوْ أَنَّ قُرْآنـاً سُيِّـرَتْ بِـهِ الجِبـالُ، أَوْ قُطِّعتْ بِـهِ الأَرْضُ، أَو كُلِّمَ بِهِ المَـوْتَى﴾ [4] أيْ لكان هـذا القـرآنِ، وكقوله تعالى ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إنْ كـانَ مِنْ عِنْدِ اللّهِ وَكَفَـرْتُمْ بِهِ، وَشَهِـدَ شاهِـدٌ مِنْ بني إسْرَائِيلَ عَلَى مثْلِهِ، فآمَنَ واسْتَكْبَرْتُمْ؟﴾ أي: ألستم ظـالمين، بدليـل قولـه بعدِه ﴿إنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾[5].

والثاني: أن يُحْذَف للدلالة على أنه شيءٌ لا يُحيط به الوصفُ.

أو لتـذهبَ نفسُ السامـع فيه كـلَّ مَذْهَبٍ ممكنٍ؛ فـلا يَتَصَوَّرُ مَـطلوباً أو مَكروهاً إلا مَكروهاً إلاَّ يُجَوِّزُ أن يكونَ الأمرُ أعظَم منـه، ولو عَيَّنَ شيءُ اقتصـر عليـه. وربما خَفَّ أَمْـرُه عِنْدَه. كقـوله: ﴿وَسِيق الّـذِينَ اتَّقَـوا رَبَّهُم إلى الجَنَّـةِ زُمراً، حَتَّى إذَاجاؤوهَا وَفُتِّحَتْ أَبْوَابُها، وَقَالَ لَهُمْ حَزَنَتُهـا: سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ،

(١) الآية ٨٩ من سورة الكهف. (٢) الآية ٤٥ من سورة يس.
(٣) الآية ٤٦ من سورة يس. (٤) الآية ٣١ من سورة الرعد.
(٥) الآية ١٠ من سورة الأحقاف.

فَادْخُلُوهَا خَالِدِين﴾ [1] وكقوله ﴿وَلَو تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [2] «وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ» [3] ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ المُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ ربهم﴾ [4].

وقال السكاكي رحمه الله: ولهذا المعنى حُذِفت الصلةُ من قولهم: جاء بعد اللَّتيّا والتي، أيْ المشارِ إليه بهما، وهي المِحنةُ والشدائدُ قد بلغَتْ شِدَّتُها وفظاعةُ شأنها مبلغاً يُبْهَت الواصفُ معه حتى لا يُحِير بِبِنْتِ شَفَة.

وَإمَّا غيرُ ذلك، كقوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَق مِنْ قَبْلِ الفَتْح وَقَاتَل [5]﴾ أي: وَمَنْ أنفق من بعده وقاتل، بدليل ما بعده.

ومن هذا الضرب قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْمُ مِنِّي، واشْتَعَل الرَّأْسُ شَيْباً﴾ [6] لأن أصله: يا ربِّ إني وَهَنَ العظمُ مِنِّي. واشتعل الرأسُ مني شَيْباً.

وعدَّه السكاكي من القسم الثاني من الإيجاز على ما فسره، ذاهباً إلى أنه وإن اشتمل على بسط؛ فإن انقراض الشَّبَابِ وإِلْمَامَ المَشِيبِ؛ جديران بِابْسطَ منه. ثم ذكر أن فيه لطائف يتوقف بيانها عن النظر في أصل المعنى ومَرْتَبَتِهِ الأولى.

ثم أفاد أن مَرْتَبَتَه الأولَى: يا رَبِّي، قد شِخْتُ. فإن الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن، وشيب الرأس.

ثم تُرِكَتْ هذه المرتبةُ، لَتَوخِّي مَزِيدِ التقرير إلى تفصيلها في «ضَعُفَ بَدَني، وشاب رأسي».

ثم تُرِكَ التصريحُ ب «ضَعُفَ بدني» إلى الكناية بـ «وهَنَتْ عظامُ بدني»

---

(١) الآية ٧٣ من سورة الزمر.
(٢) الآية ٢٧ من سورة الأنعام.
(٣) الآية ٣٠ من سورة الأنعام.
(٤) الآية ١٢ من سورة السجدة.
(٥) الآية ١٠ من سورة الحديد.
(٦) الآية ٤ من سورة مريم.

لما سيأتي أن الكناية أبلغُ من التصريح .

ثم لقَصْدِ مَرتبةٍ رابعة أبلغَ في التقرير بُنِيَت الكتابةُ على المبدأ فحصل: أنا وَهَنَتْ عِظامُ بدني .

ثم لقصْدِ مرتبة خامسة أبلغ أُدْخِلَتْ «إن» على المبتدأ، فحصل: إني وَهَنَتْ عِظامُ بدني .

ثم لطلب تقرير أن الواهِنَ عظامُ بدنه قُصِدَ مرتبةٌ سادسة، وهي سلوك طَرِيقَيْ الإجمال والتفصيل. فحصل: إني وهنت العظام من بدني .

ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به قُصِدَ مَرْتَبَةٌ سابعةٌ. وهي تَرْكُ توسيط البدن. فحصل: إني وَهَنَتْ العظامُ مِني .

ثم لطلب شمول الوَهن العظامَ فَرْداً فَرْداً: قُصِدَتْ مرتبةٌ ثامنة، وهي ترك الجمع إلى الإفراد؛ لصحة حُصولِ وَهَنِ المجموع بوهَنِ البعض دون كل فرد فرد، فحصل ما ترى.

وهكذا تُرِكَتِ الحقيقة في: «شاب رأسي» إلى الاستعارة في اشتعل شيب «رأسي» لما سيأتي أن الاستعارة أبلغُ من الحقيقة.

ثم تُرِكَتْ هذه المرتبةُ إلى تحويل الإسناد إلى الرأس، وتفسيرهُ بـ «شَيْباً» لأنها أبلغ من جهات:

إحداها: إسناد الأشتعالُ إلى الرأس؛ لإفادة شمول الشَّيْبِ الرأسَ؛ إذ وِزانُ «اشتعل شيب رأسي» و «اشتعل رأسي شيباً» وِزانُ «اشتعل النار في بيتي، واشتعل بيتي ناراً» والفرق بيِّن.

وثانيتها: الإجمال والتفصيل في طريق التمييز.

وثالثتها: تنكير «شيباً» لإفادة المبالغة.

ثم تُرِك «اشتعل رأسي شيباً» لتَوَخّي مَزِيد التقرير إلى «اشتعل الرأس مني شيباً» على نحو «وهن العظم مني».

ثم تُرِك لفظ «مِنّي» لقرينة عطف «اشتعل الرأس» على «وهن العظم مني» لمزيد التقرير، وهو إيهام حَوالَةِ تَأدِيَةِ مفهومه على العقل دون اللفظ.

ثم قال عقيبَ هذا الكلام: واعلم أن الذي فتق أكمام هذه الجهات عن أزاهير القبول في القلوب: هو أن مقدّمة هاتين الجملتين وهي «ربِّ» اختُصِرَت ذلك الاختصارَ، بأن حُذِفَتْ كلمةُ النداء، وهي «يا» وحُذِفَتْ كلمةُ المضاف إليه، وهي ياء المتكلم، واقتُصِرَ من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسْبُ، وهي المنادَى. والمقدمة للكلام ـ كما لا يخفى على مَنْ له قَدَمُ صِدْقٍ في نهج البلاغة ـ نازلةٌ منزلةَ الأساس للبناء. فكما أن البنَّاء الحاذق؛ لا يرمي الأساس إلا بقدر ما يُقَدِّر من البناء عليه، كذا البليغ يصنع بمبدأ كلامه. فمتى رأيتَه قد اختصر المبدأ؛ فقد آذنَكَ باختصار ما يورد. انتهى كلامُه.

وعليك أن تتنبّه لشيء، وهو أن ما جعله سبباً للعدول عن لفظ «العظام» إلى لفظ «العظم» فيه نظر. لأنا لا نُسلِّم صحةَ حصولِ وَهَنِ المجموع بوَهَنِ البعض، دونَ كلِّ فرد.

فالوجهُ في ذكرِ «العظم» ـ دونِ سائر ما تركّب منه البدن ـ وتوْحيدِه؛ ما ذكره الزمَخْشَرِيُّ قال: إنما ذُكِر «العظمُ» لأنه عمود البدن، وبه قوامه وهو أصل بنائه، وإذا وَهَنَ: تَداعَى وتساقطت قوته، ولأنه أشدُّ ما فيه وأصلبُهُ فإذا وَهَنَ كان ما وراءَه أوْهَنَ، ووحَّدَهُ لأن الواحد هو الدَّالُ على معنى الجنسية وقصدهُ: إلى هذا الجنسَ ـ الذي هو العمود، والقِوام، وأشد ما تركب منه الجسد ـ قد

أصابه الوَهَن، ولو جُمع لكان قصداً الى معنى آخر. وهو أنه لم يهِنْ منه بعضُ عِظامه، ولكن كلُّها.

واعلم أن المراد بشمول الشيْبِ الرأسَ أن يَعُمَّ جملتَه حتى لا يبقى من السواد شيءٌ، أو لا يبقى منه إلا مما لا يُعْتَدُّ به.

والثاني ـ أعني ما يكون جملة ـ إمَّا مُسَبَّبٌ، ذُكِر سببه، كقوله تعالى: ﴿لِيُحِقَّ الحَقَّ ويُبْطِلَ البَاطِلَ﴾[1] أي: فَعَلَ ما فَعَلَ وقوله: ﴿وما كُنْتَ بجانب الطُّورِ إذْ نَادَيْنا، وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكِ﴾[2] أي. اخترناك، وقولهِ ﴿لِيُدْخِلَ اللّهُ في رَحْمَتِهِ مَنْ يَشاَءُ﴾[3] إي: كان الكفُّ ومَنْعُ التعذيب. ومنه قولُ أبي الطَّيِّبِ:

أتى الزَّمانَ بَنُوهُ في شَبِيبَتهِ
فسرَّهم، وأتَيناه على الهرم

أيْ: فساءنا أو بالعكس، كقوله تعالى: ﴿فتُوبُوا إلى بَارِئكُمْ فاقْتُلُوا أنْفُسَكُمْ، ذلِكُم خيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُم؛ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾[4] أي: فامتثلتم فتاب عليكم، وقوله: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾[5] أي: فضربه بها فانفجرت، ويجوز أن يقدَّر: فإن ضربْتَ بها فقد انفجرَتْ، أو غيرَ ذلك، كقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الماهدُونَ﴾[6] على ما مرَّ.

والثالث: كقوله تعالى: ﴿فقلْنَا: اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا، كذلِكَ يُحْيي اللّهُ المَوْتى﴾[7] أي: فضربوه ببعضها فحيي، فقلنا: كذلك يحيي الله الموتى، وقوله: ﴿أنا أُنبِّئُكُمْ بتَأوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يوسُفُ﴾[8] أي: فأرسلوني إلى يوسفَ

---

(١) الآية ٨ من سورة الأنفال.
(٢) الآية ٤٦ من سورة القصص.
(٣) الآية ٢٥ من سورة الفتح.
(٤) الآية ٥٤ من سورة البقرة.
(٥) الآية ٦٠ من سورة البقرة.
(٦) الآية ٤٨ من سورة الذاريات.
(٧) الآية ٧٣ من سورة البقرة.
(٨) الآيتان ٤٥ و ٤٦ من سورة يوسف.

لاسْتعبرَه الرُّؤْيا، فأرسلوه إليه فأتاه، وقال له: يا يوسُفُ وقوله: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إلىَ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بآيَاتِنَا. فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيراً﴾(1) أي: فأتياهم فأبلغاهم الرسالة، فكذَّبوهما، فدمَّرناهم. وقوله: ﴿فائْتيا فِرْعَوْنَ فَقُولاَ: إنّا رَسُولُ رَبِّ العالَمِينَ: أنْ أرْسِلْ معنا بَنِي إسْرَائِيلَ، قَالَ: أَلَمْ نُرَبِّكَ؟﴾(2) أي: فأتياه، فأبلغاه ذلك، فلما سمعه قال: ألم نربك، ويجوز أن يكون التقدير: فأتَيَاه فأبلغاه ذلك: ثم يقدَّر: فماذا قال؟ فيقع قوله: ﴿قال: ألم نربك﴾ استئنافا. ونحوه قوله: ﴿اذْهَبْ بِكِتَابي هذا، فَألْقِه إليْهِمْ، ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَأنْظُرْ مَاذا يرجعون؟ قَالَتْ: يَا أَيهَا المَلأ﴾(3) أي: ففعل ذلك، فأخذَتْ الكتاب فقرأته، ثم كأن سائلاً سأل قال: فماذا قالت؟ فقيل: قالت: يا أيها الملأ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وسُلَيْمَانَ عِلْمَا وَقَالاَ الحَمْدُ للّهِ﴾(4) فقال الزمَخْشَرِيُّ في تفسيره: هذا موضعُ الفاء، كما يقال: «أعطيتُه فشكر، ومنعتُه فصبر» وعطفه بالواو إشعاراً بأن ما قالاه بعض ما أُحْدَث فيهما العلم، كأنه قال: فعملا به، وعلماه، وعرفا حق النعمة فيه، والفضيلة، وقالا: الحمد لله.

وقال السكَّاكيُّ: يحتمل عندي أنه تعالى أخبرَ عمّا صنع بهما، وعما قالا، كأنه قال: نحن فعلنا إيتاء العلم، وهما فَعَلَا الحمدَ، من غير بيان تَرتُّبه عليه؛ اعتماداً على فهم السامع، كقولك: قُمْ يدعوك؛ بدل: قُمْ فإنه يدعوك.

واعلم أن الحذف على وجهين:

أحدهما: أو لا يُقام شيءٌ مُقامَ المحذوف كما سبق.

---

(1) الآية ٣٦ من سورة الفرقان، دمرناهم: أهلكناهم.

(2) الآيات ١٦ و١٨ من سورة الشعراء. (3) الآية ٢٨ و ٢٩ من سورة النمل.

(4) الآية ١٥ من سورة النمل.

والثاني: أن يقام مقامُه ما يدُلُّ عليه، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أبلغْتُكم مَا أُرْسِلْتُ به إلَيْكُمْ﴾[1] ليس الإبلاغُ هو الجواب؛ لتقدمه على تَوَلِّيهم، والتقدير: فإن تَوَلَّوْا فلا لوم عَلَيَّ؛ لأني قد أبلغتكم، أو فلا عذر لكم عند ربكم. لأني قد أبلغتكم، وقوله: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾[2] أي: فلا تحزن، واصبر، فإنه قد كُذِّبَتْ رسلٌ من قبلك، وقوله: ﴿وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مضَتْ سُنَّةُ الأوَّلِينَ﴾[3] أي: فيصيبهُم مثلُ ما أصابَ الأولين.

وأدلة الحذف كثيرة.

منها: أن يدُلَّ العقل على الحذف، والمقصودُ الأظهرُ على تَعْيين المحذوف، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيكُمْ المَيتَةُ والدَّمُ ولُحْمُ الخِنْزِيرِ﴾[4] الآية، وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكم﴾ الآية. فإن العقل يدل على الحذف لما مر، والمقصود الأظهر يُرشِد إلى أن التقدير حُرِّم عليكم تناول الميتة، وحُرِّم عليكم نِكاحُ أمَّهاتِكم. لأن الغرضَ الأظهرَ من هذه الأشياء تناوُلها، ومن النساء نكاحُهُنَّ.

ومنها أن يدل العقل على الحذف والتعيين كقوله تعالى: ﴿وجَاءَ رَبُّكَ﴾[5]، أي أمرُ ربك، أو عذابُه، أو بأسُه، وقوله تعالى: ﴿هَل يَنْظُرُونَ إلا أَنْ يَأتِيَهُمُ اللّهُ في ظلَلٍ منَ الغَمَامِ؟﴾[6] أي: عذابُ الله، أو أمرُه.

ومنها: أن يدل العقلُ على الحذف، والعادةَ على التعيين، كقوله تعالى حكايةً عن امرأة العزيز: ﴿فَذَلكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[7] دلّ العقلُ على الحذف

(1) الآية ٥٧ من سورة هود.
(2) الآية ٤ من سورة فاطر.
(3) الآية ٣٨ من سورة الأنفال.
(4) الآية ٣ من سورة المائدة.
(5) الآية ٢٢ من سورة الفجر.
(6) الآية ٢١٠ من سورة البقرة.
(7) الآية ٣٢ من سورة يوسف.

فيه؛ لأن الإنسان إنما يُلَام على كسبه؛ فيحتمل أن يكون التقدير: في حبه؛ لقوله ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً﴾[1] وأن يكون: في مُرَاودَته؛ لقوله ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ وأن يكون في شأنه وأمره؛ فيشملهما، والعادةُ دلَّت على تعيين المُرَاوَدَةِ. لأن الحبَّ المفْرِطُ لا يُلَام الإنسانُ عليه في العادة؛ لقهره صاحبَه وغلبتِه (إيَّاه)، وإنما يلام على المراوَدَةِ الداخلة تحت كسبه التي يقدر أن يدفعها عن نفسه.

ومنها: أن تدل العادةُ على الحذفِ والتعيينِ، كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لاتَّبَعْنَاكُمْ﴾[2] مع أنهم كانوا أخبرَ الناس بالحرب، فكيف يقولون: بأنهم لا يعرفونها؟! فلا بد من حذفٍ، قدَّره مجاهدٌ رحمه الله: مكانَ قتال، أَيْ: أنكم تقاتلون في موضع لا يصلح للقتال، ويُخْشَى عليكم منه، ويدل عليه أنهم أشاروا على رسول الله ﷺ أن لا يَخْرُجَ من المدينة، وأن الحَزْمَ البقاء فيها.

ومنها: الشروع في الفعل، كقول المؤمن «بسم الله الرحمن الرحيم» كما إذا قلت عند الشروع في القراءة «بسم الله» فإنه يفيد: أن المراد «بسم الله أقرأ» وكذا عند الشروع في القيام، والقعود، أو أيِّ فعلٍ كان؛ فإن المحذوف يقدَّر على حَسَب ما جُعلَتْ التَّسْمِيَةُ مَبْدَأً له.

ومنها: اقتران الكلام بالفعل. فإنه يفيد تقريرَه، كقولك لمن أعْرَسَ: بالرِّفاء والبنين. فإنه يفيد: بالرِّفاء والبنين أعرسْتَ.

---

(١) الآية ٣٠ من سورة يوسف. (٢) الآية ١٦٧ من سورة آل عمران.

القسم الثالث

الإطناب

وهو إما بالإيضاح بعد الإبهام؛ لُيـرَى المعنى في صورتين مختلفتين. أو ليتمكن في النفس فضـلَ تمكُّنٍ. فـإن المعنى إذا أُلْقِيَ على سبيـل الإجمـال والإبهـام تشوَّقت نفس السـامع إلى معـرفته على سبيـل التفصيـل والإيضـاح، فتتوجه إلى ما يَردُ بعد ذلك، فإذا أُلْقِيَ كذلك تمكَّنَ فيها فضـلَ تمكُّنٍ، وكان شعورها به أتم.

أو لتكمل اللذة بالعلم به. فإن الشيء إذا حصل كمالُ العلم به دفعةً لم يتقدَّم حصولَ اللذة به أَلَمٌ، وإذا حصل الشعورُ به من وجه دون وجه، تشوَّفت النفسُ إلى العلم بالمجهول، فيحصُل لها بسبب المعلوم لذَّةٌ، وبسبب حرمانها عن البـاقي ألم. ثم إذا حصل لهـا العلم به: حصلت لهـا لذة أُخـرى، واللذة عِقبَ الألم أقوى من اللذة التي لم يتقدمها ألم.

أو لتفخيم الأمر وتعظيمه، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لي صَـدْرِي، ويَسِّـرْ لي أمرِي﴾[1] فـإن قولـه: ﴿اشْرَحْ لي﴾ يفيـد طَلَبَ شرح لشيءٍ مّـا له، وقـوله: «صـدري» يفيد تفسيـره وبيانـه، وكذلـك قولـه: ﴿وَيَسِّـرْ لي أَمْـرِي﴾ والمقام مُقْتَضٍ للتأكيد، وللارسـال المُؤْذِن بتلقِّي المكاره والشـدائد، وكقـوله تعـالى: ﴿وقَضَيْنَا إلَيْـهِ ذلِكَ الأمْـرَ: أَنَّ دابرَ هؤُلاَءِ مَقْـطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾[2] ففي إبهامه وتفسيره تفخيمٌ للأمر، وتعظيمٌ له.

ومن الإيضاح بعد الإبهام: باب «نعم وبئس» على أحـد القولين؛ إذ لـو

---

(١) الأيتان ٢٥ و٢٦ من سورة طه. (٢) الآية ٦٦ من سورة الحجر.

لم يُقْصَد الإطناب لقيل: نعم زيدٌ، وبئس عمرٌو.

ووجهُ حُسْنِه ـ سِوَى الإيضاح بعد الإبهام ـ أمران آخران:

أحدهما: إبراز الكلام في معرض الاعتدال؟ نظراً إلى إطنابه من وجه، وإلى اختصاره من آخر. وهو حذف المبتَدأ في الجواب.

والثاني: إيهام الجمع بين المتنافيين.

ومنه التوشيع، وهو أن يُؤْتَى في عَجُزِ الكلام بمثنّىً مفسَّرٍ باسْمَيْن أحدُهما معطوفٌ على الآخر، كما جاء في الخبر: «يَشِيبُ ابنُ آدَمَ، ويَشِيبُ فيه خصلتان: الحرصُ، وطولُ الأمل» وقولِ الشاعر: [عبد الله بن المعتز].

سَقَتْنِيَ في لَيْلٍ شَبيهٍ بشَعْرِها
شَبيهةَ خدَّيْها بغير رَقِيبِ

فما زِلْتُ في لَيْلَيْنِ: شَعْرٍ وظُلْمَةٍ
وَشَمْسَيْنِ: من خَمْرٍ، ووجْهِ حبيبِ

وقول البُحْتُرِيِّ:

لما مَشَيْنَ بذِي الأراكِ تشابهت
أعطافُ قُضْبَانٍ به، وقُدُودِ

في حُلَّتَيْ حِبَرٍ وَرَوْضٍ، فالتَقَى
وَشْيانِ: وِشْيُ رُبىً، وَوَشْيُ بُرُودِ

وسَفَرْنَ. فامتلأت عُيونُ راقِها
وَرْدَان: وَرْدُ جَنىً، وَوَرْدُ خُدُودِ

وإما بذكر الخاص بعد العامِّ؛ للتنبيه على فضله، حتى كأنه ليس من جنسه؛ تنزيلاً للتغايرُ في الوصف منزلة التغايُر في الذات، كقوله تعالى: ﴿مَنْ

كَانَ عَدُوّاً للَّهِ، وَمَلاَئِكَتِهِ، وَرُسُلِهِ، وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إلى الخيْرِ، وَيأْمُرُونَ بالمَعرُوفِ، وينْهَونَ عَنِ المُنْكَرِ﴾[2] وقوله: ﴿حافِظُوا على الصَّلَوَاتِ، وَالصَّلاَةِ الوُسْطَى﴾[3].

وإما بالتكرير لنُكْتَة، كتأكيد الإنذار في قولِهِ تعالى: ﴿كَلاَّ سَوفَ تَعْلَمُونَ، ثمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعلَمُونَ﴾[4] وفي «ثُمّ» دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغُ وأشدُ.

وكزيادة التنبيه على ما ينفي التهمة؛ ليكمل تلَقِّي الكلام بالقبول، (كما) في قوْله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ: يا قَوْمِ اتّبعونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ، يَا قَوْمِ إنَّما هَذِهِ الحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ﴾[5].

وقد يكرَّر اللفظ لطول في الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا؛ إنَّ رَبَّكَ مَنْ بَعْدِهَا لَغفُورٌ رَحِيمٌ﴾[6] وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مَنْ بَعْدِ مَا فُتِنوا، ثُمَّ جاهَدُا وصَبروا، إنَّ ربَّكَ مَنْ بَعْدِها لغفورٌ رحيم[7]﴾.

وقد يُكرَّر لتعدُّد المُتَعَلِّق، كما كرره الله تعالى من قوله: ﴿فبأيِّ آلاءِ رَبِّكما تُكَذِّبان﴾[8] لأنه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة، وعقَّب كلَّ نعمة بهذا القول. ومعلومٌ أن الغرض من ذكره عَقيبَ نعمة غيرُ الغرض من ذكره عَقِيبَ نعمةٍ أخرى.

---

(١) الآية ٩٨ من سورة البقرة.
(٢) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران.
(٣) الآية ٢٣٨ من سورة البقرة.
(٤) الآيتان ٣ و ٤ من سورة التكاثر.
(٥) الآية ٣٨ والآية ٣٩ من سورة غافر.
(٦) الآية ١١٩ من سورة النحل.
(٧) الآية ١١٠ من سورة النحل.
(٨) الآيات ١٣ وما بعدها من سورة الرحمن.

فإن قيل: قد عقَّب بهذا القول ما ليس بنعمة، كما في قوله: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُواظٌ مِنْ نَارٍ، وَنُحَاسٌ، فَلَا تَنْتَصِرَانِ﴾ وقوله: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بها الْمُجْرِمُونَ، يَطُوفُون[1] بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ آنٍ﴾[2].

قلنا: العذابُ وجَهَنَّمُ ـ وإن لم يكونا من آلاء الله تعالى ـ فإن ذكرَهما ووصفهما على طريق الزجر عن المعاصي، والترغيب في الطاعات؛ من آلائه تعالى، ونحوه. قوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ للمكَذِّبِينَ﴾[3] لأنه تعالى ذكر قِصَصاً مُختلِفة، وأتبع كلَّ قصة بهذا القول. فصار كأنه قال عَقِبَ كلِّ قصة: ويلٌ يَوْمَئِذٍ للمُكذِّبين بهذه القصة.

وإما بالإيغال، واختلف في معناه.

فقيل: هو خَتمُ البيت بما يفيد نكتة يتمُّ المعنى بدونها.

كزيادة المبالغة في قول الخَنْسَاء:

وإن صَخْراً لتَأتمُّ الهُداة به
كأنَّه عَلَمٌ في رأسه نار

لم ترض أن تُشبِّهه بالعَلَم الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت في رأسه نارا، وقولِ ذي الرُمَّةِ:

قِفِ العيسَ في أطلال مَيَّةَ، واسْألِ
رُسوماً كأخْلاق الرِّداء المُسَلْسَلِ
أظُن الذي يجدي عليكَ سؤالُها
دُموعاً كتبذير الجُمانِ المُفَصَّلِ

(١) الآية ٣٥ من سورة الرحمن. (٢) الآيتان ٤٣ و ٤٤ من سورة الرحمن.
(٣) الآيات ١٥، وما بعدها من سورة المرسلات.

وكتحقيق التشبيه في قول امرىء القيس:

كـأنّ عُـيـونَ الـوْحش حـولَ خِبـائـنـا
وأَرْحُـلِنـا: الـجَـزْعُ الـذي لـم يـثَـقَّـبِ

فإنّه لما أتى على التشبيه قبل ذكر القافية، واحتاج إليها؛ جاء بزيادة حَسنَةٍ في قوله: «لَمْ يُثَقَّبِ» لأن الجزْع إذا كان غيرَ مثقوب كان أشبهَ بالعيون.

ومثله قول زُهَيْرٍ: [بن ابي سلمى].

كـأن فُـتـاتَ الـعِـهْـنِ فـي كـل مـنـزل
نَـزَلْـنَ بـه: حَـبُّ الـفَـنَـا لـم يُـحَـطَّمِ

فإن حبَّ الفنا أحمرُ الظاهرِ أبيض الباطن؛ فهو لا يُشْبِهُ الصوف الأحمرَ إلا ما لم يُحَطَّمْ.

وكذا قول امْرِىءِ القَيْسِ:

حَـمـلْتُ رُدَيْـنِـيّـاً كـأن سـنـانَـه
سَـنَـا لَـهَـبٍ لـم يَـتَّـصِـلْ بـدُخَـان

كما سيأتي.

وقيل: لا يختص بالنظم، ومثل له بقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَن لَا يَسْأَلُكُم أجْراً وهم مهْتَدُونَ﴾[1].

وإما بالتذليل، وهو تعقيبُ الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد.

وهو ضربان:

ضربٌ لا يَخْرُجُ مَخْرَجَ المثَلِ؛ لعدم استقلاله بإفادة المراد، وتوقفه

---

(١) الآية ٢١ من سورة يس.

على ما قبله، كقوله تعالى: ﴿ذلكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا، وهَل يُجازى إلاّ الكفُور؟﴾[1] إن قلنا: إن المعنى «وهل يُجازى ذلك الجزاءَ».

وقال الزمخشري: وفيه وجهُ آخر، وْهو أن الجزاء عامٌّ لكل مُكافَأة، يسْتَعْمَلُ تارةً في معنَى المُعَاقَبَةِ، وأخرَى في معنى الإثابة، فلما استعمل في معنى المُعاقَبَة في قوله: ﴿جَزَيْنَاهُمْ بما كَفَرُوا﴾ بمعنى عاقبناهم بكفرهم؛ قيل: ﴿وَهَلْ يُجازَى إلا الكَفُورُ؟﴾ بمعنى ﴿وهل يُعَاقَب﴾ فعلى هذا يكون من الضرب الثاني.

وقول الحَمَاسِيِّ: [ربيعة بن مقروم الضبي].

فدعَوْا: نَزالِ، فكنْتُ أوَّلَ نازِلٍ
وعَلاَم أركبُه إذا لم أنْزِلِ؟

وقول أبي الطَّيِّبِ:

وما حاجةُ الأظْعانِ حولَكِ في الدُّجَى
إلى قَمَرٍ؟ ما وَاجِدٌ لكِ عادِمُهْ

وقوله أيضاً:

تمسي الأمانيُّ صرعى دونَ مَبْلَغِهِ
فما يقولُ لشيءٍ: لَيْتَ ذلك لي

وقول ابن نُبَاتَة السَّعْدِيِّ: [عبد العزيز بن محمد].

لم يُبْقِ جودُكَ لي شيئاً أؤمِّلُهُ
تركْتَني أصْحَبُ الدنيا بلا أمَلِ

(١) الاية ١٧ من سورة سبأ.

قيل: نَظَرَ فيه إلى قول أبي الطَّيِّب، وقد أربى عليه في المدح، والأدب مع الممدوح؛ حيث لم يجعلْه في حَيِّزِ من تَمنِّي شيئاً.

وضربٌ يُخْرَجَ مخرج المثل، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ: جَاءَ الحَقُّ، وَزَهَقَ البَاطِلُ، إنَّ البَاطلَ كَانَ زَهُوقاً﴾[1] وقول الذّبْيَانِيِّ: [النابغة بن زياد بن معاوية].

وَلَسْتَ بِمُسْتَبقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ
على شَعَثٍ، أيُّ الرجالِ المُهَذَّبُ؟[2]

وقول الحُطَيئة:

تَزور فتىً يُعطِي على الحمدِ مالَهُ
وَمَنْ يُعْطِ أثمانَ المكارِمِ يُحْمَدِ

وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لبَشَرٍ مِنْ قبْلِكَ الخُلْدَ، أفئِنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ؟ كلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ﴾[2]. فإن قوله ﴿أفئن مِتَّ فهُمُ الخالدون﴾ من الأوَّل، وما بعده من الثَّاني، وكلٌّ منهما تذييلٌ على ما قبلَهُ.

وهو أيضاً: إمّا لتأكيد مَنْطوقِ كلامٍ، كقوله تعالى: ﴿وَقُل جَاءَ الحَقُّ﴾[3] الآية.

وإما لتأكيد مفهومه، كبيت النابغة فإن صدره دَلَّ بمفهومه على نَفْي الكامل من الرجال؛ فحقّق ذلك وقرّره بعجزه.

---

(١) الاية ٨١ من سورة الإسراء.

(٢) الآية ٣٤ والاية ٣٥ من سورة الأنبياء.

(٣) الآية ٨١ من سورة الإسراء.

وإمـا بالتكميـل، ويُسمَّى الاحتراسَ أيضـاً، وهو أن يؤتى به في كـلام يُوهِم خلافَ المقصود بما يدفعه.

وهو ضربان:

ضرب يتوسط الكلام، كقول طَرَفَةَ:

فَسَقَى دِيَارَكِ ـ غَيْرَ مُفْسِدِها ـ
صَـوْبُ الـرَّبِيـعِ، وَدِيمـةٌ تَـهْمِـي[1]

وقول الآخر: [كثير بن عبد الرحمن].

لـو أن عـزَّةَ خـاصَـمت شَـمْسَ الضُّـحَى
فـي الحُـسْنِ عـنـدَ مُـوَفَّقٍ؛ لـقضَـى لهـا

إذ التقدير: عندَ حاكِمٍ مَوَفَّقٍ؛ فقوله «مُوَفَّقٍ» تكميلٌ.

وقول ابنِ المُعْتَزِّ:

صَبَبْنَـا عليهـا ـ ظـالِمينَ ـ سِيـاطَنـا
فـطارَتْ بـهـا أَيْـدٍ سِـراعٌ وأرجُـلُ

وضـربٌ يقع في آخـر الكلام، كقـوله تعـالى: ﴿فَسَوفَ يَـأتي الله بِقَومٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ، أَذِلَّةٍ عَلَى المُؤْمِنِينَ، أعِزَّةٍ عَلَى الكـافِرِينَ﴾[2] فـإنه لـو اقتصر على وصفهم بـالذِّلـة على المؤمنين؛ لتُـوُهِّم أن ذِلَّتهم لضعفهم، فلمـا قيـل: «أعزة على الكافرين» عُلِمَ أنها منهم تواضُعٌ لهم، ولـذا عَدِّيَ الـذُّل بـ «على»

---

(١) الديمة: المطر الدائم الذي لا يصاحبه رعد أو برق. تهمي لا يمنعها عن الهطول شيء.
(٢) الآية ٥٤ من سورة المائدة.

لتضمينه معنى العطف، كأنه قيل: عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع. ويجوز أن تكون التعدية بـ «على» لأن العنى: أنهم مع شَرَفِهم، وعُلُوِّ طبقتهم وفضلِهم على المؤمنين؛ خافضون لهم أجنحتهم.

ومنه قولُ ابن الرُّوميِّ، فيما كتب به إلى صديق له: «إني وَليُّكَ الذي لا يزال تَنْقادُ إليكَ مَوَدَّتهُ عن غير طَمَعٍ ولا جَزَعٍ، وإن كُنتَ لذي الرغبة مَطْلباً، ولذي الرهْبَة مَهْرَباً».

وكذا قول الحماسِيِّ:

رَهَنْتُ يَدِي بالعجز عن شُكْرِ بِرِّهِ
وما فوقَ شُكرِي للشَّكور مَزِيدُ

وكذا قول كَعْبِ بْنِ سَعْدٍ الغَنَوِيِّ:

حليمٌ إذا ما الحِلْمُ زيَّنَ أهلَه
مع الحلم في عين العَدُوِّ مَهِيبُ

فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم؛ لأوهَم أن حِلْمَه عن عجز؛ فلم يكن صفةَ مدح؛ فقال: «إذا ما الحلم زين أهله» فأزال هذا الوهم وأما بقيةُ البيت: فتأكيدٌ لِلازِمِ ما يُفْهَمُ من قوله: ﴿إذا ما الحلم زين أهله﴾ من كونه غيرَ حليم حينَ لا يكون الحلمُ زَيْناً لأهله؛ فإن مَنْ لا يكون حليما حينَ لا يحسُن الحلم لأهله؛ يكون مهيباً في عين العدو لا محالة، فعلم أن بقية البيت ليست تكميلًا، كما زعم بعض الناس.

ومنه قول الحَماسِيِّ:

وما مات مِنَّا سَيِّدٌ في فِراشه
ولا طُلَّ مِنّا حيْثُ كان قتيل

فإنه لو اقتصر على وصف قومه بشمول القتل إيّاهم؛ لأوهم أن ذلك لضعفهم وقلّتهم؛ فإزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم، وكذا قول أبي الطَّيِّبِ:

أَشَدُّ مِنَ الرِّيَاحِ الهُوجِ بَطْشاً
وأَسْرَعُ فِي النَّدَى مِنهَا هُبُوبا

فإنه لو اقتصر على وصفه بشدة البطش؛ لأوهم ذلك أنه عُنْفٌ كله، ولا لُطْفَ عنده. فأزال هذا الوهم بوصفه بالسماحة، ولم يتجاوز في ذلك كلِّه صفةَ الريح التي شبَّهه بها، وقوله: إنه أسرع في الندى منها هبوباً، كأنه من قول ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما «كان رسول الله ﷺ أجودَ الناس، وكان أجودَ ما يكون في رَمَضَانَ، كان كالريح المرسلة».

وإما بالتتميم، وهو: أن يُؤتَى في كلام لا يُوهِم خلافَ المقصود بفضلةٍ تفيد نكتة، كالمبالغة في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾[1] أَيْ: مع حبِّه، والضميرُ للطعام، أيْ: مع اشتهائهِ، والحاجةِ إليه، ونحوه ﴿وآتى المَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾[2] وكذا ﴿لَنْ تَنَالُوا البِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[3] وعن فُضَيْلِ بْنِ عِياضٍ: «على حب الله» فلا يكون مما نحن فيه.

وفي قول الشاعر:

إنِّي عَلَى مَا تَرَيْنَ مِن كِبَرِي
أعْرِفُ مِن أيْنَ تُؤْكَلُ الكَتِفُ

وفي قول زُهير:

(١) الآية ٨ من سورة الإنسان.
(٢) الآية ١٧٧ من سورة البقرة.
(٣) الآية ٩٢ من سورة آل عمران.

مَنْ يَلْقَ يوماً - على عِلاَّتِهِ - هَرِماً
يَلْقَ السماحة منه والنّدَى خُلُقا

وإما بالاعتراض، وهو: أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بَيْنَ كلامَيْنِ مُتّصِلَيْنِ معنىً، بجملة أو أكثرَ لا محلَّ لها من الإعراب لنكتة سِوَى ما ذُكِرَ في تعريف التكميل.

كالتنزيهِ والتعظيم في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ الْبَنَاتِ - سُبْحَانَهُ - وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾[1].

والدعاء في قول أبي الطّيِّبِ:

وتَحْتَقِرُ الدنيا احْتِقارَ مُجَرِّبٍ
يرى كُلَّ ما فِيها - وحاشَاكَ - فانيا

فإن قوله: «وحاشاك» دعاءٌ حسن في موضعه.

ونحوُه قولُ عَوْفِ بْنِ محلمٍ الشّيباني:

- إن الثمانين - وبُلِّغْتَهَا -
قد أحوجَتْ سمعِي إلى تَرْجُمانْ

والتنبيهِ في قول الشاعر:

وَاعْلَمْ - فَعِلْمُ الْمَرْءِ ينفعُه -
أنْ سوف يأتي كلُّ ما قُدرا

وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علّق بهما، كقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الإنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ - حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً على وَهْنٍ، وفِصَالُهُ في عامَيْن - أنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾[2].

---

(١) الآية ٥٧ من سورة النحل. (٢) الآية ١٤ من سورة لقمان.

والمطابَقةِ مع الاستعطافِ في قول أبي الطَّيِّبِ:

وخُفُوقُ قَلْبٍ لو رَأيْتِ لَهِيبَهُ
- يا جَنَّتِي - لرأيتِ فيه جَهَنَّما

والتنبيهِ على سببِ أمرٍ فيه غرابةٌ، كما في قول الآخر:

فلا هَجْرُهُ يَبْدُو - وفي الْيَأسِ راحةٌ -
ولا وَصْلُه يَبدُو لنا فَنُكَارِمُهْ

فإن قوله: «فلا هَجْرُهُ يبدو» يشعر بأن هجر الحبيب أحدُ مَطلوبَيْه، وغريب أن يكون هجر الحبيب مطلوباً للمحب؛ فقال: «وفي اليأس راحة» لينبه على سببه. وقولُه تعالى: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ في قوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾[1] اعتراضٌ في اعتراضٍ؛ لأنه اعْتُرِضَ به بين الموصوف والصفة، واعْتُرِضَ بقوله: ﴿وإِنَّه لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ بين القَسَمِ والمُقْسَمِ عليه.

ومما جاء بين كلامين متصلين معنىً قولُه: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ؛ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ ويحبُّ المُتَطهِّرينَ، نِساؤُكُم حَرْث لَكمْ فَأْتُوا حَرْثَكُم﴾[2] فإن قوله: «نساؤكم حرث لكم» بيانٌ لقوله ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُم الله﴾ يعني: ان المأتَى الذي أمركم به هو مكانُ الحرث، دلالةً على أن الغرض الأصليَّ في الإتيان: هو طلبُ النَّسْلِ، لا قَضاء الشَّهْوَة، فلا تَأتُوهُنَّ إلا من حيث يَتَأتّى فيه الغرضُ، وهو مما جاء في أكثر من جملة أيضاً.

ونحوُه في كونِه أكثرَ من جملة، قولُه تعالى: ﴿قَالَتْ: رَبِّ إنِّي وَضَعْتُهَا

---

(١) الآيات ٧٥ - ٧٧ من سورة الواقعة. (٢) الآيتين ٢٢٢ و٢٢٣ من سورة البقرة.

أنْثى، واللّهُ أعْلَمُ بمَا وَضَعَتْ، وَلَيْسَ الذّكَرُ كالأنْثى، وَإنّي سَمّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[1] فإن قولـه: ﴿واللّهُ أعْلَمُ بمَا وضَعَتْ، وَلَيسَ الـذّكَرُ كـالأنثى﴾ ليس من قول أُمّ مَرْيَم.

وكذا قوله: ﴿ألَمْ تَرَ إلى الّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ؟ يَشْتَرُونَ الضَّلاَلَةَ وَيُرِيدُونَ أنْ تَضِلّوا السّبيل، واللّهُ أعلمُ بأعْدَائِكُمْ، وَكَفَى باللّهِ وَلِيّاً، وكَفَى باللّهِ نَصِيراً، مِنَ الّذِينَ هَادُوا يُحرِّفونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعهِ﴾[2] إن جُعِلَ «من الـذين» بيانـاً لـ ﴿الّذِينَ أوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتابِ﴾ لأنهم يَهُودٌ وَنَصارَى أو لـ «أعْـدَائِكُمْ» فإنـه على الأول يكـون قولـه ﴿وَاللّهُ أعْلَمُ بأعْـدَائِكُمْ، وَكفَى باللّهِ وَلِيّـا وَكَفَى بـاللّهِ نَصِيـراً﴾ اعتـراضـاً، وعلى الثـاني يكـون «وَكَفَى بـالله. . وكَفَى بـالله. . .» اعتراضاً.

ويجوز أن يكون: «مِنَ الّذِينَ» صلةً لـ «نصيراً» أي: ينصـركم من الذين هادوا، كقوله، ﴿وَنَصَرْنَا مِنَ الْقَوْمِ الّذينَ كَذَّبُوا[3]﴾ وأن يكون كـلاماً مُبْتَـدَأً على أن «يُحَـرِّفُونَ» صفـة مُبْتَدَإٍ محـذوفٍ تقديـره: «من الذين هـادوا قومٌ يُحَـرِّفون» كقوله: [تميم بن ابي مقبل]

وما الـدهـر إلا تـارتَـان؛ فـمنـهـمـا
أمـوتُ، وأُخْـرَى أبـتغِـي الـعَيْشَ أكْـدَحُ

وقد عُلِمَ مما ذكرنا: أن الاعتراض، كما يأتي بغير واو ولا فاءٍ؛ قد يأتي بأحدهما.

وَوَجْـهُ حسن الاعتـراض على الإطـلاق: حسنُ الإفـادة مـع أن مجيئـه

---

(1) الآية ٣٦ من سورة آل عمران.
(2) الآيات ٤٤، والآية ٤٦ من سورة النساء.
(3) الآية ٧٧ من سورة الأنبياء.

مجيءُ ما لا مُعَوَّلَ عليه في الإفادة. فيكون مَثَلُهُ مَثَلَ الحسنة تأتيك من حيث لا ترتقبها.

ومن الناس من لا يُقَيِّد فائدةَ الاعتراض بما ذكرناه، بل يُجَوِّز أن تكون دفع توهُّم ما يخالف المقصودَ، وهؤلاء فرقتان:

فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعاً في أثناء كلام، أو بين كلامين مُتّصلين معنىً. بل يُجَوِّز أن يقع في آخر كلام لا يليه كلامٌ، أو يليه غيرُ مُتّصلٍ به معنىً، وبهذا يُشْعِر كلامُ الزمخشري في مواضع من الكشّاف. فالاعتراضُ عندَ هؤلاء يشملُ التذييلَ، ومن التكميل ما لا مَحَلَّ له من الإعراب، جملةً كان أو أكثر من جملة.

وفرقة تشترط فيه ذلك، لكن لا تشترط أن يكون جملةً أو أكثر من جملة.

فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان واقعاً في أحد الموقعين، ومن التكميل ما كان واقعاً في أحدهما ولا محل له من الإعراب، جملةً كان أو أقلَّ من جملة أو أكثر.

وإما بغير ذلك، كقولهم: «رأيته بعيني».

ومنه قولُه تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَه بِأَلْسِنَتِكُمْ، وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْم﴾(1) أيْ: هذا الإفْكُ ليس إلَّا قَوْلا يَجْرِي على ألسنتكم، ويدور في أفواهكم، من غير ترجمةٍ عن علم في القلب، كما هو شأن المعلوم إذا ترجم عنه اللسان.

وكذا قولُه: ﴿تِلكَ عَشَرَةٌ كامِلةٌ﴾(2) لإزالة توهُّم الإباحة، كما في نحو

(1) الآية ١٥ من سورة النور.

(2) الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

قولنا: «جالِسِ الْحَسَنَ وَابنَ سِيرِينَ» وليُعْلَمَ العددُ جملةً كما عُلِمَ تفصيلاً؛ ليُحاط به من جهتين. فيتأكّدَ العلم، وفي أمثال العرب: «عِلْمَان خَيْرٌ مِنْ عِلْم».

وكذا قوله ﴿كاملة﴾ تأكيدٌ آخرٌ، وقيل: أي كاملة في وقوعها بدلاً من الهَدْي، وقيل: أريدَ به تأكيدُ الكيفيّة لا الكميّة، حتى لو وقَع صومُ العشرة على غير الوجه المذكور لم تكن كاملةً.

وكذا قوله: ﴿الّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَه يُسَبِّحُون بِحَمْدِ رَبِّهِمْ، وَيُؤمِنُونَ بِهِ، وَيَسْتَغْفِرُونَ للّذِينَ آمَنُوا﴾[1] فإنه لو لم يُقْصَد الإطنابُ لم يُذْكر «ويؤمنون به» لأن إيمانهم ليس مما ينكره أحد من مُثبتيهم، وحَسّنَ ذِكْرَه إظهارُ شرف الإيمان ترغيباً فيه.

وكذلك قوله: ﴿إذَا جَاءَكَ المُنافِقُونَ قالُوا: نَشْهَدُ إنّكَ لَرَسُول اللّهِ، وَاللّهُ يَعْلَمُ إنّكَ لَرَسُولُه، وَاللّهُ يَشْهدُ إنَّ المُنافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[2] فإنه لو اختُصِرَ لَتُرِكَ قولُه ﴿والله يعلم إنك لرسوله﴾ لأن مَساقَ الآية لتكذيبهم في دعوى الإخلاص في الشهادة كما مر. وحسّنَه دفع توهم أن التكذيب للمشهود به في نفس الأمر، ونحوُ قول البلغاء: «لا، وأصلحك الله».

وكذا قولُه تعالى إخباراً: ﴿هِيَ عَصَايَ، أتَوَكّأُ عَلَيْهَا، وَأهُشُّ بها عَلى غَنَمِي، وَلِيَ فِيها مآرِبُ أُخْرَى﴾[3] وحسّنه أنه عليه السلام فَهِمَ أن السؤال يَعقُبه أمرٌ عظيم يُحْدِثه الله تعالى في العصا؛ فينبغي أن يتنبه لصفاتها؛ حتى يظهرَ له التفاوُتُ بين الحالين.

وكذا قولُه ﴿نَعْبُدُ أصْناماً فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾[4] وحسّنه إظهار الابتهاج

---

(١) الآية ٧ من سورة غافر.
(٢) الآية ١ من سورة المنافقون.
(٣) الآية ١٨ من سورة طه.
(٤) الآية ٧١ من سورة الشعراء

بعبادتها، والافتخار بمواظَبتها؛ ليزداد غيظُ السائل.

* * *

واعلم أنه قد يُوصَف الكلامُ بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرةِ حروفهِ وقلّتها بالنسبةِ إلى كلام آخرَ مُساوٍ له في أصل المعنى، كالشطر الأول من قولِ أبي تمام:

يَصُدُّ عَنِ الدُّنيا إذا عنَّ سُودَدٌ
ولو برزَتْ في زِيِّ عَذْراءَ ناهِدِ

وقول الآخر: [المعذل بن عيلان]

ولَسْتَ بنظّار إلى جانب الْغِنَى
إذا كانَتِ العَليَاءُ في جانب الفقر

ومنه قول الشّمّاخ: [ابن ضرار الغطفاني]

إذا ما رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ
تلقّاها عَرَابَةُ باليَمِينِ

وقولُ بِشْرِ بن حَازِم:

إذا ما المَكْرُماتُ رُفِعنَ يَوْماً
وقَصَّرَ مُبْتَغوها عن مَداها
وضاقَتْ أذْرُعُ الْمُثْرِينَ عنها
سَما أوْسٌ إليها، فاحْتَوَاها

ويقرُب من هذا الباب قولُه تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾[1].

(1) الآية ٢٣ من سورة الأنبياء.

وقولُ الْحَمَاسِيِّ: [السموأل بن عادياء]

وَنُنْكِر إنْ شِئْنا عَلى الناس قَوْلَهُمْ
ولا يُنْكِرُون القولَ حينَ نقولُ

وكذا ما ورد في الحديث: «الْحَزْمُ سوءُ الظّنِّ» وقول: العرب: الثِّقَة بِكُلِّ أحَدٍ عَجْزٌ.

* * * *

علم البيان

الفن الثاني في
علم البيان

وهو: علم يُعْرَفُ به إيرادُ المعنى الواحدِ بِطُرُقٍ مُختَلِفةٍ في وُضوح الدلالة عليه.

ودلالة اللفظ: إمّا على ما وُضِع له، أو على غيره.

والثاني: إمّا داخلٌ في الأول دخولَ السقفِ في مفهوم البيتِ، أو الحيوانِ في مفهوم الإنسانِ، أو خارجٌ عنه خروجَ الحائطِ عن مَفهوم السقف، أو الضاحِكِ عن مَفهوم الإنسانِ.

وتُسَمّى الأولى دلالةً وَضعِيّة. وكل واحدة من الأخيرتين دلالةً عقلِيّةً.

وتختصُّ الأولى بدلالة المُطَابَقَةِ، والثانيَةُ بالتضمُّنِ،م والثالثةُ بدلالة الالتزام.

وشرطُ الثالثةِ: اللُّزومُ الذِّهْنِيُّ، أعني أن يكونَ حُصولُ ما وُضِعَ اللفظُ له في الذهن ملزوماً لحصول الخارج؛ لئلا يلزمَ ترجيحُ أحدِ المُتساوِيَيْنِ على الآخر؛ لِكَوْنِ نسبةِ الخارج إليه حينئذٍ كنسبة سائر المعاني الخارجة.

ولا يُشْتَرطَ في هذا اللزوم أن يكون مما يُثبِتُه العقلُ، بل يكفي أن يكون مما يثبته اعتقادُ المخاطَب: إمّا لعُرْفٍ، أو لغيره. لإمكان الانتقال حينئذٍ من

المفهوم الأصلي الخارجيِّ.

وقد وقع في كلام بعض العلماء ما يُشْعِر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني في دلالة الإلتزام، وهو بعيدٌ جدّاً. وإنْ صحَّ، فلعلَّ السببَ فيه: تَوُهُّمُ أن المرادَ باللزومِ الذِّهْنِيِّ اللُّزُومُ العقليُّ. لإمكان الفهم بدون اللزومِ الذهني بهذا المعنى حينئذٍ كم سبق.

ثم إيرادُ المعنى الواحدِ على الوجه المذكور لا يَتأتّى بالدلالة الوضعِيّةِ. لأن السامع إن كانَ عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضُهُا أوضحَ دلالةً من بعض، وإلا لم يكن كُلُّ واحد منها دالاًّ.

وإنما يَتَأتى بالدلالات العقلية؛ لجواز أن يكونَ للشيء لوازِم بعضُها أوضحُ لزوماً من بعض.

ثمَّ اللفظُ الْمُرَادُ به لازِمُ ما وُضِعَ له: إن قامَتْ قرينةٌ على عدم إرادة ما وُضِعَ: فهو له مَجازٌ، وإلا فهو كِنايةٌ.

ثم المجازُ منه الاستِعارةُ، وهي ما تُبْتَنَى على التشبيه، فيتعيّنَ التعرض له.

فانحصر المقصودُ في التّشبيهِ وَالْمَجَازِ، والْكِنايةِ، وقُدِّم التشبيهُ على المجاز لما ذكرنا، من ابتناءِ الاستعارة التي هي مَجازٌ على التشبيه، وقُدِّم المجازُ؛ لنزول مَعناه مِنْ مَعْنَاها مَنْزِلَةَ الجزءِ من الكُلِّ.

القول في التشبيه

- التشبيهُ: الدلالةُ على مُشارَكة أمرٍ لآخر في مَعْنىً.

والمراد بالتشبيه ههنا: ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقيّة، ولا الاستعارة بالكِناية، ولا التجريد.

فدخل فيه ما يُسَمّى تشبيهاً بلا خِلافٍ. وهو ما ذُكِرَتْ فيه أداةُ التشبيه، كقولنا: «زيدٌ كالأسد» أو «كالأسد» بحذف «زيد» لقيام قرينة.

وما يُسَمّى تشبيهاً على المختار كما سيأتي، وهو ما حُذِفَتْ فيه أداة التشبيه، وكان اسمُ المشبّه به خبراً للمشبّه، أو في حكم الخبر، كقولنا: «زيدٌ أسدٌ»، وكقوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾[1] أي: هم، ونحوه قولُ مَنْ يُخاطِب الْحَجّاجَ: [عمران بن حطان].

أَسَدٌ عَلَيَّ، وفي الحروب نَعامةٌ
فَتْخاءُ تَنْفِرُ مِنْ صفير الصَّافِرِ

وكقولنا: «رأيْتُ زيداً بحراً».

---

(١) الآية ١٨ من سورة البقرة.

وإذا قد عرفْتَ معنى التشبيه في الاصطلاح؛ فاعْلَمْ أنه مما اتفق العقلاء على شرف قَدْرِه، وفخامة أمرِه في فنِّ البلاغة، وأن تعقيب المعاني به ـ يُضاعِف قُواها في تحريك النفوس إلى المقصود بها مدحاً كانت أو ذَمّاً، أو افتخاراً، أو غير ذلك.

وإن أردْت تحقيق هذا فانظر إلى قول البحتري:

دانٍ على أيْدِي الْعُفاةِ وشاسِعٌ
عن كل نِدّ في النّدَى، وضَرِيبِ
كالبدر أفرَط في العُلُوِّ وضوؤه
للعصبة السّارِينَ جِدُّ قَرِيبِ

أو قول ابنِ لَنْكَك: [محمد بن محمد].

إذا أخو الحسن أضحى فِعلُه سَمِجاً
رأيت صورته من أقبح الصُّوَرِ
وَهَبْهُ كالشمس في حُسْنٍ، ألم تَرنا
نَفِرُّ منها إذا مالَتْ إلى الضّرَرِ

أو قولِ ابن الرُّومِيِّ:

بَذَل الوعْدَ لِلأخِلَّاءِ سَمْحاً
وأبَى بعدَ ذاكَ بَذْل الْعَطَاءِ
فغدا كالْخلافِ يُورِقُ لِلْعَيْنْ، ويأبى الإثْمَارَ كلَّ الإباء

أو قولِ أبي تمّامٍ:

وإذا أرادَ اللهُ نَشْرَ فضيلة
طُوِيَتْ؛ أتاح لَها لِسانَ حَسُودِ

لَـوْلا اشْـتِـعـالُ الـنـار فـيـمـا جـاوَرَتْ
مـا كـان يُـعْـرَفُ طِـيـبُ عَـرْفِ الْـعُـودِ

أو قوله أيضاً:

وطُـولُ مُـقـامِ الْـمَـرْءِ في الْـحَـيِّ مُـخْـلِقٌ
لـديـبـاجَـتَـيْـهِ فـاغـترب تـتـجـدَّدِ

فـإنـي رأيْـتُ الـشـمْسَ زِيـدتْ مَـحَـبّـةً
إلى الـنـاس أنْ لَـيْـسَـتْ عليـهم بِـسَـرْمَـدِ

وقِسْ حـالَك وانت في البيت الأوّل، ولم تَنْتَه إلى الثاني، على حـالِك وأنت قد انتهيْتَ إليه ووقفت علي: تَعْلَمْ بُعْدَ ما بين حالَتَيْكَ في تمكنُّ المعنى لدَيْكَ.

وكذا تَعَهّد الفـرقَ بين أن تقول: «الـدنيا لا تـدوم» وتسكت، وأن تذكـر عَقِيبَـه ما رُوِيَ عن النبي ﷺ أنـه قـال: «مَنْ في الـدنيـا ضَيْفٌ، ومـا في يـده عارِيَةٌ، والضيفُ مُرْتَحِلٌ والعارية مُؤَدَّاةٌ» أو تُنْشِدَ قولَ لَبيدٍ: [بن ربيعة].

ومـا الـمـالُ والأهْـلُونَ إلا ودائـعٌ
ولا بُـدَّ يـومـاً أن تُـرَدَّ الـودائـعُ

وبين أن تقـول: «أرى قومـاً لهم مَنْظَرٌ» وتقـطعَ الكلام، وأن تُتْبِعَـه نحـوَ قولِ ابْنِ لَنْكَك:

فـي شـجـر الـسَّـرْوِ مـنـهُـمُ مَـثَـلٌ
لـه رُواءٌ، ومـا لَـهُ ثَـمَـرُ

وانظر في جميع ذلك إلى المعنى في الحالة الثانية: كيف يتزايـدُ شرفـه عليه في الحالة الأولى؟!

ولذلك أسبابٌ:

منها: ما يحصل للنفس من الأنس بإخراجها من خَفِيّ إلى جَليّ، كالانتقال مما يَحْصَل لها بالفكرة إلى ما يُعْلَمُ بالفِطرة، أو بإخراجها مما لم تألفه إلى ما ألفته، كما قيل: [ابو تمام].

ما الحبُّ إلاّ للحبيب الأوّلِ

أو مما تعلمه إلى ما هي به أعلم، كانتقال من المعقول إلى المحسوس، فإنك قد تُعبِّر عن المعنى بعبارة تُؤدِّيه وتبالغ، نحو أن تقول وأنتَ تَصِفُ اليوم بالْقِصَر يومٌ كأقْصَرِ ما يُتَصَوَّرُ. فلا يجد السامع له من الأنس ما يَجِدهُ لنحو قولهم: «أيامٌ كأباهيم القَطَا» وقولِ الشاعر:

ظَلِلْنَا عندَ بابِ أبي نُعَيْمٍ
بيوم مِثْلِ سالِفةِ الذُّبابِ

وكذا تقول: فلانٌ إذا همَّ بالشيء لم يَزِلْ ذاكَ عن ذكْرِه، وقَصَرِ خواطِرَه على إمضاء عَزْمِه فيه، ولم يشغَله عنه شيء، فلا يصادفُ السامع له أرْيَحِيّة، حتى إذا قلت: [سعد بن ناشب].

إذا همَّ ألقى بين عينيه عزمَهُ

امتلأت نفسه سروراً، وأدركته هِزَّةٌ لا يمكن دفعُها عنه.

ومن الدليل على أن للإحساس من التحريك للنفس، وتمكين المعنى ما ليس لغيره: أنك إذا كُنْتَ أنتَ وصاحبٌ لك يسعى في أمر، على طرف نهر، وأنت تريد أن تقرِّر له: أنه لا يحصل من سعيه على طائل، فأدخلْتَ يدك في الماء، ثم قُلْتَ له «انظر، هل حصل في كفي من الماء شيء؟ فكذلك أنتَ

في أمرك» كان لذلك ضَرْبٌ من التأثير في النفس، وتمكين المعنى في القلب، زائدٌ على القول المجرد.

ومنها: الاستطراف، كما سيأتي.

ومن فضائل التشبيه: أنه يأتيك من الشيء الواحد بأشباهٍ عِدَّة، نحو أن يعطيكَ من الزَّنْدِ بإيرائه، شِبْه الجوادِ، والذَّكِيِّ، والنَّجْح في الأمور، وبإصْلادِه شِبْهَ البخيل، والخيبةِ في السعي ومن القمر الكمالَ عن النقصان، كما قال أبو تمّام:

لهفي على تلك الشواهد فيهما
لو أُمْهِلَتْ حتى تصيرَ شمائلا
لغدا سكوتُهما حجىً، وصِباهُما
حِلْماً، وتلك الأرْيَحِيّةُ نائلا
ولأعقب النّجمُ المُرِذُّ بديمَةٍ
ولعادَ ذاكَ الطّلُّ جَوْداً وابلا
إن الهلال إذا رأيْتَ نُموَّه
أيقنتَ أن سيصيرُ بدراً كاملا

والنقصانَ عن الكمال، كقول أبي الْعَلاءِ الْمَعَرِّيِّ:

وإن كنْتَ تبغي العيشَ فابْغ توسُّطا
فعند التّناهِي يَقْصُرُ المُتَطَاوِلُ
تُوَقَّى البدورُ النقصَ وَهْيَ أهِلّةٌ
ويدركها النقصانُ وَهْيَ كَوَامِلُ

وتتفرع من حالَتَيْ كمالِه ونقصه فروعٌ لطيفةٌ، كقول ابنَ بابك في

الأستاذ أبي عَليٍّ ـ وقد اسْتَوْزَره، وأبا العبَّاسِ الضَّبِّي ـ فخرُ الدولة بعدَ وَفاة ابنِ عبادٍ :

وأُعِرْتَ شَطْرَ المُلْكِ شَطْرَ كمالِه
والبدر في شَطْرِ المسافة يَكْمُلُ

وقول أبي بكْرٍ الخُوَارَزْمِيِّ : [محمد بن العباس].

أراك إذا أيسرتَ خيمتَ عندنا
مُقيماً، وإن أعسرْتَ زُرْتَ لماما
فما أنت إلا البدرُ، إن قلَّ ضوءُه
أغَبَّ، وإن زاد الضياءُ أقاما

المعنى لطيفٌ وإن لم تساعده العبارةُ على ما يَجِبُ. لأن الإغباب أن يتخلّل بين وقتَي الحضور وقتٌ يخلو منه. فإنما يصلح لأن يُرادَ أن القمر إذا نقص نورُه لم يُوالِ الطلوعَ في كل ليلة، بل يظهر في بعض الليالي دون بعض. وليس الأمر كذلك. لأنه ـ على نُقصانه ـ يطلُع كل ليلة حتى تكونَ السِّرَارُ.

وكذا ينظر إلى بُعدِه وارتفاعِه، وقُربِ ضوئه وشعاعه، في نحو ما مضى من بيتي البحتري، وإلى ظهوره في كل مكان، كما في قول أبي الطَّيِّبِ:

كالبدرِ مِنْ حَيْثُ الْتَفَتَّ وجدْتَه
يُهْدِي إلى عينيكَ نوراً ثاقِباً

إلى غير ذلك.

ثم النظرُ في أركان التشبيه ـ وهي أربعة: طَرَفاه، ووجهُه، وأداتُه ـ وفي الغرضِ منه، وفي تقسيمه بهذه الاعتبارات.

أمّا طرَفاه فهما:

إمّا حِسِّيّان. كما في تشبيه الخدِّ بالورد، والْقَدِّ بالرُّمح، والفيل بالجبل، في المُبْصَرَاتِ، والصَّوْتِ الضعيفِ بالْهَمْسِ في المسموعات، والنَّكْهَةِ بالْعَنْبَرِ في المشمومات، والريقِ بالخمر في المذُوقَات: والجِلْدِ الناعم بالحرير في الملموسات.

وإما عقليان، كما في تشبيه العلم بالحياة.

وإما مختلفان، والمعقول هو المشبّه كما في تشبيه المنيّةِ بالسَّبُع أو بالعكس، كما في تشبيه العِطر بخُلُقٍ كريم.

والمرادُ بالحِسِّيِّ: المُدْرَكُ هو ـ أو مادَّتُه ـ بإحدى الحواسِّ الظاهرةِ، فدخل فيه الخياليّ، كما في قوله: [الصنوبري، أحمد محمد الحلبي].

وكأن مُحْمَرَّ الشقِيقِ إذا تَصَوَّبَ أو تَصَعَّدْ
أعلام ياقوتٍ نُشِرْ ن على رماح من زبَرْجَدْ

وقوله:

كلُّنا باسِطُ الْيدِ نحوَ نَيْلُوفَرٍ نِدِي[1]
كدبابيس عَسْجَدٍ قُضُبُها من زبَرْجَدِ

والمراد بالعقلي: ما عدا ذلك. فدخل فيه الوهْمِيُّ، وهو ما ليس مُدْرَكاً بشيء من الحواسِّ الخمس الظاهرة، مع أنه لو أُدْرِكَ لم يُدْرَك إلاّ بها، كما في قول امْرِئِ الْقَيْسِ:

ومَسنونَةٌ زُرْقٌ كأنياب أغْوال

(١) النيلوفر: نبات ينبت في المياه المستنقعة ويزهر على سطحها.

وعليه قولُه تعالى: «طَلْعُها كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ»[1] وكذا ما يُدْرَك بالوِجْدانِ، كاللّذةِ، والألم، والشِّبَعِ، والجوعِ.

وأما وجهه: فهو المعنى الذي يشترك فيه الطرفان، تحقيقاً أو تخييلاً.

والمرادُ بالتخييل: أنْ لا يمكنَ وجوده في المشبّه به إلا على تأويل، كما في قول القاضي التّنُوخِيِّ:

وكأنّ النجومَ بين دُجاها سُنَنٌ لاحَ بينَهن ابتِداعُ

فإن وجهَ الشبه فيه: الهيئةُ الحاصلةُ من حصول أشياءَ مُشرقةٍ بِيضٍ في جوانب شيءٍ مُظْلِمٍ أسْوَدَ؛ فهي غيرُ مَوْجودة في المشبَّه به إلا على طريق التخييل.

وذلك: أنه لما كانَتِ البدعةُ والضلالةُ وكلُّ ما هو جهلٌ؛ يجعل صاحبها في حكم من يمشي في الظلمة؛ فلا يهتدي إلى الطريق، ولا يَفْصِل الشيء من غيره. فلا يأمن أن يَتَرَدّى في مَهْواةٍ، أو يَعْهَرَ على عَدُوٍّ قاتل، أو آفةٍ مُهلِكة ـ شُبِّهَتْ بالظُّلمة. ولَزِم ـ على عكس ذلك ـ أن تُشبَّه السنَّةُ والْهدى، وكلُّ ما هو علمٌ بالنور. وعليهما قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُماتِ إلى النُّورِ﴾[2].

وشاع ذلك، حتى وُصِف الصِّنفُ الأوّل بالسَّواد، كما في قول القائل: «شاهدْت سوادَ الكفر من جَبين فلان».

والصِّنفُ الثاني بالبياض، كما في قول النبي ﷺ: «أتيتكم بالحنيفيَّة البيضاء» وذلك لتخييل أن السُّنَنَ ونحوها من الجنس الذي هو إشراقٌ أو

---

(١) الآية ٦٥ من سورة الصافات. (٢) الآية ١٦ من سورة المائدة.

ابْيضـاضٌ في العين، وأن البِدْعَـةَ ونحـوَهـا على خـلاف ذلـك. فصـار تشبيـهُ النجـوم ما بين الـدَّياجي بـالسُّنَنِ ما بينَ الإبتـداع؛ كتشبيه النجـوم في الـظلام ببياض الشَّيْب في سواد الشباب، وبالأنوار مُؤْتَلِقَةَ بين النبات الشديدِ الخضرة. فالتأويل فيه: أنه تُخُيِّل ما ليس بمُتَلون مُتَلَوِّناً.

ويحتمِـل وجهاً آخـر، وهو: أن يُتَـأَوَّل بأنـه أراد معنى قولهم: إن سـواد الظلام يَزيد النجوم حُسناً. فإنه لمّا كان وقوفُ العاقل على عَوَارِ الباطـلِ يَزيـد الحقَّ نُبْـلاً في نفسه، وحسناً في مَرآة عقله؛ جُعِـلَ هذا الأصـلُ من المعقول مِثـالاً للمُشَاهَـد الْمُبْصَر هنـاك، غَيْرَ أنـه لا يخرج ـ مـع هذا ـ عن كـونـه على خلاف الظاهر، لأن الظاهر أن يُمثّل المعقولُ في ذلك بالمحسوس، كمـا فعل البُحْتُرِيُّ في قوله:

وقـد زادها إفـراطَ حُـسْـنٍ: جِـوارُهَـا
خـلائـقَ أصـفـارٍ مـن الـمـجـد خُـيَّـبِ

وحُـسْـنُ دَرارِيِّ الـكـواكـبِ أنْ تُـرَى
طـوالِـعَ فـي داجٍ مـن الـليـل غَـيْـهَـبِ

ومن التشبيه التخييليِّ: قولُ أبي طالِبٍ الرَّقِّيِّ:

ولـقـد ذكـرْتُـكِ والـظلامُ كـأنـه
يـومُ الـنَّـوَى وفـؤادُ مَـنْ لـم يَـعْـشَـقِ

فإنه لما كانت أيامُ الْمَكارِهِ تُوصَف بالسواد تَوَسُّعـاً؛ فيقال: اسـودَّ النهارُ في عَيْنَيَّ، وأظلمتِ الـدنيـا عَلَيَّ، وكـان الْغَـزِلُ يَـدَّعي القَسْـوَةَ على مَنْ لم يَعْشَقْ، والقلبُ القاسي يوصف بالسواد تَوَسُّعاً ـ تَخَيّل يومَ النّوَى وفؤادَ مَنْ لم يعشَقْ شيئين لهما سواد، وجعلهما أعرفَ به، وأشهرَ من الظلام؛ فشبّهه بهما. وكذلك قولُ ابنِ بابَك:

وأرضٍ كأخلاق الكِرام قطعتُها
وقد كَحَلَ الليلُ السِّماك فأبصرا

فإن الأخلاق لما كانت تُوصَف بالسّعة والضِّيق تشبيهاً لها بالأماكن الواسعة والضيِّقة: تَخَيّل أخلاقَ الكرام شيئاً له سَعةٌ، وجُعِلَ أصلاً فيها، فشَبّه الأرضَ الواسعةَ بها. وكذا قولُ التّنُوخِيِّ: [علي بن محمد].

فانهَضْ بنارٍ إلى فحم كأنهما
في العين ظُلْمٌ، وإنصافٌ قد اتّفقا

فإنه لما كان يقال في الحق: إنه منيرٌ واضحٌ؛ فيُستعار له صفةُ الأجسام المنيرةِ، وفي الظلم خلافُ ذلك ـ تخيّلهما شيئين لهما إنارة وإظلامٌ. فشبّه النارَ والفحم بهما مجتمعين.

وكذا ما كتب به الصاحِب إلى القاضي أبي الْحَسَنِ، وقد أهْدَى له الصاحب عِطَر القُطْرِ:

يا أيها القاضي الّذي نفسي له
مع قُرْبِ عهدِ لقائه مُشْتَاقَهْ
أهْدَيْتُ عطراً مثلَ طيب ثنائهِ
فكأنما أُهدي له أخلاقَهْ

فإنه لما كان الثناءُ يُشَبّهُ بالعِطر ويُشتَقُّ له منه؛ تخيّله شيئاً له رائحةٌ طيِّبةٌ وشبَّه العِطْرَ به، ليُوهِمَ أنه أصلٌ في الطِّيبِ. وأحقُّ به منه.

وكذا قولُ الآخر: [العلوي الأصفهاني]
كأنَّ انتضاءَ البدرِ من تحت غَيْمِةٍ
نَجاةٌ من الْبَأساء بعدَ وُقوعِ

فإنه لما رأى الخلاصَ من شدَّةٍ يُشَبَّه بخروج البدر من تحت الغيمِ بانحساره عنه؛ قَلَبَ التشبيه ليُرِيَ أن صورةَ النجاء من البأساء لكونها مطلوبةً فوق كل مطلوب ـ أعرفُ من صورة انتضاء البدر من تحت غيمه.

وإذا عُلِمَ أن وجه الشبَهِ هو ما يَشترِك فيه الطرفان؛ عُلِمَ فسادُ جعلِه في قول القائل: «النحو في الكلام كالملح في الطعام» كونَ القليلِ مُصْلِحاً والكثير مُفْسِداً. لأن القِلّة والكثرةَ إنما يُتَصَوَّر جَرَيانُهما في الملح، وذلك بأن يُجْعَل منه في الطعام القدر المُصلح أو أكثرُ منه، دون النحو. فإنه إذا كان من حُكمه رفعُ الفاعلِ ونصبُ المفعولِ ـ مَثَلاً ـ فإن وُجِدَ ذلك في الكلام فقد حصَل النحوُ فيه، وانتفى الفسادُ عنه، وصار مُنْتَفَعاً به في فهم المراد منه، وإلا لم يحصُل وكان فاسداً لا ينتفع به. فالوجهُ فيه: هو كونُ الاستعمالِ مُصلِحاً، والإهمال مفسداً؛ لإشتراكهما في ذلك.

ومما يتّصِل بهذا، ما حُكِيَ: أن ابنَ شَرَفٍ الْقَيْرَوَانِيَّ، أنشد ابن رَشِيقٍ قوله:

غيري جَنَى، وأنا المُعاتَبُ فيكُمُ
فكأنني سبّابَة المُتَنَدِّمِ

وقال له: «هل سمعتَ هذا المعنى؟» فقال ابن رَشِيقٍ: «سمعتُهُ وأخذتَهُ أنت، وأفسدْتَه» أمّا الأخذُ فمن النّابغة الذبْياني، حيث، يقول:

حلَفْتُ فلم أترُكْ لنفسكَ رِيبَةً
وهل يَأثَمَنْ ذو إمّةٍ وَهْوَ طائعُ
لكلّفْتَنِي ذَنْبَ امْرِئٍ وتَرَكْتَهُ
كذِي الْعُرِّ يُكوَى غيرُه وَهْوَ راتعُ

وأما الإفسادُ؛ فلأن سَبّابة المتندِّم أولُ شيءٍ يتألّم منه؛ فلا يكون المعاقَبُ غيرَ الجاني. وهذا بخلاف بيت النابغة. فإن المَكْوِيَّ من الإبل يألَمُ وما به عُرٌّ البَتّة وصاحبُ العُرِّ لا يألم جُملةً.

وهو إما غيرُ خارج عن حقيقة الطرفين، أو خارجٌ.

والأول: إما تمام حقيقتهما، كما في تشبيه إنسان بإنسان في كونه إنساناً، أو جزئِهما، كما في تشبيه بعض الحيوانات العُجْم بالإنسان في كونه حيواناً.

والثاني: صفةٌ، إما حقيقيةٌ، أو إضافيةٌ.

والحقيقة: إما حِسِّيّةٌ. وهي الكَيْفِيّاتُ الجسيمة مما يدرك بالبصر من الألوان، والأشكال، والمقادير، والحركات، وما يتصل بها من الحسن والقبح وغير ذلك، أو بالسمع، من الأصوات القوية، والضعيفة، والتي بينَ بينَ، أو بالذَّوق من أنواع الطعوم، أو بالشم من أنواع الراوئح، أو باللمس، من الحرارة والبُرُودة، والرُّطوبة واليُبوسة، والخُشونة والملاسة، واللين والصلابة، والخفة، والثقل، وما ينضاف إليها.

وإما عقلية، كالكيفيات النفسية، من الذكاء، والتيقُّظ، والمعرفة، والعلم، والقدرة، والكرم، والسخاء، والغضب، والحلم، وما جرى مَجْرَاها من الغرائز والأخلاق.

والإضافية: كإزالة الحجاب في تشبيه الحُجّة بالشمس.

تقسيم آخر باعتبار آخر

وَوَجهُ الشبه: إما واحد، أو غيرُ واحد.

والواحد: إما حِسّيٌّ، أو عقليٌّ.

وغيرُ الواحد: إما بمنـزلة الـواحد ـ لكـونه مُـرَكَّباً من أمـرين أو أمور ـ أو متعدِّد غيرُ مركب.

والمركب: إما حِسِّيٌّ أو عقليٌّ.

والمتعدد: إما حسي، أو عقلي، أو مختلف..

والحِسيُّ لا يكون طرفـاه إلا حِسِّيَّيْنِ، لامتناع أن يُـدْرَك بالحس من غيـر الحسِّ شيءٌ.

والعقليُّ: طرفاة إما عقليان، أو حسيـان، أو مختلفان؛ لجـواز أن يُدْرَك بالعقل من الحس شيء، ولذلك يقال: التشبيهُ بالوجـه العقليِّ أعمُّ من التشبيه بالوجه الحِسِّي.

قال الشيخُ صاحبُ المِفتاح: وههنـا نكتةٌ لا بُـدَّ من التنبُّه لهـا، وهي أن التحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون غيرَ عقلي؛ وذلك أنـه متى كان حِسِّيّاً ـ وقد عرفتَ أنه يجب أن يكون مـوجوداً في الطرفين، وكل مـوجود فله تعيُّنٌ ـ

فوجه الشبه مع المشبهِ متعيِّنٌ، فيمتنع أن يكون هو بعينه موجوداً مع المشبَّه به؛ لامتناع حصول المحسوس المعيَّنِ ههنا، مع كونه بعينه هناك بحكم الضرورة، وبحكم التنبيه على امتناعه ـ إن شئت ـ وهو استلزامُه إذا عُدِمَتْ حُمْرَةُ الخدِّ دون حمرة الورد أو بالعكس، كونَ الحمرةِ مَعْدومةً موجودةً معاً، وهكذا في أخواتها، بل يكون مِثْلَه مع المشبَّهِ به، لكنَّ المثلين لا يكونان شيئاً واحداً، ووجهُ الشبه بين الطرفين ـ كما عرفتَ ـ واحدٌ؛ فيلزم أن يكون أمراً كُلِيّاً مأخوذاً من المِثْلَيْنِ بتجريدهما عن التعيُّن، لكن ما هذا شأنه فهو عقلي.
ويمتنع أن يُقال: فالمراد بوجه الشبه حصولُ المثلين في الطرفين؛ فإن المثلين متشابهان؛ فمعهما وجهُ تشبيه؛ فإن كان عقلياً كان المرجحُ في وجه الشبه العقل في المآل، وان كان حِسِّيّاً استلزم أن يكون مع المثلين مثلان آخران، وكان الكلام فيهما كالكلام فيما سواهما، ويلزم التسلسل.

هذا لفظه، ويمكن أن يُقال: المراد بكونه حِسِّيّاً أن تكون أفرادُه مُدْرَكةً بالحسِّ، كالسواد؛ فإن أفرادَه مدرةٌ بالبصر، وإن كان هو في نفسه غيرَ مُدْرَكٍ به ولا بغيره من الحواسِّ.

الواحدُ الحِسِّيُّ: كالحمرة، والخفاء، وطِيب الرائحة، ولذَّة الطعم، ولين الملمس؛ في تشبيه الخدِّ بالورد، والصوتِ الضعيفِ بالهمس، والنَّكْهة بالعنبر، والريق بالخمر، والجلدِ الناعم بالحرير، كما سبق.

والواحدُ العقليُّ: كالعَراء عن الفائدة في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه؛ وجهةِ الإدراك في تشبيه العلم بالحياة، فيما طرفاه معقولان.

والجراءة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد، وَمُطْلَقِ الاهتداء في تشبيه أصحاب النبي ـ ﷺ ورضي عنهم ـ بالنجوم، فيما طرفاه محسوسان.

والهدايةِ في تشبيه العلم بالنور، وتحصيلِ ما بين الزيادة والنقصان في تشبيه العدل بالقسطاط، فيما المشبه فيه معقول والمشبه به محسوس.

واستطابةِ النفْس في تشبيه العطر بخُلُقٍ كريم، وعدم الخفاء في تشبيه النجوم بالسُّنن، فيما المشبه فيه محسوس والمشبه به معقول.

قال الشيخ صاحبُ المفتاحِ: وفي أكثر هذه الأمثلة في معنى وحدتها تسامُحٌ.

والمركّب الحسي: طرفاه إما مفردادان كالهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكُرِيِّ والمقدار المخصوص في قول ذي الرمه:

وسقْطٍ كعين الدِّيك عاوَرْتُ صاحبي
أتاها، وهَيّأنا لموقعها وَكْرا

وكالهيئة الحاصلة من تقارُن الصوَرِ البيضِ، المستديرة، الصِّغار المقادير في المَرْأى، على كيفيَّةٍ مخصوصة إلى مقدارٍ مخصوصٍ، في قول أُحَيْحَةَ بْنِ الجُلَاحِ، أو قَيْسِ بْنِ الأسْلَت:

وقد لاح في الصبح الثُّريَّا كما ترى
كعُنْقودِ مُلَّاحِيَّةٍ حِينَ نَوّرا[1]

وأما مُرَكَّبَان، كالهيئة الحاصلة من هُوِيِّ أجرامٍ مُشرقةٍ مستطيلةٍ، متناسبةِ المقدار، متفرقةٍ في جوانب شيءٍ مُظلمٍ، في قول بَشَّارٍ:

كأنّ مُثارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤوسنا
وأسيْافَنَا ليلٌ تهاوَى كواكبُهْ

---

(١) الملاحية: نوع من العنب الأبيض الطويل.

وكالهيئة الحاصلة من تفرُّق أجرامٍ ، مُتَلأْلِئةٍ، مستديرةٍ، صغارِ المقادير في المرأى، على سطح جسمٍ أزرقَ، صافي الزُّرقة ، في قول أبي طالبٍ الرَّقِّيِّ :

وكأن أجرامَ النجومِ لَوامِعاً
دُرَرٌ نُثِرْنَ عَلَى بِساطٍ أزْرَقِ

وإما مختلفان، كما تشبيه الشَّاة الجَبَليِّ بحمارٍ أبترَ مَشقوقِ الشَّفَةِ والحوافرِ نابتٍ على رأسه شجرتا غَضاً، وكما مرَّ في تشبيه الشقيق والنيلوفَر.

ومن بديع هذا النوع - أعني المركب الحسي ما يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة، ويكون على وجهين:

أحدهما: أن يُقْرَن بالحركة غيرُها من أوصاف الجسم، كالشكل، واللون، كما في قوله: [جبار بن جزء].

والشمسُ كالمِرآةِ في كَفِّ الأشَل

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة، مع الإشراف، والحركة السريعة المتصلة، ما يحصل في الإشراف بسبب تلك الحركة، من التموُّج والاضطراب، حتى يُرَى الشعاعُ كأنه يَهُمُّ بأن ينبسط حتى يفيضَ من جوانب الدائرة، ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بدا له إلى الانقباض، كأنه يجتمع من الجوانب إلى الوسط؛ فإن الشمس إذا أَحَدَّ الإنسانُ النظر إليها ليتبين جِرْمَها وجدها مُؤَدِّيةً لهذه الهيئة، وكذا المرآة إذا كانت في يد الأشَلِّ.

ومثله قول المُهَلَّبِيِّ الوزيرِ [الحسن بن محمد].

والشمسُ من مشرقها قد بَدَتْ
مُشْرِقَةً ليس لها حاجب

كـأنــهــا بُــوتَــقَــةٌ أُحْــمِــيَــتْ
يَــجــول فــيــهــا ذهــبٌ ذائــبُ

فـإن البُـوتَقــة إذا أُحْمِيَتْ، وذاب فيهـا الــذهب، تشكَّـل بشكلهــا في الاستدارة وأخذ يتحرك فيها بجملته تلك الحركَةَ العجيبةَ، كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جـوانبها؛ لمـا في طبعه من النعـومة، ثم يبـدو له فيـرجع إلى الانقباض؛ لما بين أجـزائه من شـدة الاتصال والتـلاحُم؛ ولذلـك لا يقع فيـه غليان على الصفة التي تكون في الماء ونحوه مما يتخلله الهواء.

وكما في قول الصَّنَوْبَرِيِّ:

كـأن فـي غُــدرانــهــا
حــواجــبــا ظَــلَّــتْ تُــمطّ

أراد ما يبدو في صفحة الماء من أشكال الماء كـأنصاف دوائـر صِغارٍ ثم تمتد امتداداً ينقص من انحنـائها؛ فينقلهـا من التقوُّسِ إلى الاستـواء، وذلك أشبهُ شيء بالحواجب إذا امتدَّت؛ لأن للحاجب كما لا يخفى تقـويساً، ومَـدُّهُ ينقص من تقويسه.

والوجه الثاني: أن تجرَّد هيئةُ الحركةِ عن كلِّ وصفِ غَيْرِها للجسم؛ فهناك أيضاً لا بُدَّ من اختلاط حركاتٍ كثيرةٍ للجسم إلى جهاتٍ مختلفة له، كأن يتحرك بعضُه إلى اليمين، وبعضُه إلى الشِّمال، وبعضه إلى العُلو، وبعضُه إلى السُّفل.

فحركة الرَّحا والدُّولابِ والسهم لا تركيبَ فيها؛ لاتحاد الحركة وحركةُ المصحفِ في قول ابن المُعْتَزِّ:

وكـأن الـبـرق مُـصْـحَـفُ قـارٍ
فـانـطبـاقـاً مَـرَّةً وانـفـتـاحـا

فيها ترتيب ؛ لأنه يتحرك في الحالتين الى جهتين في كل حالة إلى جهة، وكلّما كان التفاوُتُ في الجهات التي تتحرك أبعاض الجسم إليها أشدَّ كان التركيب في هيئة المتحرِّك أكثر.

ومن لطيف ذلك قول الأعشى يصف السفينة في البحر وتقاذفَ الأمواج بها:

تـقِصُ الـسـفـيـنُ بـجـانِـبَـيْـه كـمـا
يَــنْــزُو الــرُّبَــاحُ خَــلاَ لــه كَــرْعُ

قال الشيخ عبد القاهر: الرُّباحُ: الفصيل (وقيل: القرد) والكَرْعُ: ماءُ السماءِ؛ شبَّه السفينة في انحدارها وارتفاعها بحركات الفصيل في نَزْوِه؛ فإنه يكون له حينئذٍ حركاتٌ مُتَفاوِتةٌ تصير لها أعضاؤه في جهات مختلفة، ويكون هناك تَسفُّلٌ وتَصعُّدٌ على غير ترتيب، وبحيثُ (يكاد) يَدخُلُ أحدُهما في الآخر؛ فلا يتبينه الطَّرْفُ مرتفعاً حتى يراه مُتَسفّلا، وذلك أشبهُ شيءٍ بحال السفينة وهيئةِ حركاتها حين تَتَدافَعُها الأمواجُ.

ومنه قولُ الآخرَ [ابن المعتز].

حـفَّت بِـسَـرْوٍ كـالقـيـان، ولُحِّـفَتْ
خُضْرَ الحـريـر على قـوامٍ مُعتَـدلْ
فـكـأنهـا والـريـحُ جـاء يُـميِلُهـا
تبغي التعـانُقَ، ثم يمنعُهـا الخجَـلْ

فإن فيه تفصيلاً دقيقاً؛ وذلك أنه راعى الحركتين؛ حركةَ التهيُّؤِ للدنُوِّ والعناق، وحركة الرجوع إلى أصل الافتراق، وأدَّى ما يكون في الثانية من سرعة زائدة تأدِيةً لطيفةً؛ لأن حركة الشجرة المعتدلة حال رجوعها إلى اعتدالها أسرعُ

لا مَحَالَةَ من حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال؛ وكذلك حركةُ من يدركه الخجل فيرتدع أسرعُ من حركة من يَهُمّ بالدنُو، لأن إزعاج الخوف أقوى أبداً من إزعاج الرجاء.

ومما مذهبه السهلُ الممتنع من هذا الضرب قولُ امْرِىءِ القَيْسِ:

مِكَرٍّ مَفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً
كجُلْمودِ صَخْرٍ حَطَّه السيلُ من عَلِ

يقول: إن هذا الفرس ـ لفرط ما فيه من لِينِ الرأسِ وسرعةِ الانحرافِ ـ ترى كفَلَه في الحال التي ترى فيها لبَبَه؛ فهو كجلمود صخر دفعه السيل من مكان عال؛ فإن الحجر بطبعه يطلب جِهة السُّفل؛ لأنها مركزه، فكيف إذا أعانته قوةُ دَفْع السيل من عل؟! فهو لسرعة تقلُّبه يُرَى أحدُ وجهيه حين يُرَى الآخرُ.

وكما يقعَ التركيب في هيئة الحركة قد يقع في هيئة السكون؛ فمن لطيف ذلك قول أبي الطَّيِّبِ في صفة الكلب:

يُقْعِي جُلوسَ البدَوِيِّ الْمُصْطَلي

إنما لطف من حيث كان لكل عضو من لكلب في إقعائه موقعٌ خاصٌ، وللمجموع صورةٌ خاصَّةٌ مؤلَّفَةٌ من تلك المواقع.

ومنه البيت الثاني من قول الآخَرِ في صفة مَصْلوبٍ:

كأنه عاشقٌ قد مَدَّ صفحتَه
يوم الوَداع إلى توديع مُرْتَحِل
أو قائمٌ من نُعاسٍ فيه لُوثَتُهُ
مُواصِلٌ لتمطِّيه من الكَسل

والتفصيلُ فيه أنه شبّه بالمتمطي إذا واصل تَمَطِّيَهُ مع التعّرض لسببه وهو اللُّوثَةُ والكسل فيه؛ فنظر إلى هذه الجهات الثلاث، ولو اقتصر على أنه كالمتطي كان قريبَ التناول؛ لأن هذا القدر يقع في نفس الرائي للمصلوب ابتداءً؛ لأنه من باب الجملة.

وشبيهٌ بهذا القول قولُ الآخَرِ:

لـم أر صَـفّـاً مثـلَ صَـفِّ الـزُّطِّ
تِسـعيـنَ منهـم صُـلِبـوا فـي خَطِّ
مـن كـل عـالٍ جِـذعُـه بـالـشّط
كـأنـه فـي جِـذعـه الْـمُـشْـتَطِّ
أخـو نُـعـاسٍ جَـدَّ في التّمَـطِّي
قـد خـامـرَ الـنـومَ ولـم يَـغِطِّ

والفرق بين هذا والأوَّلِ أن الأول صريحٌ في الاستمرار على الهيئة والاستدامة لها دون بلوغ الصفة غايَة ما يمكن أن يكون عليها، والثاني بالعكس.

قال الشيخ عبد القاهر: وشبيهٌ بالأول في الاستقصاء قول ابنِ الرُّومي في المصلوب أيضاً:

كـأن لـه في الجـوِّ حَيْـلًا يَبُـوعُـه[1]
إذا مـا انقضَى حَبْـلٌ أُبِيـحَ حبـلُ

فقوله: «إذا ما انقضى حبلٌ أُتيح له حبل» كقوله: «مواصل لتمطيه من

---

(١) يبوعه: يقيسه بباعه.

الكسل» في التنبيه على إستدامة الشَّبه، لأنه إذا كان لا يزال يبوع حَبْلاً لم يقبض باعَه، ولم يرسل يده، وفي ذلك بقاءُ شبه المصلوب على الاتصال.

والمركّبُ العقليُّ كالمنظر الْمُطْمِع مع الْمَخْبَرِ الْمُؤيِس الذي هو على عكس ما قدر، في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَروا أعْمالُهُمْ كَسَراب بِقيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتّى إذا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَفاهُ حِسَابَهُ﴾[1] شبّه ما يعمله من لا يقرِن الإيمانَ المعتبر بالأعمال التي يَحْسَبُها تنفعه عند الله وتنجيه من عذابه، ثم يَخِيبُ في العاقبة أملُه، ويَلْقَى خلافَ ما قَدَّر، بسرابٍ يراه الكافر بالسّاهِرَة وقد غلبه عطشٌ يومَ القيامة، فيحسَبه ماءً؛ فيأتيه، فلا يجد ما رجاه، ويجد زبانِيَةَ الله عنده؛ فيأخذونه، فَيَعْتِلونه إلى جهنّمَ، فيسقونه الْحَميمَ وَالْغَسَّاقَ.

فهو كما ترى مُنْتَزَعٌ من أمور مجموعة قُرِنَ بعضُها إلى بعض؛ وذلك أنه رُوعِيَ من الكافر فعلٌ مخصوصٌ، وهو حُسبانُ الأعمال نافعةً له، وأن تكون للأعمال صورةٌ مخصوصةٌ، وهي صورةُ الأعمالِ الصالحةِ التي وَعَدَ الله تعالى بالثواب عليها بشرط الإيمان به وبرسُلِه عليهم السلام؛ وأنها لا تفيدهم في العاقبة شيئاً، وأنهم يَلْقَوْنَ فيها عكسَ ما أمّلوه وهو العذاب الأليم، وكذا في جانب المشبَّه به.

وكحِرمان الانتفاع بأبلغ نافع مَعَ تَحَمُّلِ التعب في استصحابه، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الّذينَ حُمِّلوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوها كَمَثَلِ الحِمَارِ يَحْمِلُ أسْفاراً﴾[2] فإنه أيضاً مُنتزع من أمور مجموعة قُرِنَ بعضُها إلى بعضٍ؛ وذلك أنه رُوعِيَ من الحمار فعلٌ مخصوصٌ، وهو الحمل، وأن يكون المحمولُ شيئاً

(١) الآية ٣٩ من سورة النور.
(٢) الآية ٥ من سورة الجمعة.

مخصوصاً وهي الأسفار التي هي أوْعِيَةُ العلوم، وأن الحمار جاهل ما فيها، وكذا في جانب المشبه.

واعلم أنه قد تقع بعد أداة التشبيه أمور يُظَنُّ أن المقصود أمر مُنْتَزعٌ من بعضها؛ فيقع الخطأ؛ لكونه أمراً مُنتزعاً من جميعها، كقوله:

كما أبرَقَتْ قوماً عِطاشاً غمامةٌ

فلمَّا رَأوْها أقشعَتْ وتجلَّتِ

فإنه ربَّما يُظَنُّ أن الشطرَ الأوَّلَ منه تشبيهٌ مُستَقلٌّ بنفسه لا حاجة به إلى الثاني على أن المقصودَ به ظهورُ أمرٍ مُطْمع لمن هو شديدُ الحاجة إليه، ولكن بالتأمُّل يظهر أن مَغْزَى الشاعرِ في التشبيه أن يثبِتَ ابتداءً مطمعاً مُتَّصلاً بانتهاء مُؤْيِسٍ، وذلك يتوقَّف على البيت كله.

فإن قيل: هذا يقتضي أن يكون بعضُ التشبيهات المجتمعة كقولنا: «زيد يَصْفُو وَيَكْدِرُ» تشبيهاً واحداً؛ لأن الاقتصار على أحد الخبرين يبطل الغرض من الكلام؛ لأن الغرض منه وصف المخبَرِ عنه بأنه يجمع بينَ الصفتين، وأن إحداهما لا تدوم.

قلنا: الفرق بينهما أن الغرض في البيت أن يَثْبُتَ ابتداءٌ مُطْمعٌ متصل بانتهاءٍ مُؤْيِسٍ كما مر، وكونُ الشيء ابتداءً لآخر زائدٌ على الجمع بينهما، وليس في قولنا «يصفو ويكدر» أكثرُ من الجمع بين الصِّفَتَيْن، ونظيرُ البيتِ قولُنا «يصفو ثم يكدِرُ» لإفادة «ثُمَّ» الترتيب المقتضي ربطَ أحدِ الوصفين بالآخر.

وقد ظهر مما ذكرنا أن التشبيهاتِ المجتمعةَ تفارق التشبيه المركَّب في مثل ما ذكرنا بأمرين:

أحدهما: أنه لا يجب فيها ترتيب:

الثاني: أنه إذا حُذِفَ بعضُها لا يتغير حال الباقي في إفادة ما كان يفيده قبل الحذف.

فإذا قلنا «زيد كالأسدَ بأساً، والسيفِ مَضاَءً، والبحرِ جُوداً» لا يجب أن يكون لهذه التشبيهات نَسْقٌ مخصوص، بل لو قُدِّم التشبيه بالبحر أو التشبيهُ بالسيف؛ جاز لو أُسْقِط واحدٌ من الثلاثة لم يتغير حالُ غيره في إفادة معناه. بخلاف المركب؛ فإن المقصود منه يختلُّ بإسقاط بعض الأمور.

والمتعدِّد الْحِسِّيُّ: كاللون، والطعم، والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى.

والمتعدد العقلي: كحِدَّةِ النظر، وكمال الحذر، وإخفاء السِّفاد، في تشبيه طائر بالغراب.

والمتعدّد المختلفُ: كحُسْنِ الطلعة ونباهة الشأن، في تشبيه إنسان بالشمس.

واعلم أن الطريقَ في اكتساب وجه الشبه أن يُمَيِّز عَّما عداه، فإذا أردْتَ أن تُشَبِّه جسِماً بجسم في هيئة حركة، وجب أن تطلب الْوِفاق بين الهيئة والهيئة مُجَرَّدتين عن الجسم وسائر أوصافه من اللون وغيره، كما فعل ابْنُ الُمعْتَزِّ في تشبيه البرق؛ فإنه لم ينظر إلى شيء من أوصافه سوى الهيئة التي تجدها العين، من انبساط يعقبه انقباض.

وأما أداته فالكافُ في نحو قولك: «زيدٌ كالأسد» وكأنَّ في نحو قولك «زيدٌ كأنه أسد» و«مثل» في نحو قولك: «زيدٌ مِثْلُ الأسد» وما في معنى «مثل» كلفظة «نحو» وما يُشْتَقُّ من لفظة «مثل» و«شبه» ونحوهما.

والأصلُ في الكاف ونحوِها أن يليها المشبَّه به، وقد يليها مفردٌ لا يتأَّتى التشبيهُ به، وذلك إذا كان المشبَّه به مُركباً كقوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ

الحَيَاةِ الدُّنْيَا كماءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّماء فَاخْتَلَطَ بهِ نَبَاتُ الأرضِ، فأَصْبَحَ هَشِماً تـذروه الرِّياح﴾[1]؛ إذ ليس المرادُ تشبيه حال الدنيا بالماء، ولا بمفردٍ آخرَ يُتمحَّلُ لتقديره، بل المراد تشبيه حالها، في نضارتها، وبهجتها، وما يتعقَّبها من الهلاك والفناء، بحال، النبات يكون أخضرَ وارفاً، ثم يهيج، فتُطيره الرياح كأن لم يكن.

وأما قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللّهِ، كما قالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لَلْحَوَارِيِّينَ: مَنْ أَنْصَارِي إلى اللَّهِ﴾[2]؟ فليس منه؛ لأن المعنى «كونوا أنصارَ الله، كمَا كان الحواريُّون أَنصارَ عيسى، حين قال لهم: من أنصاري إلى الله؟».

وقد يذكر فِعْلٌ ينبي عن التشبيه، كعلمت في قولك «علمت زيداً أسداً» ونحوِه.

هذا إذا قَرُب التشبيه فإن بُعِّدِ أدنى تبعيد؛ قيل: خِلْتُه وَحسِبتهُ ونحوهما.

وأما الغرض من التشبيه فيعود في الأغلب إلى المشبه، وقد يعود إلى المشبه به.

أما الأول فيرجع إلى وجوه مختلفة:

منها: بيانُ أن وجود المشبَّه ممكنٌ، وذلك في كل أمر غريب يمكن أن يُخالَفُ فيه ويُدَّعَي امتناعُه، كما في قول أبي الطَّيِّبِ:

فـإن تَـفُـق الأنـامَ وأنـت مـنـهـم
فـإن الـمِسْـكَ بـعضُ دَمِ الغَـزَالِ

---

(١) الآية ٥٤ من سورة الكهف. (٢) الآية ١٤ من سورة الصف.

أراد أنه فاق الأنام في الأوصاف الفاضلة، إلى حَد بَطَلَ معه أن يكون واحداً منهم، بل صار نوعاً آخر برأسه أشْرَفَ من الإنسان، وهذا ـ أعني أن يتناهى بعضُ أفراد النوع في الفضائل، إلى أن يصير كأنه ليس منها ـ أمرٌ غريبٌ يفتقر من يَدَّعيه إلى إثبات جواز وجوده على الجملة، حتى يجيء إلى إثبات وجوده في الممدوح؛ فقال:

فإن المِسْكَ بعضُ دَمِ الغزال

أي: ولا يُعَدُّ في الدِّماء؛ لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا يُوجَد شيءٌ منها في الدَّم، وخُلُوِّه من الأوصاف التي كان لها الدَّمُ دماً؛ فأبان أن لما ادعاه أصلاً في الوجود على الجملة.

ومنها: بيانُ حاله، كما في تشبيه ثوبٍ بثوبٍ آخرَ في السواد، إذا عُلِم لونُ المشبه به دون المشبه.

ومنها: بيان مقدار حاله في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في قوله: [أبو تمام].

مِدادٌ مِثْلُ خافِيَةِ الغُرابِ

وعليه قولُ الآخَرِ:

فأصبحْتُ من ليلى الغداةَ كقابضٍ
على الماء خانَتْهُ فُرُوجُ الأصابع

أي: بلغت في بَوارِ سَعْيي في الوصول إليها وان أُمَتَّعَ بها؛ أقصى الغايات، حتى لم أحْظَ منها بما قَلَّ ولا بما كَثُر.

ومنها: تقرير حاله في نفس السامع، كما في تشبيه من لا يحصل على سعيه على طائل بمن يَرْقِمُ على الماء، وعليه قوله عز وجل: ﴿وإذْ نَتَقْنا الجَبَلَ

﴿فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾[1] فإنه بيَّن ما لم تَجْرِ به العادةُ بما جَرَت به العادة.

وهذه الوجوه تقتضي أن يكون وجه المشبه به أتمَّ، وهو به أشهرُ؛ ولهذا ضعف قول البحتري:

على بـاب قِنَّسْرِيـن والـلَّيْـلُ لاطخ
جـوانِـبَـهُ مـن ظُـلْمَـةٍ بـمـدادِ

فإنه ربَّ مداد فاقد اللون، والليلُ بالسواد وشِّدتهِ أحَقُّ واحْرَى، ولهذا قال ابنُ الرُّومِيِّ:

حِبْـرُ أبي حـفْصٍ لُـعـابُ الـليـلِ
يـسـيـلُ لِـلإخْـوانِ أيَّ سَـيِّـل

فبالغ في وصف الحبر بالسواد حين شبهه بالليل؛ فكأنه نظر إلى قول العامَّة في الشيء الأسود: «هو كالنِّقْس»[2] ثم تركه للقافية إلى المداد.

ومنها: تزيينه للترغيب فيه، كما في تشبيه وجه أسود، بمقلة الظَّبي.

ومنها تشويهه للتنفير عنه، كما في تشبيه وجهٍ مجدورٍ بِسَلْحَةٍ جامدةٍ قد نقَرتْها الدِّيَكة.

وقد أشار إلى هذين الغرضين ابن الرُّومِيِّ في قوله.

تقـول: هـذا مُجـاجُ النَّحْـلِ؛ تمـدحُـه
وإن تَـعبْ قـلتَ: ذا قَـيْءُ الـزَّنـابـيـر

ومنها: استطرافه، كما في تشبيه فحم فيه جَمْرٌ مُوقَدٌ ببحر من المِسْك مَوْجه الذهب؛ لإبرازه في صورة الممتنع عادةٍ.

---

(١) الآية ١٧١ من سورة الأعراف.
(٢) النفس: الجد، المداد الذي يكتب به.

وللاستطراف وجهٌ آخرُ، وهو أن يكون المشبَّهُ به نادرَ الحضور إما مُطْلَقاً كما مَرَّ، وإما عند حضور المشبَّه كما في قوله: [ابن الرومي].

ولازَوَرْدِيَّةٍ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا
بَينَ الرِّياضِ على حُمْرِ اليَوَاقِيتِ
كأنها فوق قامات ضَعُفْنَ بها
أوائلُ النار في أطرافِ كِبْرِيتِ

فإن صورة النار بأطراف الكبريت؛ لا ينـدُر حضورُها في الذهن. نَدْرَةَ صورةِ بحرٍ من المِسْكِ موجهُ الذهبُ، وإنما النادر حضورها عند حضور صورة البَنْفْسَجِ، فإذا أُحْضرَ مع صحة الشَّبَهِ استُطْرِفَ لمشاهدة عِناقٍ بين صورتين لا تَتَراءى ناراهُما.

ومما يؤيِّد هذا ما يُحْكى أن جَرِيراً قال: أنْشدَني عَدِيٌّ:

عَرَفَ الدِّيارَ تَوَهُّماً فاعْتادها

فلما بلغ إلى قوله:

تُزْجِي أغَنَّ كأن إبْرَةَ رَوْقِهِ

رحمتُه وقلت: «قد وقع، ما عَساهُ يقول وهو أعرابِّي جِلْفٌ جافٍ؟» فلما قال:

قَلمٌ أصاب من الدَّواةِ مِدادَها

استحالَتْ الرحمةُ حَسَداً، فهل كانت رحمتُه في الأولىَ والحسَدُ في الثانية، إلا لأنه رآه حين افتتح التشبيهَ قد ذكر ما لا يحضرُ له في أول الفِكْر شَبَهٌ، وحين أتَّمهُ صادفه قد ظَفِر بأقرب صفة من أبعد موصوف؟

وذكر الشيخ عبد القاهر ـ رحمه الله ـ للاستطراف في تشبيه البَنَفْسَج بنار الكِبْرِيتِ وجهاً آخر، وهو أنه أراكَ شبهاً لنباتٍ غَضٍّ يَرفُّ وأوراق رطبةٍ؛ من لَهَبِ نارٍ في جسمٍ مُسْتَوْلٍ عليه اليبس، ومَبْنَى الطِّباع وموضوعُ الجِبْلِةِ على أن الشيء إذا ظهر من مكان لم يَعْهَدْ ظهورُه منه وخرج من مَوْضِعٍ ليس بمَعْدنٍ له؛ كانت صَبابة النفوس به أكثر، وكان الشغف به أجدر.

وأما الثاني فيكون في الغالب إيهامَ أن المشبه به أتمُّ من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب، وهو أن يكون بالعكس، كقول محمد بن وهيب: [الحميري].

وبَدَا الصَّباحُ كأن غُرَّتَهُ
وجهُ الخليفة حينَ يُمْتَدَحُ

فإنه قَصَدَ إيهامَ أن وجهَ الخليفة أتمُّ من الصباح في الوضوح والضياء.

واعلم أن هذا وإن كان في الظاهر يشبه قولهم: «لا أدري وجهه أَنْوَرُ أم الصبحُ؟ وغُرَّتُه أَضْوَأُ أم البدرُ؟» وقولَهم إذ أفرطوا «نورُ الصباح يَخفَى في ضوء وجهه» أو «نورُ الشمسِ مسروقٌ من نورِ جَبينه» ونحوَ ذلك من وجوه المبالغة؛ فإن في الأول خلابَةً وشيئاً من السحر ليس في الثانية، وهو أنه كأنه يَستْكثر للصباح ان يُشبِّهه بوجه الخليفة، ويوهم انه احتشد له واجتهد في تشبيه يُفَخِّم به أمرَه؛ فيُوقع المبالَغَة في نفسك من حيث لا تشعُر، ويُفِيدُكَها من غير أن يظهر ادِّعاؤه لها؛ لأنه وَضَعَ كرمَه وضْع مَنْ يَقِيسُ على أصلٍ مُتَّفَقٍ عليه، لا يُشْفِقُ من خِلاف مُخَالِفٍ وتهكم متهكم، والمعاني إذا وردت على النفس هذا المَوْرِدَ كان لها نوع من السرور عجيبٌ ـ فكانت كالنعمة التي لا تكَدِّرُهَا المنَّة، وكالغنيمة من حيثُ لا تُحْتَسَبُ، وفي قوله: «حينَ يُمْتَدحَ»

فـائدةٌ شريفَة، وهي الدلالـة على اتِّصاف الممـدوح ـ على مـا احتشـد لـه من تزيينه، وقَصَدَهُ من تفخيم شأنه في عيون الناس ـ بالإصغاء إليه، والارتياح له، والدلالة بالبِشْرِ واطِّلاَقة على حسن موقعه عنده.

ومنه قوله تعالى حكايةً عن مستحلِّي الربا: ﴿إنّما البَيْعُ مِثْلُ الرِّبـا﴾ [1] فإن مُقتضي الظاهر أن يقال: إنما الربا مثل البيع؛ إذ الكلامُ في الربا لا في البيع. فخالفوا لجعلهم الربا في الحِلِّ حالاً من البيع وأعْرَفَ به.

ومنه قولـه عـز وجـل: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ؟!﴾ [2] فـإن مُقْتَضى الظاهرِ العكسُ. لأن الخطاب للَّذين عبدوا الأوثان، وسَمَّوها آلهة؛ تشبيهاً بالله سبحانه وتعالى. فقد جعلوا غيـرَ الخالق مثـلَ الخالق. فخُـولِفَ في خطابهم. لأنهم بالَغُوا في عبادتها، وغَلَوا حتى صارت عندهم أصلاً في العبادة والخـالقُ سُبْحانَه فَرْعاً فجاء الإنكار على وَفْق ذلك.
وقـال السكَّـاكِيُّ: عنـدي أن المـرادَ بمن لا يخلق: الحيُّ العـالمُ القـادرُ من الخلق؛ تعريضاً بإنكار تشبيه الأصنام بالله عز وجل، وقولـه ﴿أفَلاَ تَـذَكَّرُونَ؟﴾ [3] تنبيهُ تَوْبيـخ عليه. ونحـوه قولـه تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتخَـذَ إلَهَهُ هَـوَاهُ﴾ [3] بدل: أرأيت من اتخذ هواه إلهه؟!

وقـد يكون الغـرضُ العائـدُ إلى المشبه بـه: بيانَ الاهتمـام به، كتشبيـه الجائع وَجهْاً كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف؛ إظهاراً لـلاهتمام بشـأن الرغيف لا غير. وهذا يُسمَّى إظهارَ المطلوبِ.

قـال السكاكي: ولا يحسُن المصيـرُ إليه إلا في مقـام الـطمـع في تَسَنِّي

---

(1) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة. (2) الآية ١٧ من سورة النحل.
(3) الآية ٤٣ من سورة الفرقان.

المطلوب كما يُحْكَى عن الصاحب: أن قاضِيَ سِجِسْتَانَ دخل عليه، فوجده الصاحب مُتفنِّناً. فأخذ يمدحه، حتى قال:

وعالمٍ يُعْرَفُ بالسِّجْزِي

وأشار للندماء أن ينظموا على أسلوبه، ففعلوا واحداً بعد واحد، إلى أن انتهت النَّوْبَةُ إلى شريفٍ في البيت، فقال:

أَشْهَى إلى النَّفْسِ من الخُبْزِ

فأمر الصاحب أن تُقدَّم له مائدة.

هذا كله إذا أريد إلحاق الناقص في وجه الشبه حقيقةً أو ادِّعاءً بالزائد. فإن أُريدَ مُجَرَّدُ الجمع بين شيئين في أمر؛ فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه؛ ليكون كل واحد من الطرفين مشبهاً ومشبهاً به؛ احترازاً من ترجيح أحد المُتَساوِيَيْن على الآخر. كقول أبي إسْحاق الصَّابىء: [ابراهيم بن هلال الحراني].

تَشَابَهَ دَمْعِي - إذْ جَرَى - ومُدامَتي
فمِنْ مِثْلِ ما في الكأس عَيْنِيَ تَسْكُبُ
فَوَاللّهِ ما أدري: أبِالخمرِ أسْبَلَتْ
جُفُونِيَ، أم مِنْ عَبْرَتي كنتُ أشربُ؟

وكقول الآخر: [الصاحب بن عباد].

رَقَّ الزُّجاجُ، وراقتِ الخمر
وتشابَها، فتشاكلَ الأمْرُ
فكأنّما خَمْرٌ ولا قَدَحٌ
وكأنّما قَدَحٌ ولا خَمرُ

ويجوز التشبيه أيْضاً، كتشبيه غُرَّةِ الفَرَسِ بالصبح، وتشبيه الصبح بغُـرَّةِ الفـرس، متى أُرِيدَ ظُهـور مُنيرٍ في مُـظلِمٍ أكثرَ منـه، وتشبيه الشمس بـالمـرآة المجلُوَّة، أو الدينار الخارج من السِّكَّة، كما قال: [عبد الله بن المعتز]

وكـأنَّ الـشـمسَ الـمُـنِـيـرةَ دِيـنـا
رُ جَـلَـتْـهُ حـدائـدُ الـضَّـرَّابِ

وتشبيهِ المِرْآةِ المجلوَّةِ أو الدينارِ الخارج من السِّكَّةِ بالشمس. فمن أُرِيدَ اسْتِـدارةٌ متـلالىءمتضمِّنٍ لخصـوصٍ في اللون، وإن عَظُم التفـاوُتُ بين بياض الصبـح وبيـاض الغـرة، و (بين) نـور الشمس ونـور المـرآة والـدينـار، وبين الجِـرمَيْنِ. فإنـه ليس شيء من ذلك بمنـظور إليه في التشبيـه. وعلى هذا وَرَدَ تشبيه الصبح في الظلام بعَلَمٍ أبيضَ على دِيباجٍ أسودَ في قول ابْنِ المُعْتَزِّ:

والـلـيـلُ كـالـحُـلَّةِ الـسَّـوداء، لاحَ بـه
مـن الـصـبـاح طـرَازٌ غـيـرُ مَـرْقُـومِ

فـإنه تشبيـهٌ حَسَنٌ مَقبـولٌ، وإن كـان التفـاوُتُ في المقـدار بين الصبـح الطِّراز ـ في الامتداد والأنبساط ـ شديداً.

وأما تقسيم التشبيه؛ فباعتبار طرفيه أربعة أقسام:

الأول: تشبيه المفرد بالمفرد. وهـو ما طـرفاه مفـردان، إما غيـرُ مقيدين كتشبيه الخدِّ بالورد ونحـوِه، وعليه قـوله تعـالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَـاسٌ لَهُنَّ﴾[1] فإن قلتَ: ما وجـه الشبه في الآيـة؟ قلتُ: جعله الزمخشري حِسِّيّاً؛ فـإنه قـال: لمَّا كـان الرجـل والمرأة يَعْتَنقـان، ويشتمل كُـلٌّ واحد منهمـا على

(١) الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

صاحبه في عِناقه؛ شُبِّه باللِّباس المُشْتَمِلِ عليه، قال الجَعْدِيُّ: [قيس بن عبد الله].

إذا ما الضَّجِيعُ ثَنَى عِطْفَهَا
تثنَّتْ، فكانَتْ عليه لباساً

وقيل: شُبه كل واحد منهما باللباس للآخر؛ لأنه يَصُونه من الوقوع في فَضيحة الفاحشة، كاللباس الساتر للعوْرة.

وإما مُقَّيدان، كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على شيء: هو كالقابض على الماء، وكالراقم في الماء. فإن المشبه: هو الساعي، لا مُطْلقاً، بل مُقيَّداً بكون سعيه كذلك، والمشبه به: هو القابضُ أو الراقم، لا مطلقاً، بل مقيداً بكَوْن قبضِه على الماء، أو رَقْمِه فيه؛ لأن وجه الشبه فيهما هو التَّسوِيَةُ بين الفعل وعدمِه في عدم الفائدة، والقبض على الماء والرقم فيه كذلك. لأن فائدة قبض اليد على الشيء أن يحصل فيها. فإذا كان مما لا يتماسك؛ فقبضُها عليه وعدمُه سواءٌ. وكذلك القصد بالرقم في الشيء: أن يبقى أثره فيه، فإذا فُعِلَ فيما لا يقبله؛ كان عليه كعدمه. فالقيد في هاتين الصورتين هو الجار والمجرور.

ونحوهما قولُهم: هو كمن يجمع سيفين في غِمْد، وقولُهم: هو كمبْتَغِي الصَّيْدِ في عِرِّيسَةِ الأسد. وقد يكون حالاً.

كقولهم: هو كالحادي وليس له بَعِير.
ومما طرفاه مقيدان قولُ الشاعر:

إني وتَزْيِيني بمَدْحِيَ مَعْشَراً
كمُعَلِّقٍ دُرّاً على خِنْزِير

فإن المشبه فيه: هو المتكلم بقَيْدِ اتصافه بتزيينه بمدحه معشراً، فمُتَعَلَّق التزيين ـ أعني قوله: بمدحي ـ داخلٌ في المشبه، والمشبه بهُ مَنْ يُعلِّق دُرّاً، بقَيْد أن يكون تعليقه إيَّاه على خنزير. فالشَّبَهُ مأخوذ من مجموع المصدر وما في صِلتِه؛ وهو أن كل واحد منهما يَضَع الزِّينَة حيثُ لا يظهر لها أثر. لأن الشيء غيرُ قابل للتزيين. فالواو في قوله: «وتزييني» بمعنى «مع» إذ لا يمكن أن يقال: إني كذا، وإن تزييني كذا؛ لأنه ليس مَعنَا شيئان يكون أحدُهما خَبَراً عن ضمير المتكلم، والآخرُ عن «تزييني» لا يقال تقديره: إني كمعلق دُرّاً على خِنزير وإن تزييني بمدحي مَعْشراً كتعليق دُرٍّ على خِنزير. لأنه لا يُتَصَوَّر أن يُشبِّه المتكلم نفسَه ـ من حيث هو ـ بمُعلق دُرّاً على خنزير، بل لا بُدَّ أن يكون يُشبِّه باعتبار تزيينه بمدحه معشراً.

وإمّا مختلفان والمقيَّدُ هو المشبَّه به، كقوله:

والشمسُ كالمِرْآةِ في كَفِّ الأشَلِّ

فإن المشبَّه: هو الشمسُ على الإطلاق، والمشبه به: هو المرأة لا على الإطلاق بل يقيد كونها في يد الأشل.

أو على عكس ذلك، كتشبيه المرآة في كفِّ الأشل بالشمس.

الثاني: تشبيه المركَّب بالمركَّب، وهو ما طرفاه كثرتان مجتمعتان، كما في قول البُحْتُرِيِّ:

تَرَى أَحْجالَه يَصْعَدْنَ فيه
صُعودَ البَرْقِ في الغَيْمِ الجَهَامِ[1]

لا يُرِيدُ به تشبيه بَياضِ الحُجولِ على الانفراد بالبرق، بل مقصودُه

(١) الأحجال: البياض في رجل الفرس. الجهام: الغيوم بدون مطر.

الهيئةُ الخاصَّة الحاصلةُ من مُخَالَطة أحد اللونين بالآخر.

وكذلك المقصود في بيت بَشَّارٍ، ولذلك وجب الحكم بأن «أسيافنا» في حكم الصِّلة للمصدر، ونَصْبُ الأسياف لا يمنع من تقدير الاتصال. لأن الواو فيها بمعنى «مع» كقولهم: «لو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلَها لرضعها» ومما يَنبِّه على ذلك أن قوله: «تهاوَى كواكبه» جملةٌ وقعت صفةً لليل. فإن الكواكب مذكورةً على سبيل التبع لليل، ولو كانت مُسْتبِدَّةً بشأنها لقال: «ليلٌ وكواكب».

وأما بيت امْرِىء القَيْسِ:

كأن قلوبَ الطَّيْرِ رَطْباً ويابساً
لدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي[1]

فهو على خلاف هذا. لأن أحد الشيئين فيه الطرفين معطوفٌ على الآخر.

أما في طرف المشبه به: فبيِّنٌ:

وأما في طرف المشبه فلأن الجمع في المتَّفِق كالعطف في المختلف؛ فاجتماع شيئين أو أشياء في لفظ تثنية أو جمع؛ لا يوجب أن أحدهما أو أحدها في حكم التابع للآخر، كما يكون ذلك إذا جرى الثاني صفةً للأول، أو حالاً منه، أو ما أشبه ذلك. وقد صرح بالعطف فيما أجراه بياناً له من قوله «رطباً ويابساً» وهذا القسم ضربان:

أحدهما: ما لا يصح تشبيه كل جزء من أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر، كقوله: (عبد الله بن المعتز]

---

(1) الحشف: أردأ انواع التمر.

غَـدَا والـصبـحُ تـحـت الـلـيـل بـادٍ
كـطِرْفٍ أشْـهَـبٍ مُـلْقـى الـجِـلالِ

فـإن الجِلالَ فيـه في مقابَلة الليـل، ولو شبَّهـه به لم يكن شيئاً، وكقول الآخر: [القاضي علي بن داود التنوخي]

كـأنـمـا الـمِـرِّيـخُ والـمُـشْـتَـرِي
قُـدَّامَـهُ فـي شـامـخ الـرِّفْـعَـهْ
مُـنْـصَـرِفٌ بـالـلـيـل عـن دَعْـوَةٍ
قـد أُسْـرِجَـتْ قُـدّامَـهُ شَـمْـعَـهْ

فإنَّ المِرِّيـخَ في مقابَلة المنصـرف عن الدعـوة، ولو قيـل: كأن المِـرِّيخ منصرف بالليل عن دعوة: كان خَلْفاً من القول.

والثاني: ما يصـحُّ تشبيه كـلِّ جزءٍ من أجـزاء أحد طَـرَفَيْه بمـا يقابله من أجزاء الطرف الآخر، غير أن الحال تتغير. ومثاله قوله:

وكـأن أَجْـرام الـنـجـوم لَـوَامِـعـاً
دُرَرٌ نُـثِـرْنَ عـلـى بِـسَـاطٍ أَزْرَقِ

فإنه لو قيل: «كأن النجوم درر، وكأن السماء بساط أزرق» لكَان تشبيهـاً صحيحاً لكن أين يَعقعُ من التشبيه الذي يُريكَ الهيئة التي تملأ القلوب سروراً وعجباً، من طلوع النجوم مُؤْتَلِقَةً، متفرقة في أديم السماء، وهي زرقـاء زرقتها الصافية؟!

الثـالث: تشبيه المفـرد بـالمـركب، كمـا مـر من تشبيـه الشَّـاةِ الجَبَلِيِّ،

والشَّقِيقِ، والنَّيْلُوفَرِ.

الرابع: تشبيه المركب بالمفرد، كقول أبي تَمَّامٍ:

يـا صـاحِبَيَّ تَـقَـصَّـيـا نَـظَرَيْـكُـمـا
تَـرَيـا وجـوه الأرض كـيـف تَـصَـوَّرُ

تـريـا نـهـاراً مُشْـمِـسـاً قـد شـابَـهُ
زَهْـرُ الـرُّبـى، فـكـأنـمـا هـو مُـقْـمِـرُ

يعني: أن النبات من شِدَّة خُضْرَتِه ـ مع كثرته وتكاثُفِه ـ قد صار لونه إلى الاسْوِداد، فَنَقصَ من ضوء الشمس، حتى صار كضوء القمر.

وأيضاً إن تعدَّد طرفاه فهو إما ملفوف، أو مفروق.

فالملفوف: ما أُتِيَ فيه بالمشبهين، ثم بالمشبه بهما، كقول امْرِيء القيس:

كـأن قـلـوب الـطـيـر رَطْبـاً ويـابِـسـاً
لـدى وَكْـرِهـا العُنَّـابُ والحشَفُ البـالي

وغير الملفوف: بخلاف ذلك، كقول المرَقِّشِ الأكبر: [عمرو بن سعد]

الـنَّـشْـرُ مِـسْـكٌ، والـوجـوهُ دَنَـا
نـيـرٌ وأطـرافُ الأكُـفّ عَـنَـمْ[1]

ومنه قول أبي الطَّيبِ:

بَـدَتْ قـمـراً، ومـالـت خُـوطَ بـانٍ
وفَـاحَـتْ عَـنْـبَـراً، وَرَنَـتْ غَـزَالاً[2]

---

(١) عنم: شجر ذو أغصان لينة، تشبه بها أصابع الحسان.

(٢) خوط: إشارة الى الغصن الناعم.

وإن تعدَّد طرفهُ الأول ـ أعني المشبَّه ـ دون الثاني: سُميَ تشبيهَ التَسْوِيَةِ كقول الآخر:

صُدْغُ الحبيب وحالي كلاهُما كالليالي
وثَغْرُه في صَفاءَ وأدْمُعي كاللآلي

وإن تعدد طرفه الثاني ـ أعني المشبَّهَ به ـ دون الأول: سُميَ تشبيه الجمع، كقول البُحْتُرِيِّ:

كأنما يَبْسِمُ عن لُؤْلُوٍ
مُنَضَّدٍ، أو بَرَدٍ، أو أَقَاحْ[1]

ومثله قول امرىء القيس:

كأن المُدَامَ وَصَوْبَ الغمامِ
وريحَ الخُزَامَى وَنَشْرَ القُطُرْ[2]
يُعَلُّ به بَرْدُ أنيابها
إذا طَرَّبَ الطائرُ المُسْتَحِرْ[3]

إلا أن فيه شَوْباً من القصد إلى هيئة الاجتماع.

وأما باعتبار وجهه، فله ثلاث تقسيمات: تمثيلٌ، وغيرُ تمثيل ومُجْمَلٌ، وَمُفَصَّلٌ، وقريب، وبعيد.

التمثيل: ما وجهه وصف منتزع من مُتعدِّدٍ أمرين، أو أمور.

وقيده السكاكي بكونه غيرَ حقيقي، ومثَّلَ بصُوَرٍ، مَثَّلَ لها غيرُه أيضاً.

---

(١) برد: الثلج الذي يسقط من السحاب بقطع صغيرة كاللؤلؤ. أقاح: مفردها الأقحوان وهو نبات أبيض جميل.

(٢) القطر: عود يتبخر به.

(٣) يعل: يروي مرة بعد أخرى. المستحر: أي وقت السحر.

منها قول ابن المُعْتَز:

اصْبِرْ عَلَى مَضَضِ الحَسُو ... دِ فإنَّ صَبْرَكَ قاتِلُهْ
فالنارُ تأكُلُ نَفْسَها ... إن لم تَجِدْ ما تأكُلُهْ

فإن تشبيه الحسُود المَتروكِ مُقَاوَلَتُه، مع تَطَلُّبه إياها، لينال بها نَفْثَة مَصدورٍ، بالنار التي لا تُمَدُّ بالحطب؛ في أمر حقيقي مُنْتَزَعٍ من مُتَعَدِّد، وهو إسراعُ الفَناء، لانقطاع ما فيه مَدَدُ البقاء.

ومنها قولُ صالح بن عَبْدِ القُدُّوس:

وإنَّ مَن أدَّبْتَهُ في الصِّبا ... كالعُودِ يُسْقَى الماءَ في غَرْسِهِ
حتى تراه مُونِقاً ناضِراً ... بعد الذي أبصرْتَ مِنْ يُبْسِهِ

فإن تشبيه المؤدَّب في صباه بالعُود المَسْقِيِّ أوانَ غَرْسِه، فيما يلزَم كلَّ واحدٍ مِنْ كونِ المؤدَّب في صِباه مُهَذَّب الأخلاق، حميد الفعال، لتأديبه المصادف وقتَه، وكَوْن العُود المسقِيِّ أوانَ غَرْسِهِ مُونِقاً بأوراقه ونَضْرَتِه؛ لسَقْيه المصادِف وَقْتَه، من تمام الميلِ وكمال الاستحسان، بعد خلاف ذلك.

ومنها قولُه تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً، فَلَمَّا أضاءَتْ ما حَوْلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ، وتَرَكَهُمْ فِي ظُلُماتٍ لا يُبْصِرُونَ﴾[1] فإن تشبيه حال

---

(١) الآية ١٧ من سورة البقرة.

المنافقين بحال الموصوف بِصِلَةِ الموصول في الآية؛ في أمر حَقِقِيٍّ مُنْتَزَعٍ من مُتَعَدِّد، وهو الطمع في حصول مطلوب؛ لمباشَرة أسبابه القريبة، مع تعقُّب الحِرمان والخيبة؛ لانقلاب الأسباب.

وغير التمثيل: ما كان بخلاف ذلك، كما سبق في الأمثلة المذكورة.

والمجمل: ما لم يُذْكَرْ وجهه.

فمنه ما هو ظاهر يفهمه كلُّ أحَدٍ، حتى العامَّةُ، كقولنا «زيدٌ أسدٌ» إذ لا يخفى على أحد أن المراد به التشبيه في الشجاعة دون غيرها.

ومنه ما هو خَفِيٌّ لا يدركه إلاّ مَنْ له ذِهْنٌ يرتفع به عن طبقة العامَّة، كقول مَنْ وَصَفَ بني المُهلَّبِ للحَجَّاج، لمّا سأله عنهم: وأن أيُّهُمْ أنْجَدُ؟ «كانوا كالحَلْقة المُفْرَغَةِ، لا يُدْرَى أين طرفها» أي: لتناسب أصولهم وفروعهم في الشرف يمتنع تعيينُ بعضِهم فاضلاً وبعضهم أفضلَ منه، كما أن الحلقة المُفْرَغة لتناسب أجزائها يمتنع تعيين بعضِها طَرَفاً وبعضِها وسَطاً.

وهكذا نسبه الشيخ عبد القاهر إلى مَنْ وَصَفَ بني المُهَلَّب. ونسبه الشيخ جارُ الله العلاَّمةُ إلى الأنمارية، قيل: هي فاطِمَةُ بِنْتُ الخُرْشبِّ، سُئِلَتْ عن بنيها: أيُّهُم أفضل؟ فقالت: عمارةُ. لا، بل فُلانٌ. لا، بل فلان ثم قالَتْ: ثَكِلْتُهُمْ إن كُنْتُ أعلم أيُّهم فضل. هم كالحَلْقَةِ المفرغة، لا يُدْرَى أين طرفاها.

وأيضاً منه ما لم يُذْكر فيه وصفُ المشبَّه، ولا وصفُ المشبَّه به، كالمثال الأول. ومنه ما ذُكِرَ فيه وصفُ المشبَّه به وَحْدَهُ، كالمثال الثاني، ونحوُه قولُ زِيادٍ الأعْجَمِ:

وإنّا وما تُلْقِي لنا إن هَجَوْتَنا
لكالبحر، مهما تُلْقِ في البحر يَغْرَقِ

وكذا قولُ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانيِّ :

فـإنّـك شَـمْسٌ، والـمـلوكُ كـواكـبٌ
إذا طَـلَعْـت لـم يَـبْـدُ مِـنْـهُـنَّ كـوكـبُ

ومنه ما ذُكِرَ فيه وصفُ كل واحد منهما، كقول أبي تَمَّامٍ :

صَـدَفْتُ عنـه، ولـم تَصْـدِفْ مـواهِـبُـهْ
عـنِّي، وعـاودَه ظـنِّي. فـلم يَـخِـبِ
كـالـغَـيْـث إن جِئْـتَـهُ وافـاك رَيِّـقُـهُ
وإن تـرحَّـلْتَ عـنـه لَـجَّ فـي الـطلبِ

والمُفَصَّل: ما ذكِرَ وجهه، كقول ابنِ الرُّومِيِّ :

يـا شبيـهَ البـدْر في الحسْن وفي بُعْـدِ المَنَـالِ
جُـدْ؛ فقـد تنفجِـر الصَّخْـرَةُ بـالمـاء الـزُّلالِ

وقولِ أبي بَكْرٍ الخالِدِيِّ: [محمد بن هاشم]

يـا شبيـهَ البـدر حسنـاً وضِـيـاءً ومـنـالا
وشـبيـهَ الـغُـصْـنِ لِيـنـاً وقَـوَامـاً واعـتـدالا
أنتَ مثـلُ الـورد لـونـاً ونـسـيـمـاً ومَـلالا
زارنـا حـتـى إذا مـا سَـرَّنـا بـالـقُـرْبِ زالا

وقـد يُتسَامَـحُ بذكـر ما يستتبعـه مكانَـهُ، كقـولهم في وصف الألفـاظ إذا وجدوها لا تَثْقُلْ على اللسان لتنافر حروفها أو تَكَرُّرها. ولا تكون غريبة وَحْشِيَّة تُسْتَكْرَهُ، لكونها غيرَ مألوفة، ولا مما تبعـد دلالتها على معـانيها: هي كـالعسل

في الحلاوة، وكالماء في السَّلاسَة، وكالنسيم في الرِّقَّة. وقولهم في الحُجَّة إذا كانت معلومة الأجزاء، يَقِينِيَّةِ التأليف، بَيِّنَةَ الاستلزام للمطلوب: «هي كالشمس في الظهور».

والجامعُ في الحقيقة لازمُ الحلاوة. وهو ميلُ الطبع، ولازم السلاسة والرِّقَّة. وهو إفادة النفسِ نشاطاً ورَوْحاً، ولازم الظهور، وهو إزالة الحجاب.

فإن شأن النفس مع الألفاظ الموصوفة بتلك الصفات، كشأنها مع العسل الذي يَلَذُّ طعمه، فَتَهشُّ النفسُ له، ويميلُ الطبعُ إليه، ويُحِبُّ وُرُودَه عليه، أو كشأنها مع الماء الذي يَسُوغ في الحَلْق، ومع النسيم الذي يسري في البدن، فيَتَخَلَّل المسالكَ اللطيفَة منه؛ فيفيدان النفسَ نشاطاً ورَوْحاً.

وشأنُها مع الشُّبهة التي تمنع القلبَ إدراكَ ما هي شُبهةٌ فيه؛ كشأنها مع الحجاب الحِسِّيِّ الذي يمنع أن يُرَى ما يكون من ورائه. ولذلك توصف بأنها اعترضت دون الذي يَرُومُ القلبُ إدراكَه.

قال الشيخ صاحب المفتاح: وتسامُحُهم هذا لا يقع إلا حيث يكون التشبيه في وصف اعتبارِي، كالذي نحن فيه. وأقول: يُشْبِهُ أن يكون تَرْكهم التحقيقَ في وجه الشبه على ما سبق التنبيه عليه من تسامحهم هذا. انتهى كلامه. والقريب المبتذل، وهو ما ينتقَل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر؛ لظهور وجهه في بادىء الرأي، وسببُ ظهوره، أمران:

الأول: كون الشبه أمراً جُمْلِيّاً. فإن الجملة أسبقُ أبداً إلى النفس من التفصيل ألا ترى أن الرؤية لا تصل في أول أمرها إلى الوصف على التفصيل؟ لكن على الجملة، ثم على التفصيل. ولذلك قيل: النظرةُ الأولى حمقاء، وفلان لم يُنْعِم النظر.

وكذا سائر الحواس؛ فإنه يُدْرَك من تفاصيل الصوت والذوق في المرة الثانية ما لم يُدْرَك في المرة الأولى، فمن يروم التفصيل كمن يبتغي الشيء من بين جملة، يريد تمييزَه مما اختلط به، ومَنْ يَرُوم الإجمال كمن يريد أخذ الشيء جُزافاً.

وكذا حكم ما يدرك بالعقل، ترى الجُمَلَ أبداً تسبق إلى الذهن، والتفاصيلُ مَغمورةٌ فيها، لا تحضر إلا بعد إعمالِ الرَّوِيَّةِ.

والثاني: كونه قليلَ التفصيل مع غَلَبَةِ حضور المشبه به في الذهن: إما عند حضور المشبه؛ لقرب المناسبة بينهما، كتشبيه العنبة الكبيرة السوداء بالإجَّاصَةِ في الشكل وفي المقدار، والجرَّةِ الصغيرة بالكُوز كذلك، وإما مطلقاً؛ لتكَرُّرِه على الحِسِّ، كما مر من تشبيه الشمس بالمرآة المَجْلُوَّةِ في الاستدارة والاستنارة؛ فإن قربَ المناسبة والتَّكَرُّرَ كل واحد منهما يعارض التفصيل؛ لاقتضائه سرعة الانتقال.

والبعيد الغريب، وهو ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فِكْرٍ، لخفاء وجهه في بادىء الرأي، وسبب خفائه أمران:

أحدهما: كونه كثير التفصيل كما سبق من تشبيه الشمسَ بالمرآة في كَفِّ الأشَلِّ. فإن ما ذكرناه من الهيئة لا يقوم في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب إلا أن يستأنفَ تَأَمُّلاً، ويكونَ في نَظَرِه مُتَمَهِّلاً.

والثاني: نُدُورُ حضور المشبه به في الذهنِ: إما عند حضور المشبه؛ لبعد المناسبة بينهما، كما تقدَّم من تشبيه البَنَفْسَج بنار الكبريت، وإما مطلقاً؛ لكونه وَهْمِيّاً، أو مركباً خيالياً، أو مركباً عقلياً، كما مضى من تشبيه نِصال السِّهام بأنياب الأغوال، وتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت منشورة على رماح من الزبرجد، وتشبيه مَثَلِ أحبار اليهود بمَثَلِ الحمار يحمل أسفاراً. فإن كلًّا سببٌ لنُدْرَةِ حضور المشبه به في الذهن، أو لقلة تكرُّره على الحِسِّ، كما مر من

تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل. فإنه ربما يقضي الرجلُ دهرَه ولا يتفق له أن يرى مِرْآةً في يد الأشل. فالغرابة في هذا التشبيه من وجهين.

والمراد بالتفصيل: أن يُنْظَر في أكثرَ من وصف واحد لشيء واحد أو أكثر. وذلك يقع على وجوه كثيرة. والأغلبُ الأعرفُ منها وجهان. **أحدهما**: أن تأخذ بعضاً وَتَدَعَ بَعْضاً، كما فعل امْرُؤُ القَيْسِ في قوله:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيّاً كأن سِنانَه
سَنَا لَهَبٍ لم يتَّصِلْ بِدُخان

ففَصَل السَّنا عن الدُّخَان، وأثبتهُ مُفْرَداً.

والثاني: أن يُعْتَبَر الجميعُ، كما فعل الآخَرُ في قوله:

وقد لاحَ في الصبح الثُّرَيَّا كما ترى
كعُنْقُودِ مُلاَّحِيَّةٍ حينَ نَوَّرا

فإنه اعتبرَ من الأنجم الشكلَ، والمقدارَ، واللونَ، واجتماعها على المسافة المخصوصة في القرب، ثم اعتبر مثلَ ذلك، في العنقود المُنَوِّر من الملاَّحِيَّة.

وكلما كان التركيب من أمور أكثر؛ كان التشبيه أبعد وأبلغ، كقوله تعالى: ﴿إنما مَثَلُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا كماءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّماءَ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الأَرْضِ، ممَّا يأكُلُ النَّاسُ والأنْعَامُ، حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا، وازَّيَنَتْ، وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا؛ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً، فَجَعلْنَاهَا حَصِيداً، كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بالأَمْسِ﴾[1] فإنها عَشْرُ جُمَل إذا فُصِّلَتْ، وهي وإن دخل بعضُها في بعض، حتى صارت كلها كأنها جملة واحدة؛ فإن ذلك لا

(١) الآية ٢٤ من سورة يونس.

يمنع من أن تشير إليها واحدةً واحدة. ثم إن الشبه منتزع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، حتى لو حُذِف منها جملة أَخَلَّ ذلك بالمغزى من التشبيه.

ومن تمام القول في هذه الآية ونحوها: أن الجملة إذا وقعت في جانب المشبه به تكون على وجوه:

أحدُها: أن تَلِيَ نكرةً؛ فتكون صفةً لها، كما في هذه الآية. وعليه قول النبي ﷺ: «الناسُ كإبلٍ مائة لا تجد، فيها راحلة».

والثاني: أن تَلِيَ معرفةً هي اسمٌ موصولٌ؛ فتكون صلةً له، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كمثلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾[1] الآية.

والثالث: أن تَلِيَ معرفةً ليست باسم موصول، فتقع استئنافاً، كقوله عز وعلا: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ أَوْلِيَاءَ كمثَلِ العَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً﴾[2].

ومن ابلغ الاستقصاء في التفصيل وعجيبه: قولُ ابنَ المعتز:

كأنَّا وَضَوْءُ الصبحِ يستَعْجِل الدُّجَى
نُطِيرُ غُراباً ذا قَوَادِمَ جُونِ[3]

شَبَّه ظلامَ الليلِ حينَ يظهرُ فيه ضَوْءُ الصبح بأشخاص الغِرْبانِ، ثم شرط أن تكون قَوَادِمَ رِيشِها بيضاء. لأن تلك الفِرَقَ من الظُّلْمة تقع في حَوَاشِيها من حَيْثُ يَلِي مُعْظَم الصبح وعَمُوده لُمَعُ نورٍ يَتَخَيَّل منها في العين كشكل قَوَادِمَ بيضٍ.

---

(١) الآية ١٧ من سورة البقرة. (٢) الآية ٤١ من سورة العنكبوت.

(٣) جون: سوداء. وهو من الأضداد. إذ قد يطلق على البيضاء.

وتمـام التدقيق في هـذا التشبيه: أن جعـل ضوء الصبـح ـ لقـوة ظهـوره ودفعـه لظلام الليـل ـ كأنـه يحفِزُ الـدُّجَى، ويستعجلها، ولا يـرضى منهـا بـأن تتمهَّل في حركتهـا ثم لما راعى ذلـك في التشبيه ابتـداءً، راعاهُ آخِـراً، حيث قال: «نُطِيرُ غُراباً» ولم يقل: «غرابٌ يطيـر» ونحوَه؛ لأن الـطائر إذا كـان واقعاً في مكان، فأزْعِـجَ، وأُطِيرَ منـه، أو كان قـد حُبِسَ في يَدٍ أو قَفَصٍ فـأرْسِلَ؛ كان ذلك لا مَحَـالَة أسـرعَ لطَيَـرَانِه، وأدعَى لـه أن يستمر على الـطيران، حتى يصير إلى حيث لا تراه العيـون. بخلاف مـا إذا طار عن اختيـار. فإنـه حينئذ يجوز أن لا يُسْرِعَ فِي طيرانه وأن يَصِيرَ إلى مكان قريب من مكانه الأول. وكذا قولُ أبي نُوَاس في صفة مِنْقار البازِي:

كـعَـطْفَـةِ الـجـيـم بـكَـفٍّ أَعْـسَـرَا

غيـرُ خافٍ أن الجيم خَـطانِ. أولهما: الـذي هو مبـدؤه وهـو الأعلى، والثاني الذي يذهب إلى اليسار، وإذا لم يوصل بهـا فلها تَعْـرِيق والمنقار إنمـا يشبه الخط الأعلى فقط. فلهذا قال: «كعطفة الجيم» ولم يقل: «كـالجيم» ثم دقَّق بأن جعلها بكفٍّ أَعْسَرَ. لأن جيم الأعسر يقال: إنه أشبهُ بالمنقار من جيم الأيمن. ثم أراد أن يُؤكـد أن الشبـه مقصـور على الخط الأعلى من الجيم، فقال:

يـقـول مَـنْ فـيـهـا بـعـقـل فَـكَّـرا
لَـوْ زادَهـا عَـيْـنـاً إلـى فـاءٍ ورا

فاتصلَتْ بالجيم؛ صارَتْ جَعْفَرَا.

فأبان أنه لم يُدْخِل التعريقَ في التشبيه. لأن الوَصْـلَ يُسَقِطه أصـلاً، ولا الخطَّ الأسفل وإن كان لا بُدَّ منه مع الوصـل. لأنه قـال: «فاتصلت بـالجيم» أي: بالعطفة المذكورة، ولم يَقْتَصِر على قوله:

لــو زادَهــا عَــيْــنــاً إلــى فــاءٍ وَرَا

ولأجل هذا التدقيق قال:

يـقـول مَـنْ فـيـهَـا بـعـقـل فَـكَّـرا

فنبَّه على أن بالمشبَّـه حاجـةً إلى فَضْلِ فِكْرٍ، وأن يكون فِكْرُه فكرَ من يُرَاجِعُ عَقْلَه.

وإذ قد تحقَّقت ما ذكرنا من التفصيل، علمت أن قول امرىء القيس في وصف السِّنانِ أَعْلَى طَبَقَةً من قولِ الآخرِ: [عنترة بن شداد]

يـتـابـع لا يَـبْـتَـغِـي غـيـرَه
بـأبـيضَ كـالْـقَـبَسِ الـمُـلْتَـهِـبْ

لخُلُوِّ الثـاني عن التفصيل الـذي تضمَّنه الأول، وهـو قصْرُ التشبيـه على مُجَرَّد السَّنا، وتصويرُه مقطوعاً عن الدُّخان، ومعلوم أن هذا لا يقع في الخـاطر أَوَّلَ وَهْلَةٍ، بل لا بُدَّ فيه من أن يَتَثَبَّتَ، وينظر في حال كلٍّ من الفرع والأصل، حتى يقع في النفس أن في الأصل شيئاً يَقْدَح في حقيقة التشبيه، وهو الدخـان الذي يَعْلو رأسَ الشُّعلة. وكذا قوله:

وكـأن أَجْـرامَ الـنـجـوم لَـوَامِـعـاً
دُرَرٌ نُـثِـرْنَ عـلى بِـسَـاطٍ أَزْرَقِ

أفضل من قول ذي الرُّمَّةِ:

كـأنـهـا فِـضَّـةٌ قـد مَـسَّـهـا ذَهَـبُ

لأن الأول ممـا ينـدُر وجـودُه دونَ الثـاني؛ فـإن النـاس أبـداً يَـرَوْنَ في الصِّياغات فِضَّةً قد مُوِّهَتْ بذهب، ولا يكاد يتفق أن يوجَـد دُرَرٌ قد نُثِرْنَ على بسَاطٍ أزرقَ. وكذا بيت بشار أعلى طبقةً من قول أبي الطَّيِّبِ:

يــزور الأعــادي فـي سـمــاء عــجَـاجَــةٍ
أسِـنَّـتُـــه فـــي جــانِـبَــيْـهَـــا الــكـــواكـب

وكذا من قول الآخر: [عمرو بن كلثوم]
تَـبـنِـي سَـنَـابِـكُـهـا مِـنْ فَـوْقِ أَرْؤُسِـهِـمْ
سـقْـفـاً كـواكِـبُـهُ الـبِـيضُ الـمَـبَـاتِـيـرُ

لأن كل واحد منهما، وإن راعى التفصيل في التشبيه؛ فإنـه اقتصر على أن أراك لَمَعَـانَ الأسِنَّةِ والسُّيـوف في أثناء العَجَـاجَة، بخـلاف بَشَّارٍ؛ فـإنه لـم يقتصر على ذلك، بل عبَّر عن هيئة السيوف وقد سُلَّتْ من أغمادها، وهي تعلو وترسُب وتجيء وتذهب، وهذه الزيـادة زادت التفصيل تفصيـلاً؛ لأنها لا تقـع في النفع إلا بالنظر إلى أكثرَ من جهـة واحدة؛ وذلـك أن للسيوف عنـد احْتِدام الحرب واختلافِ الأيدي بها في الضرب، اضطراباً شديداً، وحركاتٍ سريعةً، ثم لتلك الحـركـات جهـاتٌ مختلفـةٌ، تنقسم بين الاعــوجـاج والاستقــامـةِ، والارتفاعِ والانخفاضِ، ثم هي باختلاف هذه الأمور تتلاقى، ويَصْدِم بعضُهـا بعضاً، ثم أشكالُها مستطيلةٌ؛ فنبّه على هذه الدقائق بكلمة واحدة، وهي قوله: «تهـاوى» لأن الكواكب إذا تهـاوَتْ اختلفَتْ جهاتُ حـركتها، ثم كـان لهـا في التهاوي تَوَاقُعٌ وتَدَاخُلٌ، ثم استطالَتْ أشكالُها.

وكذا قول الآخر في الآذَرْيُونِ: [عبد الله بن المعتز]
مَـداهِـنٌ مـن ذَهَـبٍ فيهـا بقايا غَـالِيَـةْ

أعلى وأفضل من قوله فيه: [عبد الله بن المعتز]
كـكـأسِ عَـقِـيـقٍ فـي قَـرَارَتِـهـا مِـسْـكُ

لأن السواد الذي في باطن الآذَرْيُونَةِ، الموضوع بإزائه الغاليةُ والمسكُ،

فيه أمران: أحدهما: أنه ليس بشامل له، والثاني أنه لم يَسْتَدِرْ في قعرها، بل ارتفع منه حتى أخذ شيئاً من سَمْكِها من كل الجهات، وله في منقطعه هَيْئَةٌ تُشْبِه آثار الغالية في جوانب المُدْهُن، إذا كانَتْ بَقِيَّةٌ بَقِيَتْ عن الأصابع، وقوله: «في قراراتها مسك» يبين الأمر الأول، ويؤمن من دخول النقص عليه، كما كان يدخل لو قال: «فيها مسك» ولم يَشْتَرِطْ أن يكونَ في القَرارة. وأما الثاني فلا يدل عليه كما يدل قوله: «بقايا غالية» لأن من شَأْنِ المِسْكِ والشيءَ اليابسِ، إذا حصل في شيء مستدير له قَعْرٌ؛ أن يستديرَ في القعر، ولا يرتفعَ في الجوانب الارتفاعَ الذي في سواد الآذَرْيُونَة، بخلاف الغالية؛ فإنها رطبة، ثم تُؤْخَذ بالأصابع؛ فلا بد في البقية منها أن يرتفع عن القرارة ذلك الارتفاعَ ثم هي لنُعومتها تَرِقُّ؛ فتكون كالصِّبْغ الذي لا يظهر له جِرْمٌ، وذلك أصد للشبه.

والبليغ من التشبيه ما كان من هذا النوع، أعني البعيدَ؛ لغرابته، ولأن الشيء إذا نِيلَ بعد الطلبِ له، والاشتياقِ إليهِ؛ كان نَيْلُه أحلى، ومَوْقِعُه من النفس أَلْطَفَ، وبالمَسرَّة أَوْلَى؛ ولهذا ضُرِبَ المثلُ لكل ما لَطُفَ مَوْقِعُه ببَرْدِ الماء على الظمأ؛ كما قال: [القطامي]

وَهُنَّ يَنْبُذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصِبْنَ بِهِ
مَوَاقع الماء من ذي الغُلَّةِ الصَّادي

لا يقال: عَدَمُ الظهور ضربٌ من التعقيد، والتعقيدُ مذمومٌ، لأنا نقول: التعقيدُ كما سبق له سببان: سوءُ ترتيب الألفاظ، واختلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني الذي هو المراد باللفظ، والمراد بعدم الظهور في التشبيه ما كان سَبَبُهُ لُطفَ المعنى ودِقَّتَهُ أو ترتيبَ بعض المعاني على بعض، كما يُشْعِر بذلك قولنا: «في بادىء الرأي» فإن المعاني الشريفةَ لا بُدَّ فيها ـ في

غالب الأمر ـ من بناء ثانٍ على أوَّلَ وَرَدٍّ تالٍ إلى سابقٍ، كما في قول البُحْتُرِيِّ:

دانٍ على أيْدِي العُفاةِ .... (البيتين)

فإنك تحتاج في تعرف معنى البيت الأول إلى معرفة وَجْهِ المجاز، في كونه دانِياً وشاسِعاً، ثم تعود إلى ما يعرض البيتُ الثاني عليك من حال البدر، ثم تُقَابِل إحدى الصورتين بالأخرى، وتنظر: كيف شرط في العلو الإفراط ليشاكل قوله: «شاسِعٌ»؟ لأن الشُّسوعَ هو الشديد من البُعْد، ثم قابله بما يشاكله من مُراعاة التناهي في القرب، فقال: «جِدُّ قريب» فهذا ونحوُه هو المراد بالحاجة إلى الفكر، وهل شيءٌ أحلى من الفكر إذا صادف نَهْجاً قويماً إلى المراد؟.

قال الجاحظ في أثناء فصل يذكر فيه ما في الفكر من الفضيلة: وأين تقع لَذَّة البهيمة بالعَلوفة، ولَذَّة السَّبُع بلَطْع الدَّم وأكل اللحم، من سرور الظَّفَر بالأعداء، ومن انفتاح باب العلم بعد إدمان قَرْعِه؟.

وقد يُتَصَرَّف في القريب المبتذل بما يُخْرِجُه من الابتذال إلى الغرابة، وهو على وجوه: منها أن يكون كقوله: [أبو الطيب المتنبي]

لم تَلْقَ هذا الوَجهَ شمسُ نهارِنا
إلَّا بوجهٍ ليس فيه حياءُ

وقوله: [أبو تمام]

فردَّتْ علينا الشمسُ والليلُ راغم
بشمس لهم من جانب الخِدْرِ تَطْلَعُ

فوالله ما أدري؟ أأحلامُ نائمٍ
أَلَمَّتْ بنا أم كان في الرَّكْبِ يُوشَعُ؟

فأن تشبيه وجوهِ الحسان بالشمس مُبْتَذَلٌ، لكن كل واحد من حديث الحياء في الأول، والتشكيكِ مع ذكر يُوشَعَ عليه السلام في الثاني؛ أخرجه من الابتذال إلى الغرابة. وشبيهٌ بالأول قولُ الآخر: [أبو نواس، الحسن بن هانىء]

إن السحاب لتَسْتَحيي إذا نَظَرَتْ
إلى نَداكَ فقاسَتْهُ بما فيها

ومنها أن يكون كقوله: [رشيد الدين الوطواط]

عَزَماتُه مِثْلُ النُّجومِ ثَواقِباً
لو لم يكن للثَّاقِباتِ أُفُولُ

وقوله: [أبو تمام]

مَهَا الوَحْشِ، إلَّا أنَّ هَاتَا أَوَانِسُ
قَنَا الخَطِّ، إلَّا إنّ تلك ذَوَابِلُ

وقوله: [بديع الزمان الهمذاني، أحمد بن الحسين]

يكاد يَحكِيكَ صَوْبُ الغَيْثِ مُنْسَكِباً
لو كان طَلْقَ المُحَيَّا يُمْطِرُ الذَّهَبا
والبدرُ لَوْ لم يَغِبْ، والشمسُ لو نطقَتْ
والأسْدُ لَوْ لم تُصَدْ والبحرُ لو عَذُبَا

وهذا يُسَمَّى التشبيهَ المشروطَ. ومنها أن يكون كقوله: [البحتري]

في طَلْعَةِ البَدْرِ شيءٌ من مَحَاسِنِها
وَلِلْقضِيبِ نَصيبٌ من تَثَنِّيها

وقول ابنِ بَابَك:

ألا يـا رِيـاضَ الحَـزْنِ مِنْ أَبْـرقِ الحِمَى
نَسِيمُـكَ مَسْـروقٌ ووَصْـفُـك مُنْتَحَـلْ

حـكَيْـتِ أبـا سَعْـدٍ؛ فَنَشْـرُكِ نَشْـرُهُ
ولَـكِنْ لـه صِـدْقُ الـهَـوَىٰ ولَـكِ المَلَلْ

وقد يخرج من الابتذال بالجمع بين عِدَّة تشبيهات، كقوله:

كـأنـمـا يَـبـسِـم عـن لـؤْلُـؤٍ
مُـنَـضَّـدٍ، أو بَـرَدٍ، أو أَقَـاحْ

كما يزداد بذلك لُطْفاً وغرابةً، كقوله: [امرؤ القيس]

لـه أيْـطَلاَ ظَـبْـيٍ، وسـاقـا نَـعـامَـةٍ
وإرْخـاءُ سِـرْحـانٍ، وتَـقْـرِيـب تَـتْفُـلِ

وأما باعتبار أداته فإما مؤَكَّدٌ، أو مُرْسَل.

والمؤكد ما حُذِفَتْ أداتُه، كقوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾[1] وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً، ومُبَشِّراً، وَنَذِيراً، ودَاعِياً إلى اللهِ بإِذْنِه، وَسِرَاجاً مُنِيراً﴾[2] وقول الحماسي: [زياد بن حمل]

هـمُ الـبـحـوُرُ عـطاء حـيـن تـسْـألـهـم
وفـي اللقاء إذا تـلـقـى بِـهِـمْ بُـهَـمُ

وإلى غير ذلك كما سبق، ومنه نحو قول الشاعر: [ابن خفاجة، ابراهيم ابن عبد الله]

والـريـخ تَعْبثُ بـالغُصـون، وقـد جَـرَى
ذَهَـب الأصِيـلِ عـلى لُـجَـيْـنِ الـمـاءَ

---

(١) الآية ٨٨ من سورة النمل.

(٢) الآيتين ٤٥ و ٤٦ من سورة الأحزاب.

وقول الآخر يَصِفُ القمرَ لآخرِ الشهر قبلَ السِّرارِ: [ابن حمديس]

كـأنّـمـا أَدْهَـمُ الإظـلام حـيـنَ نَـجـا
مِن أشْهبِ الصُّبح ألْقى نَعْل حافِرِهِ

وقول الشَّرِيفِ الرَّضِيِّ:

أَرْسَى النَّسيمُ بِوَادِيكُمْ ولا بَرِحَتْ
حَوامِلُ المُزْنِ في أَجْدَاثِكُمْ تَضَعُ
ولا يزال جَنِينُ النَّبْتِ تُرْضِعُهُ
على قُبُورِكُمُ العَرَّاضَةُ الهَمِعُ

والمُرْسَلُ ما ذُكِرَت أداتُه، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كمَثَلِ الَّذِي استَوْقَدَ نَاراً﴾[1]، وقوله عز وجل: ﴿عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّماءِ والأرْضِ﴾[2]، وقول امْرِىء القَيْسِ:

وتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ كأنَّهُ
أَسَارِيعُ ظَبْيٍ أَوْ مَسَاوِيكُ إسْحِلِ[3]

وقول البُحْتُرِي:

وإذا الأسِنَّةُ خالَطَتْهَا؛ خِلْتَهَا
فيها خَيَال كواكِبٍ في الماء

إلى ذلك كما تقدم. وأما باعتبار الغرض فإما مقبولٌ، أو مَرْدُودٌ.

المقبولُ: الوافي بإفادة الغرضِ؛ كأن يكون المشبه به أعرفَ شيءٍ

(١) الآية ١٧ من سورة البقرة. (٢) الآية ٢١ من سورة الحديد.

(٣) تعطو: تتناول. رخص؛ لين. شثن: غليظ. الأساريع: ديدان حمر، الإسحل: شجر تتخذ منه عيدان السواك.

بوجه الشبه، إذا كان الغرضُ بيانَ حـالِ المشبه من جهـة وَجْهِ الشَّبَـهِ، أَوْ بَيانَ المِقْدار:

ثم الـطرفان في الثـاني إن تَساوَيَـا في وجه الشبـه؛ فالتشبيـه كـامـلٌ في القبول، وإلا فكلما كان المشبه به أسلمَ من الزيادة والنقصان؛ كـان أقربَ إلى الكمال. أو كأنْ يكـون المشبه بـه أتمَّ شيء في وجه الشبـه؛ إذا قُصِد إلحـاق الناقِص بالكامل.

أو كأنْ يكون المشبـه به مُسَلَّمَ الحُكم مَعْـرُوفَهُ عنـد المخاطب في وجـه الشبه؛ إذا كانَ الغرضُ بيانَ إمكان الوجود.

والمَرْدُودُ بخلاف ذلك، أي: القاصرُ عن إفادة الغرض.

خاتمة

قد سبق أن أركان التشبيه أربعة: المشبه، والمشبه به، وأداة التشبيه، ووجهه. فالحاصل في مراتب التشبيه في القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلِّها أو بعضِها ثمان:

إحداها: ذكر الأربعة، كقولك: «زيد كالأسد في الشجاعة» ولا قُوَّةَ لهذه المرتبة.

وثانيتها: تركُ المشبه، كقولك: «كالأسد في الشجاعة» أي: زيدٌ، وهي كالأولى في عدم القوة.

وثالثتها: ترك كلمة التشبيه؛ كقولك: «زيدٌ أسدٌ في الشجاعة» وفيها نوعُ قوة.

ورابعها: ترك المشبه وكلِمَةِ التشبيه، كقولك: «أسد في الشجاعة» أي: زيدٌ، وهي كالثالثة في القوة.

وخامستها: ترك وجه الشبه كقولك: «زيدٌ كالأسد» وفيها نوع قوة؛ لعموم وجه الشبه من حيث الظاهر.

وسادستها: ترك المشبه ووجه التشبيه، كقولك: «كالأسد» أي: زيدٌ، وهي كالخامسة.

وسابعتها: ترك كلمة التشبيه ووجهه، كقولك: «زيدٌ أسدٌ» وهي أقوى الجميع.

وثامنتها: إفراد المشبه به بالذكر، كقولك: «أسد» أيْ: زيدٌ وهي كالسابعة.

واعلم أن الشَّبَهَ قد يُنْتَزَعُ من نفس التضادِّ؛ لاشتراك الضدين فيه ثم يُنَزَّلُ مَنزِلَةَ التناسُب بوساطة تَمليحٍ أو تَهكُّم؛ فيقال للجبان. «ما أشبهه بالأسَد» وللبخيل: هو حاتمٌ.

القول في الحقيقة والمجاز

وقد يُقَيَّدان باللُّغويَّيْن. الحقيقة: الكلمة، المستعمَلَةُ، فيما وُضِعَتْ له في اصطلاح به التخاطب. فقولنا: «المستعملة» احترازٌ عما لم يُسْتَعْملْ؛ فإن الكلمة قبل الاستعمال لا تُسَمَّى حقيقةً. وقولنا: «فيما وُضِعَتْ له» احترازٌ عن شيئين:

أحدهما: ما استعمِل في غير ما وُضِعَتْ له غلطاً، كما إذا أردْتَ أن تقول لصاحبك: «خُذْ هذا الكتابَ» مشيراً إلى كتاب بين يديك، فغَلِطْتَ، فقلتَ: «خُذْ هذا الفرسَ».

والثاني: أحدُ قِسمَي المجاز، وهو ما استُعمِل فيما لم يكن موضوعاً له في اصطلاح به التَخاطُب، ولا في غيره، كلفظة «الأسد» في الرجل الشجاع. وقولنا: «في اصطلاح به التخاطب» احترازٌ عن القسم الآخر من المجاز.

وهو ما استُعْمِل فيما وُضِع له لا في اصطلاح به التخاطب، كلفظ «الصلاة» يستعمله المخاطِبُ بُعرْفِ الشرع في الدعاء مجازاً. والوضع تعيينُ اللفظ للدلالة على معنى بنفسه.

فقولنا: «بنفسه» احترازٌ من تعيين اللفظ للدلالة على مَعْنىً بقرينة، أعني

المجاز؛ فإن ذلك التعيين لا يُسَمَّى وضعاً.

ودخل المُشْتَرَكُ في الحدِّ؛ لأن عدم دلالته على أحد مَعْنَيَيْهِ بلا قرينة لِعارِضٍ - أعني الاشتراك - لا ينافي تعيينه للدلالة عليه بنفسه.

وذهب السكَّاكِيُّ إلى أن المشترَك - كالقَرْء - معناه الحقيقي هو ما لا يَتجاوَز معنَيَيْهِ، كالطُّهْرِ والحيض، غَيْرَ مَجْمُوعٍ بينَهُما.

قال: فهذا ما يدُلُّ عليه بنفسه ما دام مُنْتَسِباً إلى الوضعين، أمّا إذا خصصته بواحد - إما صَريحاً، مثل أن تقول: «القَرْءُ بمعنى الطهْرِ» وإما استلزاماً، مثل أن تقول: «القَرْءُ لا بمعنى الحيْضِ» - فإنه حينئذ ينتصب دليلاً دالاً بنفسه على الطهر بالتعيين، كما كان الواضع عيَّنَهُ بإزائه بنفسه.

ثم قال في موضع آخر: وأما ما يُظَنُّ بالمشترك من الاحتياج إلى القرينة في دلالته على ما هو معناه؛ فقد عرفْتَ أن مَنْشَأ هذا الظنِّ عدمُ تحصيل معنى المشترك الدائر بين الوضعين.

وفيما ذكره نظر؛ لإنَّا لا نُسلِّمُ أن معناه الحقيقي ذلك، وما الدليل على أنه عند الإطلاق يدل عليه؟ ثم قولُه: «إذا قِيلَ: القَرْءُ بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض، فهو دالٌّ بنفسه على الطهر بالتعيين. سَهْوٌ ظاهر؛ فإن القرينة كما تكون معنويَّةً: تكون لفظيةً، وكل من قوله: «بمعنى الطهر» وقوله: «لا بمعنى الحيض» قرينةٌ. وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته.

وهو ظاهر الفساد؛ لاقتضائه أن يُمنَع نقلُه إلى المجاز، وجَعلُه علماً، ووضعُه للمتضادَّيْن، كالجَوْنِ للأسود والأبيض، فإن ما بالذَّاتِ لا يزول بالغير؛ ولاختلاف اللغات باختلاف الأمم.

وتأوَّله السكَّاكِيُّ رحمه الله على أنه تنبيهٌ على ما عليه أئمة علمي

الاشتقاق والتصريف، من أن للحروف في أنفسها خَوَاصّ بها تختلف، كالجهر والهَمْس، والشِّدَّةِ والرَّخاوَةِ والتوسط بينها، وغير ذلك، مُستدعِيَةً أن العالم بها، إذا أخذ في تعيين شيء منها لِمَعْنَى؛ لا يُهمِل التناسبَ بينهما؛ قضاء لحقِّ الحكمة، كالفصم ـ بالفاء الذي هو حرف رِخْوٌ ـ لكسر الشيء من غير أن يَبينَ، والقصم ـ بالقاف الذي هو حرف شديد ـ لكسر الشيء حتى يبين، وأن للتركيبات ـ كالفَعَلان والفَعَلَى بالتحريك كالنَّزَوَانِ والحَيَدَى، وَفُعلَ مثل شَرُفَ وغير ذلك ـ خواصَّ أيضاً؛ فيلزم فيها ما يلزم في الحروف، وفي ذلك نوع تأثير لأنْفُسِ الكلمِ في اختصاصها بالمعاني.

والمجاز: مُفْرَدٌ، ومُرَكَّبٌ (وهما مختلفان).

أما المفرد فهو: الكلمة، المستعملة، في غير ما وُضِعَتْ له، في اصطلاح به التخاطُبُ، على وجه يَصِحُّ، مع قرينة عدم إرادته. فقولنا: «المستعملة» إحترازٌ عما لم يُسْتَعْمَل؛ لأن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمّى مَجازاً، كما لا تُسمَّى حقيقةً.

وقولنا: «في الاصطلاح به التخاطب» لِيَدْخُل فيه نحوُ لفظِ «الصلاة» إذا استعمله المخاطبُ بِعُرْفِ الشرع في الدعاء مجازاً؛ فإنه وإن كان مستعملاً فيما وُضِعَ له في الجملة: فليس بمُستعمَلٍ فيما وُضِعَ له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطُب.

وقولنا: «على وجه يصح» احترازٌ عن الغلط كما سبق.

وقولنا: «مع قرينة عدم إرادته» احترازٌ عن الكناية كما تقدم.

والحقيقة لغويَّةٌ، وشرعيَّةٌ، وعرفيَّةٌ: خاصَّةٌ، أو عامَّةٌ. لأن واضعَها إن كان واضِعَ اللغة فلغويَّةٌ، وإن كان الشارعَ فشرعيَّةٌ، وإلا فعرفيَّةٌ، والعرفيةُ إن تعيَّن صاحِبُها نُسِبَتْ إليه، كقولنا: كلامية، ونحويَّةٌ، وإلا بقِيَتْ مُطْلَقَةً.

مثالُ اللغوية لفظ «أسَد» إذا استعمله المخاطِب بعُرْفِ اللغة في السبع المخصوص. ومثالُ الشرعيَّةِ لفظُ «صَلاة» إذا استعمله المخاطِب بعرف الشرع في العبادة المخصوصة، ومثالُ العرفيَّةِ الخاصَّة لفظ «فِعْل» إذا استعمله المخاطِب بعرف النحو في الكلمة المخصوصة، ومثال العرفيَّةِ العامَّةِ لفظُ «دابة» إذا استعمله المخاطِب بالعرف العامِّ في ذي الأربع. وكذلك المجازُ المفردُ: لغويٌّ، وشرعيٌّ، وعرفيٌّ.

مثالُ اللغويِّ لفظُ «أَسَدٍ» إذا استعمله المخاطِب بعُرْف اللغة في الرجل الشجاع، ومثالُ الشرعيِّ لفظُ «صَلاةٍ» إذا استعمله المخاطِب بعرف الشرع في الدعاء، ومثالُ العرفيِّ الخاصِّ لفظُ «فِعْل» إذا استعملَهُ المخاطِب بعرف النحو في الحدَث، ومثالُ العرفيِّ العامِّ لفظُ «دابةٍ» إذا استعمله المخاطِب بالعرفي العام في الإنسان.

والحقيقة إمَّا فَعِيلٌ بمعنى مفعول، من قولك: حقَقْتُ الشيء أحقُّه؛ إذ أثبتَّه، أو فَعِيلٌ بمعنى فاعل من قولك: حَقَّ الشيءُ يَحِقُّ؛ إذا ثَبتَ، أي المُثْبَتَةُ أو الثابَتَةُ في موضعها الأصلي.

فأما التاء فقال صاحب المفتاح: هي عندي للتأنيث في الوجهين؛ لتقدير لفظ «الحقيقة» قبل التَّسْمِيَةِ صِفَة مُؤنَّثٍ غيرَ مُجْرَاةٍ على الموصوف وهو الكلمة، وفيه نظر.

وقيل: هي لثقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية الصِّرْفَةِ، كما قيل في «أكِيلَةٍ ونَطِيحَةٍ» إن التاء فيهما لنقلهما من الوَصْفِيَّةِ إلى الاسمية فلذلك لا يُوصَف بهما فلا يقال: شاةٌ أكِيلَةٌ أو نَطِيحَةٌ.

والمجاز قيل: مَفْعَلٌ من جاز المكانَ يَجوزُه، إذا تعدَّاه، أي: تعدت

مَوْضِعَها الأصْلِيِّ، وفيه نظر.

والظاهر أنه من قولهم: جعلْتُ كذا مَجازاً إلى حاجتي، أي: طريقاً له، على أن معنى «جاز المكان» سَلَكُه على ما فسَّرَه الجَوْهَرِيُّ وغيرُه؛ فإن المجازَ طريقٌ إلى تصوُّر معناه. واعتبارُ التناسب (في التَّسْمِية) يغاير اعتبارَ المعنى في الوصف، كتسْمِيَة إنسان له حُمْرَة بأحمر، ووَصْفِهِ بأحمر؛ فإن الأول لترجيح الاسم على غيره حالَ وَضْعِهِ له، والثاني لصَحة إطلاقه؛ فلا يَصِّحُّ نَقْضُ الأول بوجود المعنى في غير المسمَّى، كما يلْهَج به بعضُ الضعفاء.

والمجازُ ضَربان: مُرسَلٌ، واستِعارةٌ؛ لأن العلاقة المصحِّحةَ إن كانت تشبيهَ معناه بما هو موضوع له فهو استعارة، وإلا فهو مُرْسَل.

وكثيراً ما تُطْلَق الاستعارةُ على استعمال اسم المشبه به في المشبه، فيسمَّى المشبه به مُستعاراً منه، والمشبه مُستعاراً له، واللفظ مستعاراً، وعلى الأول لا يُشْتَقُّ منه؛ لكونه اسماً لِلَّفْظِ، لا لِلْحَدَث.

المجاز المرسل

الضرب الأول: المرْسَل، وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمِل فيه وما وُضع له ملابَسَةً غير التشبيه، كاليَدِ إذا استُعْمِلَتْ في النِّعْمةِ؛ لأن من شأنها أن تَصْدَرَ عن الجارحة، ومنها تَصِل إلى المقصود بها، ويُشْتَرَطُ أن يكون في الكلام إشارة إلى المولى لها؛ فلا يقال: اتَّسَعَتْ اليَدُ في البلد، أو اقتنَيْتُ يداً، كما يقال: اتَّسَعَتِ النعمةُ في البلد، أو: اقتنَيْتُ نعمةً، وإنما يقال: جلَّتْ يَدُهُ عندي، وكثُرَتْ أيادِيه لدَيَّ، ونحو ذلك.

ونظير هذا قولهم في صفة راعي الإبل: إن له عليها إصبعاً، أرادوا أن يقولوا: له عليها أثَرُ حِذْق، فدلُّوا عليه بالإصبع؛ لأنه ما من حِذْقٍ يَدٍ إلا وهو مستفاد من حُسْن تصريف الأصابع. واللطْفِ في رَفعها وَوَضعها، كما في الخطِّ والنَّقْش، وعلى ذلك قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾[1] أي: نجعلها كخُفِّ البعير؛ فلا يتمكن من الأعمال اللطيفة، فأرادوا بالإصبع الأثرَ الحسَنَ، حيث يُقْصد الإشارة إلى حِذْقٍ في الصنعة لا مُطْلَقاً حتى يقالُ: رأيتُ أصابعَ الدار، وله إصبعٌ حسنَةٌ وإصبعٌ قبيحةٌ، على معنى له أَثَرٌ حَسَنٌ وأثْرٌ قَبِيحٌ، ونحو ذلك.

---

(١) الآية ٤ من سورة القيامة.

وينظرُ إلى هذا قولُهم: ضربْتُه سَوْطاً؛ لإنهم عبَّروا عن الضربة الواقعة بالسَّوْط باسم السَّوْط؛ فجعلوا أثر السوط سوطاً، وتفسيرهم له بقولهم: المعنى: ضربْتُه ضربةً بالسوط؛ بيانٌ لما كان الكلام عليه في أصله.

ونظيرُ قولنا: «له عَلَيَّ يَدٌ» قولُ النبي ﷺ لأزواجه: «أسْرَعُكُنَّ لُحُوقاً - ويُرْوَى لحاقاً - بي أطْوَلُكُنَّ يَداً» وقوله: «أطولكن» نظيرُ ترشيح الاستعارة، ولا بأسَ أن يُسَمَّى ترشيحَ المجاز، والمعنى بسطُ اليَدِ بالعطاء.

وقيل: قوله «أطولكن» من الطَّوْل بمعنى الفَضْل، يقال، لفُلانٍ على فُلَانٍ طَوْلٌ، أي: فَضْل؛ فاليد على هذين الوجهين بمعنى النعمة. ويحتَمِل أن يريد: أطولكن يَداً بالعطاء، أي: أمدُّكُنَّ، فحذف قوله: «بالعطاء» للعلم به.

وكاليد أيضاً إذا استُعمِلَتْ في القُدْرة؛ لأن أكثر ما يظهر سلطانها في اليد، وبها يكون البطشُ، والضربُ، والقطعُ، والأخذُ، والدفعُ، والوضعُ، والرفعُ، وغيرُ ذلك من الأفعال التي تنبىءُ عن وجود القدرة ومكانها.

وأما اليد في قول النبي ﷺ: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمَّتهم أدناهم، وهم يدٌ على مَنْ سواهم» فهو استعارةٌ والمعنى أن مَثَلَهم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مَثَلُ اليد الواحدة، فكما لا يُتصوَّر أن يخذُل بعضُ أجزاء اليد بعضاً، وأن تختلف بها الجهة في التصرُّف: كذلك سبيلُ المؤمنين في تعاضُدهم على المشركين؛ لأن كلمة التوحيد جامِعةٌ لهم.

وكالراوِيَةِ للمزَادَة مع كونها للبعير الحامل لها؛ لحمله إياها، وكالحَفَض في البعير، مع كونه لمتاع البيت؛ لحمله إياه، وكالسماء في الغيث، كقوله. أصابتنا السماء؛ لكونه من جِهَة المُظِلَّةِ، وكالإكاف في قول الشاعر:

يأكُلْنَ كلَّ ليلةٍ إكافا

أي: علفاً بثمن الإكاف.

وهذا الضرب من المجاز يقع على وجوه كثيرة غير ما ذكرنا:

منها: تسمية الشيء باسم جُزْئه، كالعين في الرَّبيئةِ؛ لكون الجارحة المخصوصة هي المقصود في كون الرجل رَبِيئةً؛ إذا ما عداها لا يُغني شيئاً مع فَقدها، فصارت كأنها الشخص كُلُّه.

وعليه قوله تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إلاَّ قَلِيلاً﴾[1] أي: صَلِّ، ونحوه: ﴿لا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً﴾[2] أي: لا تُصَلِّ، وقول النبي عليه السلام: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تَقدَّم من ذنبه» أي: من صَلَّى.

ومنها: عكس ذلك نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ في آذَانِهِمْ﴾[3] أي: أناملَهم وعليه قولهم: قطعت السارقَ، وإنما قطعتَ يَدَه.

ومنها: تسمية المسبب باسم السبب، كقولهم: رعَيْنا الغيثَ، أي: النباتَ الذي سببُه الغيثُ.

وعليه قوله عز وجل: ﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾[4] سُمِّيَ جزاء الاعتداء اعتداءً لأنه مُسبَّبٌ عن الاعتداء.

وقوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾[5] تُجُوِّزَ بالبلاء عن العِرْفان؛ لأنه مُسَبَّب عنه، كأنه قيل: ونعرف أخبارَكم.

وعليه قولُ عَمْرو بنِ كُلْثُومٍ:

ألا لا يجهلَنْ أحدٌ علينا
فنجهلَ فوقَ جَهْلِ الجاهلينا

---

(1) الآية ٢ من سورة المزمل.
(2) الآية ١٠٨ من سورة التوبة.
(3) الآية ١٧ من سورة البقرة.
(4) الآية ١٩٤ من سورة البقرة.
(5) الآية ٣١ من سورة محمد.

الجهل الأول حقيقة، والثاني مجاز عبَّر به عن مكافأة الجهل.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾[1] تُجُوِّز بلفظ السيئة عن الاقتصاص؛ لأنه مسبَّبٌ عنها.

قيل: وإن عُبِّر عما ساء ـ أي أحزن ـ لم يكن مجازاً: لأن الاقتصاص مُحزِنٌ في الحقيقة كالجناية.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ﴾[2] تُجُوِّز بلفظ المكر عن عقوبته؛ لأنه سببها.

قيل: ويحتمل أن يكون مكرُ الله حقيقةً؛ لأن المكر هو التدبير فيما يضر الخصم، وهذا مُحقَّق من الله تعالى، باستدراجه إياهم بِنعمِه مع ما أعدَّ لهم من نِقَمِهِ.

ومنها: تسمية السبَب باسم المسبَّب، كقولهم: أمطرَتِ السماء نباتاً وعليه قولهم: «كما تَدِين تُدان» أي كما تفعل تُجازَى.

وكذا لفظ الأسنمة في قوله يصف غيثاً.

أقبل في المُسْتَنِّ من رَبابه
أَسْنِمَةُ الآبالِ في سَحابه

وكذا تفسير إنزال أزواج الأنعام في قوله تعالى: ﴿وأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الأنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾[3] بإنزال الماء على وَجْه؛ لأنها لا تعيش إلا بالنبات، والنباتُ لا يقوم إلا بالماء، وقد أنزَلَ الماءَ، فكأنه أنزلها، ويُؤيِّده ما ورد: أن كل ما في الأرض من السماء، يُنْزِله اللهُ تعالى إلى الصخرة، ثم يقسمه، قيل: وهذا معنى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ ينابِيعَ في الأرْضِ؟﴾[4].

---

(١) الآية ٤٠ من سورة الشورى.
(٢) الآية ٥٤ من سورة آل عمران.
(٣) الآية ٦ من سورة الزمر.
(٤) الآية ٢١ من سورة الزمر.

وقيل معناه: وقضى لكم: لأن قضاياه وقِسَمَهُ موصوفة بالنزول من السماء؛ حيث كُتِبَ في اللَّوح كل كائنٍ يكون. وقيل: خلقها في الجنة، ثم أنزلها.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَيُنْزِلُ لَكُمْ مِنَ السَّماءِ رِزْقاً﴾[1] أي: مطراً هو سببُ الرزق.

وقوله تعالى: ﴿إنَّمَا يَأكلُونَ في بُطُونِهِم نَاراً﴾[2].

وقولهم: فلانٌ أكل الدَّمَ، أي: الدِّيَّةَ التي هي مُسبَّبة عن الدم، قال: [حماسة أبي تمام]

أكلتُ دماً إن لم أرُعكِ بضَرَّةٍ
بعيدةِ مَهْوَى القُرْط، طيِّبَةِ النَّشْرِ[3]

وقوله تعالى: ﴿فإذَا قرأت القُرْآنَ فَاسْتَعِذْ باللهِ﴾[4] أي: أردْت القراءة بقرينة الفاء مع استفاضة السنة بتقديم الاستعاذة.

وقوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ﴾[5] أي: أراد؛ بقرينة فقالَ: ﴿ربِّ﴾[5].

وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[6] أي: أردنا إهلاكها؛ بقرينة ﴿فجاءها بأسنا﴾[6].

وكذا قوله تعالى: ﴿مَا آمَنَتْ قَبْلَهُمْ مِن قرية أَهْلَكْنَاهَا﴾[7] بقرينة ﴿أفَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾[7] وفيه دلالة واضحة على الوعيد بالإهلاك؛ إذ لا يقع الإنكار في ﴿أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾[7] في المَحَزِّ إلا بتقدير: «ونحن على أن نهلكهم».

---

(١) الآية ١٣ من سورة غافر. (٢) الآية ١٠ من سورة النساء.
(٣) ارعك: اخيفك.
(٤) الآية ٩٨ من سورة النحل. (٥) الآية ٤٥ من سورة هود.
(٦) الآية ٤ من سورة الأعراف. (٧) الآية ٦ من سورة الأنبياء.

ومنهـا: تسمية الشيء بـاسم ما كـان عليه، كقـولـه عـز وجـل: ﴿وَآتُـوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾[1] أي: الذين كانوا يتامى، إذ لا يُتْمَ بعد البلوغ.

وقولِه: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّه مُجْرِماً﴾[2] سَمَّاه مجرماً باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجرام.

ومنهـا: تسمية الشيء بـاسم ما يؤول إليـه، كقـولـه تعـالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾[3].

ومنها: تسمية الحالِّ باسم مَحَلِّه، كقوله تعـالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَـادِيَهُ﴾[4] أي: أهلَ نادِيه.

ومنهـا: عكس ذلك، نحـو ﴿أَمَّا الَّـذِينَ ابْيَضَّتْ وَجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَـةِ اللهِ﴾[5] أي: في الجنة.

ومنها: تسمية الشيء باسم آلَتِه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَـا مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[6] أي: بلُغَةِ قومه.

وقـوله تعـالى: ﴿وَاجْعَلْ لي لِسَـان صِـدْقٍ في الآخِـرِينَ﴾[7] أي: ذِكراً جميلاً وثَناءً حسناً.

وكذا غيرُ ذلك مما بين معنى اللفظ وما هو موضوع تعلُّقٌ سِوَى التشبيه.

قـال صاحب المفتـاح: وللتَّعَلقِ بين الصارف عن فعـل الشيء والداعي إلى تـركه؛ يُحْتَمَـل عندي أن يكـون المراد بـ «مَنَعَـك» في قولـه تعالى: ﴿مَـا

(١) الآية ٢ من سورة النساء.
(٢) الآية ٧٤ من سورة طه.
(٣) الآية ٣٦ من سورة يوسف.
(٤) الآية ١٧ من سورة العلق.
(٥) الآية ١٠٧ من سورة آل عمران.
(٦) الآية ٤ من سورة إبراهيم.
(٧) الآية ٨٤ من سورة الشعراء.

مَنَعَكَ أَنْ لا تَسْجُدَ إذْ أَمَرْتُكَ؟﴾[1] «دعاك» و«لا» غيرُ صلة قرينةُ المجازِ، وكذا ﴿مَا مَنَعَكَ إذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ؟﴾[2].

قال الراغب رحمه الله: قال بعض المفسرين: إن معنى «ما منعك» ما حَماك، وجعلك في مَنَعَةٍ منِّي في ترك السجود؟ أي: في مُعاقَبة تركه.

وقد استبعد ذلك بعضُهم بأنْ قال: لو كان كذا لم يكن يُجيب بأنْ يقول: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾[3] فإن ذلك ليس بجواب السؤال على ذلك الوجه، وإنما هو جواب من قيل له: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ».

ويمكن أن يُقال في جواب ذلك: إن إبليس لما كان أُلْزِمَ ما لم يَجِدْ سبيلاً إلى الجواب عنه. إذ لم يكن من كالىء يحرسه ويحميه؛ عَدَل عمَّا كان جواباً كما يفعل المأخوذ بكَظَمِهِ في المناظرة؛ انتهى كلامه. وقسم الشيخُ صاحبُ المفتاح المجازَ المرسَل إلى خالٍ عن الفائدة، ومفيد.

وجعل الخاليَ عن الفائدة ما استُعمِل في أعم مما هو موضوع له، كالمَرْسِنِ في قول العَجَّاج:

وفاحِما ومَرْسِناً مُسَرَّجا

فإنه مستعمل في الأنف لا بِقَيد كونه لِمَرْسونٍ مع كونه موضوعاً له بهذا القيد لا مطلقاً، وكالمِشْفَرِ في نحو قولنا: «فلانٌ غليظُ المشافِر» إذا قامت قرينة على أن المراد هو الشَّفَةُ لا غير.

وقال: سُمِّيَ هذا الضربُ غير مُفيدٍ لقيامه مقامَ أحد المترادفين من نحو «ليث، وأسد» و«حَبَسَ، وَمَنَعَ» عند المصير إلى المراد منه.

---

(١) الآية ١٢ من سورة الأعراف. (٢) الآية ٩٢ و٩٣ من سورة طه.

(٣) الآية ٣٨ من سورة ص.

وأراد بالمفيد ما عدا الخالي عن الفائدة والاستعارة كما مر.

والشيخ عبد القاهر رحمه الله جعل الخالي عن الفائدة ما استُعمِل في شيءٍ بقَيدٍ، مع كونه موضوعاً لذلك الشيء بقيدٍ آخر، من غير قصد التشبيه، ومَثَّلَهُ ببعض ما مَثَّلَهُ الشيخ صاحبُ المِفتاح ونحوه، مُصرِّحاً بأن الشَّفَة والأنْفَ موضوعان للعضوين المخصوصين من الإنسان، فإن قُصد التشبيهُ صار اللفظ استعارةً، كقولهم في مواضع الذَّم: «غليظ المِشْفَرِ» فإنه بمنزلة أن يقال: كأن شَفَتَه في الغِلَظ مِشْفَرُ البعير، وعليه قول الفرَزْدَقِ:

فلو كُنْتَ ضَبِّيّاً عرفْتَ قَرابتي
ولكِنَّ زَنْجِيٌّ غليظُ المَشافِرِ

أي: ولكنَّك زَنْجِيٌّ كأنه جملٌ لا يَهتَدِي لشَرَفي. وكذا قولُ الحطيئة يُخاطِب الزِّبْرِقَانَ:

قَرَوْا جارَكَ العَيْمَانَ لمّا جَفَوْتَهُ
وقَلَّصَ عن بَرْدِ الشراب مَشافِرَهْ

فإنه وإن عَنَى نفسَه بالجار، جاز أن يَقصِد إلى وَصْفِ نفسه بنوع من سوء الحال؛ ليزيد في التهكُّم بالزِّبْرقَانِ، ويؤكِّد ما قصده من رَمْيِه بإضاعة الضَّيْف وإسلامِه للضُّرِّ والبُؤسِ.

وكذا قول الآخر: [الأخطل]

سأمنعُها، أو سوفَ أجْعلَ أمرها
إلى مَلِك أظلافُه لم تَشَقَّقِ

الاستعارة

الضرب الثاني من المجاز: الاستعارة، وهي ما كانت علاقته تشبيهَ معناه بما وضع له.

وقد تقيَّد بالتحقيقية، لتحقق معناها حِسّاً أو عقلاً، أي: التي تتناول أمراً معلوماً يمكن أن يُنَصَّ عليه ويُسَار إليه إشارةً حِسِّيَّةً أو عقلية، فيقال: إن اللفظ نُقِل من مُسَمَّاه الأصليِّ. فجعل اسماً له على سبيل الإعارة للمبالغة في التشبيه. أما الحِسِّيُّ فكقولك: «رأيْتُ أسداً» وأنت تريد رجلاً شجاعاً. وعليه قول زُهَيْرٍ:

لَدَى أسَدٍ شاكِي السِّلاح مُقَذَّفٍ[1]

أي: لَدَى رجلٍ شجاع. ومن لَطيف هذا الضرب: ما يَقَعُ التشبيه فيه في الحركات، كقول أبي دُلَامَةَ يصف بغلَته: [زند بن الجوان]

أَرَى الشَّهْبَاءَ تَعْجِنُ إذ غَدَوْنَا
بِرِجْلَيْهَا، وَتَخْبِزُ بالـيَدَيْنِ

شبَّه حركةَ رِجْلَيْها ـ حيثُ لم تَثْبُتا على موضع تعتمد بهما عليه وهَوَتا

(١) مقذف: الشجاع الذي يرسل للحروب كثيراً.

ذاهبتين نحو يديها ـ بحركة يَدَي العاجِن؛ فإنهما لا تثبتان في موضع، بل تَزِلّان إلى قُدَّام؛ لرخاوة العجين، وشبَّه حركة يَدَيْها بحركة يَدَي الخابز؛ فإنه يَثْنِي يَدَهُ نحوَ بَطْنِه، ويُحْدِثُ فيها ضَرْباً من التقويس، كما تجد في يَدِ الدَّابَّة إذا اضطربَتْ في سيرها، ولم تَقْوَ على ضَبْطِ يَدَيْها، وأن ترمي بها إلى قُدَّام، وأن تَشُدَّ اعتمادَها، حتَّى تَثْبُت في الموضع الذي تقع عليه، فلا تزول عنه ولا تنثني.

وأما العقلي فكقولك: «أَبْدَيْتَ نوراً» وأنت تريد «حُجَّةً» فإن الحجة مما يُدْرك بالعقل من غير وَساطة حِسٍّ؛ إذ المفهوم من الألفاظ هو الذي يُنَوِّرُ القلبَ ويكشِفُ عن الحق، لا الألفاظ أنفسها.

وعليه قوله عز وجل: ﴿اهْدِنَا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ﴾[1] أي: الدينَ الحقَّ.

وأما قوله تعالى: ﴿فأذاقها اللهُ لبَاسَ الجُوعِ وَالخَوْفِ﴾[2] فعلى ظاهر قول الشيخ جارِ الله العَلَّامَةِ استعارةٌ عقليَّة؛ لأنه قال: شبّه باللِّباس ـ لاشتماله على اللابس ـ ما غَشِيَ الإنسانَ والتبس به من بعض الحوادث، وعلى ظاهر قول الشيخ صاحب المفتاح حِسِّيَّةٌ؛ لأنه جعل اللباسَ استعارةً لما يَلْبسه الإنسانُ عند جوعه وخوفه، من امتقاع اللون، وَرَثاثة الهيئة.

فالاستعارة: ما تَضَمَّن تشبيهَ معناه بما وضع له.

والمراد بمعناه: ما عني به، أي: ما استعمل فيه؛ فلم يتناول ما استعمل فيما وضع له، وإن تضمَّن التشبيه به، نحو: زيدٌ أسدٌ، ورأيتُه أسداً، ونحو: رأيت به أسداً؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه.

على أن المراد بقولنا: «ما تضمن» مجاز تضمن؛ بقرينة تقسيم المجاز

---

(١) الآية ٦ من سورة الفاتحة. (٢) الآية ١١٢ من سورة النحل.

إلى الاستعارة وغيرها، والمجاز لا يكون مستعملاً فيما وضع له.

وههنا شيءٌ لا بُدَّ من التنبيه عليه، وهو أنه إذا أُجْرِيَ في الكلام لفْظُ دلَّتِ القرينةُ على تشبيه شيء بمعناه، فيكون ذلك على وجهين:

أحدهما: أن لا يكون المشبه مذكوراً ولا مقدراً كقولك «رَنَتْ لنا ظَبْيَةٌ» وأنت تريد «امرأة» و«لقيتُ أسداً» وأنت تريد «رجلاً شجاعاً» ولا خِلافَ أن هذا ليس بتشبيه، وأن الاسمَ فيه استعارة.

والثاني: أن يكون المشبه مذكوراً أو مُقدَّراً؛ فاسم المشبه به إن كان خَبراً أو في حكم الخبر - كخبر «كان» و«إنَّ» والمفعولِ الثاني لباب «عَلِمت» والحال - فالأصح أنه يُسمَّى تشبيهاً، وأن الاسم فيه لا يُسمَّى استعارةً؛ لأن الاسم إذا وقع هذه المواقع؛ فالكلام موضوعٌ لإثبات معناه لما يعتمد عليه، أو نَفْيِهِ عنه؛ فإذا قلتَ: «زيدٌ أسدٌ» فقد وضعتَ كلامك في الظاهر لإثباتَ معنى الأسد لزيد، وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة كان لإثبات شَبَهٍ من الأسد له؛ فيكون اجتِلابُه لإثبات التشبيه فيكون خَلِيقاً بأن يُسمَّى تشبيهاً؛ إذ كان إنما جاء ليُفِيدَه بخلاف الحالة الأولى، فإن الاسم فيها لم يُجْتَلَبْ لإثبات معناه للشيء، كما إذا قلت: جاءني أسدٌ، ورايت أسداً، فإن الكلام في ذلك موضوع لإثبات المجيء واقعاً من الأسد، والرؤيةِ واقعة منك عليه، لا لإثبات معنى الأسد لشيء؛ فلم يكن ذكر المشبه به لإثبات التشبيه، وصار قصدُ التشبيه مَكنوناً في الضمير، لا يُعْلَم إلا بعد الرجوع إلى شيء من النظر.

ووجهٌ آخَرُ في كون التشبيه مكنوناً في الضمير، وهو أنه إذا لم يكن المشبَّهُ مذكوراً، جاز أن يتوهَّم السامعُ في ظاهر الحال أن المراد باسم المشبه به ما هو موضوع له، فلا يُعْلَم قَصْدُ التشبيه فيه إلا بعد شيء من التأمُّل، بخلاف الحالة الثانية؛ فإنه يمتنع ذلك فيه مع كون المشبه مذكوراً أو مقدَّراً.

ومن الناس مَنْ ذهب إلى أن الاسم في الحالة الثانية استعارة؛ لإجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه.

وهذا الخلاف لفظِيٌّ راجع إلى الكشف عن معنى الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح، وما اخترناه هو الأقرب؛ لما أوضحنا من المناسبة، وهو اختيار المحقِّقين كالقاضي أبي الحسَنِ الجرْجَانيِّ، والشيخ عبد القاهر. والشيخ جارِ الله العلَّامة، والشيخ صاحب المفتاح، رحمهم الله.

غير أن الشيخ عبد القاهر قال بعد تقرير ما ذكرناه: فإن أبيْتَ إلا أن تُطْلِق اسم الاستعارة على هذا القسم؛ فإن حَسُنَ دُخول أدوات التشبيه لا يحسن إطلاقُهُ وذلك كأن يكون اسم المشبه به معرفةً، كقولك زيدٌ الأسدُ، وهو شمسُ النهار؛ فإنه يحسن أن يقال زيدٌ كالأسد، وخِلتُه شمسَ النهار.

وإن حَسُنَ دخول بعضها دون بعض؛ هان الخطب في إطلاقه وذلك كأن يكون نكرةً غير موصوفة، كقولك: زيدٌ أسدٌ؛ فإنه لا يحسن أن يقال زيدٌ كأسدٍ، ويحسن أن يقال: كأن زيداً أسدٌ، ووجدتهُ أسداً.

وإن لم يحسن دخول شيء منها إلا بتغيير لصورة الكلام، وكان إطلاقهُ أقرب؛ لغموض تقديره أداة التشبيه فيه، وذلك بأن يكون نكرة موصوفة بما لا يلائم المشبه به، كقولك: فلانٌ بدرٌ يسكن الأرض، وهو شمسٌ لا تغيب، وكقوله: [البحتري]

شمسٌ تألَّق والفِراقُ غُرُوبُها
عنَّا، وبَدرٌ والصُّدودُ كسُوفُهُ

فإنه لا يحسن دخول الكاف ونحوِه في شيء من هذه الأمثلة ونحوها، إلا بتغيير صورته، كقولك: هو كالبدر، إلا أنه يسكن الأرض وكالشمس، إلا

انه لا يغيب، وكالشمس المُتأَلِّقة، إلا أن الفراقَ غروبُها، وكالبدر، إلا أن الصدود كسوفه.

وقد يكون في هذه الصِّفات والصِّلات التي تجيء في هذا النحو ما يُحيل تقديرَ أداة التشبيه فيه؛ فيقرب إطلاقه أكثر، وذلك مثل قول أبي الطيِّب:

أسدٌ، دَمُ الأسد الهِزَبْرِ خضابه
موتٌ، فَرِيصُ الموتِ منه يُرْعَدُ

فإنه لا سبيل إلى أن يقال: المعنى: هو كالأسد، وكالموت؛ لما في ذلك في التَّناقُض؛ لأن تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل أنه دونه أو مثلُه، وجَعْلُ دَمِ الهِزَبْرِ ـ الذي هو أقوى الجنس ـ خضابَ يده، دليلُ أنه فَوْقَه، وكذلك لا يصح أن يُشَبَّهَ بالموت المعروفِ، ثم يُجْعَلَ الموتُ يَخافُ منه، وكذا قول البُحْتُرِيِّ:

وبدر أضاء الأرضَ شرقاً وَمَغْرِباً
وموضعُ رَحْلِي منه أَسْوَدُ مُظْلِمُ

إن رُجِعَ فيه إلى التشبيه السَّاذَج حتى يكون المعنى هو كالبدر؛ لَزِمَ أن يكون قد جعل البدر المعروف موصوفاً بما ليس فيه؛ فظهر أنه إنما أراد أن يُثْبِت من الممدوح بدراً له هذه الصِّفةُ العجيبةُ التي لم تُعْرَف للبدر؛ فهو مَبْنِيٌّ على تخييل أنه زاد في جنس البدر واحداً له تلك الصِّفةُ؛ فالكلام موضوع لا لإثبات الشَّبَه بينهما، ولكن لإثبات تلك الصفة؛ فهو كقولك: زيدٌ رجلٌ كَيْتَ كَيْتَ، لم تقصد إثبات كونه رجلاً، لكن إثبات كونه متَّصِفاً بما ذكرْتَ، فإذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مُجْتَلباً لإثبات الشبه، تبين أنه خارج عن الأصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلباً لإثبات الشبه؛ فالكلام فيه مَبْنِيٌّ على أنَّ

كـونَ الممدوح بـدراً أمـرٌ قـد استَقَـرَّ وثبت، وإنمـا العمـل في إثبـات الصفـة الغريبة.

وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه، يمتنـع دخول «كـأن» ونحوُه: «تَحْسَبُ» لاقتضائهما أن يكون الخبرُ والمفعـولُ الثاني أمـراً ثابتـاً في الجملة، إلا أنَّ كَوْنَه مُتعلِّقاً بالاسم والمفعول مَشْكُوكٌ فيه، كقولنا، كأن زيداً منطلقٌ، أو خـلافُ الظاهـر، كقولنـا: كأن زيـداً أسدٌ، والنكـرة فيما نحن فيـه غيرُ ثـابتة؛ فدخول «كأنَّ» و «تَحْسَبُ» عليها كالقياس على المجهول.

وأيضـاً هذا النحـو ـ إذا فَلَيْتَ عن سرِّه ـ وجـدْتَ محصولَـه أنـك تَـدَّعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور، إلا أنـه اختصَّ بصفة عجيبـة لم يُتَوَهَّم جَوازُها على الجنس؛ فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنىً.

وإن لم يكن اسم المشبـه بـه خبـراً للمشبـه، ولا في حكم الخبـر، كقولهم: رأيْتُ بفلانٍ أسداً، وَلقِيَني منه أسـدٌ، سُمِّي تجريـداً، كما سيـأتي إن شاء الله تعالى.

ولم يُسَمَّ استعـارةً؛ لأنه إنمـا يُتَصَوَّر الحكم على الاسم بـالاستعـارة إذا جَرَى بوجْهٍ على ما يُدَّعَى أنه مُستعارٌ له؛ إما باستعمـاله فيـه، أو بإثبـات معناه له، والاسمُ في مثل هذا غيرُ جارٍ على المشبه بوجه.

ولأنه يجيء على هذه الطريقة ما لا يُتَصَوَّر فيه التشبيهُ فيُظَنّ أنه استعـارة كقوله تعالى: «﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الخُلْدِ﴾»[1] إذ ليس المعنى على تشبيه جَهَنَّم بدار الخلد؛ إذ هي نفسُها دارُ الخلد، وكقول الشاعر: [أعشى قيس]

---

(١) الآية ٢٨ من سورة فصلت.

يـا خَـيْـرَ مَـنْ يَـرْكَـبُ الـمَـطِيَّ، ولا
يَـشْـرَبُ كَـأسـاً بـكَـفِّ مَـنْ بَـخِـلاَ

فإنه لا يُتَصَوَّرُ فيه التشبيهُ، وإنما المعنى أنه ليس ببخيل.

ولا يُسَمَّى تشبيهاً أيضاً، لأن اسم المشبه به لم يُجْتَلَبْ فيه لإثبات التشبيه، كما سبق، وعَدَّهُ الشيخ صاحبُ المفتاح تشبيهاً، والخلافُ أيضاً لفظيٌّ.

والدليل على أن الاستعارة مَجَازٌ لغويٌّ؛ كونُها موضوعةً للمشبه به، لا للمشبه ولا لأمر أعم منهما، كالأسد، فإنه موضوع للسبع المخصوص، لا للرجل الشجاع، ولا للشجاع مطلقاً؛ لأنه لو كان موضوعاً لأحدهما لكان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، وأيضاً لو كان موضوعاً للشجاع مُطلَقاً لكان وصفاً لا اسْمَ جِنْس.

وقيل: الاستعارةُ مَجازٌ عقلي، بمعنى أن التصرُّف فيها في أمر عقلي لا لغوي لأنها لا تُطْلَق على المشبه إلا بعد ادِّعاء دخوله في جنس المشبه به؛ لأن نقل الاسم وَحْدَهُ لو كان استعارة لكانت الاعلامُ المنقولة كـ «يزيد» و «يَشْكُر» استعارةً.

ولَمَا كانت الاستعارةُ أبلغ من الحقيقة؛ لأنه لا بَلاغةَ في إطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه.

ولَما صح أن يقال لمن قال: «رأيت أسداً» يعني زيداً: أنه جعله أسداً، كما لا يقال لمن سَمَّى ولدَه أسداً: إنه جعله أسداً؛ لأن «جَعَل» إذا تعدى إلى مفعولين؛ كان بمعنى «صَيَّر» فأفاد إثباتَ صِفَة للشيء: فلا تقول «جعلتُه أميراً» إلا على معنى أنك أثبتَّ له صفةَ الإمارة.

وعليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً﴾[1] المعنى أنم أثبتوا صفة الأنوثة، واعتقدوا وجودها فيهم، وعن هذا الاعتقاد صَدَرَ عنهم للملائكة إطلاقُ اسم الإناث عليهم، لا أنهم أطلقوه من غير اعتقاد ثبوت معناه لهم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ؟﴾[1].

وإذا كان نقل الاسم تبعاً لنقل المعنى كان الاسم مُستَعملاً فيما وُضِعَ له؛ ولهذا صح التَّعَجُّبُ في قول ابنِ العَمِيدِ: [محمد بن الحسين]

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشمسِ
نفسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ من نَفْسي
قَامَتْ تُظَلِّلُنِي، ومِنْ عَجَبٍ
شمسٌ تُظَلِّلُنِي من الشمس

والنَّهْيُ عنه في قول الآخر: [ابن طباطبا، محمد بن أحمد]

لا تَعجَبوا مِنْ بِلَى غِلَالَتِهِ
قد زَرَّ أزرارَه على القمَرِ

وقوله: [أبو مطاع، ناصر الدولة الحمداني]

ترى الثياب من الكَتّان يلَمحُها
نورٌ من البدر أحياناً فيُبْلِيها
فكيف تُنْكِرُ أن تَبْلَى معاجِرُها
والبدرُ في كل وقتٍ طالعٌ فيها؟!

والجواب عنه أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به؛ لا يُخْرِج اللفظ عن كونه مُستعمَلاً في غير ما وُضِعَ له.

---

(١) الآية ١٨ من سورة الزخرف.

وأما التعجُّبُ والنهيُ فيما ذُكِرَ فَلِبناء الاستعارة على تنَاسِي التشبيـه قَضاءً لحق المبالغة.

فإن قيل: إصرار المتكلم على ادِّعاء الأسدِيَّة للرجـل يُنافي نَصْبَـهُ قرينة من أن يراد به السبع المخصوص.

قلنا: لا مُنافاة.

وَوَجْهُ التوفيق مـا ذكره السكَّـاكِيُّ، وهو أن تُبْنَى دعـوى الأسَدِيَّة للرجل على ادِّعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويـل: مُتَعَارَفٌ، وهـو الذي لـه غايـة الجراءة، ونهـايـة قـوة البـطش، ومـع الصـورة المخصـوصـة، وغيـرُ مُتعارَفٍ، وهو الذي له تلك الجـراءة، وتلك القوة، لا مـع تلك الصورة، بـل مـع صورة أخـرى، على نحو مـا ارتكب المُتَنَبِّي هـذا الادِّعـاء في عَـدِّ نفسـه وجماعته من جنس الجِنِّ، وعَدِّ جِماله من جنس الطير، حين قال:

نـحـن قـومٌ مِ الـجِـنِّ فـي زِيِّ نَـاسٍ
فَـوْقَ طَـيْـرٍ، لهـا شُـخـوصُ الجـمـالِ

مُسْتَشهداً لدعواه هاتيك بالمخيّلات العرفية.

وأن تُخَصَّص القـرينـةُ بنفيهـا المتعـارَفَ الـذي سبق إلى الفهم؛ ليتعين الآخر.

ومن البناء على هذا التنويع قولُه: [عمرو بن معد يكرب]

تَـحِـيَّـةُ بَـيْـنِـهِـمْ ضَـرْبٌ وَجِـيـعٌ

وقولُهم: «عتابُك السيفُ» وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ مـالٌ وَلاَ بَنُونَ إلاَّ مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[1].

---

(1) الأيتان ٨٨ - ٨٩ من سورة الشعراء.

ومنه قولُه: [عامر بن الحارث]

وبَلْدَةٍ ليس بها أَنِيسُ
إلاَّ اليَعافِيرُ، وإلاَّ العِيسُ

وإذ قد عرفت معنى الاستعارة، وأنها مجازٌ لغوي؛ فاعلم أن الاستعارةَ تفارِق الكذب من وجهين:

بناء الدعْوى فيها على التأويل. ونَصْب القرينة على أن المراد بها خلاف ظاهرها؛ فإن الكاذب يتبرَّأ من التأويل، ولا ينصِب دليلاً على خلاف زعمه.

وأنها لا تدخل في الأعلام، لما سبق من أنها تعتمد إدخالَ المشبه في جنس المشبه به، والعَلَميَّةُ تُنافي الجنسيَّةَ، وأيضاً لأن العَلَمَ لا يدل إلا على تعيُّن شيء من غير إشعار بأنه إنسان أو فرس أو غيرهما؛ فلا اشتراك بين معناه وغيره، إلا في مُجرَّد التعيُّن، ونحوه من العوارض العامَّة التي لا يكفي شيء منها جامعاً في الاستعارة، اللّهمُ إلا إذا تضمَّن نوعَ وَصْفِيَّةٍ لسبب خارج، كتضمُّن اسم حاتمٍ الجوادَ، ومادِرٍ البخيلَ، ومَا جرى مَجراهما.

وقرينة الاستعارة إما معنىً واحدٌ، كقولك: رأيتُ أسداً يَرْمي؛ أو أكثرُ، كقول بعض العرب:

فإن تَعافُوا العدل والإيمانا
فإنّ في أيْمانِنا نِيرانَنا

أي: سُيوفاً تلمع كأنها شُعَل نيران، كما قال الآخر: [البحتري]

ناهَضْتَهُمْ والبارِقاتُ كأنها
شُعَلٌ على أيْدِيهِمُ تَتَلَهَّبُ

فقوله: «تعافوا» باعتبار كل واحد من تَعَلقِه بالعدل، وتَعَلُّقِه بالإيمان؛

قرينة لذلك؛ لدلالته على أن جوابه: أنهم يُحارَبون ويُقْسَرون على الطاعة بالسيف.

أو معانٍ مربوطٌ بعضُها ببعض، كما في قول البحتري:

وصاعقةٍ من نَصْلِهِ تَنْكَفِي بها
على أَرْؤُسِ الأقرانِ خَمْسُ سَحائِبِ

عنى بـ «خمس سحائب» أناملَ الممدوح؛ فذكر أن هناك صاعقة؛ ثم قال: «من نَصْله» فبين أنها من نصل سيفه، ثم قال: «على أرؤس الأقران» ثم قال: «خمس» فذكر عدد أصابع اليد؛ فبان من مجموع ذلك غرضُه.

* * *

ثم الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين، وباعتبار الجامع، وباعتبار الثلاثة، وباعتبار اللفظ، وباعتبار أمر خارج عن ذلك كله.

أما باعتبار الطرفين فهي قسمان؛ لأن اجتماعهما في شيء إما ممكن، او ممتنع، ولتُسَمَّ الأولى وفاقيَّةً، والثانيةُ عِنَادِيَّةً.

أما الوفاقية فكقوله تعالى: ﴿أَحْيَيْنَاهُ﴾ في قوله: ﴿أَوَ مَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاه؟﴾[1] فإن المراد «بأحييناه» هديناه. أي: أوَ من كان ضالاً فهديناه؟ والهداية والحياة لا شك في جواز اجتماعهما في شيء.

وأما العنادية فمنها ما كان وضع التشبيه فيه على ترك الاعتداد بالصفة وإن كانت موجودة لِخُلُوِّها مما هو ثمرتها والمقصودُ منها، وإذا ما خَلَتْ منه لم تستحق الشرف، كاستعارة اسم المعدوم للموجود، إذا لم تحصُل منه فائدةٌ من

(١) الآية ١٢٢ من سورة الأنعام..

الفوائد المطلوبة من مثله؛ فيكون مشاركاً للمعدوم في ذلك، أو اسم الموجود للمعدوم إذا كانت الآثار المطلوبة من مثله موجودةً حالَ عَدَمِه؛ فيكون مشاركاً للموجود في ذلك، أو اسم الميت للحي الجاهل؛ لأنه عَدِمَ فائدةَ الحياة والمقصودَ بها، أعني العلم؛ فيكون مُشارِكاً للميت في ذلك، ولذلك جُعل النومُ موتاً؛ لأن النائم لا يشعر بما بحضرته، كما لا يشعر الميتُ، أو الحيِّ العاجزِ لأن العجز كالجهل يَحُط من قدر الحي.

ثم الضدان إن كان قابلين للشدة والضعف؛ كان استعارةُ اسم الأشَدِّ للأضعف أولى؛ فكل من كان أقلَّ علماً وأضعفَ قوةً كان أولى بأن يُسْتَعار له اسْمُ الميت، ولما كان الإدراكُ أقدمَ من العَقْل في كونه خاصَّة للحيوان كان الأقلُّ علماً أولى باسم الميت أو الجماد من الأقلِّ قوةً.

وكذا في جانب الأشدِّ؛ فكل من كان أكثرَ عِلْماً كان أولى بأن يقال له: «إنه حي» وكذا من كان أشرف علماً، وعليه قوله تعالى: ﴿أَوَ مَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[1] فإن العلم بوحدانية الله تعالى وما أنزله على نبيه ﷺ أشرفُ العلوم.

ومنها: ما استُعمِل في ضد معناه أو نقيضه بتنزيل التضاد أو التناقُض منزلة التناسُب، بوساطة تَهَكُّم أو تمليح على ما سبق في التشبيه، كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بعَذَابٍ أليمٍ﴾[2] ويُخَصُّ هذا النوعُ باسم التهكمية أو التمليحية.

* * *

وأما باعتبار الجامع فهي قسمان:

---

(١) الآية ١٢٢ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٢١ من سورة آل عمران و ٣٤ من سورة التوبة.

أحدهما: ما يكون الجامع فيه داخلاً في مفهوم الطرفين، كاستعارة الطَّيَران للعَدو، كما في قو امرأة من بني الحارث ترثي قتيلاً:

لـو يَـشَـأْ طـار بـه ذو مَـيْـعَـةٍ
لاحِـقُ الآطـال نَـهْـدٌ ذو خُـصَـل

وكما جاء في الخبر: «كلَّما سمع هَيْعَةً طار إليها» فإن الطَّيَران والعَدْو يشتركان في أمر داخل في مفهومهما، وهو قطع المسافة بسرعة، ولكن الطيران أسرع من العَدْوِ.

ونحوهما قول بعض العرب: [مضرس بن ربعي]

فَطِرْتُ بِـمُـنْـصُـلي فـي يَـعْـمَـلاتٍ
دَوامِـي الأيْـدِ يَـخْـبِـطْنَ الـسَّـرِيـحـا

يقول: إنه قام بسيفه مسرعاً إلى نُوقٍ فَعَقَرَهُنَّ وَدَمِيَتْ أيديهنَّ فَخَبَطْنَ السُّيور المشدودة على أرجلهن.

وكاستعارة الفَيْض لانبساط الفجر في قوله: [البحتري]

كـالـفجـر فـاض عـلى نُجـوم الـغَـيْـهَـبِ

فإن الفيض موضوع لحركة الماء على وجه مخصوص، وذلك أن يفارق مكانه دفعة؛ فينبسط انبساط شبيه بذلك

وكاستعارة التقطيع لتفريق الجماعة وإبعاد بعضهم عن بعض في قوله تعالى: ﴿وقطَّعناهم في الأرْضِ أُمَماً﴾[1] فإن القطع موضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام التي بعضها ملتصق ببعض؛ فالجامع بينهما إزالة الاجتماع التي هي داخلة في مفهومهما، وهي في القطع أشدُّ.

---

(١) الآية ١٦٨ من سورة الأعراف.

وكاستعارة الخياطة لسَرْدِ الدِّرْع في قول القُطامِيِّ:

لـم تَـلْقَ قـومـاً هُـم شَـرٌّ لإخـوتـهـم
مِـنّـا عَـشِيَّـة يَـجْـرِي بـالـدم الـوادي
نَـقـرِيـهِـمُ لَـهْـذِمِـيَّـاتِ نَـقُـدُّ بـهـا
مـا كـان خـاط عـلـيـهـم كـلّ زَرَّادِ

فإن الخياطة تَضُمُّ خَرْق القميص، والسَّرد يضم حِلَقَ الدِّرْع؛ فالجامع بينهما الضم الذي هو داخل في مفهومهما؛ وهو في الأول أشد.

وكاستعارة النثر لإسقاط المنهزمين وتفريقهم في قول أبي الطَّيِّب:

نَـثَـرْتُـهُـمُ فَـوْقَ الأُحـيْـدِبِ نَـثْـرَةً
كـمـا نُـثِـرَتْ فَـوقَ الـعَـرُوسِ الدَّراهم

لأن النثر أن تُجْمع أشياء في كَفّ أو وِعاءٍ، ثم يقع فعل تتفرَّقُ معه دَفْعَةً من غير ترتيب ونظام، وقد استعاره لما يتضمن التفرُّق على الوجه المخصوص، وهو ما اتفق من تساقط المنهزمين في الحرب دفعةً من غير ترتيب ونظام، ونسبه إلى الممدوح؛ لأنه سببه.

والثاني ما يكون الجامع فيه غيرَ داخل في مفهوم الطرفين، كقولك: «رأيت شمساً» وتريد إنساناً يَتَهَلَّلُ وَجْهُه، فالجامع بينهما التَّلألُؤ، وهو غير داخل في مفهومهما.

* * *

وتنقسم باعتبار الجامع أيضاً إلى عامِّيَّةٍ وخاصيَّة.

فالعامية المبتذلة لظهور الجامع فيها، كقولك: «رأيْتُ أسداً، ووَرَدْتُ بحراً».

والخاصية الغريبة التي لا يظفر بها إلا من ارتفع عن طبقة العامة، كما سيأتي في الاستعارات الواردة في التنزيل، كقول طفيل الغَنْوِيِّ:

وجعلْتُ كُورِي فوق نَاجِيَةٍ
يَقْتَاتُ شَحْمَ سنَامِها الرحْلُ

وموضع اللطف والغرابة منه أنه استعار الافْتِياتَ لإذهاب الرَّحْلِ شَحْمَ السَّنام، مع أن الشحم مما يُقْتات.

وقول ابن المعتز:

حتى إذا ما عَرَفَ الصيدَ الضَّار
وأذِنَ الصبحُ لنا في الإبصار

ولما كان تعذُّر الإبصار مَنْعاً من الليل، جَعَل إمكانه عند ظهور الصبح إذناً منه.

وقول الآخر: [سوار بن المضرب)

بعَرْضَ تَنُوفَةٍ للريح فيه
نسيمٌ لا يروع التُّرْبَ وانِ

وقوله: [ابن المعتز]

يُناجِينيَ الإخلافُ من تحت مطله
فَتَخْتَصمُ الآمالُ واليَأسُ في صدري

ثم الغرابة قد تكون في الشَّبَهِ نفسه، كما في تشبيه هيئة العنان ـ في موقعه من قَرَبُوسِ السرج ـ بهيئة الثوب في موقعه من رُكْبَةِ المُحْتبِيَ في قول يَزِيدَ بْنِ مَسْلَمَة بنِ عبد المِلِك يَصِف فرساً له بأنه مُؤَدَّبٌ: [يزيد بن سلمة]

وإذا احْتَبَى قَرَبُوسُهُ بعِنانِه
عَلَك الشَّكِيمَ إلى انصراف الزائر

وقد تحصل بتصرُّفٍ في العامية، كما في قول الآخر:

وسـالَـتْ بـأعْـنَـاقِ الـمَـطِيِّ الأبـاطِـحُ

أراد أنها سارت سَيْراً حَثِيثاً في غاية السرعة، وكانت سرعة في لِينٍ وسَلاسَةٍ حتى كأنها كانت سيولاً وقعت في تلك الأباطح فجرت بها.

ومثلها في الحسن وعُلُوِّ الطبقة في هذه اللفظة بعينها قول ابن المعتز:

سـالت عليـه شِعـابُ الحـيِّ حِيـنَ دَعـا
أنـصـارَه بـوُجـوه كـالـدنـانـيـر

أراد أنه مُطاعٌ في الحي، وأنهم يُسرعون إلى نُصرته. وأنه لا يدعوهم لخطْبٍ إلا أتَوْهُ، وكَثُروا عليه، وازدحموا حَوَالَيْه، حتى تجدهم كالسيول، تجيء من ههنا، وتنصَبُّ من هذا المَسِيل وذاك، حتى يَغَصَّ بها الوادي ويَطفَح منها.

وهذا شَبَهٌ معروف ظاهر، ولكن حُسْن التصرُّف فيه أفاد اللطف والغرابة وذلك أنْ أسند الفعل إلى الأباطحْ والشِّعاب، دون المَطِيِّ أو أعناقِها، والأنصار أو وجوهِهم؛ حتى أفاد أنه امتلأت الأباطحُ من الإبل. والشعابُ من الرجال، على ما تقدم في قوله تعالى: ﴿واشتعل الرَّأْسُ شَيْباً﴾[1].

وفي كل واحد منهما شيءٌ غيرُ الذي في الآخر يؤكِّد أمرَ الدِّقَّة والغرابة:

أما الذي في الأول فهو أنه أدخل الأعناق في السَّيْر؛ فإن السرعةَ والبطءِ في سير الإبل يظهران غالباً في أعناقها على ما مر.

وأما الذي في الثاني فهو أنه قال: «عليه» فعدَّى الفعلَ إلى ضمير

(١) الآية ٤ من سورة مريم.

الممدوح بـ «على» فأكد مقصودَه من كونه مُطاعاً في الحيِّ.

وكما في قوله:

فَـرْعـاءُ، إن نَـهَـضَـتْ لـحـاجـتـهـا
عَـجِـلَ الـقـضـيـبُ وأبـطأ الـدِّعْصُ

إذ وصف القضيبَ بالعجلة، والدِّعْصَ بالبطء.

وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدَّة استعارات لإلحاق الشكل بالشكل، كقول امرِئ القَيْس:

فـقـلْتُ لـه لـمَّـا تَـمَـطَّى بـصُـلْبِـه
وأردَفَ أعـجـازاً، ونـاء بـكَـلْكَـلِ[1]

أراد وصف الليل بالطول؛ فاستعار له صُلْباً يَتَمطَّى بـه؛ إذ كان كـل ذي صلب يزيد في طوله عنـد تمطيِّـه شيء، وبالـغ في ذلك بـأن جعل لـه أعجازاً يـردف بعضها بعضـاً، ثم أراد أن يصفه بـالثِّقَـل على قلب سـاهـره، والضغط لمُكَابِدِه؛ فاستعار له كَلْكَلاً ينوء به، أي: يثقل به: وقال الشيخ عبـد القاهـر: لمـا جعل لليـل صُلباً تمـطَّى به؛ ثَنَّى ذلـك فجعل لـه أعجـازاً قـد أردفَ بهـا الصُّلب، وثلَّث فجعل له كَلْكَلاً قد ناء به؛ فاستوفى له جملة أركان الشخص، وراعى ما يراه الناظر من سواه إذا نظر قُدَّامَه، وإذا نظر خَلْفَه، وإذا رفـع البصر ومدَّه في عرض الجوِّ.

* * *

وأما باعتبـار الثلاثـة ـ أعني الطرفين، والجـامع ـ فستـة أقسام: استعـارة محسوس لمحسوس بوجه حِسِّيٍّ، أو بوجه عقلي، أو بما بعضه حِسِّيٌّ وبعضـه

(١) كلكل: الصدر.

عقلي، وباستعارة معقول لمعقول، واستعارة محسوس لمعقول، واستعارة معقول لمحسوس، كل ذلك بوجه عقلي؛ لما مر.

أما استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي فكقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَداً لَهُ خُوَارٌ﴾[1] فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حُلِيِّ القِبْطِ التي سَبَكَتْهَا نار السَّامِرِيِّ عند إلقائه فيها التربةَ التي أخذها من مُوطِىء حَيْزُومِ فرس جِبرائيلَ عليه السلام، والجامع لهما الشكل، والجميع حِسِّي.

وكقولِهِ تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ في بَعْضٍ﴾[2] فإن المستعار منه حركة الماء على الوجه المخصوص، والمستعار له حركة الإنس والجن، أو يأجوج ومأجوج، وهما حِسِّيان، والجامع لهما ما يشاهد من شدة الحركة والاضطراب.

وأما قوله تعالى: ﴿واشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْباً﴾[3] فليس مما نحن فيه وأن عُدَّ منه لأن فيه تشبيهين: تشبيه الشيب بشُوَاظِ النار في بياضه وإنارته، وتشبيه انتشاره في الشعر باشتعالها في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه، والأول استعارة بالكناية، والجامع في الثاني عقلي، وكلامُنا في غيرهما.

وأما استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي فكقوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ﴾[4] فإن المستعار فيه كَشْط الجلد وإزالته عن الشاة ونحوها، والمستعار له إزالة الضوء عن مكان الليل ومَلْقَى ظله، وهما حسيان، والجامع لهما ما يعقل من تَرَتُّب أمر على آخر.

---

(١) الآية ٨٨ من سورة طه.

(٢) الآية ٩٩ من سورة الكهف.

(٣) الآية ٤ من سورة مريم.

(٤) الآية ٣٧ من سورة يس.

وقيل: المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل، وليس بسديد؛ لأنه لو كان ذلك لقال: ﴿فإذا هم مبصرون﴾ ونحوه. ولم يقل: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾[1] أي: داخلون في الظلام.

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾[2] فإن المستعار منه المرأة، والمستعار له الريح، والجامع المنبع من ظهور النتيجة والأثر؛ فالطرفان حسيان، والجامع عقلي.

وفيه نظر؛ لأن العقيم صفة للمرأة لا اسم لها، وكذلك جُعِلَتْ صفةً للريح لا اسماً.

والحق أن المستعار منه ما في المرأة من الصفة التي تمنع من الحمل، والمستعار له ما في الريح من الصفة التي تمنع من إنشاء مطر وإلقاح شجر، والجامع لهما ما ذُكِر.

وأما استعارة محسوس لمحسوس بما بعضه حسي وبعضه عقلي فكقولك: «رأيتُ شمساً» وأنت تريد إنساناً شبيهاً بالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن، وأهمل السكاكي هذا القسم.

وأما استعارة معقول لمعقول فكقوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا؟﴾[3] فإن المستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامع لهما عدم ظهور الأفعال، والجميع عقلي.

وأما استعارة محسوس لمعقول فكقوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[4] فإن المستعار منه صَدْع الزجاجة ـ وهو كسرها ـ وهو حسي، والمستعار له تبليغ

---

(١) الآية ٤١ من سورة الذاريات.

(٢) الآية ٥٢ من سورة يس. (٣) الآية ٩٤ من سورة الحجر.

(٤) الآية ٦١ من سورة البقرة و١١٢ من سورة آل عمران.

الرسالة، والجامع لهما التأثير، وهما عقليان كأنه قيل: أبِنِ الأمرَ إبانةً لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة.

وكقوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾[1] جُعِلَتْ الذلةُ مُحيطةً بهم مشتملةً عليهم؛ فهم فيها كما يكون في القبة مَنْ ضُرِبتْ عليه، أو مُلْصَقةً بهم حتى لزمتهم ضربةَ لازبٍ كما يضرب الطين على الحائط؛ فيلزمه؛ فالمستعار منه إما ضرْبُ القُبة على الشخص، وإما ضرْبُ الطين على الحائط، وكلاهما حسي، والمستعار له حالهم مع الذلة، والجامع الإحاطة، أو اللزوم، وهما عقليان.

وأما استعارة معقول لمحسوس، فكقوله تعالى: ﴿إنَّا لمَّا طغى الماءُ﴾[1] فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسي، والمستعار منه التكبُّر، والجامع الاستعلاء المفْرطُ، وهما عقليان. وأما باعتبار اللفظ فقسمان:

لأنه إن كان اسم جنس فأصْلِيَّةٌ، كأسد، وقتْل.

وإلا فتبعِيَّةٌ، كالأفعال والصفات المشتقة منها، والحروف، لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق، كما في قولك: جسم أبيض، وبياض صافٍ دون معاني الأفعال، والصفات المشتقة منها، والحروف.

فإن قلت: فقد قيل في نحو «شُجاع باسل وجواد فيّاض وعالم نِحْرِير» إنَّ «باسلا» وصف لـ «شجاعٍ» و «فياضاً» وصف لـ «جواد» و «نحريراً» وصف لـ «عالم».

---

(١) الآية ١١ من سورة الحاقة.

قلت: ذلك مُتأوَّل بأن الثواني لا تقع صفات إلا لما يكون موصوفاً بالأولْ.

فالتشبيه في الأفعال والصفات المشتقة منها لمعاني مصادرها، وفي الحروف لمتعلَّقات معانيها، كالمجرور في قولنا: زيد في نعمة ورَفاهِيةٍ فيقدر التشبيه في قولنا: «نطقتِ الحال بكذا» والحال ناطقة بكذا للدلالة بمعنى النطق.

وعليه في التهكمية قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أليمٍ﴾[1] بدل «فأنذرهم» وقوله تعالى: ﴿إنّكَ لأنْتَ الحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾[2] بدل «السفيه الغوي».

وفي لام التعليل كقوله تعالى: ﴿فالتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكونَ لَهُمْ عَدُوّاً وحَزَناً﴾[3] للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط، بالعِلة الغائيّة للالتقاط.

ومما يتصل بهذا أن «يا» حرفٌ وُضِعَ في أصله لنداء البعيد، ثم استُعمِل في مناداة القريب؛ لتشبيهه بالبعيد، باعتبار أمر راجع إليه، أو إلى المنادى.

أما الأول فكقولك لمن سها وغفل وإن قرُبَ: يا فلان.

وأما الثاني فكقول السائل في جُؤارة: «يا ربّ يا الله» وهو أقرب إليه من حبل الوريد؛ فإنه استقصاره منه لنفسه، واستبعاد لها من مظانّ الزُّلْفَى وما يُقَرِّبه إلى رضوان الله تعالى، ومَنازل المقربين، هَضماً لنفسه، وإقراراً عليها بالتفريط في جنب الله تعالى، مع فَرْط التهالُك على استجابة دعوته، والإذن لندائه وابْتِهالِه.

* * *

(١) الآية ٢١ من سورة آل عمران و٤٣ من سورة التوبة.

(٢) الآية ٨٧ من سورة هود. (٣) الآية ٨ من سورة القصص.

واعلم أن مدار قرينة التبعية في الأفعال والصفات المشتقة منها على نسبتها إلى الفاعل، كما مر في قولك «نطقت الحال» أو إلى المفعول، كقول ابن المعتز:

جُمِعَ الحقُّ لنا في إمامٍ
قَتَل البُخْلُ وأحْيا السّماحا

وقول كعب بن زهير:

صَبَحْنَا الخزْرَجِيّةَ مُرْهَفاتٍ
أبادَ ذَوِي أُرُومَتِها ذَوُوها

والفرق بينهما أن الثاني مفعول ثانٍ، دون الأول.

ونظير الثاني قوله:

نَقْرِيهُمُ لَهذِمِيّاتِ نَقُدُّ بها
ما كان خاط عليه كلُّ زَرّاد

أو إلى المفعولين الأول والثاني، كقول الحريري: [أبو محمد، القاسم بن علي]

وأقْرِي المَسَامِعَ إمّا نَطَقْتُ
بَياناً يقود الحَرُون الشّمُوسا

أو إلى المجرور، كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذابٍ أليمٍ﴾[1].

قال السكاكي: أو إلى الجميع، كقول الآخر:

تَقْرِي الرياحُ رياضَ الحَزْنِ مُزْهِرَةً
إذا سَرَى النومُ في الأجفان إيقاظاً

* * *

(١) الآية ٢١ من سورة آل عمران و٤٣ من سورة التوبة.

وفيه نظر. وأما باعتبار الخارج فثلاثة أقسام:

أحدها: المطلقة، وهي التي لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام، والمراد لمعنوية لا النعت.

وثانيها: المجردة، وهي التي قُرِنَتْ بما يلائم المستعار له، كقول كثيِّر:

غَمْرُ الرِّداء، إذا تَبسّم ضاحكاً
غَلِقَتْ لضحكته رِقابُ المال

فإنه استعار الرداء للمعروف؛ لأنه يصون عِرْضَ صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه، ووصفه بالغمر الذي وصف المعروف لا الرداء؛ فنظر إلى المستعار له.

وعليه قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الجُوعِ وَالخَوْفِ﴾[1] حيث قال: «أذاقها» ولم يقل «كساها» فإن المراد بالإذاقة إصابتهُم بمَا استُعير له اللباس، كأنه قال: «فأصابها الله بلباس الجوع والخوف».

قال الزمخشري؛ الإذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة؛ لشيوعها في البلايا والشدائد وما يمسُّ الناس منها؛ فيقولون: ذاق فلان البؤس والضر، وأذاقه العذاب، شُبِّه ما يُدْرَك من أثر الضر والألم بما يُدْرَك من طعم المر والبَشع.

فإن قيل: الترشيح أبلغ من التجريد، فهلا قيل: فكساها الله لباس الجوع والخوف؛ قلنا؛ لأن الادراك بالذوق يستلزم الإدراك باللمس من غير عكس؛ فكان في الإذاقة إشعارٌ بشدة الإصابة، بخلاف الكسوة.

---

(١) الآية ١١٢ من سورة النحل.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يقل؛ فأذاقها الله طعم الجوع والخوف؟ قلنا: لأن الطعم وإن لاءم الإذاقة؛ فهو مُفوِّت لما يفيده لفظ اللباس من بيان أن الجوع والخوف عم أثرهما جميعَ البدنِ عُمومَ الملابس.

وثالثها: المرشحة، وهي التي قرنت بما يلائم المستعار منه، كقوله:

يُنازعني رِدائي عبدُ عَمْرٍو
رُوَيْدَكَ يا أخا عَمْرِو بْنِ بَكْرِ

لِيَ الشّطْرُ الذي ملكتْ يميني
ودونَك؛ فاعتَجِرْ منه بِشَطْرِ

إنه استعار الرداء للسيف لنحو ما سبق، وَوَصَفَه بالاعتجار الذي هو وَصْفُ الرداء؛ فنظر إلى المستعار منه.

وعليه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلالَة بالهُدى؛ فمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُم﴾[1] فإنه استعار الاشتراء للاختيار، وقفّاه بالربح والتجارة اللذين هما من مُتعلّقات الاشتراء؛ فنظر إلى المستعار منه.

وقد يجتمع التجريد والترشيح كما في قول زُهَيْرٍ:

لَدَى أسَدٍ شاكي السلاح مُقَذَّفٍ
له لِبَدٌ أظفاره لم تُقَلَّمِ

والترشيح: أبلغ من التجريد؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة، ولهذا كان مُبناه على تَناسي التشبيه: حتى إنه يُوضَع الكلامُ في عُلُوِّ المنزلة وَضْعَه في عُلُوِّ المكان كما قال أبو تمام:

---

(١) الآية ١٦ من سورة البقرة.

وَيَصْعَدُ حَتّى يَظنَّ الجَهُولُ
بأن له حاجةً في السما

فلولا أنّ قَصْدَه أنْ يَتَناسَى التشبية، ويُصَمِّمَ على إنكاره فيجعله صاعداً في السماء من حيث المسافة المكانية؛ لَمَا كان لهذا الكلام وَجْهٌ.

وكما قال ابن الرومي:

يا آلَ نُوبَخْت لاعَدِمْتُكُمُ
ولا تَبَدَّلْتُ بَعْدَكُمْ بَدَلاً

إن صحَّ عِلمُ النحوم؛ كان لكم
حَقّاً إذا ما سِواكُمُ انْتَحَلا

كم عالِمٍ فيكُمُ وليس بِأنْ
قاسَى ولكِنْ بِأنْ رقَى فَعَلا!

أعلاكُمُ في السماء مَجْدُكُمُ
فلستُمُ تَجهلون ما جهلا

شافَهْتُمُ البدرَ بالسؤال عن الـ
أمر إلى أن بَلَغْتُمُ زُحَلا

وكما قال بَشّارٌ:

أتتني الشمسُ زائرةً
ولم تَكْ تَبْرَحُ الْفَلَكَا

وكما قال أبو الطّيِّبِ:

كَبّرْتُ حَوْلَ دِيارهم لما بَدَتْ
منها الشموسُ وليس فيها المَشْرِقُ

وكما قال: [أبو الطيب المتنبي]

ولـم أرَ قَـبْـلي مَـنْ مَـشَـى الـبـدرُ نـحـوَه
ولا رجـلا قـامـت تُـعـانِـقُـه الأسـدُ

ومن هـذا الفن ما سبق من التعجب والنّهْيِ عنه؛ غير أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه؛ فإن مذهب التعجب إثباتُ وصفٍ ممتنع ثُبوتُه للمستعار منه، ومذهب النهي عنه إثباتُ خاصَّةٍ من خَوَّاصِّ المستعار منه.

وإذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه، كما في قول العبّاس بن الأَحْنَفِ:

هـي الشـمسُ مَـسـكـنُـهـا فـي الـسـمـاء
فـعـزِّ الـفـؤادَ عَـزاءً جـمـيـلا
فـلـن تـسـتـطـيـعَ إلـيـهـا الـصُّـعـودَ
ولـن تـسـتـطـيـع إلـيـك الـنـزولا

وقول سعيد بن حميد:

قُـلْتُ: زُورِي؛ فـأرسلت: أنـا آتـيـكَ سُـحْـرَه
قـلتُ: فـالـلـيـل كـان أخـ ـفـى وأدنـى مـسَـرَّه
فـأجـابَـتْ بـحُـجّـةٍ زادت الـقـلب حَـسْـرَه
أنـا شـمسٌ، وإنـمـا تـطلُعُ الـشـمس بُـكْـرَه

فَلأنْ يجوزَ مع جَحْده في الاستعارة أوْلى.

ومن هذا الباب قول الفَرَزْدَقِ:

أبِـي أحْـمَـدُ الـغيثين صَعْـصَـعَـةُ الـذي
متَى تُـخْلِفِ الـجَـوْزاءُ والـدَّلْـوُ يُـمْـطر

أجــارَ بَـنــاتِ الـوائـــديـن، ومَــنْ يُـجِــرْ
على المــوتِ، فــاعلم أنــه غيــرُ مُخْفِــرِ

ادّعَى لأبيه اسمَ الغيث، ادِّعاءَ من سُلِّم له ذلك، ومَنْ لا يَخطِر ببالـه أنه مُتناولٌ له من طريق التشبيه.

وكذلك قول عَدِيِّ بْنِ الرِّقاع يصف حِمَارَيْنِ وَحْشِيَّيْنِ:

يــتــعـــاوَران مــن الــغُــبــار مُـلاءةً
بـيـضــاء مُـحـكَـمَــةً هـمــا نَـسَـجــاهــا
تُــطَوى إذا وردا مَــكــانــاً مُــحْــزِنــاً
وإذا الــسّــنــابــكُ أسْــهَــلَتْ نَــشَــراهــا

* * *

المجاز المركب

وأما المجاز المركب فهو اللفظ المركب المستعمَل فيما شبِّه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه، أي: تشبيه إحدى صورتين منتزعتين من أمْرَينِ أو أمور بالأخرى، ثم تدخل المشبَّهَة في جنس المشبه بها مُبالَغَة في التشبيه؛ فتذكر بلفظها من غير تغيير بوجه من الوجوه.

كما كتب به الوَلِيدُ بنُ يَزِيدَ - لمّا بُويِعَ - إلى مَرْوَانَ بْنِ محمد، وقد بلغه أنه مُتَوَقِّفٌ في البيعة له: «أما بعدُ؛ فإني أراك تقدِّم رِجْلاً، وتؤخِّر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا؛ فاعتمد على أيِّهما شِئتَ، والسلامُ».

شبّه صورة تَردُّدِه في المبايعة بصورة تردُّد مَنْ قام ليذهب في أمر، فتارةً يريد الذهاب فيقدّم رِجْلاً، وتارةً لا يريد فيؤخر أخرى.

وكما يقال لمن يعمل في غير مَعْمَل: «أراك تَنفُخ في غير فحم، وتَخُطّ على الماء» والمعنى: أنك في فعلك كمن يفعل ذلك، وكما يقال لمن يُعْمِل الحيلة حتى يُميل صاحِبَه إلى ما كان يمتنع منه «ما زال يَفْتِل منه في الذِّرْوَة والغارِب حتى بَلَغ منه ما أراد» والمعنى أنه لم يَزَل يرفُق بصاحبه رِفْقاً يشبه حالُه فيه حالَ مَنْ يَجِيء إلى البعير الصعب، فيحُكه، وَيَفْتِل الشَّعْرَ في ذِرْوَته وغارِبه حتى يسكُن ويَسْتَأنِس، وهذا في المعنى نظير قولهم: «فُلانٌ يُقَرِّدُ فُلاناً»

أي: يتلطف به، فِعْلَ مَنْ يَنْزِعُ القُرادَ مِنَ البعير؛ لِيَلْتَذَّ بذلك؛ فيسكُن، ويثبت في مكانه، حتى يتمكن من أخذه.

وكذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ﴾[1] فإنه لما كان التقدم بين يدي الرجل خارجاً عن صفة المُتَابِعِ له؛ صار النهي عن التقدم مُتعلِّقاً باليدين مَيَلاً للنهي عن ترك الاتِّباع.

وكذلك قوله تعالى: ﴿والأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[2] إذ المعنى - والله أعلم - أن مَثَلَ الأرض في تصرفها تحت أمر الله تعالى وقدرته مَثَلُ الشيء يكون في قبضة الآخذ له مِنّا، والجامِعِ يَدَه عليه. وكذا قوله تعالى: ﴿والسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[3] أي: يخلق فيها صفة الطّيِّ حتى تُرَى كالكتاب المطْوِيِّ بيمين الواحد مِنّا، وخصَّ اليمين ليكون أعلى وأفخم للمثل؛ لأنها أشرف اليدين وأقواهما، والتي لا غناء للأخرى دونَها، فلا يَهَش إنسان لشيء إلا بدأ بيمينه فهيَّأها لنيله، ومتى قُصِدَ جَعْلُ الشيء في جهة العناية جُعِلَ في اليد اليمنى، ومتى قُصِد خلافُ ذلك جُعِلَ في اليُسرى، كما قال ابن مَيّادَةَ:

ألم تكُ في يمنى يديكَ جَعَلْتَني؟
فلا تجعلَنِّي بعدها في شِمالكا

أي: كنتُ مكرما عندك؛ فلا تجعلني مُهاناً، وكنت في المكان الشريف منك؛ فلا تَحُطّني في المنزل الوضيع.

وكذا إذا قلتَ للمخلوق: «والأمر بيدك» أردتَ المَثَلَ، أي: الأمر كالشيء يحصل في يدك؛ فلا يمتنع عليك:

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾[3] قال

---

(١) الآية ١ من سورة الحجرات.
(٢) الآية ٦٧ من سورة الزمر.
(٣) الآية ١٥٤ من سورة الأعراف.

الزمخشري: كأن الغضب كان يُغْريه على ما فعل، ويقول له: «قُلْ لقومِك كذا، وألْقِ الألواحَ، وجُرَّ برأس أخيك إليك» فَتَرَكَ النطقَ بذلك، وَقَطَعَ الإغراءَ، ولم يستحسن هذه الكلمة، ولم يستفصحها كل ذي طبع سليم، وذوق صحيح إلا لذلك، ولأنه من قَبيلِ شُعَبِ البلاغة، وإلا فما لقراءة مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ «ولما سكن عن موسى الغضب» لا تجد النفس عندها شيئاً من تلك الهِزَّة وَطَرَفا من تلك الرَّوْعة؟.

وأما قولهم: «اعتصمت بحبله» فقال الزمخشري أيضاً يجوز أن يكون تمثيلًا لاستظهاره به، ووُثُوقه بحمايته، باستمساك المتدلي من مكان مرتفع، بحبل وثيق يأمن انقطاعه، وأن يكون الحبل استعارةً لعهده، والاعتصامُ لوثوقه بالعهد أو ترشيحاً لاستعارة الحبل بما يناسبه.

وكذلك قول الشّمّاخ:

إذا ما رَايَةٌ رُفِعَتْ لمجدٍ
تلقّاها عَرَابَةُ باليمين

الشبه فيه مأخوذ من مجموع التلقّي واليمين، على حدِّ قولهم: تلقّيْته بكلْتا اليدين؛ ولهذا لا تَصْلُحُ حيث يُقْصد التجوُّز فيها وحدَها؛ فلا يقال: «هو عظيم اليمين» بمعنى «عظيم القدرة» ولا «عرفتُ يمينكَ على هذا» بمعنى «عرفتُ قُدرتك عليه».

ومثله قول الآخر: [الأعور الشني]

هَوِّنْ عليكم؛ فإن الأمور
بِكَفِّ الإله مقاديرُها

وكذا ما رَوَى أبو هُرَيرَةَ عن النبي ﷺ أنه قال: «إن أحدكم إذا تصدق

بالتمر من الطّيِّب ـ ولا يقبل الله إلا الـطّيب ـ جعل الله ذلـك في كفه، فيُـرَبِّيها كما يُرَبِّي أحدُكم فِلْوَهُ، حتى يبلغ بالتمرة مِثْلَ أُحد» والمعنى فيهما على انتزاع الشبه من المجموع.

وكـل هـذا يُسَمّى التمثيـل على سبيـل الاستعارة، وقـد يُسَمّى التمثيـلَ مُطلقاً، ومتى فشا استعمالُه كذلك سُمِّي مَثَلاً؛ ولذلك لا تُغَيّر الأمثال.

ومما يُبنَى على التمثيل نحو قوله تعالى: ﴿إنَّ في ذلكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَه قَلْبٌ﴾[1] معناه: لمن كـان له قلب نـاظر فيمـا ينبغي أن يُنْظَر فيـه، واعٍ لما يجب وَعْيُـه، ولكن عُدِلَ عن هـذه العبارة ونحـوها إلى مـا عليه التـلاوة بقصد البناء على التمثيل؛ ليفيد ضرباً من التخييل؛ وذلك إنه لمـا كان الإنسـان حين لا ينتفع بقلبه؛ فـلا ينظر فيمـا ينبغي أن يُنْظَر فيـه، ولا يفهم، ولا يَعِي، جُعِلَ كأنه قد عَدِمَ القلبَ جُمْلَةً، كمـا جُعِلَ مَنْ لا ينتفـع بسَمْعِه وبصـره؛ فلا يفكـر فيما يُؤَدِّيان إليه بمنزلة العادم لهما، ولزم على هذا أن لا يقال: «فلان له قلب» إلا إذا كان ينتفع بقلبـه؛ فينظر فيمـا ينبغي أن يُنْظَر فيـه ويعي ما يجب وَعْيُـه، فكان في قوله تعالى: ﴿لمن كان له قلب﴾ تخييلُ أن مَنْ لم ينتفع بقلبه كالعادم للقلب جُمْلَةً، بخلاف نحو قولنا: لمن كـان له قلب نـاظر فيمـا ينبغي أن ينظر فيه، واعٍ لما يجب وعيه

وفي نظم الآية فائدة أخرى شريفة، وهي تقليل اللفظ مع تكثير المعنى.

ونقل الشيخ عبـد القاهـر عن بعض المفسرين أنـه قال: المـراد بالقلب العقلُ، ثم شَدّد عليه النكِير في هـذا التفسير، وقـال: وإن كان المـرجعُ فيمـا ذكـرناه عنـد التحصيل إلى مـا ذكـره، ولكن ذهب عليـه أن الكـلام مَبْنِيٌّ على

---

(١) الآية ٣٨ من سورة ق.

تخييل أن من لا ينتفع بقلبه ـ فلا ينظر، ولا يعي ـ بمنزلة مَنْ عُدِمَ قلبه جملةً، كما تقول في قول الرجل إذا قال: «قد غاب عَنِّي قلبي» أو «ليس يحضرني قلبي»: إنه يريد أن يُخيّل إلى السامع أنه غاب عنه قلبه بجملته، دون أن يريد الإخبار أن عقله لم يكن هناك، وإن كان المرجع عند التحصيل إلى ذلك. وكذا إذا قال: «لم أكن ها هنا» يريد غفلته عن الشيء؛ فهو يضع كلامه على التخييل.

هذا معنى كلام الشيخ، وهو حق؛ لأن المراد بالآية الحثُّ على النظر، والتقريعُ على تركه؛ فإن أراد هذا المفسِّر بتفسيره أن المعنى لمن كان له عقل مطلقاً فهو ظاهر الفساد، وإن أراد أن المعنى لمن كان له عقل ينتفع به ويُعْمِلُه فيما خلق له من النظر فتفسير القلب بالعقل، ثم تقييد العقل بما قيّده؛ عُريٌ عن الفائدة؛ لصحة وصف القلب بذلك؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾[1].

واعلم أن المثل السائر لما كان فيه غرابةٌ، استعير لَفْظَة «المثل» للحال، أو الصفة، أو القصة، إذا كان لها شأن وفيها غرابة.

وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كمثل الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً﴾[2] أي: حالُهم العجيب الشأن كحال الذي استوقد ناراً، وكقوله تعالى: ﴿ولله المَثَلُ الأَعْلَى﴾[3] أي: الوصف الذي له شأن من العظمة والجلالة، وقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ في التَّوْرَاةِ﴾[4] أي صفتهم وشأنهم المُتَعَجَّب منه، وكقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الجَنَّة الَّتي وُعِدَ المُتَّقُونَ﴾[5] أي: فيما قصصنا عليك من العجائب قِصَّةُ الجنة العجيبة، ثم أخذ في بيان عجائبها، إلى غير ذلك.

* * *

---

(١) الآية ١٧٩ من سورة الأعراف.
(٢) الآية ١٧ من سورة البقرة.
(٣) الآية ٦٠ من سورة النحل.
(٤) الآية ٢٩ من سورة الفتح.
(٥) الآية ١٥ من سورة محمد.

فصل

في بيان الاستعار بالكناية، والاستعارة التَّخْييليَّة

قد يُضمَر التشبيه في النفس؛ فلا يُصرَّح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه، ويُدَّلُ عليه بأن يُثْبَتَ للمشبه أمرٌ مُختصٌ بالمشبه به، من غير أن يكون هناك أمرٌ ثابت حسّاً أو عقلاً أُجْرِيَ عليه اسمُ ذلك الأمر؛ فيُسَمَّى التشبيهُ استعارةً بالكناية، أو مَكْنِيّاً عنها، وإثباتُ ذلك الأمر للمشبه استعارةً تخييلية، والعَلَمُ في ذلك قول لَبيدٍ: [بن ربيعة]

وغَداةِ رِيحٍ قد كشفْتُ وقرَّة
إذ أصبحتْ بِيَدِ الشَّمال زِمامُها

فإنه جعل للشَّمال يَداً، ومعلوم أنه ليس هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً تجري اليد عليه، كإجراء الأسد على الرجل الشجاع، والصِّراطِ على مِلَّة الإسلام فيما سبق، ولكن لما شَبَّه الشَّمال ـ لتصريفها القِرَّة على حكم طبيعتها في التصريف ـ بالإنسان المصرِّف لِمَا زِمامُه بيده؛ أثبتَ لها يداً على سبيل التخييل؛ مُبالغةً في تشبيهها به، وحكم الزمام ـ في استعارته للقِرَّة ـ حكم اليد في استعارتها للشَّمال، فجعل للقِرَّة زِماما؛ ليكون أتمَّ في إثباتها مُشَرَّفَةً، كما جعل للشَّمال يَداً، ليكون أبلغ في تصييرها مُتصرِّفةً؛ فوفَّى المبالغةَ حقهَّا من

الطرفين؛ فالضمير في «أصبحت» و «زِمامها» للقِرّة، وهو قول الزمخشري. والشيخ عبد القاهر جعله للغداة، والأول أظهر.

واعلم أن الأمر المختصَّ بالمشبه به المثبتَ للمشبه؛ منه ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه، كما في قول أبي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيِّ: [خويلد بن خالد]

وإذا المَنِيَّةُ أنشبَتْ أظفارَها
ألفَيْتَ كُلَّ تَميمَةٍ لا تَنْفَعُ

فإنه شبه المنية بالسبع، في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقة بين نَفَّاعٍ وضَرَّارٍ، وَلا رِقَّةٍ لمرحوم، ولا بُقْيَا على ذي فضيلة؛ فأثبت للمنية الأظفار التي لا يكمل ذلك في السبع بدونها؛ تحقيقاً للمبالغة في التشبيه.

ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به، كما في قول الآخر:

ولَئِنْ نَطَقْتُ بِشكر بِرِّكَ مُفْصِحاً
فلسانُ حالي بالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ

فإنه شبه الحالَ الدالَّةَ على المقصود بالإنسان مُتكلِّم في الدلالة؛ فأثبت لها اللسانَ الذي به قوام الدلالة في الإنسان.

وأما قول زُهَيْرٍ:

صَحا القَلْبُ عن سَلْمَى وأقْصَرَ باطِلُهْ
وعُرِّيَ أفراسُ الصِّبا ورَوَاحِلُهْ

فيحتمل أن يكون استعارة تخييلية، وأن يكون استعارة تحقيقية.

أما التخييل فأن يكون أراد أن يُبَيِّن أنه ترك ما كان يرتكبه أَوَانَ المحبة من الجهل والغَيِّ وأعرض عن مُعاوَدته؛ فتعطَّلَت آلاتُه كأَيِّ أمر وطَّنْتَ النفسَ

على تركه، فإنه تُهمَل آلاتهُ: فتتعطَّل؛ فشبه الصبا بجهة من جهات المسِيرِ - كالحج والتجارة - قُضِيَ منها الوَطَرُ؛ فأهْمِلَتْ آلاتُها؛ فتعطلت؛ فأثبَتَ له الأفراس والرواحِلَ؛ فالصبا على هذا من الصَّبوة بمعنى الميل إلى الجهل والفُتُوَّة لا بمعنى الفَتَاء.

وأما التحقيق فأن يكون أراد دَواعِيَ النفوس، وشَهَواتها، والقُوَى الحاصلةَ لها في استيفاء اللَّذَّاتِ، أو الأسباب التي قلما تتآخذ في اتِّباع الغَيِّ إلا أَوَانَ الصِّبا.

فصل

في آراءٍ للسكاكي في الحقيقة والمجاز

اعلم أن كلام السكاكي في هذا الباب ـ أعني باب الحقيقة والمجاز ـ والفصل الذي يليه؛ مخالف لمواضع مما ذكرنا؛ فلا بدَّ من التعرض لها؛ ولبيان ما فيها.

منها: أنه عرفَ الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، وقال: إنما ذكرتُ هذا القيد ـ يعني قوله من غير تأويل في الوضع ـ ليُحتَرز به عن الاستعارة: ففي الاستعارة تُعَدُّ الكلمةُ مستعملةً فيما هي موضوعةٌ له على أصح القولين ولا نُسمِّيها حقيقةً، بل نسميها مجازاً لغوياً؛ لبناء دعوى المستعار موضوعاً للمستعار له على ضرب من التأويل كما مر.

ثم عرَّف المجازَ اللغويَّ بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع، وقال: قولي «بالتحقيق» احترازٌ أن لا تخرج الاستعارة، التي هي من باب المجاز، نظراً إلى دعوى استعمالها فيما هي موضوعةٌ له على ما مر.

وقوله: «استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها» بمنزلة قولنا في تعريف المجاز «في اصطلاح به التخاطب» على ما مر؛ وقوله: «مع قرينة إلخ» احتراز عن الكناية كما تقدم.

وفيهما نظر؛ لأن لفظ الوضع، وما يشتق منه؛ إذا أُطْلِق لا يُفْهَم منه الوضع بتأويل، وإنما يُفْهَم منه الوضع بالتحقيق؛ لما سبق من تفسير الوضع؛ فلا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق، اللَّهُمَّ إلا أن يُراد زيادةَ البيان، لا تتميم الحد.

ثم تقييد الوضع باصطلاح التخاطب ونحوه؛ إذا كان لا بُدَّ منه في تعريف المجاز؛ ليدخل فيه نحو لفظ «الصلاة» ـ إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً ـ فلا بد منه في تعريف الحقيقة أيضاً؛ ليخرج نحو هذا اللفظ منه كما سبق، وقد أهمله في تعريفها.

لا يقال: قوله في تعريفها «من غير تأويل في الوضع» أغنى عن هذا القيد؛ فإن استعمال اللفظ فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب إنما يكون بتأويل في وضعه؛ لأن التأويل في الوضع يكون في الاستعارة على أحد القولين، دون سائر أقسام المجاز، ولذلك قال: وإنما ذكرتُ هذا القيد ليُحْتَرَز به عن الاستعارة.

ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط كما تقدم.

ومنها: أنه قسم المجاز إلى الاِستعارة وغيرها، وعرف الاستعارة بأن تَذْكُرَ أحدَ طرفي التشبيه وتُريدَ به الطرفَ الآخر مُدَّعِياً دخول المشبه في جنس المشبه به، وقسم الاستعارة إلى المُصَرَّح بها، والمَكْنِيِّ عنها، وعنى بالمصرَّح بها أن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به؛ وجعلها ثلاثة أضرب:

تحقيقية، وتخييلية، ومحتملة للتحقيق والتخييل، وفسر التحقيقية بما مر، وعد التمثيل على سبيل الاستعارة منها.

وفيه نظر؛ لأن التمثيل على سبيل الاستعارة لا يكون إلا مُرَكَّباً كما سبق، فكيف يكون قسماً من المجاز المفرد؟! ولو لم يقيد الاستعارة بالإفراد. وعرفها بالمجاز الذي أريد به ما شُبِّه بمعناه الأصلي مبالغةً في التشبيه؛ دخل كل من التحقيقية والتمثيل في تعريف الاستعارة.

ومنها: أنه فسر التخييلية بما اسْتُعمِل في صورة وَهْمِية مَحْضَةٍ قُدِّرَتْ مُشابِهَةً لصورة مُحَققَةٍ هي معناه، كلفظ الأظفار في قول الهُذَلِيِّ؛ فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال على ما تقدم؛ أَخَذَ الوهم في تصويرها بصورته، واختراع مَثَل مَا يُلائم صُورَتَه، ويَتِمُّ به شَكْلُه لها، من الهيئات والجوارح، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتياله للنفوس، به؛ فاخترع للمنية صورةً مُشابهَةً لصورة الأظفار المحققة؛ فأطلق عليها اسمها.

وفيه نظر؛ لأن تفسير التخييلية بما ذكره بعيدٌ؛ لما فِيه من التعسُّف، وأيضاً فظاهر تفسير غيره لها ـ بقولهم: جعلُ الشيء للشيء كجَعْلِ لَبِيدٍ للشَّمال يَداً ـ يخالفه؛ لاقتضاء تفسيره أن يجعل للشمال صورة مُتَوَهَّمة مثل صورة اليد، لا أن يجعل لها يداً، فإطلاق اسم اليد على تفسيره استعارةٌ، وعلى تفسير غيره حقيقةٌ، والاستعارة إثباتها للشَّمال كما قلنا في المجاز العقلي الذي فيه المسندُ حقيقةٌ لغوية.

وأيضاً فيلزمه أن يقول بمثل ذلك ـ أعني بإثبات صورة مُتَوَّهمة ـ في ترشيح الاستعارة؛ لأن كل واحدمن التخييلية والترشيح فيه إثبات بعض لوازم المشبه به المختصَّةِ به للمشبه، غيرَ أن التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه

الموضوع له، وفي الترشيح بغير لفظه، وهذا لا يفيد فرقاً، والقول بهذا يقتضي أن يكون الترشيح ضرباً من التخييلية، وليس كذلك.

وأيضاً فتفسيره للتخييلية أعمُّ من أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية ـ كما في بيت الهُذَلِيِّ ـ أي غير تابعة بأن يُتَخَيَّلَ ابتداءً صورةٌ وهمِيَّةٌ مشابهةٌ لصورة مُحَقَّقَةٍ؛ فيستعار لها اسم الصورة المحققَّةِ، والثانية بعيدةٌ جِداً، ويدل على إرادته دخولَ الثانية في تفسير التخييلية أنه قال: حُسْنُها بحسب حسن المَكْنِيِّ عنها متى كانت تابعة لها، كما في قولك: فلان بين أنياب المنية ومخالبها، وقلما تحسن الحسنَ البليغَ غيرَ تابعة لها؛ ولذلك اسْتُهْجِنَتْ في قول الطَّائِيِّ؛ [أبو تمام]

لا تسقني ماءَ المَلامِ؛ فإنني
صَبٌّ قد استعذَبْتُ ماءَ بُكائي

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يريد بغير التابعة للمَكْنِّي عنها التابعة لغير المَكنِيِّ عنها؟.

قلنا: غيرُ المَكْنِيِّ عنها هي المصرَّحُ بها؛ فتكون التابعةُ لها ترشيحَ الاستعارة، وهو من أحسن وجوه البلاغة، فكيف يصح استهجانه؟.

وأما قول أبي تمام فليس له فيه دليل؛ لجواز أن يكون أبو تمام شَبَّهَ المَلاَمَ بظرف الشراب؛ لاشتماله على ما يكرهه الملوم، كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب؛ لبشاعته أو مرارته؛ فتكون التخييلية في قوله تابعةً للمكنى عنها، أو بالماء نفسه؛ لأن اللوم قد يُسكن حرارةَ الغرام، كما أن الماء يُسكن غليل الأورام؛ فيكون تشبيهاً على حَدِّ «لُجيْن الماء» فيما مر، لا استعارة، والاستهجان على الوجهين لأنه كان ينبغي له أن يُشبِّهه بظرف شرابٍ

مكـروه، أو بشراب مكـروه، ولهذا لم يُسْتَهْجَنْ نحـوُ قـولهم: «أغلظْتُ لفـلان القولَ» و «جرَّعْتُه منه كأساً مُرَّة» أو «سقيته أمرَّ من العَلْقَم».

ومنها: أنه عَنَى بـالاستعارِة المكنّى عنهـا أن يكون المـذكور من طـرفي التشبيه هو المشبه، على أن المراد بـالمنية ـ في قـول الهُذَلِيِّ ـ السبـعُ بادِّعـاء السبعِيّةِ لها، وإنكار أن تكون شيئاً غيرَ السبع بقرينة إضافة الأظفار إليها.

وفيـه نظر؛ للقـطع بأن المـراد بالمنيـة في البيت هو المـوتُ لا الحيوانُ المفترسُ، فهو مستعمل فيما هـو موضـوع له على التحقيق، وكـذا كل مـا هو نحوه، ولا شيء من الاستعارات مستعملاً كذلك.

وأمـا ما ذكـره في تفسير قـوله: من أنـا ندَّعي ههنـا أن اسمِ المنيّةِ اسمٌ للسبع مرادِفٌ للفظ السبع بارتكاب تأويـل ـ وهو: أن تُـدخِل المنيّـةَ في جنس السبع للمبالغة في التشبيه ـ ثم نذهب على سبيل التخييل إلى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين؟! فيتهيأ لنا بهـذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية؛ فلا يفيده؛ لأن ذلك لا يقتضيِ كون اسم المنية غيرَ مُستعمَل فيما هو موضوع له على التحقيق من غير تأويل؛ فيدخل في تعريفه للحقيقة، ويخرج من تعريفه للمجاز، وكأنه لما رأى علمـاء البيان يـطلقون لفظ الاستعـارة على نحو مـا نحن فيه وعلى أحـد نَوْعَي المجـاز اللغـوي ـ الـذي هـو اللفظ المستعمـل فيمـا شبـه بمعنـاه الأصلي ـ ويقولون: الاستعارة تنافي ذكر طرفي التشبيـه؛ ظن أن مرادهم بلفظ الاستعـارة عنـد الاستعارة عنـد الإطلاق وفي قـولهم: «استعارة بـالكنايـة»؛ معنىً واحدٌ؛ فبنى على ذلك ما تقدم.

ومنهـا: أنه قـال في آخـر فصـل الاستعـارة التبعيـة: هـذا مـا أمكن من تلخيص كـلام الأصحـاب في مبـدأ الفصـل، ولـو أنهم جـعلوا قـسم

الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية، بأن قلبوا، فجعلوا في قولهم «نطقت الحال بكذا» الحالَ ـ التي ذِكْرُها عندهم قرينةُ الاستعارة بالتصريح ـ استعارةً بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام، وجعلوا نسبةَ النطق إليه قرينةَ الاستعارة، كما تراهم في قوله: [أبو ذؤيب، خويلد بن خالد]

وإذا المنيةُ أنشبَتْ أظفارَها

يجعلون المنيةَ استعارةً بالكناية عن السبع، ويجعلون إثبات الأظفار لها قرينةَ الاستعارة، وهكذا لو جعلوا البخل استعارة بالكناية عن حَيٍّ أُبْطِلَتْ حياتُه بسيف أو غير سيف فالتحق بالعدم، وجعلوا نسبة القتل إليه قرينة الاستعارة، ولو جعلوا أيضاً اللّهْذَمِيّات استعارةً بالكناية عن المطعومات اللطيفة الشهيّة على سبيل التهكم، وجعلوا نسبةَ لفظ الْقِرَى إليها قرينةَ الاستعارة لكان أقرب إلى الضبط.

هذا لفظه، وفيه نظر؛ لأن التبعية التي جعلها قرينة لقرينتها التي جعلها استعارة بالكناية كـ «نطقت» في قولنا «نطقت الحال بكذا» لا يجوز أن يقدرها حقيقة حينئذ؛ لأنه لو قدرها حقيقة لم تكن استعارة تخييلية؛ لأن الاستعارة التخييلية عنده مجاز كما مر، ولو لم تكن تخييلية لم تكن الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخييلية، واللازم باطل باتفاق؛ فيتعين أن يقدرها مجازاً، وإذا قدرها مجازاً لزمه أن يقدرها من قبيل الاستعارة؛ لكون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة؛ فلا يكون ما ذهب إليه مُغْنِياً عن قسمة الاستعارة إلى أصلية وتبعية، ولكن يستفاد مما ذكر رد التركيب في التبعية إلى تركيب الاستعارة بالكناية على ما فسرناها، وتصير التبعية حقيقةً واستعارةً تخييلية؛ لما سبق أن التخييلية على ما فسرناها حقيقة لا مجاز.

فصل

شروط حسن الاستعارة

وإذ قد عرفت معنى الاستعارة التحقيقية، والاستعارة التخييلية، والاستعارةِ بالكناية، والتمثيل على سبيل الاستعارة، فاعلم أن لحسنها شروطاً إن لم تصادفها عَرِيَتْ عن الحسن، وربما تكتسب قبحاً.

وهي في كل من التحقيقية والتمثيل: رعايةُ ما سبق ذكره من جهات حُسْنِ التشبيه، وأن لا يُشَمَّ من جهة اللفظ رائحته، ولذلك يُوصَى فيه أن يكون الشبه بين طرفيها جَلِيّاً بنفسه أو عُرْفٍ أو غيره، وإلا صار تَعْمِيَةً وإلغازاً، لا استعارة وتمثيلاً، كما إذا قيل: «رأيت أسداً» وأريد إنسان أبْخَرُ، وكما إذا قيل: «رأيت إبلاً مائَةً لا تجد فيها راحِلَة» وأريد الناس، أو قيل: «رأيتُ عُوداً مستقيماً أوَانَ الغَرْسِ» وأريد إنسان مؤدَّبٌ في صِباه، وبهذا ظهر أنهما لا يجيئان في كل ما يجيء فيه التشبيه.

ومما يتصل بهذا أنه إذا قوي الشبه بين الطرفين ـ بحيث صار الفرع كأنه الأصل ـ لم يحسن التشبيه، وتعيّنَتْ الاستعارة، وذلك كالنور إذا شُبِّهَ العلمُ به والظلْمةِ إذا شُبِّهَتِ الشبهةُ بها؛ فإنه لذلك يقول الرجل إذا فَهِمَ المسألة «حصل في قلبي نور» ولا يقول: «كأن نوراً حصل في قلبي» ويقول لمن أوقعه في شبهة «أوقعتني في ظلمة» ولا يقول «كأنك أوقعتني في ظلمة».

وكذا المكْنِيُّ عنها، حسنُها برعاية جهات حسن التشبيه.

وأما التخييلية فسحنها بحسب حسن المكني عنها؛ لما بينا أنها لا تكون إلا تابعة لها.

فصل

المجاز بالحذف والزيادة

واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كما مضى؛ توصف به أيضاً لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره لحذف لفظ، أو زيادة لفظ.

أما الحذف فكقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1] أي: أهل القرية: فإعراب القرية في الأصل هو الجرُّ فحُذِفَ المضافُ، وأُعْطِيَ المضافُ إليه إعرابَه، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[2] أي: أمرُ ربك. وكذا قولهم: بنو فلان يَطَؤُهُمُ الطريقُ، أي أهلُ الطريق.

وأما الزيادة فكقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[3] على القول بزيادة الكاف، أي: ليس مِثلَه شيءٌ، فإعراب «مثله» في الأصل هو النصب، فزيدت الكاف، فصار جَرّاً.

فإن كان الحذف أو الزيادة لا يوجب تغيير الإعراب ـ كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ﴾[4] إذ أصله: أو كمثل ذَوِي صَيِّبٍ، فحذِفَ

---

(١) الآية ٨٢ من سورة يوسف. (٢) الآية ٢٢ من سورة الفجر.
(٣) الآية ١١ من سورة الشورى. (٤) الآية ١٩ من سورة البقرة.

«ذوي» لـدلالة «يَجْعَلونَ أصَـابِعَهُمُ فِي آذانهم» عليه، وحُـذِفَ «مثل» لمـا دل عليه عَطْفه على قوله: ﴿كَمَثَلِ الّذِي اسْتَوْقَـدَ نَاراً﴾[1] إذ لا يخفى أن التشبيـه ليس بين صفة المنافقين العجيبـة الشأن وذوات ذوي صيب، وكقـوله: ﴿فَبِمَـا رَحْمَةٍ من اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[2] وقوله: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أهْـلُ الْكِتَابِ﴾[3] ـ فـلا توصف الكلمة بالمجاز.

وقـد بالـغ الشيخ عبـد القاهـر في النكير على مَنْ أطلق القـول بـوصف الكلمة بالمجاز للحذف، أو الزيادة.

* * *

(١) الآية ١٧ من سورة البقرة. (٢) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٢٩ من سورة الحديد.

القول في الكناية

الكناية: لفظ: أُريدَ به لازمُ معناه مع جواز إرادة معناه حيئـذ، كقولـك: «فلانٌ طويـلُ النِّجادِ» أي: طـويل القـامة و«فـلانة نَؤومُ الضحَى» أي: مُـرفّهة مخـدومة، غيـر محتاجـة إلى السعي بنفسها في إصـلاح المهمات؛ وذلـك أن وقتَ الضحى وقتُ سَعْي نسـاء العـرب في أمـر المعـاش، وكفـايـة أسبـابـه، وتحصيل ما يُحتاج إليه في تَهْيَئَة المَتَنَاوَلات، وتـدبيرِ اصـلاحها؛ فـلا تنام فيـه من نسائهم إلا من تكون لها خَدَمٌ ينوبون عنها في السعي لذلك، ولا يمتنع أن يراد مع ذلك طُولُ النِّجَادِ، والنومُ في الضحى، من غير تأول.

فالفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه، أي من جهة إرادة المعنى مـع إرادة لازمِه؛ فإن المجاز يُنافي ذلك؛ فلا يصح في نحو قـولك: «في الحمـام أسـد» أن تريـد معنى الأسد من غيـر تأوُّلٍ؛ لأن المجـاز ملزومُ قرينـة معانـدةٍ لإرادة الحقيقة كما عرفت، وملزومُ مُعانِدِ الشيء مُعانِدٌ لذلك الشيء.

وفرق السكاكي وغيره بينهما بوجه آخر أيضاً، وهو أن مَبْنَى الكنايـة على الانتقـال من اللازم إلى الملزوم، ومبني المجـاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

وفيـه نـظر؛ لأن الـلازم مـا لم يكن ملزومـاً يمتنـع أن يُنْتَقَـلَ منـه إلى

الملزوم؛ فيكون الانتقال حينئذ من الملزوم إلى اللازم.

ولو قيل: اللزومُ من الطرفين من خواصِّ الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه، اندفع هذا الاعتراض، لكن اتجه منع الاختصاص والاشتراط.

ثم الكناية ثلاثة أقسام؛ لأن المطلوب بها إما غيرُ صفة ولا نسبة، أو صفةٌ، أو نسبة.

والمراد الصفة المعنوية، كالجود، والكرم، والشجاعة، وأمثالها، لا النعت.

الأولى: المطلوب بها غير صفة ولا نسبة، فمنها ما هو معنى واحد كقولنا:

«المِضْيَاف» كنايةً عن زيد، ومنه قولُه كنايةً عن القلب: [عمرو بن معد يكرب].

الضاربين بكل أبْيَضَ مِخْذَمِ
والطاعنين مَجامِعَ الأضغانِ

ونحوه قول البحتري في قصيدته التي يذكر فيها قتله الذئب:

فأتبعْتُها أخرى، فأضلَلْتُ نَصْلَهَا
بحيثُ يكون اللبُ والرُّعبُ والحقْدُ

فقوله: «بحيث يكون اللب، والرعب، والحقد» ثلاث كنايات لا كناية واحدة؛ لاستقلال كل واحد منها بإفادة المقصود.

ومنها ما هو مجموع معان، كقولنا كنايةً عن الانسان «حيٌّ مُسْتَوِي القامةِ عريض الأظفار».

وشرط كل واحدةٍ منهما أن تكون مختصة بالمكني عنه لا تتعداه؛

ليحصل الانتقال منها إليه.

وجَعَلَ السكاكي الأولى قريبةً، والثانيةَ بعيدةً، وفيه نظر.

الثانية: المطلوب بها صفة، وهي ضربان: قريبة، وبعيدة.

القريبة: ما يُنْتَقَل منها إلى المطلوب بها، لا بواسطة.

وهي إما واضحة كقولهم كنايةً عن طويل القامة «طويلٌ نِجادُه، وطويل النجاد» والفرق بينهما أن الأول كنايةٌ ساذجة، والثاني كناية مُشتملةٌ على تصريح ما؛ لتضمن الصفة فيه ضميرَ الموصوف، بخلاف الأول.

ومنها قول الحماسي:

أبتِ الرَّوَادِفُ والثُّدِيُّ لِقُمْصِهَا
مَسَّ البُطُونِ وأن تَمَسَّ ظُهورا

وإما خَفِيّةٌ كقولهم كنايةً عن الأبله «عريض القَفَا» فإن عرضَ القفا وعِظَمَ الرأس إذا أفرط ـ فيما يقال ـ دليلُ الغباوة، ألا ترى إلى قول طَرَفَةَ بْنِ العَبْدِ:

أنا الرجلُ الضّرْبُ الذي تَعرفونه
خَشَاشٌ كرأسِ الحيّةِ المُتَوَقِّدِ

والبعيدة: ما ينتقل منها إلى المطلوب بها بواسطة كقولهم كنايةً عن الأبله «عريض الوسادة» فإنه ينتقل من عرض الوسادة إلى عرض القفا، ومنه إلى المقصود.

وقد جعله السكاكي من القريبة على أنه كناية عن عرض القفا، وفيه نظر.

وكقولهم: «كثير الرماد» كناية عن المِضْياف؛ فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى

كثرة الأكَلَة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود.

وكقوله: [ابن هرمة]

وما يَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فإنّي
جبَانُ الكلبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ

فإنه ينتقل من جُبْنِ الكلب عن الهرير في وجه مَنْ يدنو من دار من هو بمَرْصَدٍ لأن يَعِسَّ دونها؛ مع كون الهرير في وجه مَنْ لا يعرفه طبيعيّاً له، إلى استمرار تأديبه؛ لأن الأمور الطبيعية لا تتغير بمُوجِبٍ لا يقوى، ومن ذلك إلى استمرار مُوجِب نُباحه وهو اتصال مشاهدته وجوهاً إثر وجوه، ومن ذلك إلى كونه مَقْصِدَ أدانٍ وأقاصٍ، ومن ذلك إلى أنه مشهور بحسن قِرَى الأضياف. وكذلك يَنتقل من هُزال الفصيل إلى فقد الأم، ومنه إلى قوة الداعي إلى نَحْرِها، لكمال عناية العرب بالنوق لا سيّما المُتْلِياتِ، ومنها إلى صرفها إلى الطبائخ، ومنها إلى أنه مضياف.

ومن هذا النوع قول نُصَيْبٍ:

لعبد العزيز على قومه وغيرهم مِنَنٌ ظاهره
فبابُكَ أسهلُ أبوابهم ودارُكَ مَأهُولَةٌ عامره
وكَلْبُكَ آنَسُ بالزائرين مِنَ الأمِّ بالأبنةِ الزائره

فإنهُ يُنتقل من وصف كلبه بما ذكر إلى أن الزائرين مَعارِفُ عندَه، ومن ذلك إلى اتصال مشاهدته إياهم ليلاً ونهاراً، ومنه إلى لزومهم سُدَّتَه، ومنه إلى تَسَنّي مَبَاغيهم لديه من غير انقطاع، ومنه إلى وُفور إحسانه إلى الخاصِّ والعامِّ، وهو المقصود.

ونظيره مع زيادة لطف قول الآخر: [ابن هرمة]

يكاد إذا ما أبصرَ الضَّيّفَ مُقْبِلاً
يكلِّمُه من حُبِّهِ وَهْوَ أعْجَمُ

ومنه قوله: [ابن هرمة]

لا أُمْتِعُ العُوذَ بالفِصالِ، ولا
أبتاعُ إلا قريبة الأجَلِ

فإنه ينتقل منْ عدم إمتاعها إلى أنه لا يُبْقِي لها فِصالَها، لتأنس بها ويحصل لها الفرج الطبيعي بالنظر إليها، ومن ذلك إلى نحرها، أو لا يُبْقِي العُوذَ إبقاءً على فصالها، وكذا قُرْبُ الأجل يُنْتَقل منه إلى نحرها، ومن نحرها إلى أنه مِضْيافٌ.

ومن لطيف هذا القسم قولُه تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ أي: ولما اشتدَّ ندمهم وحسرتهم على عبادة العجل؛ لأن مِنْ شأن مَن اشتدَّ ندمُه وحسرتُه أن يعضَّ يدَه غَمّاً؛ فتصيرُ يَدُه مَسقوطاً فيها؛ لأن فَاهُ قد وقع فيها.

وكذا قول أبي الطيب كنايةً عن الكذب:

تشتكي ما اشتكَيْتُ من ألم الشّوْ
قِ إليها، والشّوْقُ حَيْثُ النُّحُولُ

وكذا قوله:

إلى كَمْ تَرُدُّ الرُّسُلَ عَمّا أتَوْا لَهُ
كأنّهُمُ فيما وَهَبْتَ مَلامُ؟!

فإن أوله كناية عن الشجاعة، وآخره كناية عن السماحة.

وكذا قول أبي تمام:

فــإن أنــا لــم يَحْـمَــدْكَ عَـنِّـي صــاغِــراً
عَــدُوُّكَ؛ فــاعــلم أنــنــي غـيــرُ حــامــد

يريد بحمده عنه حفْظَهُ مَدْحَهُ فيه وإنشادَه، أي: إن لم أكُنْ أُجِيدُ القـول في مدحك، حتى يَدْعُوَ حُسْنُـه عدوَّك إلى أن يحفـظه ويَلْهَجَ بـه صاغـراً؛ فلا تَعُدَّني حامداً لك بما أقول فيك، ووصفه بالصَّغار؛ لأن من يحفظ مديح عَدُوِّه ويُنْشِده فقد أذلَّ نفسُه، فكنى بِحِفْظِ عَدُوَ الممدوح مَدْحَه له عن إجادته القـولَ في مدحه.

وكذا قول من يصف راعِيَ إبلٍ أو غَنمٍ:

ضعيفُ العصـا، بـادِي العُــرُوقِ تـرَى لــه
عليهــا ـ إذا مـا أجْــدَبَ النــاسُ ـ إصْبَعـا

وقول الآخر:

صُـلْبُ العـصــا، بــالضــرب قــد دَمّــاهــا

أي: جعلها كالدَّمِ في الحسن.

والغـرض من قول الأول «ضعيفُ العصـا» وقول الثـاني «صُلْبُ العصـا» وهما وإن كانا في الظاهر مُتضادَّين فإنهما كنايتان عن شيء واحـد، وهو حُسْنُ الرِّعْيَةِ، والعملُ بما يصلحها، ويحسن أثره عليها.

فأراد الأول أنه رَفِيقٌ مُشْفِقٌ عليها، لا يَقْصِد من حمل العصا أن يُوَجِعَها بالضرب من غير فائدة؛ فهو يتخيَّر ما لان من العصا.

وأراد الثاني أنه جَيِّدُ الضبط لها، عارِفٌ بسياستهـا في الرَّعْي، يـزجرهـا عن المـراعي التي لا تُحْمَد، ويتـوخّى بها مـا تسمن عليه، ويتضمن أيضـاً أنه

يمنعها عن التشرُّد والتبدُّد، وأنها ـ لمَا عَرَفَتْ من شـدَّة شَكيمَتِهِ وقـوة عَزيمتـه ـ تنساق في الجهة التي يريدها، وقوله «بالضرب قد دمّاها» تَوْرِيةٌ حسنـة، ويؤكد أمرها قوله «صُلْبُ العصا».

الثالثة: المطلوب بها نسبة، كقول زِيادٍ الأعْجَمِ :

إن السّماحَةَ والمُرءَةَ، وَالنّدى
في قُبّةٍ ضُرِبَتْ عَلى ابْنِ الحشْرَج

فإنه حين أراد أن لا يصرح بإثبات هذه الصفـات لابن الحشرج جمعهـا في قُبّةٍ؛ تنبيهاً بذلك على أن مَحَلّهـا ذو قُبّةٍ، وجعلهـا مضروبـة عليه؛ لـوجود ذَوِي قِبابٍ في الدنيا كثيرين؛ فأفاد إثبات الصفات المذكورة له بطريق الكناية.

ونظيره قولهم: «المجد بين ثَوْبَيْهِ، والكرم بين بُرْدَيْهِ».

قال السكاكي: وقد يُظنُّ هذا من قسم «زيد طويل نجاده» وليس بذاك؛ فـ «طويل نجاده» ـ بإسناد الطويل إلى النجاد ـ تصريحٌ بـإثبات الـطول للنجاد، وطول النجاد كما تعرف قـائمٌ مَقَامَ طُـولِ القامـة، فإذا صـرح من بعدُ بـإثبات النجاد لزيد بالإضافة؛ كان ذلك تصريحاً بـإثبات الـطول لزيـد، فتأمـل. وقول الآخر:

والمجدُ يَدْعُو أن يَدومَ لِجِيدِهِ
عِقْدُ مَساعِي ابنِ العَمِيدِ نِظَامُهُ

فإنه شبّه المجدَ بإنسان بديع الجمال، في ميل النفـوس إليه، وأثبت لـه جيداً على سبيـل الاستعـارة التخييليـة، ثم أثبت لجيـده عِقْداً؛ تـرشيحـاً للاستعارة، ثم خصَّ مَسَاعِيَ ابن العميد بأنها نظامُه، فنبّـه بذلـك على اعتنائـه خاصَّةً بتزيينه، وبذلك على مَحَبّتِهِ وَحْدَه لـه، وبها على اختصـاصه بـه، ونبَّه

بدُعاء المجدِ أن يدوم لجِيده ذلك العقدُ على طلبه دَوَامَ بَقَاءِ ابنِ العَمِيدِ، وبذلك على اختصاصه به. وكقول أبي نُوَاسٍ:

فما جازَهُ جودٌ، ولا حَلَّ دُونَهُ
وَلكِنْ يَصِيرُ الجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ

فإنه كَنَى عن جميع الجود بأنْ نَكّرَهُ، ونفى أن يجوز مَمْدُوحَه ويَحُلَّ دونَه فيكونَ مُتوَزِّعاً، يقوم منه شيءٌ بهذا وشيءٌ بهذا، وعن إثباته له بتخصيصه بجهته بعد تعريفه باللام التي تفيد العموم، ونظيره قولهم: «مجلس فلان مَظِنّةُ الجود والكرم» هذا قول السكاكي:

وقيل: كنى بالشطر الأول عن اتِّصافه بالجود، وبالثاني عن لزوم الجود له.

ويحتمل وجهاً آخر، وهو: أن يكون كل منهما كناية عن اختصاصه به، وعدمُ الاقتصار على أحدهما للتأكيد والتقرير، وذكرهما على الترتيب المذكور لأن الأولى بواسطة بخلاف الثانية.

وكقولهم: «مثلك لا يبخل» قال الزمخشري: نَفَوُا البخل عن مثله، وهم يريدون نَفْيَهُ عن ذاته قصدوا المبالغة في ذلك؛ فسلكوا به طريق الكناية؛ لأنهم إذا نَفَوْهُ عَمّنْ يَسُدُّ مَسَدَّهُ، وعمّن هو على أخصِّ أوصافه؛ فقد نَفَوْهُ عنه.

ونظيره قولُكَ للعربي «العرب لا تَخْفِرُ الذِّمَمَ» فإنه أبلغ من قولك «أنت لا تخفر».

ومنه قولهم «أيْفَعَتْ لِدَاتُهُ، وبلغَتْ أتْرَابُه» يريدون إيفاعَه وبُلوغَه.

وعليه قولُه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1] على أحد الوجهين وهو أن لا

---

(١) الآية ١١ من سورة الشورى.

تجعل الكاف زائدة.

قيل: وهذا غاية لنفي التشبيه؛ إذ لو كان له مثلٌ؛ لكان لمثله شيء (يماثله) وهو ذاته تعالى، فلما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ دل على أنه ليس له مثل.

وأورِدَ أنه يلزم منه نفيه تعالى؛ لأنه مثلُ مثلِهِ، ورد بمنع أنه تعالى مثلُ مثلِهِ؛ لأن صدق ذلك موقوفٌ على ثبوت مثله، تعالى عن ذلك!

وكقول الشّنْفَرَى الأزْدِيِّ في وصف امرأة بالعِفّة:

يَبِيتُ بِمَنْجَاةٍ مِن اللّوْمِ بَيْتُهَا
إذا ما بُيوتٌ بالمَلامَةِ حُلّتِ

فإنه نبّه بنفي اللوم عن بيتها على انتفاء أنواع الفجور عنه، وبه على براءتها منها، وقال: «يبِيتُ» دون «يَظَلُّ» لمزيد اختصاص الليل بالفواحش.

هذا على ما رواه الشيخ عبد القاهر والسكّاكيُّ، وفي الأغاني الكبير، «يَحِلُّ بمنجاة».

وقد يُظَنُّ أن هنا قسماً رابعاً، وهو أن يكون المطلوب بالكناية الوصفَ والنسبةَ معاً، كما يقال: «يكثر الرماد في ساحة عَمْرٍو» في الكناية عن أن عَمْراً مِضْيافٌ، وليس بذاك؛ إذ ليس ما ذُكِرَ بكناية واحدة، بل هو كنايتان: إحداهما عن المِضْيَافِيّةِ، والثانية عن إثباتَها لعَمرٍو.

وقد ظهر بهذا أن طرف النسبة المثبتة بطريق الكناية يجوز أن يكون مَكْنِيّاً عنه أيضاً كما في هذا المثال، ونحوُه بيتُ الشّنْفَرَى المتقدم؛ فإن حُلول البيت بمنجاة من اللوم كناية عن نسبة العفّة إلى صاحبه؛ والمنجاة من اللوم كناية عن العفة.

واعلم أن الموصوف في القسم الثاني والثالث قد يكون مذكوراً كما مر،

وقد يكونُ غير مذكور، كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين: «المسلم من سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده» أي: ليس المؤذي مسلماً.

وعليه قوله تعالى في عرض المنافقين: ﴿هُدىً لِلْمُتّقِينَ، الّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾[1] إذا فُسِّرَ الغَيْبُ بالغَيْبَةِ، أي: يؤمنون مع الغيبة عن حضرة النبي ﷺ أو أصحابه رضي الله عنهم، أي هدى للمؤمنين عن إخلاص لا للمؤمنين عن نفاق.

وقال السكّاكِيُّ: الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورَمْز، وإيماء، وإشارة.

فإن كانت عرضية فالمناسب أن تُسَمّى تعريضاً.

وإلاَّ؛ فإن كان بينهما وبين المكني عنه مسافة متباعدة لكثرة الوسائط ـ كما في كثير الرماد وأشباهه ـ فالمناسب أن تُسَمّى تلويحاً؛ لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بُعد.

وإلاَّ؛ فإن كان فيها نوع خفاء؛ فالمناسب أن تُسَمّى رَمْزاً؛ لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية، قال:

رَمَزَتْ إلَيَّ مَخَافَةً من بَعْلِها
من غير أن تَبْدِي هُنَاكَ كَلامَهَا

وإلا؛ فالمناسب أن تُسَمّى إيماءً وإشارة، كقول أبي تمام يصف إبلاً:

أبَيْنَ، فما يَزُرْنَ سِوَى كريم
وحَسْبُكَ أن يَزُرْنَ أبا سعيد

فإنه في إفادة أن أبا سعيد كريم غيرُ خافٍ، وكقولِ البُحْتُرِيِّ:

(١) الآيتين ٢ و ٣ من سورة البقرة.

أوَ مـا رأيْـتَ الـمـجـدَ ألْـقَـى رَحْـلَهُ
في آل طَـلْحَـةَ، ثُـمَّ لـم يَـتَـحَـوَّلِ

فإنه في إفادة أن آل طَلْحَةَ أماجِدُ ظاهرٌ، وكقول الآخر:

إذا الـلهُ لـم يَـسْـقِ إلاّ الـكِـرَامَ
فَـسَـقّـى وُجُـوهَ بَـنِـي حَـنْـبَـلِ
وسَـقَـى دِيَـارَهُـمُ بـاكِـراً
مِـنَ الـغـيـث فـي الـزمـن الْـمُـمْـحِـلِ

وكقول الآخر:

مَـتَـى تَـخْـلُوا تميم مِـنْ كَـرِيـمٍ
ومـسـلَـمَـةُ بْـنُ عَـمْـرٍو مِـنْ تَـمِـيـمِ؟

ثم قال:

والتعريض كما يكون كِنايةً قد يكون مجازاً ، كقولك «آذَيْتِني فستعرف» وأنت لا تريد المخاطَبَ، بل تريد إنساناً معه، وإن أردتهما جميعاً كان كناية.

تنبيه: أطبق البلغاء على أن المجاز أبْلَغُ من الحقيقة.

وأن الاستعارة أبْلَغُ من التصريح بالتشبيه.

وأن التمثيل على سبيل الاستعارة أبْلَغُ من التمثيل لا على سبيل الاستعارة.

وأن الكناية أبْلَغُ من الإفصاح بالذكر.

قال الشيخ عبد القاهر: ليس ذلك لأن الواحد من هذه الأمور يفيد زيادة في المعنى نفسه لا يفيدها خلافه، بل لأنه يفيد تأكيداً لإثبات المعنى لا يفيده خلافه؛ فليست فضيلة قولنا «رأيت أسداً» على قولنا «رأيت رجلاً هو والأسدُ

سَواءٌ في الشجاعة» أن الأول أفاد زيادةً في مُساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل هي أن الأول أفاد تأكيداً لإثبات تلك المساواة له لم يُفِدْهُ الثاني، وليست فضيلة قولنا «كثير الرماد» على قولنا «كثير القِرَى» أن الأول أفاد زيادة لِقِراه لم يفدها الثاني؛ بل هي أن الأول أفاد تأكيداً لإثبات كثرة الْقِرَى له لم يُفِدْه الثاني.

والسبب في ذلك أن الانتقال في الجميع من الملزوم إلى اللازم؛ فيكون إثبات المعنى به كدعوى الشيء بِبَيِّنَةٍ، ولا شك أن دعوى الشيء ببينة أبلغ في إثباته دعواه بلا بينة.

ولقائل أن يقول: قد تقدم أن الاستعارة أصلها التشبيه، وأن الأصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتمَّ منه في المشبه وأظهر؛ فقولنا «رأيت أسداً» يفيد للمرئيِّ شجاعةً أتمَّ مما يفيدها قولنا «رأيت رجلاً كالأسد»؛ لأن الأول يفيد شجاعة الأسد، والثاني شجاعةً دون شجاعة الأسد.

ويمكن أن يجاب بِحَمْلِ كلام الشيخ على أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك، لا أن ذلك ليس بسبب في شيء من الصور أصْلاً.

هذا آخر الكلام في الفن الثاني

* * *

تقسيم السكاكي للبلاغة

وذكر السكاكي بعد الفراغ منه تفسيرَ البلاغة بما نقلناه عنه في صِدْر الكتاب ثم قسّم الفصاحة إلى معنوية ولفظية.

وفسّر المعنوية بخلوص المعنى عن التعقيد، وعَنَى بالتعقيد اللفظيٍّ على ما سبق تفسيره.

وفسّر اللّفظيّةَ بأن تكون الكلمةُ عَرَبِيَّةً أصيلة.

وقال: وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدْوَرَ، واستعمالُهم لها أكثَرَ، لا مما أحدثه المُوَلّدُون، ولا مما أخطأتْ فيه العامّة، وأن تكون أجْرَى على قوانين اللغة، وأن تكون سليمة عن التنافر؛ فجعل الفصاحة غير لازمة للبلاغة، وحصر مرجع البلاغة في الفنّيْن، ولم يجعل الفصاحة مرجعاً لشيء منهما.

ثم قال: وإذ وقفت على البلاغة والفصاحة المعنوية واللفظية، فأنا أذكر على سبيل الأنموذج آيةً أكشف لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحة ما عَسَى يسترها عنك، وذكَر ما أورده الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي، وَغِيضَ المَاءُ، وَقُضِيَ الأَمْرُ، وَاسْتَوَتْ

عَلى الجُودِيِّ، وَقِيلَ: بُعْداً لِلْقَوْمِ الظّالِمِينَ﴾[1] وزاد عليه نُكَتاً لا بأس بها، فرأيتُ أو أُورِدَ ما ذكره جارياً على اصطلاحه في معنى البلاغة والفصاحة.

قال:

أما النظر فيها من جهة علم البيان؛ فهو أنه ـ تعالى ـ لمّا أراد أن يُبَيِّن مَعنى: أردنا أن نَرُدَّ ما انفجر من الأرض إلى بطنها فارْتَدَّ، وأن نقطع طُوفان السماء فانقطع، وأن يَغِيضَ الماءُ النازل من السماء فغاض، وأن يُقْضَى أمرُ نوح ـ وهو إنجاز ما كُنّا وعدناه من إغراق قومه ـ فَقُضِيَ، وأن نُسَوِّي السفينة على الجُودِيِّ فاستَوَتْ. وأبقينا الظَّلَمَةَ غَرْقَى، بَنَى الكلام على تشبيه المراد منه بالمأمور الذي لا يَتَأتّى منه ـ لكمال هَيْبَتِه ـ العِصْيانُ وتشبيهِ تكوين المراد بالأمر الجزْم النافذ في تكوين المقصود؛ تصويراً لاقتداره تعالى، وأن السّمواتِ والأرضَ وهذه الأجرام العِظامَ تابعةٌ لإرادته، كأنها عقلاء مُمَيّزون، قد عرفوه حقَّ معرفته، وأحاطوا علماً بوجوب الانقياد لأمره، وتَحَتم بَذْل المجهود عليهم في تحصيل مُراده.

ثم بَنَى على تشبيهه هذا نَظْمَ الكلام؛ فقال تعالى: ﴿قِيلَ﴾ على سبيل المجاز عن الإرادة الواقع بسببها قول القائل، وجَعَلَ قرينةَ المجاز خِطابَ الجماد، وهو: «يا أرض» و«يا سماء».

ثم قال: «يا أرض» و«يا سماء» مخاطِباً لهما، على سبيل الاستعارة، للشبه المذكور.

ثم استعار لِغَوْرِ الماء في الأرض الْبَلْعَ الذي هو إعمالُ الجاذبة في المطعوم، بجامع الذهاب إلى مَقَرٍّ خَفِي.

---

(١) الآية ٤٤ من سورة هود.

واستتبع ذلك تشبيه الماء بالغذاء على طريق الاستعارة بالكناية؛ لتقوى الأرض بالماء في الإنبات للزرع والأشجار؛ وجعل قرينة الاستعارة لفظ «ابلعي» لكونه موضوعاً للاستعمال في الغذاء دون الماء.

ثم أمر على سبيل الاستعارة للشبه المقدَّم ذكرُه.

ثم قال: «ماءَكِ» بإضافة الماء إلى الأرض، على سبيل المجاز؛ تشبيهاً لاتِّصال الماء بالأرض باتصال المِلْكِ بالمالك، واستعار لحبس المطر الإقلاعَ الذي هو ترك الفاعلِ الفعلَ؛ للشبه بينهما في عدم ما كان، وخاطب في الأمرين ترشيحاً للاستعارة.

ثم قال: ﴿وَغِيضَ الماءُ وَقُضِيَ الأمْرُ، وَاسْتَوَتْ عَلى الجُودِيِّ، وقيل: بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ فلم يُصَرِّح بالغائض، والقاضي، والمسول والقائل، كما لم يصرح بقائل «يا أرض» و«يا سماء» سُلوكاً في كل واحد من ذلك سبيلَ الكناية أن تلك الأمورَ العِظامَ لا تتأتّى إلا من ذي قدرة لا تُكْتَنَه، قَهّارٍ لا يُغَالَب؛ فلا مَجَال لذهاب الوَهْم إلى أن يكون الفاعلُ لشيء من ذلك غيرَه.

ثم ختم الكلام بالتعريضِ لسالكي مَسْلَكهم في تكذيب الرسل ظلماً لأنفسهم خَتم إظهارٍ لمكان السُّخْطِ، ولجهة استحقاقهم إياه.

وأما النظر فيها من حيثُ عَلمُ المعاني، وهو النظر في فائدة كل كلمة فيها، وجهة كل تقديم وتأخير بين جملها؛ فلذلك أنه اخْتِيرَ «يا» دون سائر أخواتها لكونها أكثرَ استعمالاً، ولدلالتها على بُعْدِ المنادى الذي يستدعيه مقام إظهار العَظَمَةِ، ويؤذِن بالتهاون به.

ولم يُقَلْ «يا أرضِ» بالكسر تجنُّباً لإضافة التشريف؛ تأكيداً للتّهاوُن.

ولم يقَلْ «يا أيّتُها الأرض» للاختصار، مع الاحتراز عما في «أيّتها» من

تكلُّف التنبيه غير المنـاسب للمقام؛ لكـون المخاطَب غيـر صالـح للتنبيه على الحقيقة.

واختير لفظ الأرض دون سائر أسمائها لكونه أخّفَّ وَأدْوَرَ.

واختير لفظ السماء لمثل ذلك مع قصد المطابقة.

واختير «ابلعي» على «ابتلعي» لكونه أخْصَرَ، ولمجيء حظ التجانس بينه وبين «اقلعي» أوفَر.

وقيل «ماءَكِ» بـالإفراد دون الجمـع لدلالـة الجمع على الاستكثـار الذي يأباه مقام إظهار الكبرياء، وهو الوجه في إفراد الأرض والسماء.

ولم يُحذَف مفعول «ابلعي» لِئَلَّا يُفْهَم ما ليس بمراد، من تعميم الابتلاع للجبال والتِّلالِ والبحارِ وغيرها؛نظراً إلى مقام وُرُودِ الأمر الذي هو مقام عظمة وكبرياء.

ثم إذْ بيَّنَ المـرادُ اخْتُصِـرَ الكـلامُ على «أقلِعي» فلم يقل « أقلعي عن إرسال الماء» احترازاً عن الحشو المستغنَى عنه من حيث الظاهـر، وهو الـوجه في أنه لم يُقَلْ: يا أرض ابلعي ماءك فبلعت، ويا سماء اقلعي فأقلعت.

واختير «غِيضَ الماء» على «غُيِّضَ»؛ لكونه أخصر وأخفَّ، وأوفق لقيل.

وقيـل «الماء» دون أن يقـال «ماء طـوفان السمـاء» وكذا «الأمـر» دون أن يقال «أمر نوح» للاختصار.

ولم يقـل: «سُـوِّيَتْ على الجُـوْدِيِّ» بمعنى أُقِـرَّت على نحـو «قِيـلَ» وَ«غِيضَ» و«قُضي» في البناء للمفعول؛ اعتباراً لبناء الفعل للفاعل مع السفينة في قوله «وهي تجري بهم» مع قصد الاختصار.

ثم قيـل «بُعْداً للقـوم» دون أن يقال: «لِيَبْعَـدِ القوم» طلبـاً للتـوكيـد مع

الاختصار، وهو نزول «بُعْداً» منزلةَ «ليبعدوا بعداً» مع إفادة أخرى، وهي استعمال اللام مع «بعداً» الدَّالِّ على معنى أن البعد حَقٌّ لهم.

ثم أُطلِقَ الظلمُ ليتناول كل نوع، حتى يدخل فيه ظلمهم لأنفسهم بتكذيب الرسل.

هذا من حيث النظر إلى الكلم.

وأما من حيث النظر إلى ترتيب الجمل؛ فذلك أنه قدم النداء على الأمر؛ فقيل «يا أرض ابلعي، ويا سماء اقلعي» دون أن يقال «ابلعي يا أرض، واقلعي يا سماء» جَرْياً على مَقْتَضَى اللازم فيمن كان مأموراً حقيقةً من تقديم التنبيه؛ ليتمكن الأمرُ الوارد عَقِيبه في نفْس المنادَى؛ قصداً بذلك لمعنى الترشيح.

ثم قدم أمر الأرض على أمر السماء؛ لابتداء الطُّوفان منها، ونُزولها لذلك في القصة مَنْزِلَة الأصل.

ثم أتبعهما قوله «وغيض الماء» لاتصاله بقصة الماء.

ثم أتبعه ما هو المقصود من القصة، وهو قوله «وقضي الأمر» أي: أُنْجِزَ الوعْدَ من إهلاك الكَفَرَةِ، وإنجاء نوح ومَنْ معه في السفينة، ثم أتبعه حديث السفينة، ثم خُتِمَتِ القصةُ بما ختمت.

هذا كله نظر في الآية من جانب البلاغة.

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة المعنوي؛ فهي ـ كما ترى ـ نَظْمٌ للمعاني لطيفٌ وتَأدِيةٌ لها ملخصة مبينة لا تعقيد يُعْثِر الفكر في طلب المراد، ولا التواء يَشِيكُ الطريق إلى المرتاد، بل ألفاظها تُسابِق معانِيَهَا ومعانيها تسابقُ ألفاظها.

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية؛ فألفاظها على ما ترى عربيّةٌ، مُستعمَلة، جاريةٌ على قوانين اللغة، سليمة عن التنافر، بعيدة عن البشاعة، عَذْبَةٌ على الْعَذبات، سَلسَةٌ على الأسَلاتِ، كل منها كالماء في السّلاسَة، وكالعسل في الحلاوة، وكالنسيم في الرِّقّةِ. والله أعلم.

القسم الثالث

علم البديع

وهو: علم يُعرّف به وُجُوهُ تحسين الكلام، بعدَ رِعاية تطبيقة على مُقْتَضَى الحال ووضُوح الدلالة.

وهذه الوجوه ضربان: ضَرْبٌ يرجع إلى المعنى، وضَرْبٌ يرجع إلى اللفظ.

أما المعنوي فمنه المُطَابَقَةُ، وتُسَمّى الطِّباقَ، والتّضَادَّ أيضاً، وهي: الجمع بين المتضادَّيْنِ، أي معنيين متقابلين في الجملة.

ويكون ذلك إما بلفظين من نوع واحد:

اسمين، كقوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أيْقاظاً وَهُمْ رُقُودٌ﴾[1].

أو فِعْلَيْنِ، كقوله تعالى: ﴿تُؤتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشاءُ، وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمّنْ تَشَاءُ، وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ، وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾[2].

وقول النبي عليه السلام للأنصار: «إنكم لَتَكْثُرونَ عِنْدَ الفَزَع، وَتَقِلُّونَ عِنْدَ الطمع» وقول أبي صَخْرٍ الْهُذَلِيِّ:

أمَا والذي أبكى وأضحكَ والذي
أماتَ وأحيا والذي أمرُه الأمرُ

---

(١) الآية ١٨ من سورة الكهف. (٢) الآية ٢٦ من سورة آل عمران.

وقول بشار:

إذا أيقظتك حروبُ العِدَى
فَنَبِّه لها عُمراً ثُمَّ نَم

أو حرفين، كقوله تعالى: ﴿لهَا ما كَسَبَتْ، وَعَلَيْهَا ما اكْتَسَبَتْ﴾[1]. وقول الشاعر: [قيس بن الملوِّح]

على أنني راضٍ بأن أحملَ الهوى
وأخلُصَ منه، لا عَلَيَّ، ولا ليا

وإما بلفظين من نوعين كقوله تعالى: ﴿أوَ مَنْ كَانَ مَيْتاً فَأحْيَيْنَاه﴾[2] أي: ضالاًّ فهديناه، وقول طُفَيْلٍ: [بن عوف الغنوي]

بِساهِم الوجه، لم تُقْطَعْ أبَاجِلُهُ
يصانُ، وَهْوَ ليوم الرَّوْعِ مَبذولُ

ومن لطيف الطِّباق قول ابن رَشِيقٍ:

وقد أطْفَؤا شمسَ النهار، وأوقدوا
نجومَ العَوَالي في سَمَاءِ عَجَاجِ

وكذا قول القاضي الأرَّجانِيِّ:

ولقد نزلْتُ من الملوكِ بماجدٍ
فَقْرُ الرجالِ إليه مِفْتَاحُ الْغِنَى

وكذا قول الفَرَزْدَقِ:

لعن الإلهُ بني كلَيْبٍ، إنهم
لا يَغْدِرون، ولا يَفُون لجار

---

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة. (٢) الآية ١٢٢ من سورة الأنعام.

يستيقظون إلى نَهيقِ حِمَارِهِمْ
وتنام أعينُهُمْ عن الأوتار[1]

وفي البيت الأول تكميلٌ حسنٌ؛ إذ لو اقتصر على قوله: «لا يغدرون» لاحتمل الكلام ضرباً من المدح؛ إذ تجنُّب الغدر قد يكون عن عِفّةٍ، فقال: «ولا يفون» ليفيد أنه للعجز، كما أن ترك الوفاء لِلُّؤم.

وحصل مع ذلك إيغالٌ حسن؛ لأنه لو اقتصر على قوله «لا يغدرون ولا يفون» تمَّ المعنى الذي قصده، ولكنه لما احتاج إلى القافية أفاد بها مَعْنىً زائداً؛ حيث قال «لجار» لأن ترك الوفاء للجار أشدُّ قُبحاً من ترك الوفاء لغيره.

والطباق قد يكون ظاهراً كما ذكرنا، وقد يكون خَفيّاً نَوْعَ خِفاءٍ كقوله تعالى: ﴿مِمّا خَطِيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا، فَأُدْخلوا نَاراً﴾[2] طابَقَ بين ﴿أغْرِقُوا﴾ و ﴿أدخلوا ناراً﴾ وقول أبي تَمّامٍ:

مَهَا الوحشِ إلاّ أن هاتا أوانِسٌ
قَنا الخَطِّ، إلا أن تلك ذَوَابِلُ

طابق بين «هاتين» و «تلك». والطباق ينقسم: إلى طباق الإيجاب، كما تقدم.

وإلى طباق السّلْبِ، وهو: الجمع بين فِعْلَيْ مَصْدرٍ واحد مُثْبتٍ ومَنْفِيّ، أو أمْرٍ ونَهْيٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلكِنَّ أكْثَرَ النّاسِ لا يَعْلَمونَ، يَعْلَمُونَ ظاهِراً مِنَ الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[3]، وقوله: ﴿وَلاَ تَخْشَوُا النّاسَ واخْشَوْنِ﴾[4]، وقول الشاعر:

ونُنكِر إن شِئنا على الناس قولَهُمْ
ولا ينكرون القولَ حين نقول

---

(١) الأوتار: مفردها وتر وهو الثأر. (٢) الآية ٢٥ من سورة نوح.
(٣) الآيتين ٦، ٧ من الروم. (٤) الآية ٤٤ من سورة المائدة.

وقول البُحْتُرِيِّ:

يُقَيِّضُ لي من حيثُ لا أعلم النّوَى
ويسري إليَّ الشّوْقُ من حيثُ أعلم

وقول أبي الطّيِّب:

ولقد عُرِفْتَ، وما عُرِفْتَ حقيقةً
ولقد جُهِلْتَ، وما جُهِلْتَ خُمولا

وقول الآخر:

خُلِقوا وما خُلِقوا لمَكْرُمَةٍ
فكأنهم خُلِقُوا، وما خلقوا
رُزِقوا وما رُزِقُوا سَمَاحَ يَدٍ
فكأنهم رُزِقُوا، وما رزقوا

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللهَ ما أَمَرَهُمْ، وَيَفْعَلُونَ مايُؤمَرون﴾[1] أي: لا يعصون الله في الحال ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل. وفيه نظر؛ لأن العصيان يُضادُّ فعلَ المأمور به، فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تَضادّاً. ومن الطّباق قول أبي تَمّامٍ:

تَردّى ثيابَ الموت حُمْراً، فما أتى
لها الليلُ إلا وَهْيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرُ

وقول ابن حَيُّوس: [محمد بن سلطان]

طالما قُلْتُ للمُسائل عنكم
واعتمادي هدايةُ الضُّلال

(١) الآية ٦ من سورة التحريم.

إن تُـرِدْ عِـلْمَ حـالـهـم عـن يـقـيـن
فـالْـقَـهُـمْ يـومَ نـائـلٍ أو نِـزالِ
تَـلْقَ بِـيضَ الـوُجـوهِ، سُـودَ مُـثـارِ الـنّـ
ـقـع، خُضْـرَ الأكنَـافِ، حُمْـرَ النِّصَـالِ

وقول الحريري: «فَمُذِ ازْوَرَّ المحبوبُ الأصفرُ، واغبرَّ العيشُ الأخضرُ، واسودَّ يومي الأبيضُ، وابيضَّ فَوْدِي الأسودُ، حتى رثى لي العـدُوُّ الأزرقُ، فيا حبّذا الموتُ الأحمر».

ومن الناس من سمى نحو ما ذكرناه تدبيجاً، وفسره بأن يُذْكـر في معنىً من المدح أو غيره ألوانٌ بقصد الكناية أو التوْرِيَةِ.

أما تدبيج الكناية فكبيت أبي تمام، وبَيْتَي ابنِ حَيُّوس.

وأما تدبيج التورية، فكلفظ الأصفر في قول الحريري.

ويلحق بالطباق شيئان:

أحدهما: نحو قولـه تعالى: ﴿أَشِـدَّاءُ عَلى الكُفَّارِ رُحَمَـاءُ بَيْنَهُمْ﴾[1] فإن الـرحمة مُسبَّبـة عن اللين الذي هـو ضد الشِّـدة، وعليه قـولـه تعـالى: ﴿وَمِنْ رَحْمتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللّيْلَ والنّهارَ؛ لِتَسْكنُوا فِيهِ، ولتبتغوا مِنْ فَضْلِهِ﴾[2] فإن ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المُضَادَّة للسكـون، والعدول عن لفظ الحـركة إلى لفظ ابتغاء الفضل لأن الحركة ضربان: حركة لمصلحة، وحركـة لمفسدة، والمـراد الأولى لا الثانية.

ومن فاسد هذا الضرب قول أبي الطيِّب:

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الفتح. (٢) الآية ٧٣ من سورة القصص.

لـمَنْ تَـطْلُبُ الـدنيـا إذا لـم تُـرِدْ بهـا
سـرورَ مُـحِـبٍّ أو إسـاءةَ مُـجْـرم

فإن ضد المحب هو المبغِض، والمجرم قد لا يكون مُبْغِضاً، وله وجه بعيد.

والثاني: ما يُسَمّى إيهامَ التضادِّ كقول دِعْبِلٍ: [بن علي الخزاعي]

لا تَـعْـجَـبِـي يـا سَـلْمُ مِـنْ رَجُـلٍ
ضَـحِـكَ الـمَشِيبُ بـرأسـه؛ فـبـكـى

وقول أبي تَمّامٍ:

مـا إن تَـرَى الأحسـابَ بِيضـاً وُضَّحـاً
إلاّ بـحـيـثُ تَـرَى الْـمَـنَـايَـا سُـودا

وقوله أيضاً في الشيب:

لـه مـنـظرٌ في الـعيـن أبيضُ نـاصِـعٌ
ولكنه فـي الـقـلب أسـودُ أسْـفَـعُ[1]

وقوله:

وتَـنَـظَّرِي خَـبَـبَ الـركـاب يَـنُـصُّهـا
مُـحْيِـي القَـرِيضِ إلـى مَـمِيتِ الـمـالِ

* * *

ودخل في المطابقة ما يُخَص المقابلة، وهو: أن يؤتَى بمعنيين متوافقين أو مَعانٍ متوافقة، ثم بما يقابلهما أو يقابلها على الترتيب، والمراد بالتوافق خلاف التقابل.

---

(١) أسفع: أسود ضارب إلى الحمرة.

وقد تتركب المقابلة من طِباقٍ ومُلْحَقٍ به.

مثال مقابلة اثنين باثنين قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾[1] وقول النبي عليه السلام: «إن الرِّفْقَ لا يكون في شيء إلاّ زانَهُ، ولا يُنْزَع من شيء إلاّ شانَهُ» وقول الذبيانِيِّ: [البيت للنابغة الجعدي]

فَتىً تَمَّ فيه ما يَسُرُّ صديقَهُ
على أن فيه ما يَسوءُ الأعادِيَا

وقول الآخر:

فواعَجَبا!! كيف اتفقنا؟! فناصِحٌ
وَفِيٌّ، وَمَطْوِيٌّ على الغِلِّ غادِرُ

فإن الغِلَّ ضِدُّ النُّصح، والغدر ضد الوفاء.

ومثال مقابلة ثلاثة بثلاثة قول أبي دُلامَةَ: [زند بن الجوف]

ما أحْسَنَ الدِّينَ والدُّنيا إذا اجتمعا
وأقبحَ الْكُفْرَ والإفلاسَ بالرجل!!

وقول أبي الطيِّب:

فلا الجُودُ يفْنِي المالَ والجَدُّ مُقْبِلُ
ولا البُخْلُ يُبقِي المالَ والجَدُّ مُدْبِرُ

ومثال مقابلة أربعة بأربعة قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بالحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُه لِلْيُسْرَى، وَأَمّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾[2]. فإن المراد بـ «استغنى» أنه زَهِدَ فيما عند الله، كأنه مُستغنٍ عنه؛ فلم يَتَّقِ، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة؛ فلم يَتَّقِ.

---

(١) الآية ٨٢ من سورة التوبة.

(٢) الآيات ٥ ـ ١٠ من سورة الليل.

قيل: وفي قول أبي الطيِّب:

أزورُهُمْ وسواد الليل يَشْفَعُ لي
وأنْثَنِي وبياضُ الصبح يُغْري بي

مقابلة خمسة بخمسة، على أن المقابلة الخامسة بين «لي» و «بي».

وفيه نظر؛ لأن اللام والباء فيهما صلتا الفعلين؛ فهما من تمامهما.

وقد رُجِّح بيت أبي الطيِّب على بيت أبي دُلامة بكثرة المقابلة، مع سهولة النظم، وبأن قافية هذا مُمْكِنَةٌ وقافية ذاك مُسْتَدعاةٌ؛ فإن ما ذكره غير مُخْتَصّ بالرجال.

وبيتُ أبي دلامة على بيت أبي الطيب بجَوْدة المقابلة، فإن ضِدَّ الليل الْمَحْضِ هو النَّهَارُ لا الصبحُ.

ومن لطيف المقابلة ما حُكِيَ عن محمد بن عِمْران التيمي إذ قال له المنصور: «بلغني أنك بخيل» فقال: «يا أمير المؤمنين ما أجْمُدُ في حَقٍّ ولا أذوب في باطل».

وقال السكاكي: المقابلة: أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضِدَّيْهما، ثم إذا شرطْتَ هنا شرطاً هناك ضِدَّه، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾ الآيتين[1]. لمّا جعل التيسير مُشْتَرَكاً بين الإعطاء والاتقاء والتصديق؛ جعل ضدَّه وهو التعشير مُشترَكاً بين أضداد تلك، وهي المنع والاستغناء والتكذيب.

ومنه مراعاة النظير وتسمَّى التناسب والائتلاف والتوفيق أيضاً، وهي أن يُجمَع في الكلام بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد، وكقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾[2] وقول بعضهم للمُهلَّبيِّ الوزير: «أنت أيها الوزير إسماعيليٌّ

---

(١) إشارة إلى الآيتين ٥، ٦ من سورة الليل. (٢) الآية ٥ من سورة الرحمن.

الوعد، شُعَيْبِيُّ التوفيق، يوسُفِيُّ العفو، مُحَمَّدِيُّ الخلق. وقول أسيد بن عَنْقَاء الفزارِيِّ:

كأن الثُّرَيَا عُلِّقَتْ في جَبينه
وفي خَدِّه الشِّعْرَى، وفي وجهه البدر

وقول الآخرَ في فرس: [ابن خفاجة، ابراهيم بن أبي الفتح]

من جُلَّنارٍ ناضِرٍ خَدُّهُ
وأُذْنُهُ مِنْ وَرَقِ الآسِ

وقول البحتري في صفة الإبل الأنضاء:

كالقِسِيِّ المُعَطَّفَاتِ بل الأسْهُمِ مَبْرِيَّةً بل الأوتارِ

وقول ابن رَشِيقٍ:

أصحُّ وأقوى ما سمعناه في النَّدَى
من الخبر المأثور مُنْذُ قديمِ
أحاديثُ ترويها السُّيول عن الْحَيَا
عن البحر، عن كفِّ الأمير تميمِ

فإنه ناسب فيه بين الصِّحَّةِ، والقُوَّة، والسَّماع، والخبر المأثور، والأحاديث، والرواية، ثم بين السيل، والحيَا، والبحر، وكَفِّ تَميمٍ، مع ما في البيت الثاني من حصة الترتيب في العَنْعَنَة؛ إذ جعل الرواية لصاغر عن كابر، كما يقع في سند الأحاديث؛ فإن السيول أصلها المطر، والمطر أصله البحر على ما يقال؛ ولهذا جعل كَفَّ الممدوح أصلاً للبحر مُبالغةً.

* * *

ومن مراعاة النظير ما يُسمِّيه بعضهم تَشابُهَ الأطراف وهو: أن يُخْتَم الكلامُ

بما يناسب أوّلـه في المعنى، كقولـه تعالى: ﴿لاَ تُـدْرِكُهُ الأبْصَـارُ، وَهُوَ يُـدْرِكُ الأبْصَـارَ، وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيـرُ﴾[1] فإن اللطف يناسب ما لا يـدرك بـالبصـر، والخبـرَةُ تُنَاسب من يُـدْرِكُ شيئاً؛ فـإن من يُدْرِكُ شيئـاً يكون خبيـراً به، وقـولـه تعالى: ﴿لَهُ ما في السَّموَاتِ وَمَا في الأرْضِ، وَإنَّ اللهَ لَهُوَ الغَنِيُّ الحَمِيـدُ﴾[2] قـال: «الغنِيُّ الحميد» لينبِّـه على أن مالـه ليس لحاجـة، بـل هـو غَنِيٌّ عنـه، جَوَادٌ، فإذا جاد به حَمِدَهُ المنعَمُ عليه.

ومن خفي هذا الضرب قوله تعالى: ﴿إنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَـإنَّـكَ أنْتَ العَـزِيـزُ الحَكِيمُ﴾[3] فـإن قـولـه: ﴿وَإنْ تَغْفِـرْ لهم﴾ يوهم أن الفاصلة ﴿الغفور الرحيم﴾.

ولكن إذا أُنْعِمَ النـظرُ عُلِمَ أنه يجب أن تكـون ما عليـه التِّـلاوَةُ؛ لأنـه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحدٌ يَرُدُّ عليه حكمه، فهو العزيز؛ لأن العزيز في صفات الله هو الغالب من قولهم: عزَّه يَعُزُّهُ عَزّاً، إذا غَلَبَه، ومنه المثل «مَنْ عَزَّ بَزَّ» أي: مَنْ غَلَبَ سَلَبَ، ووجب أن يُوصَف بـالحكيم أيضاً لأن الحكيم من يضع الشيء في مَحَلِّه، والله تعالى كذلك، إلا أنه قد يخفى وَجْـهُ الحكمة في بعض أفعاله؛ فَيَتوهَّمُ الضُّعَفاءُ أنه خـارج عن الحكمة، فكـان في الوصف بالحكيم احتراسٌ حَسَنٌ، أي: وإن تغفر لهم مع استحقاقهم العـذابَ فلا مُعْتَرَضَ عليك لأحَدٍ في ذلك، والحكمة فيما فَعَلْتَه.

ومما يلحق بالتناسب نحو قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالقَمَرُ بِحُسْبَانٍ والنَّجْمُ

---

(١) الاية ١٠٣ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٦٤ من سورة الحج. (٣) الآية ١١٨ من سورة المائدة

وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[1] ويسَمَّى إيهامَ التناسُب.

* * *

وأما ما يسميه بعض الناس التفويف، وهو: أن يُؤتَى في الكلام بمعانٍ متلائمة في جُملٍ مستوية المقادير أو مُتقارِبَتها، كقول من يصف سحاباً:

تَسَرْبَلَ وَشْياً مِنْ خُرُوز تَطَرَّزَتْ
مَطارِفُها طُرْلاً من البَرْق كالتِّبْرِ

فوَشْيٌ بلا رَقْمٍ، وَنَقْشٌ بلا يَدٍ
ودمعٌ بلا عَيْنٍ، وضحك بلا ثَغْرِ

وكقول عنترة:

إن يَلْحَقوا أَكْرُرْ، وإن يَسْتلحِقوا
أَشْدُدْ، وإن نزلوا بضَنْكٍ أَنْزِلِ

وكقول ابن زيدون: [أحمد بن عبد الله]

تِهْ أَحْتَمِلْ، واحْتَكِمْ أَصْبِرْ، وعِزَّ أَهُنْ
وَدِلَّ أَخْضَعْ، وقُلْ أَسْمَعْ، وَمُرْ أُطِعِ

كقول ديكِ الجنّ: [عبد السلام بن رغبان]

أَحْلُ، وَامْرُرْ، وَضُرَّ، وَانْفَعْ، وَلِنْ، وَاخْشُـ
ـنْ، وَرِشْ، وابْرِ، وانْتَدِبْ لِلْمَعَالي

فبعضه من مراعاة النظير، وبعضه من المطابقة.

* * *

---

(١) الآية ٥ من سورة الرحمن.

ومنه الإرصادُ، ويُسَمَّى، التَّسهيم أيضاً، وهو: أن يُجْعَلَ قبلَ العَجُز من الفِقْرَةِ أو البيت ما يدل على العَجُز إذا عُرِف الرَّوِيُّ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ، وَلَكِنْ كانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[1] وقوله: ﴿وَمَا كان النَّاسُ إلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً، فاخْتَلَفُوا، وَلَوْلاَ كلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِي بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[2].

وقول زهير:

سَئِمْتَ تَكالِيفَ الحياة، وَمَنْ يَعِشْ
ثمانِينَ حَوْلاً - لا أَبالَكَ - يَسْأَمِ

وقول الآخر: [عمرو بن معد يكرب]

إذا لم تستطع شَيئاً فَدَعْهُ
وجاوِزْهُ إلى ما تَسْتَطِيعُ

وقول البحتري:

أَبْكِيكُما دَمْعاً، ولو أنِّي على
قَدْرِ الجَوى أبكي بَكَيْتُكما دَمَا

وقوله:

أَحَلَّتْ دَمِي مِنْ غير جُرْمٍ، وَحَرَّمَتْ
بلا سببٍ يومَ اللِّقاء كلامي
فليسَ الذي حَلَّلْتِهِ بِمُحَلَّلٍ
وليس الذي حَرَّمْتِهِ بحرامِ

* * *

(١) الآية ٤٠ من سورة العنكبوت.
(٢) الآية ١٠ من سورة يونس.

ومنه المُشاكلة، وهي: ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً.

أما الأول فكقوله: [أحمد بن محمد الأنطاكي]

قالوا: اقْتَرِحْ شيئاً نُجِدْ لـه طَبْخَهُ
قُلْتُ: اطْبُخُوا لي جُبَّةً وقَمِيصاً

كأنه قال: خِيطوا لي، وعليه قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا في نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا في نَفْسِكَ﴾[1] وقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَة مِثْلُهَا﴾[2].

ومنه قول أبي تمام:

مَنْ مُبْلِغٌ أَفْنَاءَ يَعْرُبَ كُلَّها
أَنِّي بَنَيْتُ الجارَ قبلَ المَنْزِلِ؟

وشَهِدَ رجل عند شُرَيح، فقال: إنك لسَبْطُ الشهادة، فقال الرجل: إنها لم تُجَعَّدْ عنِّي، فالذي سوَّغ بِناءَ الجارِ، وتَجْعِيدَ الشهادة؛ هو مُراعاةُ المُشاكلة ولولا بِناءُ الدار لم يصحَّ بِناءُ الجارِ، ولولا سُبوطَةُ الشهادة لامتنع تَجْعِيدها، ومنه قول بعض العِراقيِّين في قاضٍ شهد عنده برؤية هلال الفطر، فلم يَقبل شهادته: [الصاحب بن عباد]

أَتَرَى القاضيَ أَعْمَى
أم تُراهُ يَتَعامَى؟!
سَرَقَ العِيدَ كأن العيدَ أموالُ اليَتَامَى

وأما الثاني فكقوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾[3] وهو مَصْدرٌ مؤكِّدٌ مُنتصِبٌ عن قوله: ﴿آمَنَّا باللهِ﴾[4] والمعنى: تَطهيرَ الله؛ لأن الإيمان يُطَهِّرُ النفوس،

(١) الآية ١١٦ من سورة المائدة. (٢) الآية ٤٠ من سورة الشورى.
(٣) الآية ١٣٨ من سورة البقرة. (٤) الآية ١٣٦ من سورة البقرة.

والأصل فيه أن النصارى كانوا يَغْمِسون أولادهم في ماء أصفر، يُسَمُّونه المعْمودِيَّة، ويقولون: هو تطهير لهم؛ فأُمِرَ المسلمون أن يقولوا لهم: «قولوا: آمنا بالله» وصَبَغنا الله بالإيمان صِبغةً لا مثل صبغتنا، وطهَّرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا، أو يقول المسلمون: صبغنا الله بالإيمان صبغة، ولم يصبغ صبغتكم، وجِيءَ بلفظ الصبغة للمشاكلة، وإن لم يكن قد تقدم لفظ الصبغ؛ لأن قرينة الحال ـ التي هي سبب النزول، من غَمْسِ النصارى أولادَهم في الماء الأصفر ـ دَلَّتْ على ذلك، كما تقول لمن يَغْرِس الأشجار: اغْرِسْ كما يَغْرِسُ فُلانٌ، تريد رجلاً يصطنع الكرام.

* * *

ومنه الاستطراد، وهو: الانتقال من معنى إلى معنى آخر مُتَّصِلٍ به لم يُقصَد بذكر الأول التَّوَصُّلُ إلى ذكر الثاني، كقول الحماسي: [السموأل]

وإنا لقومٌ ما نَرَى القتلَ سُبَّةً
إذا ما رأَتْهُ عامِرٌ وسَلُولُ

وقول الآخر: [زياد الأعجم]

إذا ما اتَّقى اللهَ الفَتى، وأطاعه
فليس به بأسٌ وإن كان من جَرْمِ

وعليه قوله تعالى: ﴿يا بَنِي آدَمَ قَد أَنْزَلْنا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوءاتكم وَرِيشاً، ولِباسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ، ذَلِكَ مِنْ آياتِ اللهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾[1].

قال الزمخشري: هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عَقِيبَ ذكر السَّوْآتِ وَخَصْفِ الوَرَقِ عليها، إظهاراً للمِنَّةِ فيما خلق الله من اللباس ولما في

(١) الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

العُرْي وكَشْفِ العَوْرَة من المهانة والفضيحة، وإشعاراً بأن التستُّر بابٌ عظيم من أبواب التَّقْوَى.

هذا أصله، وقد يكون الثاني هو المقصود؛ فيُذكَر الأول قبله؛ ليُتَوَصَّل إليه، كقول أبي إسحاق الصَّابي:

إنْ كُنْتُ خُنْتُكَ في المودَّة ساعةً
فذَمَمْتُ سيفَ الدَّوْلَةِ المَحْمُودَا
وزَعَمْتُ أن له شريكاً في العُلَى
وجَحَدْتُهُ في فَضْلِهِ التَّوْحِيد
قَسَماً لَوَ اني حالِفٌ بغموسها
لِغَرِيمِ دَيْنٍ، ما أرادَ مزِيدَا

ولا بأس أن يُسمَّى هذا إيهامَ الاستطراد.

* * *

ومنه المُزَاوَجَة، وهي: أن يُزاوَج بين معنيين في الشرط والجزاء، كقول البحتري:

إذا ما نَهَى النَّاهي فلَجَّ بِيَ الهوىَ
أصاخَتْ إلى الواشِي فَلَجَّ بها الهَجْرُ

وقوله أيضاً:

إذا احْتَرَبَتْ يوماً ففاضَتْ دِماؤُها
تذكَّرَتِ القُرْبَى ففاضَتْ دُموعُها

* * *

ومنه العكس والتبديل، وهو: أن يُقدَّم في الكلام جُزْءٌ ثم يُؤخَّر، ويقع على وجوه.

منهـا: أن يقع بين أحـد طَـرَفَيْ جملة ومـا أُضِيفَ إليـه، كقـول بعضهم «عادات السادات، سادات العادات».

ومنها: أن يقع بين مُتَعَلَّقَيْ فعلين في جملتين، كقـوله تعـالى: ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ، وَيُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ﴾(1) وكقولـه الحماسِيِّ: [عبـد الله بن الزبير]

فـرَدَّ شُـعـورَهُـنَّ الـسُّـودَ بِـيـضـاً
ورَدَّ وُجُـوهَـهُـنَّ الـبِـيضَ سُـودَا

ومنها: أن يقع بين لفظين في طَرَفَي جملتين، كقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِباسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبـاسٌ لَهُنَّ﴾(2) وقولـه: ﴿لاَ هُنَّ حِـلٌّ لَهُمْ، وَلاَ هُمْ يَحِلونَ لَهُنَّ﴾(3) وقوله: ﴿ما عَلَيكَ مِنْ حِسابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ، وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾(4) وقول الحسن البَصْرِي: إن من خَوفَكَ حَتَّى تَلْقَى الأمنَ؛ خَيْرٌ مِمَّنْ أَمَّنَك حَتَّى تَلْقَى الخَوْفَ، وقول أبي الطيب:

فـلا مَجْـدَ في الـدُّنيـا لِمَنْ قَـلَّ مـالُـه
ولا مـالَ فـي الـدُّنيـا لـمَنْ قَـلَّ مجـدُه

وقول الآخر: [عتاب بن ورقاء]

إن الـلَّيـالِـيَ لـلأنـام مَـنـاهِـلٌ
تَـطْوَى وتُـنْـشَـرُ دُونَـهـا الأعـمـارُ
فـقِـصـارُهُـنَّ مـع الـهُـمـومِ طَـوِيـلَةٌ
وطِـوالُـهُـنَّ مـع الـسُّـرُورِ قـصـارُ

* * *

(1) الآية ١٩ من سورة الروم.
(2) الآية ١٨٧ من سورة البقرة.
(3) الآية ١٠ من سورة الممتحنة.
(4) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

ومنه الرُّجوع، وهو: العَوْدُ على الكلام السابق بالنقض لِنُكْتَةٍ، كقول زُهَيْرٍ:

قِفْ بالدِّيار التي لم يَعْفُهَا القِدَمُ
بَلَى، وَغَيَّرَهَا الأرْوَاحُ والدِّيَمُ

قيل: لمَّا وقف على الديار تسلَّطَتْ عليه كآبةٌ أذْهَلَتْهُ؛ فأخبر بما لم يتحقق فقال: لم يَعْفُهَا القدم، ثم ثاب إليه عقُله؛ فتدارك كلامه؛ فقال: بَلَى وغيَّرها الأرواح والدِّيمُ، وعلى هذا بيتُ الحَمَاسَةِ: [يزيد بن الطثرية]

أَلَيْسَ قليلاً نَظْرَةٌ إن نظرتها
إلَيْكِ؟! وكلَّا ليس منكِ قليلُ

ونحوه:

فَأفٍّ لهذا الدَّهرِ، لا بَلْ لأهله

* * *

ومنه التَّوْرِيَة، وتُسَمَّى الإيهام أيضاً، وهي: أن يُطْلَقَ لفظ له مَعْنَيَان: قريبٌ، وبعيدٌ، ويراد به البعيدُ منهما.

وهي ضربان: مُجَرَّدة، ومُرَشَّحة.

أما المُجَرَّدَةُ فهي: التي لا تُجامِع شيئاً مما يُلائم الموَرَّى به، أعني المعنَى القريبَ، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[1].

وأما المُرَشَّحَةُ فهي؛ التي قُرِنَ بها ما يلائم المورَّى به، اما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأيْدٍ وَإنّا لَمُوسِعُونَ﴾[2] قيل: ومنه قول الحماسي: [يحيى بن منصور الحنفي]

---

(١) الآية ٥ من سورة طه. (٢) الآية ٤٧ من سورة الذرايات.

فَلَمّا نَأَتْ عنّا العَشِيرَةُ كُلُّها
أَنَخْنَا؛ فَحَالَفْنَا السُّيوفَ على الدَّهرِ
فما أَسْلَمَتْنَا عندَ يومٍ كَرِيهةٍ
ولا نحنُ أَغْضَيْنَا الجُفُونَ على وِتْرِ

فإن الإغضاء مما يلائم جَفْنَ العين لا جفن السيف، وإن كان المراد به إغماد السيوف؛ لأن السيف إذا أُغْمِدَ انطبق الجفن عليه، وإذا جُرِّد انفتح؛ للخلاء الذي بين الدَّفَّتَيْنِ.

وإما بَعْدَها، كلفظ «الغزالة» في قول القاضي الإمام أبي الفضل عِياضٍ في صَيْفِيّةٍ بارِدة:

كأن «كانون» أَهْدى من ملابسه
لشهر «تَمُّوزَ» أنواعاً من الحُلَلِ
أو الغزالة من طول المَدَى خَرِفَتْ
فما تُفَرِّقُ بين الجَدْيِ والحَمَلِ

واعلم أن التوهم ضربان:

ضرب يستحكم حتى يصير اعتقاداً كما في قوله:

حملناهُمُ طُرّاً على الدُّهْمِ بعدَما
خلعنا عليهم بالطعانِ مَلابِسا

وضرب لا يبلغ ذلك المبلَغَ، ولكنه شيء يجري في الخاطر وانت تعرف حاله، كما في قول ابن الربيع:

لولَا التَّطَيُّرُ بالخِلاف، وأَنَّهُمْ
قالوا: مريضٌ لا يَعُودُ مَرِيضا

لَقَضَيْتُ نَحْبي في فِنائِكَ خِدْمَةً
لأكون مَنْدُوباً قَضَى مَفْروضا

ولا بُدَّ من اعتبار هذا الأصل في كل شيء بُنِيَ على التوهم؛ فاعلم.
وقال السكاكي: أكثر متشابهات القرآن من التورية.

ومنه الاستخدام، وهو: أن يُراد بلفظ له معنيان أحدَهما، ثم بضميره معناه الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدُهما، وبالآخر الآخر. فالأول كقوله:
[معاوية بن مالك]

إذا نزلَ السَّمَاء بأرض قوم
رَعَيْنَاهُ، وإن كانوا غِضابا

أراد بالسماء الْغَيْثَ، وبضميرها النَّبْتَ.
والثاني كقول البحتري:

فسقَى الغَضَا والسَّاكِنِيهِ، وإن هُمُ
شَبُّوهُ بين جَوانح وقلوب

أراد بضمير الغضا في قوله «والساكنيه» المكانَ، وفي قوله «شَبُّوه» الشجر.

* * *

ومنه اللَّفُّ والنَّشْرُ، وهو: ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين، ثِقَةً بأن السامع يردُّه إليه.

فالأول ضربان:
لأن النَّشْر إما على ترتيب اللّفّ، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ

اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ؛ لِتَسْكُنُوا فِيهِ، وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾[1] وقول ابن حيّوس:

فِعْلُ المدامِ، ولونُها، ومَذَاقُها
في مُقْلَتَيْهِ، وَوَجْنَتَيْهِ، ورِيقِهِ

قول ابن الرومي:

آراؤكُم، ووجوهُكم، وسُيوفُكُمْ
في الحادثات إذا دَجَوْنَ نجومُ
فيها مَعَالِمُ للهُدَى، ومَصابِحٌ
تَجْلُو الدُّجى، والأخرَيَاتُ رُجُومُ

وإما على غير ترتيبه، كقول ابن حَيُّوس:

كيف أسلو، وأنت حِقْفٌ، وغُصْنٌ
وغَزَالٌ: لَحْظاً، وقَدّاً، ورِدْفَا

وقال الفرزدق:

لقد خُنْتَ قوماً لو لَجَأتَ إلَيْهِمُ
طَرِيدَ دَم، أو حامِلاً ثِقْلَ مَغْرَم
لألْفَيْتَ فِيهم مُعْطِياً، أو مُطاعِناً
وَرَاءَكَ شَزْراً بالوَشِيجِ المُقَوَّمِ

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ إلاّ مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى﴾[2] فإن الضمير في «قالوا» لأهل الكتاب من اليهود والنصارى، والمعنى: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، والنصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى؛ فَلَفَّ بين القولين؛ ثِقَةً بأن السامع يردُّ إلى

---

(١) الآية ٧٣ من سورة القصص.
(٢) الآية ١١١ من سورة القصص.

كل فريق قوله، وأمْناً من الإلباس؛ لما علِمَ من التّعادي بين الفريقين، وتضليلِ كل واحد منهما لصاحبه.

ومنه الجمع، وهو: أن يجمع بين شيئين أو أشياء في حكم واحد، كقوله تعالى: ﴿المالُ والبَنُونَ زِينَةُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[1] وقول الشاعر: [أبو العتاهية]

إنَّ الشَّبَابَ والفراغَ والجِدَهْ
مَفْسَدَةٌ لِلمَرْءِ أيُّ مَفْسَدَهْ[2]

ومنه قول محمد بن وهيب:

ثلاثة تُشْرِقُ الدنيا ببهجتها
شمسُ الضُّحى، وأبو إسحق، والقمرُ

* * *

ومنه التفريق، وهو: إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره، كقوله: [رشيد الدين الوطواط]

ما نوالُ الغمام وقتَ ربيعٍ
كنوال الأمير يومَ سخاءِ
فنوالُ الأمير بَدْرَةُ عَيْنٍ
ونوال الغمام قطرة ماءِ

ونحوه قوله: [رشيد الدين الوطواط]

مَنْ قاس جَدْواكَ بالغمام فما
أَنْصفَ في الحكم بين شَكْلَيْنِ

---

(١) الآية ٤٧ من سورة الكهف. (٢) الجدة: الغنى والثراء.

أنت إذا جُدْتَ ضاحِكٌ أبداً

وهو إذا جاد دامِعُ العَيْنِ

* * *

ومنه التقسيم، وهو: ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكُلٍّ إليه على التعيين، كقول أبي تمام:

فما هو إلا الوحي، أو حَدُّ مُرْهَفٍ

تُميلُ ظُباهُ أخدَعَيْ كل مائل

فهذا دواء الداء من كل عالم

وهذا دواء الداء من كل جاهل

وقول الآخر:

ولا يُقيم على ضَيْمٍ يُراد به

إلَّا الأذلَّانِ: عَيْرُ الحيِّ، والوتدُ

هذا على الخَسْفِ مربوط بِرُمَّتِهِ

وذا يُشَجُّ، فلا يَرْثي له أحد

وقال السكاكي: هو أن تذكر شيئاً ذا جُزأين أو أكثر. ثم تُضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك، كقوله:

أديبان في بَلْخَ لا يأكلان

إذا صَحِبا المرءَ غَيْرَ الكَبِدْ

فهذا طويلٌ كظل القناة

وهذا قصير كظل الوتدْ

وهذا يقتضي أن يكون التقسيم أعَمَّ من اللف والنشر.

* * *

ومنه: الجمع مع التفريق، وهو: أن يدخُلَ شيئان في معنى واحد ويُفرَّق بين جِهَتَيِ الإدخال، كقوله: [رشيد الدين الوطواط]

فَوَجْهُكَ كالنار في ضوئها
وقَلْبِيَ كالنار في حَرِّها

شَبَّه وجه الحبيب وقلبَ نفسه بالنار، وفرق بين وجهي المشابهة.

ومنهُ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ، فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ، وجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾[1].

* * *

ومنه: الجمع مع التقسيم، وهو: جمع متعدِّدٍ تحتَ حكمٍ ثم تقسيمُه، أو تقسيمُه ثم جمعُه؛ فالأول كقول أبي الطيِّب:

حتَّى أقام على أرباض خَرْشَنَةٍ
تَشْقَى به الرُّومُ، والصُّلبانُ، والبِيَعُ
للسَّبْيِ ما نكحوا، والقَتْلِ ما ولدوا
والنَّهْبِ ما جمعوا، والنَّارِ ما زرعوا

جمع في البيت الأول شقاء الروم بالممدوح على سبيل الإجمال حيث قال: «تشقى به الروم» ثم قسم في الثاني وفصَّل.

والثاني كقول حَسَّان: [بن ثابت]

قومٌ إذا حاربوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمُ
أو حاولوا النفَع في أشياعهم نفعوا
سَجِيَّةٌ تلك منهم غَيْرُ مُحْدَثَةٍ
إنَّ الخلائق ـ فاعلم ـ شَرُّها البِدَعُ

(١) الآية ١٢ من سورة الإسراء.

قسَّمَ في البيت الأول صفة الممدوحين إلى ضرِّ الأعداء ونفْع الأولياء، ثم جمعها في البيت الثاني حيث قال: «سجية تلك».

ومن لطيف هذا الضرب قولُ الآخر: [ابراهيم بن العباس الصولي]

لو أن ما أنتمُ فيه يدوم لكم
ظننتُ ما أنا فيه دائماً أبدا

لكن رأيتُ الليْالي غيرَ تاركة
ما سَرَّ من حادث أو ساء مُطَّرِدا

فقد سكنتُ إلى أنِّي وأنكمُ
سنَستجِدُّ خِلاَفَ الحالَتَيْنِ غدا

فقوله «خلاف الحالتين» جمعٌ لما قسَّمَ لطيفٌ، وقد ازداد لطفاً بحسن ما بناهُ عليه من قوله:

فقد سكنت إلى أني وأنكم

* * *

ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأتي لا تَكلمُ نَفْسٌ إلاَّ بإذْنِهِ، فمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ، فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ، لَهُمْ فيهَا زَفيرٌ وَشَهِيقٌ، خَالِدِينَ فيهَا مَا دَامَت السَّمَوَاتُ والأرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ، إنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لمَا يُريدُ، وأَمَّا الَّذِينَ سَعدُوا فَفِي الجنَّةِ خَالِدِينَ فيهَا، مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ والأرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ، عَطَاءَ غَيْرَ مَجْذُودٍ﴾[1].

أما الجمع ففي قوله: ﴿يَوْمَ يأتي لَا تَكلَّم نَفْسٌ إلاَّ بإذْنِهِ﴾ فإن قوله: ﴿نَفْسٌ﴾ مُتعدِّدُ معنى؛ لأن النكرة في سياق النفي تعُمُّ، وأما التفريق ففي

---

(١) الآية ١٠٥ ـ ١٠٨ من سورة هود.

قوله: ﴿فمنهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ وأما التقسيم ففي قوله: ﴿فأمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾ إلى آخر الآية الثانية.

وقول ابن شرف القيرواني: [محمد بن سعيد]

لمختلِفي الحاجات جمعٌ ببابه
فهذا له فَنٌّ، وهذا له فَنُّ

فللخامل العَلْيا، وللمُعْدِم الغنى
وللمذنب العُتْبَى، وللخائف الأمنُ

وقد يطلق التقسيم على أمرين:

أحدهما: أن يذكر أحوال الشيء مُضافاً إلى كل حال ما يليق بها، كقول أبي الطيب:

سأطلبُ حَقِّي بالْقَنا ومَشايخ
كأنَّهُمْ مِنْ طُولِ ما التَثَمُوا مُرْدُ

ثِقَالٌ إذا لاَقَوْا، خِفافٌ إذا دُعُوا
كثيرٌ إذا شَدُّوا، قليلٌ إذا عُدُّوا

وقوله أيضاً:

بدت قمراً، ومالَتْ خوط بانٍ
وفاحَتْ عَنْبَراً، وَرَنَتْ غَزَالا

ونحوه قول الآخر:

سَفَرْنَ بُدُوراً، وانتَقَبْنَ أَهِلَّة
وَمِسْنَ غُصوناً، والتفتن جآذِرا

والثاني: استيفاء أقسام الشيء بالذكر، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ

الَّذِينَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبَادِنَا؛ فمنْهُمْ ظالمٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ، وَمِنْهُمْ سَابقٌ بالخَيرَاتِ بإذْنِ اللهِ﴾[1].

وقوله: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إنَاثاً، ويَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ، أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَاناً وإنَاثاً، وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيماً﴾[2].

ومنه ما حكي عن أعرابي وقف على حَلْقَة الحسن، فقال: «رحم الله مَنْ تصدّقَ مِنْ فَضْلٍ، أو آسى مِنْ كفافٍ، أو آثرَ مِنْ قُوتٍ» فقال الحسن: ما ترك لأحد عذراً.

ومثاله عن الشعر قولُ زهيرٍ:

وأَعْلَمُ عِلْمَ اليوم والأمس قبله
ولكنني عَنْ علم ما في غَدٍ عَمِ

وقول طريح: [بن اسماعيل الثقفي]

إن يعلموا الخيرَ يُخْفُوه، وإن علموا
شَرّاً أذاعوا، وإن لم يعلموا كذبوا

وقول أبي تمام في الأَفْشِين لما أُحْرِقَ:

صَلَّى لها حَيّاً، وكان وقودَها
مَيْتاً، ويدخلها مع الفُجّارِ

وقول نُصَيبٍ:

فقال فريق القوم «لا» وفريقهم
«نعم» وفريق «لَأيْمُنُ الله ما ندري»

---

(١) الآية ٣٢ من سورة فاطر. (٢) الآيتين ٤٩ ـ ٥٠ من سورة الشورى.

فإنه ليس في أقسام الإجابة غير ما ذكر.

وقول الآخر: [عمر بن أبي ربيعة]

فَهَبْهَا كشيء لم يكن، أو كنازح
بـه الـدارُ، أو مَنْ غَيَّبَتْهُ المقابر

* * *

ومنه التجريد، وهو: أن يُنْتَزَعَ من أمرٍ ذي صفة أمرٌ آخرُ مثله في تلك الصفة، مبالغةً في كمالها فيه.

وهو أقسام:

منها: نحو قولهم «لي من فُلَانٍ صديقٌ حَمِيمٌ» أي: بلغ من الصداقة مبلغاً صح معه أن يُسْتَخْلَصَ منه صديقٌ آخر.

ومنها: نحو قولهم «لئن سألتَ فلاناً لتسألَنَّ به البحرَ».

ومنها: نحو قول الشاعر:

وَشَوْهَاءَ تَعْدُو بي إلى صارخ الوَغَى
بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُرَحَّلِ

أي: تعدو بي؛ ومعي من نفسي ـ لكمال استعدادها للحرب ـ مُسْتَلْئِمٌ، أي: لابخس لأمَةٍ.

ومنها: نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فيهَا دَارُ الخُلْدِ﴾[1]؛ فإن جهنم ـ أعاذنا الله منها ـ هي دار الخلد، لكن انتُزِعَ منها مثلها، وَجُعِلَ مُعَدّاً فيها للكفار؛ تهويلاً لأمرها.

ومنها: نحو قول الحماسي: [قتادة بن سلم الحنفي]

---

(١) الآية ٢٨ من سورة فصلت.

فَـلَئِـنْ بَـقـيـتُ لأرْحَـلَنَّ بِـغَـزْوَةٍ
تَـحْـوي الـغَـنَـائِـمَ أو يَـمُـوتَ كَـرِيـمُ

وعليـه قراءةُ من قـرأ: ﴿إذَا انْشَقّتِ السمَّاء فكـانَتْ وَرْدَةٌ كـالـدهـان﴾[1] بالرفع، بمعنى: فحصلت سَمَاءٌ وَرْدَةٌ.

وقيـل: تقديـرُ الأول أو يموت مني كـريم، والثـاني: فكـانت منـه وردة كالدهان، وفيه نظر.

ومنها: نحو قوله: [اعشى قيس]
يـا خَـيْـرَ مَـنْ يَـرْكَـبُ الـمَـطِيَّ، ولا
يـشـربُ كـأسـاً بِـكَـفٌ مَـنْ بَـخِـلا

ونحوه قول الآخر: [أرطأة بن سهية]
إن تَـلْقَـنِـي لا تـرى غـيـري بـنـاظـرةٍ
تَـنْسَ السِّـلاحَ وَتَـعْـرِفْ جَـبْـهَـةَ الأسَـدِ

ومنها: مخاطبة الإنسان نفسه، كقول الأعشى: [أعشى قيس]
وَدِّع هُـرَيْـرَةَ إن الـركـب مُـرْتَـحِـلُ
وهـل تُـطِيـق وَداعـاً أيـهـا الـرجـل؟!

وقول أبي الطيب:
لا خـيـلَ عِـنْـدَكَ تُـهـديـهـا ولا مـالُ
فليُسْـعِـدِ النُّـطْقُ إنْ لـم يُسْـعِـدِ الحـالُ

* * *

---

(١) الآية ٣٧ من سورة الرحمن.

ومنه: المبالغة المقبولة.

والمبالغة: أن يُدَّعى لوصف بلوغُه في الشدة أو الضعف حَدّاً مستحيلاً أو مستبعداً؛ لئلا يُظَنَّ أنه غير مُتَناهٍ في الشدة أو الضعف.

وتنحصر في التبليغ، والإغراق، والغُلُوِّ؛ لأن المدّعى للوصف من الشدة أو الضعف إما يكون ممكنا في نفسه، أولا: الثاني الغُلُوُّ، والأول إما أن يكون ممكنا في العادة أيضاً، أوْ لاَ: الأول التبليغ، والثاني الإغراق.

أما التبليغ فكقول امرىء القيس:

فعادَى عِداءً بين ثَوْرٍ ونعجة
دِراكاً فلم يَنْضَحْ بماء فيغسِل

وَصَفَ هذا الفرسَ بأنه ادرك ثوراً وبقرةً وَحْشِيَّين في مِضمار واحد ولم يَعْرَق، وذلك غير ممتنع عقلاً ولا عادة، ومثلُه قولُ أبي الطيب:

وأصْرَعْ أيَّ الوحش قَفَيْتُهُ به
وأنزل عنه مِثْلَه حِينَ أركَبُ

وأما الإغراق كقول الآخر: [عمرو بن الأيهم التغلبي]
ونُكرِم جارَنا ما دام فينا
ونُتْبِعه الكرامَة حيث مالا

فإنه ادعى أن جاره لا يميل عنه إلى جهة إلا وهو يُتْبِعه الكرامَة، وهذا ممتنع عادة، وإن كان غيرَ ممتنع عقلاً.

وهما مقبولان.

٣ ـ وأما الغلو فكقول أبي نُوَاسٍ:

وأخَفْتَ أهلَ الشِّرْكِ، حتى إنه
لَتَخافك النُّطف التي لم تُخْلَق

والمقبول منه أصناف:

أحدهما: ما أُدْخِل عليه ما يُقَرِّبُه إلى الصحة، نحو لفظة يكاد في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾[1].

في قول الشاعر يصف فرساً: [ابن حمديس الصقلي]

ويكاد يخرج سُرْعةً عن ظله
لو كان يرغب في فراق رفيق

والثاني: ما تضمن نوعاً حسناً من التخييل، كقول أبي الطيب:

عَقَدَتْ سنابكُها عليها عِثْيَراً
لو تبتغي عَنَقاً عليه لأمكنا

وقد جمع القاضي الأرَّجانيُّ بينهما في قوله يصف الليل بالطول:

يُخَيَّلُ لي أن سُمِّرَ الشُّهْبُ في الدُّجى
وشُدَّتْ بأهدابي إليهنَّ أجفاني

والثالث: ما أُخْرِجَ مُخْرَجَ الهزل والخلاعة، كقول الآخر:

أسكر بالأمس إن عَزَمْتُ على الشُّرْب غداً، إنَّ ذا من العَجَبِ

* * *

ومنه: المذهبَ الكلامي، وهو: أن يورد المتكلم حُجَّةً لما يَدَّعيه على

(١) الآية ٣٥ من سورة النور.

طريق أهل الكلام، كقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فيهمَا آلِهَةٌ إلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1].

وقوله [عز وجل] ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُه، وَهُوَ أَهْوَنُ عَلِيْـهِ﴾[2] أي: والإعادة أهون عليه من البَدْءِ، والأهـون من البدء أدْخَـلُ في الإمكان من البدء؛ فالإعادة أدخل في الإمكان من البدء، وهو المطلوب.

وقوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِين﴾[3] أي: القمـر آفلٌ، وربي ليس بآفل، فالقمر ليس بربي.

وقوله تعالى ﴿قُلْ: فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ﴾[4] أي: أنتم تعذَّبون، والبُنُون لا يعذَّبون، فلستم ببنين له.

ومنه قول النابغة يعتذر إلى النُّعمان:

حـلفـتُ فـلم أتـرك لـنـفـسـك رِيـبـةً
ولـيس وراءَ الله لـلمـرء مَـطْلَب

لئـن كـنـتَ بُـلِّغْـتَ عـنـي خِـيـانـةً
لَـمـبـلُغـك الـواشـي أغشُّ وأكـذبُ

ولـكِـنَّـني كـنـتُ امـرأً لـيَ جـانـبٌ
مـن الأرض فيـه مُـسْتَـرادٌ ومَـذهـبُ

مُـلوكٌ، وإخـوان، إذا مـا مـدحـتُـهـم
أُحَـكَّـمُ فـي أمـوالـهـم وأُقَـرَّبُ

كـفِـعْـلِكَ في قـومٍ أراكَ اصـطفيـتَـهُـمْ
فـلم تَـرَهُمْ في مـدحِـهِـم لَـكَ أذنبـوا

---

(1) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.
(2) الآية ٢٧ من سورة الروم.
(3) الآية ٧٦ من سورة الأنعام.
(4) الآية ١٨ من سورة المائدة.

يقول: أنت أحسنت إلى قوم فمدحوك، وأنا أحسن إليَّ قومٌ فمدحتهم، فكما أنَّ مدحَ أولئك لا يُعدُّ ذنبا؛ فكذلك مدحي لمن أحْسَنَ إليَّ لا يُعَدُّ ذنبا.

* * *

ومنه: حسن التعليل، وهو: أن يُدَّعى لوصف عِلة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي.

وهو أربعة أقسام؛ لأن الوصف إما ثابت قُصِدَ بيانُ علته، أو غير ثابت أُرِيدَ إثباته، والأول إما أن لا يظهر له في العادة علة، أو يظهر له علة غير المذكورة، والثاني إما ممكن، أو غير ممكن.

أما الأول فكقول أبي الطيب:

لم يَحْكِ نائلَكَ السحابُ، وإنَّما
حُمَّتْ به فَصَبيبُها الرُّحَضَاءُ

فإن نزول المطر لا يظهر له في العادة علة، وكقول أبي تمام:

لا تُنْكري عَطَلَ الكريم من الغنى
فالسَّيْلُ حربٌ للمكان العالي

علَّل عدم إصابة الغنَى بالقياس على عدم إصابة السيل المكانَ العاليَ كالطَّوْد العظيم، من جهة أن الكريم ـ لا تِّصافه بعلو القدر ـ كالمكان العالي، والغنى لحاجة الخلق إليه كالسيل.

ومن لطيف هذا الضرب قولُ أبي هلال العسكري:

زعم البَنَفْسَجُ أنه كعذاره
حُسْناً، فَسَلُّوا من قَفاهُ لِسَانَهُ

وقول ابن نُبَاتة في صفة فرس:

وأدْهَمَ يستَمِدُّ الليلُ منه
وتَطْلُع بين عينيه الثُّرَيَّا

سَرَى خَلْفَ الصباح يطير مَشْياً
ويَطْوِي خلفَه الأفلاكَ طَيّاً

فلما خاف وَشْكَ الفوتِ منه
تَشَبَّثَ بالقوائم والمُحَيَّا

وأما الثاني فكقول أبي الطيب:

ما بِهِ قَتْلُ أعاديه، ولَكِنْ
يَتَّقِي إخلافَ ما ترجو الذِّئابُ

فإن قتل الملوك أعداءَهم في العادة لإرادة هلاكهم، وأن يدفعوا مضارَّهم عن أنفسهم؛ حتى يَصْفُوَ لهم مُلْكُهُم من منازعتهم، لا لما ادَّعاه من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه، ومَحَبَّته أن يُصَدِّق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه؛ لما علمَ أنه كلما غدا للحرب غَدَتِ الذئاب تتوقع أن يتسع عليها الرزق من قتلاهم.

وهذا مبالغة في وصفه بالجود، ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييليٍّ، أي تَنَاهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجْمِ، فإذا غدا للحرب رجت الذئاب أن تنال من لحوم أعدائه.

وفيه نوع آخر من المدح، وهو أنه ليس ممن يُسْرِف في القتل طاعةً للغيظ والحنَق. وكقول أبي طالب المأمونيِّ في بعض الوزراء ببُخارَى: [عبد السلام بن الحسين]

مُغْرَمٌ بالثناء، صَبٌّ بكسب المجد، يهتزُّ للسماح ارتياحاً

لا يـذوق الإغـفـاء إلَّا رَجـاءً
أن يـرى طَـيْـفَ مُـسْـتَـمِـيـحٍ رَواحـا

وكـأن تقييده بـالرَّواح ليشيـر إلى أن العُفَاةَ إنمـا يحضرون لـه في صـدر النهار على عادة الملوك، فإذا كان الرواح قَلُّوا، فهو يشتاق اليهم، فينام ليأنس برؤية طيفهم، وأصله من نحو قول الآخر: [قيس بن الملوح]

وإنــي لَأسْتَـغْـفِـي، ومـا بـيَ نَـعْـسَـةٌ
لـعـلَّ خيـالاً مـنـكِ يَـلْقَى خيـالِـيَـا

وهـذا غيرُ بعيـد أن يكـون أيضـاً من هـذا الضـرب، إلا أنـه لا يبلغ في الغرابة والبعد عن العادة ذلك المبلغ؛ فإنـه قد يُتصـوَّرُ أن يريـد المُغْرَمُ المُتَيَّمُ إذا بعدُ عهده بحبيبه أن يراه في المنام؛ فيريد النوم لذلك خاصَّةً.

ومن لطيف هذا الضرب قول ابن المعتز:

قـالـوا: اشـتكـتْ عينُــه، فقـلتُ لهـم:
مـن كـثـرة الـقـتـل نـالـهـا الـوَصَـبُ
حُـمـرتُـهـا مـن دمـاء مَـنْ قَـتَـلَـتْ
والـدمُ فـي الـنَّـصْـلِ شـاهـدُ عَـجَـبُ

وقول الآخر: [عبد الله بن المعتز]

أَتَـتْني تَؤنِّـبُني بـالبُـكـا فـأهـلاً بهـا وبتـأنيبهـا
تقول ـ وفي قولهـا حِشْمَةٌ ـ أتبكي بعين تـراني بهـا؟!
فقلتُ: إذا استحسنت غيرَكم أَمَـرْتُ الـدمـوعَ بتـأديبهـا

وذلك أن العادة في دمع العين أن يكون السببُ فيه إعْراضَ الحبيب، أو اعتراضَ الرقيب، ونحو ذلك من الأسباب الموجبـة للاكتئـاب، لا ما جعلهُ من

التأديب على الإساءة باستحسان غير الحبيب.

وأما الثالث فكقول مُسْلِم بن الوَليد:

يـا وَاشـيـا حَسُـنَـتْ فـيـنـا إسـاءتُـه
نَجَّى حِـذَارُكَ إنـسـانـي مـن الـغَـرَق

فإن استحسان إساءة الواشي ممكن، لكن لما خالف الناسَ فيه عقبه بذكر سببه، وهو أن حِذَارَهُ من الواشي مَنَعه من البكاء، فسلم إنسانُ عينه من الغرق في الدموع وما حَصَّل ذلك فهو حسن.

وأما الرابع فكمعنى بيت فارسي ترجمته:

لـو لـم تـكـن نِـيَّـةُ الـجَـوْزاء خِـدْمَـتَـهُ
لـمـا رأيـتَ عـلـيـهـا عِـقْـدَ مُـنْـتَـطِقِ

فإن نِيَّة الجوزاء خِدْمَتَهُ مُمْتنِعةٌ.

ومما يلحق بالتعليل ـ وليس به؛ لبناء الأمر فيه على الشك ـ نحوُ قولِ أبي تمامٍ:

رُبىً شفـعَتْ ريـحُ الـصَّبـا لـريـاضـهـا
إلى المُـزْنِ حتى جـادَهـا وَهْـوَ هـامـع
كـأن الـسحـاب الـغُـرَّ غَيَّبْنَ تـحـتَـهـا
حـبـيـبـا فـمـا تَـرْقـا لـهُـنَّ مـدامـعُ

وقول أبي الطيب:

رحَـلَ الـعـزاءُ بـرحـلتـي، فـكـأنـني
أتـبـعـتـه الأنـفـاسَ لـلـتـشـيـيـع

عِلَّةُ تصعيد الأنفاس في العادة هي التحسُّر والتأسُّف، لا ما جوَّز أن

يكون إيَّاه، والمعنى: رَحَلَ عني العزاء بارتحالي عنك، أي: معه، أو بسببه؛ فكأنه لما كان الصدر مَحَلَّ الصبر، وكانت الأنفاس تتصعَّد منه أيضاً: صار العزاء وتنفس الصُّعَدَاءِ كأنهما نزيلان، فلما رَحَلَ ذلك كان حقّاً على هذا أن يشيِّعه؛ قضاءً لحقِّ الصُّحبة.

* * *

ومنه التفريع، وهو: أن يُثْبَتَ لمُتعلق أمرٍ حكمٌ بعد إثباته لمُتعلَّقٍ له آخر، كقول الكميت: [بن زيد]

أحلامكم لسَقام الجهل شافيةٌ
كما دِماؤكُمُ تشفي من الكَلَبِ

فَرَّعَ من وصفهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهل وَصْفَهم بشفاء دمائهم من داء الكَلَبِ.

* * *

ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو ضربان:

أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم مَنْفيَّةٍ عن الشيء صفةُ مدح بتقدير دخولها فيها، كقول النابغة الذبياني:

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم
بِهِنَّ فُلولٌ من قِراع الكتائبِ

أي: إن كان فلول السيف من قراع الكتائب من قبيل العيب؛ فأثبت شيئاً من العيب، على تقدير أن فلول السيف منه، وذلك مُحال؛ فهو في المعنى تعليقٌ بالمحال؛ كقولهم «حتى يَبْيَضَّ القَارُ».

فالتأكيد فيه من وجهين: **أحدهما**: أنه كدَعْوَى الشيء ببيِّنة.

والثاني: أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً، فإذا نطق المتكلم بإلا أو نحوها؛ توهَّم السامع قبل أن ينطِق بما بعدها أنَّ ما يأتي بعدها مُخرَجٌ مما قبلها، فيكون شيء من صفة الذم ثابتاً، وهذ ذَمٌّ، فإذا أتت بعْدها صفة مدح تأكد المدح؛ لكونه مدحاً على مدح وإن كان فيه نوع من الخلابة.

والثاني: أن يثبت لشيء صفة مدح، ويعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له، كقول النبي ﷺ «أنا أفصح العرب، بَيْدَ أنِّي من قريش».

وأصل الاستثناء في هذا الضرب أيضاً أن يكون منقطعاً، لكنه باق على حاله لم يقدر مُتَّصِلاً، فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين، ولهذا قلنا: الأول أفضل. ومنه قول النابغة الجعدي:

فتىً كملتْ أخلاقُه، غير أنه
جواد؛ فما يُبْقِي من المال باقِيا

وأما قوله تعالى ﴿لَا يَسْمَعُونَ فيهَا لَغْواً وَلَا تَأثِيماً، إلَّا قيلاً سَلَاماً سَلَاماً﴾[1] فيحتمل الوجهين.

وأما قوله تعالى ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيها لَغْواً إلَّا سَلَاماً﴾[2] فيحتملها، ويحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون الاستثناء من أصله متصلاً، لأن معنى السلام هو الدعاء بالسلامة، وأهل الجنة عن الدعاء بالسلامة أغنياء، فكان ظاهرهُ من قبيل اللغو وفضول الكلام، لولا ما فيه من فائدة الاكرام.

* * *

ومن تأكيد المدح بما يشبِه الذم ضرب ثالث، وهو: أن يأتي الاستثناء

(١) الأيتان ٢٥ ـ ٢٦ نت سورة الواقعة. (٢) الآية ٦٢ من سورة مريم.

فيه مُفرَّغاً، كقوله تعالى ﴿وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إلاَّ أن آمَنَّـا بِآيَـاتِ رَبِّنا لَمَّـا جَاءتْنَـا﴾[1] أي: وما تَعيبُ منا إلا أصلَ المناقب والمفاخر كلها، وهو الإيمان بأيات الله.

ونحوه قوله ﴿يَا أَهْـلَ الكِتاب هَـلْ تَنْقِمُونَ مِنَّـا إلاَّ أَنْ آمَنَّا بـالله وَمَا أُنْـزِلَ إلَيْنَا؟﴾[2] فإن الاستفهام فيه للإنكار.

واعلم أن الاستدراك في هذا الباب يجري مجرى الاستثناء، كما في قول أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني:

هـو الـبـدر، إلا أنـه الـبـحـر زاخـر
سـوى أنـه الضِّـرغـام، لكنَّـه الـوَبْـلُ

* * * *

ومنه تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان:

أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفةُ ذم بتقدير دخولها فيها، وكقولك: فلانٌ لا خيرٍ فيه إلا أنه يسيء إلى مَنْ يحسن إليه.

وثانيهما: أن يُثَبت للشيء صفةُ ذم، ويعقَّب بأداة استثناء تليها صفةُ ذم أخرى له، كقولك: فلان فاسق إلا أنه جاهل.

وتحقيق القول فيهما على قياس ما تقدم.

* * *

ومنه الاستتباع، وهو: المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، كقول أبي الطيب:

---

(١) الآية ١٢٦ من سورة الأعراف.
(٢) الآية ٥٩ من سورة المائدة.

نَهبتَ من الأعمارِ ما لو حَوَيْتَهُ
لَهُنِّئَتِ الدنيا بأنك خالد

فإنه مدحه ببلوغه النهايةَ في الشجاعة إذ كثر قتلاه، بحيث لو ورِث أعمارَهم لخلد في الدنيا، على وجه استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها؛ حيث جعل الدنيا مُهنَّأة بخلوده.

قال علي بن عيسى الرَّبعِيُّ: وفيه وجهان آخران من المدح، أحدهما أنه نَهَب الأعمار دون الأموال، والثاني أنه لم يكن ظالماً في قتل أحد من مقتوليه؛ لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها فهم مسرورون ببقائه.

* * *

ومنه الإدماج، وهو: أن يضمَّن كلامٌ سِيقَ لمعنى معنى آخرَ، فهو أعمُّ من الاستتباع، ومثاله قول أبي الطيب:

أقلِّب فيه أجفاني، كأني
أَعُدُّ بها على الدهر الذُّنوبا

فإنه ضمَّن وصفَ الليل بالطولِ الشِّكايَة من الدهر.

وقول ابن المعتز في الخِيرِيِّ:

قد نفض العاشقون ما صنع الهَجْرُ بألوانهم على وَرَقِهْ

فإن الغرض وصف الخيري بالصفرة، فأدمج الغزل في الوصف.

وفيه وجه آخر من الحسن، وهو إيهام الجمع بين متنافيين، أعني الإيجاز والإطناب، أما الإيجاز فمن جهة الإدماج، وأما الإطناب فلأن أصل المعنى أنه؛ فاللفظ زائد عليه لفائدة.

ومنه قول ابن نُباتَة:

ولا بُدَّ لي من جَهْلةٍ في وصالـه
فمَنْ لي بِخِلٍّ أُودِعُ الحِلْمَ عندَه؟!

فإنه ضمَّن الغزلَ الفخرَ بكونه حليما، المكنى عنه بالاستفهام عن وجود خل صالح لأن يودعه حلمه، وضمَّن الفخر بذلك ـ بإخراج الاستفهام مُخْرَج الإنكار ـ شكوى الزمان لتغيُّر الإخوان، حتى لم يبق فيهم من يصلح لهذا الشأن، ونبه بذلك على أنه لم يعزم على مفارقة حلمه جُملةً أبَداً، ولكن إذا كان مريداً لوصل هذا المحبوب المستلزم للجهل المنافي للحلم؛ عزم على أنه إنْ وَجَد من يصلح لأن يودعه حِلْمَه أودعه إيَّاه؛ فإن الودائع تُسْتَعاد. قيل:

ومنه قول الآخر يهنىء بعض الوزراء لما استوزِرَ: [عبيد الله بن عبد الله]

أبى دهرنا إسعافنا في نفوسنا
وأسعفنا فيمن نحبُّ ونُكرِمُ
فقلتُ له: نُعماكَ فيهم أتِمَّها،
ودع أمرنا؛ إن المُهِمَّ المقدَّمُ

فإنه أدمج شكوى الزمان وما هو عليه من اختلال الأحوال في التهنئة.

وفيه نظر؛ لأن شكوى الزمان مصرَّحٌ بها في صدره، فكيف تكون مُدْمَجة؟! ولو عكس فجعل التهنئة مُدْمَجَةً في الشكوى أصاب.

* * *

ومنه التوجيه، وهو: إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، كقول مَنْ قال لأعور يسمَّى عَمْراً: [بشار بن برد]

خاط لي عَمْروٌ قباء ليت عينيه سواء

وعليه قوله تعالى ﴿واسْمَـعْ غَيْرَ مُسْمَـعٍ ، وَرَاعِنَا﴾[1] قـال الزمخشـري : «غَيْرَ مُسْمَعٍ » حالٌ من المخاطب، أي اسمـع وأنت غير مسمـع ، وهو قـول ذو وجهين .

يحتمـل الذم، أي: اسمـع منـا مَـدعُـوّاً عليـك بـ «لا سمعت» لأنـه لـو أُجِيبَتْ دعوتُهم عليه لم يَسْمَع . فكان أصمَّ غير مُسْمَع ، قالوا ذلـك اتكالاً على أن قولهـم «لا سمعت» دعوة مستجابة .

أو اسمع غيرَ مُجابٍ ما تدعو إليـه ، ومعناه غيـر مُسْمَعٍ جـواباً يـوافقك ، فكأنك لـم تسمع شيئاً .

أو اسمع غير مسمَع كلاماً ترضاه ، فسمعك عنه نابٍ .

ويجـوز على هذا أن يكـون «غيرَ مُسمَـع» مفعول «اسمـع» أي : اسمـع كلاماً غير مسمع إياك؛ لأن أذنك لا تعيه نُبُوّاً عنه .

ويحتمل المدح ، أي : اسمع غيرَ مُسمَع مكروهاً من قولك «أسمعَ فـلانٌ فلاناً» إذا سبَّه .

وكذلك قوله «راعِنا» يحتمل «راعنا نُكلِّمك» أي : ارقبنا وانتظرنا ويحتمل شبه كلمة عِبْرانيَّة، أو سُريانيَّة كانوا يتسابُّون بها، وهي «راعينا» فكانوا سخريـةً بـالدين وهُـزْءاً برسـول الله ﷺيكلمـونـه بكـلام محتمِـل ، ينـوون بـه الشتيمـة والإهانة ، ويظهرون به التوقير والاحترام .

ثم قال : فإن قلت : كيف جـاءوا بالقـول المحتمل ذي الـوجهين بعدمـا صرحوا وقالوا : «سمعنا وعصينا؟ ؛» قلت : جميع الكفرة كانوا يواجهونه بالكفـر

---

(١) الآية ٤٧ من سورة المائدة.

والعصيان، ولا يواجهونه بالسبِّ ودعاء السوء، ويجوز أن يقولوه فيما بينهم، ويجوز أن لا ينطقوا بذلك، ولكنهم لما لم يؤمنوا به جُعِلوا كأنهم نطقوا به.

قال السكاكي: ومنه متشابهات القرآن باعتبار.

ومنه الهزل الذي يراد به الجد؛ فترجمته تغني عن تفسيره ومثالهُ قول الشاعر: [ابو نواس]

إذا ما تَمِيمِيٌّ أتاكَ مُفَاخِراً
فقُلْ: عدٍّ عن ذا، كيفَ أكلُكَ للضَّبِ

ومنه قول امرىء القيس:

وقد عَلِمتْ سَلْمَى وإن كان بَعْلَهَا
بأن الفَتَى يَهْذِي وليس بِفَعَّال

* * *

ومنه تجاهل العارف، وهو ـ كما سمَّاه السكاكي ـ سوقُ المعلوم مَساقَ غيره لنكتة، كالتوبيخ في قول الخارجيَّة: [ليلى بنت طريف]

أيا شَجَرَ الخابور مالَكَ مُورقاً
كأنَّكَ لم تَجْزَعْ على ابن طَرِيفِ

والمبالغة في المدح في قول البحتري:

ألَمْعُ بَرْقٍ سَرَى، أم ضوءُ مِصباح
أم ابتسامَتُها بالمنظَرِ الضَّاحِي

أو في الذم كقول زهير:

وما أدْرِي ـ وسَوْفَ إخَالُ أدْرِي ـ
أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ

والتَّدَلُّه في الحب في قول الحسين بن عبد الله:

بـالله يـا ظَـبيـاتِ الـقـاعِ قُـلنَ لـنـا:
لَـيْـلاَيَ مِـنكُـنَّ أم لَـيْـلَى مِـنَ الـبـشـر

وقولِ ذي الرُّمَّةِ: -

أيـا ظـبـيـة الـوَعْـسـاءِ بـيـن جـلاجـل
وبـيـنَ الـنَّـقـا أأنـتِ أَمْ أُمُّ سَـالِـم؟

والتحقير في قوله تعالى في حق النبي ﷺ حكايةً عن الكفار ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إذا مُزِّقْتُمْ كُل مُمَزَّقٍ إنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[1] كأن لم يكونوا يعرفون عنه إلا أنه رجلٌ مَّا.

والتعريض في قوله تعالى ﴿وَإنَّا أَوْ إيَّاكُمْ لعلى هُدًى أوْ في ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[2].

وفي مجيء هذا اللفظ على الإبهام فائدة أخرى، وهي أنه يبعث المشركين على الفكر في حال أنفسهم وحال النبي ﷺ والمؤمنين، وإذا فكروا فيما هم عليه: من إغارات بعضهم على بعض، وسَبْي ذراريهم، واستباحةِ أموالهم، وقطع الأرحام، وإتيان الفروج الحرام، وقتل النفوس التي حرَّم الله قتلها، وشرب الخمر التي تُذْهِبُ العقول، وتُحَسِّنُ ارتكاب الفواحش، وفكروا فيما النبيُّ عليه السلام والمؤمنون عليه: من صلة الأرحام، واجتناب الآثام، والأمر بالمعروف، والنَّهْي عن المنكر، وإطعام المساكين، وبرِّ الوالدين، والمواظبة على عبادة الله تعالى؛ علموا أن النبي عليه السلام والمسلمين على هُدًى، وأنهم على الضلالة، فبعثهم ذلك على الإسلام، وهذه فائدة عظيمة.

* * *

(١) الآية ٧ من سورة سبأ.

(٢) الاية ٢٤ من سورة سبأ.

ومنه القول بالموجب، وهو ضربان:

أحدهما: أن تقع صفةٌ في كلام الغير كناية عن شيء أُثْبِتَ له حُكم، فثبتَ في كلامكَ تلك الصفةَ لغير ذلك الشيء، من غير تَعَرُّضٍ لثبوت ذلك الحكم له أو في انتفائه عنه، كقوله تعالى؛ ﴿يَقُولُونَ: لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى المَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الأعَزُّ مِنْهَا الأذَلَّ، وَلِلّهِ العِزَّةُ ولِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾[1] فإنهم كَنَوْا بالأعز عن فريقهم، وبالأذل عن فريق المؤمنين، وأثبتوا للأعز الإخراج فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفةَ العزة لله ولرسوله وللمؤمنين، من غير تعريض لثبوت حكم الإخراج للموصوفين بصفة العزة ولا لنفيه عنهم.

والثاني: حَمْلُ لَفْظٍ وَقَعَ في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر مُتعلّقه، كقوله: [ابن حجاج، الحسن بن أحمد]

قلتُ: ثَقَّلْتُ إذْ أتيتُ مِراراً
قال: ثقَّلْتَ كاهِلِي بالأيادِي

قلتُ: طولتُ، قال: لا، بل تَطَوَّلْتَ،
وأبرمتُ قال: حَبْلَ ودادِي

والاستشهاد بقوله «ثقّلتُ» و«أبرمتُ» دون قوله «طوّلتُ».

ومنه قول القاضي الأرَّجَانِيِّ:

غالَطَتْنِي إذْ كسَتْ جِسمِي الضَّنا
كُسْوَةً عَرَّتْ من اللحم العظاما

ثم قالَتْ: أنتَ عندي في الهوى
مثْلُ عَيْني، صَدَقَتْ، لَكنْ سَقاما

---

(1) الآية ٨ من سورة المنافقون.

وكذا قول ابن دويدة المغربي من أبيات يخاطب بها رجلاً أَوْدَعَ بعضَ القضاة مالاً فادَّعى القاضي ضيتعه:

إن قال: قد ضاعت؛ فيصدق؛ إنها
ضاعَتْ، ولكنُ منكَ يَعني لو تَعي

أو قال: قد وقعت، فيصدق؛ إنها
وقَعَتْ، ولكنْ منه أحسنَ موقع

وقريب من هذا قول الآخر: [علي بن فضالة القيرواني]

وإخوانٍ حَسبتهمْ دُروعا.
فكانوها، ولكنْ للأعادي

وخِلْتُهُمُ سِهَاما صائباتٍ
فكانوها، ولكنْ في فؤادي

وقالوا: قد صَفَتْ منا قلوبٌ
لقد صدقوا، ولكن مِنْ وِدادي

والمراد البيتان الاولان، ولك أن تجعل نحوهما ضرباً ثالثاً.

* * *

ومنه الاطِّرَاد، وهو: أن يأتي بأسماء الممدوح أو غيره وآبائه، على ترتيب الولادة، من غير تكلُّفٍ في السبك، حتى تكون الأسماء في تحدُّرها كالماء الجاري في اطِّرَادِه وسهولة انسجامه.

كقول الشاعر: [ربيعة بن سعد]

إن يقتلوكَ فقد ثَلَلْتَ عُروشَهم
بعُتَيْبَةَ بْنِ الحارِثِ بْنِ شِهابِ

وقول دَرَيْدِ بن الصمة:

قتلنا بعبد الله خيرَ لِداتِه

ذُؤابَ بْنَ أسماء بْنِ زَيْدِ بن قارِبِ

وفيه تعرض للمقتول به، ولشرف المقتول، قيل: لما سمعه عبدُ الملكِ بن مَرْوَانَ قال: لولا القافيةُ لَبلغ به آدم.

ومنه قول النبي ﷺ «الكريمُ ابنُ الكريمِ ابْنِ الكريمِ ابْنِ الكريمِ، يوسفُ بنُ يَعْقُوبَ بْنِ إسحاقَ بن ابراهيم».

* * *

وأما اللفظي فمنه: الجناس بين اللفظين. وهو: تشابههما في اللفظ.

والتامُّ منه: أن يتفقا في أنواع الحروف، وأعدادِها، وهيئاتِها، وترتيبها

فإن كانا من نوع واحد ـ كاسمين ـ سُمِّيَ مُمَاثِلاً، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[1] وقول الشاعر: [عيسى بن خالد المخزومي]

حَدَقُ الآجالِ آجالُ والهوى للمرء قَتَّالُ

الأول جمع إجْلٍ بالكسر، هو القطيع من بقر الوحش، والثاني جمع أَجَلٍ والمراد به منتهى الأعمار، وقول أبي تمام:

إذا الخيلُ جابَتْ قَسْطَلَ الحربِ صَدَّعوا

صَدورَ العوالي في صدور الكتائب

وإن كانا من نوعين ـ كاسم وفعل ـ سُمِّيَ مُسْتَوْفًى، كقول أبي تمام أيضاً:

ما مات مِنْ كَرَمِ الزمان فإنه

يَحْيا لدى يحيى بْنِ عبدِ الله

---

(١) الآية ٥٥ من سورة الروم.

ونحوه قول الآخر: [محمد بن عبد الله الأسدي]

وسَمَّيْتُــه يَحْيَى لـيَحْيَـا، فلم يـكن
إلــى رَدِّ أمــرِ الله فـيــه ســبـيــلُ

والتام أيضاً إن كان أحدُ لَفْظَيْهِ مُرَكَّباً سمي جناسِ التركيب.

ثم إن كان المركب منهما مُركباً من كلمةٍ وبعضِ كلمةٍ سمي مرفوّاً، كقول الحريري:

ولا تَلْهُ عن تَـذْكـار ذَنْبِـك، وابْكِـهِ
بِـدَمْعٍ يُحـاكي الوَبْـلَ حَـالَ مَصـابِـهِ
وَمثِّــلْ لعينيـكَ الحِمــامَ وَوَقْـعَــهُ
وَرَوْعَــةَ مَــلْقَــاهُ وَمَـطْعَـمَ صَـابِـهِ

وإلا؛ فإن اتفقا في الخط سمي مُتشابهاً، كقول أبي الفتح البُسْتِيِّ:

إذا مــلك لــم يــكــن ذا هِــبَــهْ
فــدَعْــهُ، فــدولــتــه ذاهــبــه

وإن اختلفا سمي مفروقا، كقول أبي الفتح أيضاً:

كلكمْ قـد أخـذ الجـا م، ولا جــام لــنــا
مـا الذي ضـرَّ مُـديـرَ الجـامِ لـو جـاملنـا

وقول الآخر: [ابو عمر بن علي المطوعي]

لا تَـعْــرِضَنَّ عـلى الـرُّواةِ قَصيــدةً
مــا لم تَبالــغْ قَبْـلُ في تهــذيبهــا
فمتى عــرضْتَ الشِّعْـرَ غَيْــرَ مهــذَّبٍ
عَــدُّوه مِنْك وَســاوِســاً تَهْــذِي بهــا

ووَجْهُ حسنِ هذا القسم ـ أعني التامَّ ـ حُسْنُ الإفادة، مع أن الصُّورةَ صورةُ الإعادة. وان اختلفا في هيآت الحروف فقط؛ سمي مُحَرَّفاً.

ثم الاختلاف قد يكون في الحركة فقط. كالبُرْدِ والبَرْدِ في قولهم: «جُبَّةُ البَرْدِ» وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ فَانْظُرْ كَيْفَ كانَ عاقبة المُنْذَرِينَ؟﴾[1].

قال السكاكي: وكقولك «الجهول اما مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ» والمشدَّد في هذا الباب يقوم مقام المخفَّف نظراً إلى الصورة، فاعلم.

وقد يكون في الحركة والسكون، كقولهم «البِدْعَةُ شَرَكُ الشِّرْكِ» وقول أبي العلاء:

والحُسْنُ يـظهـر في بَيْتَيْنِ رَوْنَقُـهُ
بَيْتٍ مِنَ الشِّعْرِ، أو بيتٍ مِنَ الشَّعَر

وإن اختلفا في أعداد الحروف فَقَطْ؛ سمي ناقصاً، ويكون ذلك على وجهين:

أحدهما: أن يختلفا بزيادة حرف واحد في الأول كقوله تعالى: ﴿والْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ، إلى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ المَسَاقُ﴾[2].

أو في الوسط، كقولهم «جَدِّي جَهْدِي».

أو في الآخر، كقول أبي تمام:

يَمُـدُّون مِنْ أَيْـدٍ عَـوَاصٍ عَـوَاصِمٍ
تَصُـولُ بـأَسْيـافٍ قَـوَاضٍ قَـوَاضِبِ

---

(١) الآيتان ٧٢ و٧٣ من سورة الصافات. (٢) الآيتان ٢٩ و ٣٠ من سورة القيامة.

وقول البحتري:

لَئِنْ صَدَفَتْ عَنَّا فرُبَّتَ أَنْفُسٍ
صَوَادٍ إلى تلك الوجوه الصَّوَادِفِ

ومنه ما كتب به بعض ملوك المغرب إلى صاحب له يدعوه إلى مجلس أُنْسٍ له:

أيها الصاحبُ الذي فارقَتْ عَيْني ونَفْسِي منه السَّنا والسَّنَاء
نحن في المجلس الذي يَهَبُ الرا
حة والمَسْمَعَ الغِنَى والغِنَاء
نتعاطى التي تُنَسِّي من اللـ
ـذة والرِّقَةِ والهوى والهواء
فأتِهِ تُلْفِ راحةً ومُحَيّاً
قد أعَدَّا لك الحيا والحياء

وربما سُمي هذا القسم ـ أعني الثالث ـ مطرَّفاً.

ووَجْهُ حسنِهِ أنك تتوهم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة ـ كالميم من عواصم ـ انها هي التي مضت، وإنما أُتِيَ بها للتأكيد، حتى إذا تمكن آخرُها في نفسك، ووعاه سمعُك؛ انصرف عنك ذلك التوهم؛ وفي هذا حصول الفائدة بعد أن يخالطك اليأس منها.

والوجه الثاني: أن يختلفا بزيادة أكثر من حرف واحد كقول الخنساء:

إن البُكاءَ هو الشِّفَا ءُ من الجَوَى بين الجوانِح

وربما سُمِّيَ هذا الضرب مذيَّلاً.

وان اختلفا في أنواع الحروف اشْتُرِطَ أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف.

ثم الحرفان المختلفان إن كانا متقاربين سُمِّيَ الجناسُ مضارعا.

ويكونان إما في الأول، كقول الحريري «بيني وبين كِنِّي ليل دامِسٌ وطريق طامس»

وإما في الوسط، كقوله تعالى ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ، وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾[1]. وقول بعضهم «البَرَايَا أهْدَاف البَلاَيَا».

وإما في الآخر، كقول النبي ﷺ «الخيلُ معقودٌ بنواصيها الخَيْرُ إلى يوم القيامة».

وإن كانا غير متقاربين سمي لاحقا.

ويكونان أيضاً إما في الأول، كقوله تعالى ﴿وِيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لمُزَةٍ﴾[2] وقول بعضهم «رُبَّ وضِيٍّ غير رَضِيٍّ» وقول الحريري «لا أعطي زمامي لمن يخفر ذمامي».

وإما في الوسط، كقوله تعالى ﴿ذلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ في الأرْضِ بِغَيْرِ الحقِّ وبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾[3]. وقوله تعالى ﴿وَإنَّهُ عَلَى ذلِكَ لَشَهِيدٌ، وَإنَّهُ لِحُبِّ الخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[4].

وإما في الآخر كقوله تعالى ﴿وَإذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأمْنِ﴾[5].

وقول البحتري:

هَلْ لِمَا فَاتَ مِنْ تَلاَقٍ تَلاَفٍ
أمْ لَشَاكٍ مِنَ الصَّبَابَةِ شَافي

(١) الآية ٢٦ من سورة الأنعام.
(٢) الآية ١ من سورة الهمزة.
(٣) الآية ٧٥ من سورة غافر.
(٤) الآيتان ٧ ـ ٨ من سورة العاديات.
(٥) الآية ٨٣ من سورة النساء.

وإن اختلفا في ترتيب الحروف سمي جناس القلب، وهو ضربان:

١ ـ قلب الكل: كقولهم «حُسامُه فَتْحٌ لأوليائه، حَتْفٌ لأعدائه».

٢ ـ وقلب البعض، كما جاء في الخبر «اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِنا، وآمِنْ رَوْعَاتِنا» وقول بعضهم «رحم الله امرَأً أمسك ما بين فَكَّيْهِ، وأطلق ما بين كَفَّيه» وعليه قول أبي الطيب:

مُمَنَّعَةٌ مُنَعّمَةٌ رَداحٌ يُكلِّف لفظُهَا الطيرَ الوُقوعا

وإذا وقع أحد المتجانسين جناسَ القلب في أول البيت، والآخرُ في آخره؛ سمي مقلوبا مجنَّحا.

وإذا وَلِيَ أحدُ المتجانسين الآخرَ سمي مُزْدَوجاً، ومكرَّراً، ومردَّداً، كقوله تعالى ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[1] وما جاء في الخبر: «المؤمنون هَيْنُون لينُون» وقولهم «من طلب وَجَدَّ وَجَدَ» وقولهم «من قرع باباً ولَجَّ وَلَجَ» وقولهم «النبيذ بغير النغم غمٌّ وبغير الدسم سم» وقوله: [ابو تمام]

يمُدُّون من أيْدٍ عَوَاصٍ عَواصم
تَصُولُ بأسيافٍ قَوَاضٍ قَواضِبِ

واعلم أنه يلحق بالجناس شيئان:

أحدهما: أن يجمع اللفظين الاشتقاق كقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ القَيِّمِ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[3] وقول النبي ﷺ «الظلم ظُلُمَات يوم القيامة» وقول الشافعي رضي الله عنه وقد سئل عن النبيذ «أجمع أهل الحَرَمَيْنِ على تحريمه» وقول أبي تمام:

---

(١) الآية ٢٢ من سورة النمل.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الروم. (٣) الآية ٧٩ من سورة الواقعة.

فيــا دمْــعُ أنْجِــدنــي على ســاكَـني نَـجْــدِ

وقول البحتري:

يَـعْشَـى عن الـمجْـد الـغَبِـيُّ، ولَـنْ تَـرى
فــي ســودَدٍ أرَبــاً لــغـيــر أريــب

وقول محمد بن وهيب:

قَسَمْتَ صـروفَ الـدهـر بَـأسـاً ونـائـلاً
فَـمَـالُـكَ مَـوْتُـورٌ، وسـيـفُـك واتــر

والثاني: أن يجمعهما المشابهة، وهي ما يشبه الاشتقاق وليس به، كقوله تعالى ﴿اثَّاقَلْتُمْ إلى الأرضِ، أَرَضِيْتُمْ بالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾[1] وقوله تعالى ﴿قال: إنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ القَالِينَ﴾[2] وقوله تعالى ﴿وَجَنَى الجنَّتَيْنِ دَانٍ﴾[3].

وقول البحتري:

وإذا مـا ريـاحُ جُـودِكَ هَـبَّـت
صـار قـول الـعـذول فـيـهـا هَـبـاءَ

* * *

ومنه: ردُّ العَجزُ على الصدر، وهو في النثر: أن يجعل أحد اللفظين المكررين، أو المتجانسين، أو الملحقين بهما، في أول الفقرة، والآخر في آخرهما، كقوله تعالى ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ واللّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾[4]. وقولهم «الحيلة ترك الحيلة» وكقولهم: سائلُ اللئيم يرجع ودمعه سائل، وكقوله

---

(١) الآية ٢٨ من سورة التوبة. (٢) الآية ١٦٨ من سورة الشعراء.
(٣) الآية ٥٤ من سورة الرحمن. (٤) الآية ٢٧ من سورة الأحزاب.

تعالى ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كانَ غَفَّاراً﴾[1] وكقوله تعالى ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ القَالِينَ﴾[2].

ي الشعر: أن يكون أحدهما في آخر البيت، والآخر في صدر المصراع الأول، أو حَشْوِه، أو آخرِه، أو صدر الثاني.

فالأول كقوله:

سريعٌ إلى ابْنِ العَمِّ يَلْطِمُ وجهَه
وليس إلى داعي النَّدَى بِسَرِيعِ

ونحوه قول الآخر:

سُكْرَانِ: سُكْرُ هَوَىً، وسُكْرُ مُدَامةٍ
أَنَّى يُفِيقُ فَتىً به سُكْرَانِ؟؟!

والثاني كقول الحماسي: [الصمّة بن عبد الله]

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ
فَمَا بعد العَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ

ونحوه قول أبي تمام:

ولم يحفظ مُضاعَ المجد شَيْءٌ
من الأشياء كالمال المُضاع

والثالث كقوله أيضاً:

ومَنْ كان بِالبيضِ الكواعب مُغْرَماً
فما زلتَ بالبِيضِ القواضب مغرما

---

(١) الآية ١٠ من سورة نوح. (٢) الآية ١٦٨ من سورة الشعراء.

والرابع كقول الحماسي: [ذو الرمة، غيلان بن عقبة]

وإن لم يكن إلا مُعَرَّجَ ساعةٍ
قليلا؛ فإني نافع لي قليلُهَا

والخامس كقول القاضي الأرجَانِيَ:

دعاني مِنْ مَلامِكُما سَفاهاً
فداعي الشوق قبلَكُم دعاني

وقول الآخر:

سَلْ سبيلاً فيها إلى راحة النفس بِرَاحٍ كأنها سلسبيلُ

وقول الآخر:

ذواءبُ سودٌ كالعناقيد أُرْسِلَتْ
فَمِنْ أجلها منها النفوس ذوائبُ

والسادس كقول الآخر: [عبد الملك بن محمد الثعالبي]

وإذا البلابلُ أفصحَتْ بلغاتها
فَانْفِ البلابلَ باحْتِساءِ بلابلِ

والسابع كقول الحريري:

فَمَشْغُوفٌ بآيات الْمَثَاني
ومَفْتُونٌ بِرَنّاتِ الْمَثَاني

والثامن كقول القاضي الأرَّجانِّي:

أمّلْتُهُمْ ثُمَّ تَأمّلْتُهُمُ
فلاح لي أنْ ليسَ فِيهِمْ فَلَاحُ

والتاسع كقول البحتري:

ضرائب أبدَعْتَها في السماح

فلسنا نرى لك فيها ضريبا

والعاشر كقول امرىء القيس:

إذا المرءُ لم يَخْزُنْ عليه لسانَه

فليس على شيء سِواهُ بِخَزَّانِ

وقول أبي العلاء المعري:

لو اختصرتم من الاحسان زُرْتكُمُ

والعَذْبُ يُهْجَرُ للإفراط في الخَصَرِ

والحادي عشر كقول الآخر: [عبد الله بن محمد بن عينية]

فدَع الوعيدَ؛ فما وعيدُك ضائري

أطَنِينُ أجنحة الذُّبابِ يضير؟!

والثاني عشر كقول أبي تمام:

وقد كانت البِيضُ القَواضِبُ في الوَغى

بَوَاتِرَ فهي الآنَ من بَعْدِه بُتْرُ

* * *

ومنه السجع، وهو: تواطُؤُ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، وهذا معنى قول السكاكي «الإسجاع في النثر كالقوافي في الشعر».

وهو ثلاثة أضرب: إن اختلفا في الوزن فهو السجع المُطَرَّفُ، كقوله تعالى: ﴿مَالَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلّهِ وَقَاراً، وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً؟﴾[1].

---

(١) الآية ١٣ من سورة نوح.

وإلا؛ فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ، أو أكثر ما فيها، مِثْلُ ما يقابله من الأخرى في الوزن والتّقْفِيَةِ؛ فهو الترصيع، كقول الحريري «فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه»، وكقول أبي الفضل الهمذاني «إن بَعْدَ الكَدَر صَفْواً، وبعد المطر صَحْواً»، وقول أبي الفتح البُسْتي «لِيَكُنْ إقدامك توكُّلا، وإحجامك تأمُّلا».

وإلا؛ فهو السجع المتوازي، كقوله تعالى: ﴿فيها سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ، وَأكوابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾[1] وفي دعاء النبي ﷺ «اللهم إني أدرأُ بك في نُحورهم، وأعوذ بك في شرورهم».

وشرطُ حسنِ السجع اختلافُ قرينتيه في المعنى كما مر، لا كقول ابن عباد في مهزومين «طاروا وَاقِينَ بظهورهم صدورَهم، وبأصلابهم نُحورَهُمْ». قيل: وأحسن السجع ما تساوت قرائنه، كقوله تعالى ﴿في سِدْرٍ مَخْضُودٍ، وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ، وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾[2] ثم ما طالَتْ قرينته الثانية، كقوله ﴿والنّجْم إذَا هَوَى، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾[3] أو الثالثةُ، كقوله تعالى ﴿خُذُوهُ، فَغُلُّوهُ، ثُمَّ الجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾[4] وقول أبي الفضل الميكالي «وله الأمر المُطاعُ والشّرَفُ اليَفاعُ، والعِرْضُ الْمُصَونَ والمالُ المُضَاعُ».

وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿والْعَصْرِ، إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، الاَّ الّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾[5].

ولا يحسن أن تُولَى قرينةٌ قرينةً أقصرَ منها كثيراً؛ لأن السجع إذا استوفى

---

(١) الأيتان ١٣ ـ ١٤ من سورة الغاشية.

(٢) الأيات ١٨ ـ ٣٠ من سورة الواقعة.

(٣) الأيتان ١ و٢ من سورة النجم.

(٤) الأيتان ٣٠ و ٣١ من سورة الحاقة.

(٥) سورة العصر كاملة.

أمَـدَهُ من الأولى لطولهـا، ثم جاءت الثـانية أقصـر منها كثيـراً، يكون كـالشيء المبتور ويبقى السامع كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثـر دونها. والـذوق يشهد بذلك، ويقضي بصحته.

ثم السجع إما قصير، كقولـه تعالى ﴿وَالْمُـرْسَلاَتِ عـرْفا، فـالعاصِفَـاتِ عَصْفاً﴾[1].

أو طويل كقوله تعالى ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَـازَعْتُمْ فِي الأمْرِ، وَلَكِنَّ اللّهَ سَلّمَ، إنّـهُ عَلِيمٌ بِـذَاتِ الصُّـدُورِ، وَإِذْ يُـرِيكُمُوهُمْ إذ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيـلاً، وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللّهُ أمْـراً كانَ مَفْعُولاً، وإلى اللّهِ تُرْجَعُ الأمُور﴾[2].

أو متوسط، كقوله تعالى ﴿اقْتَـرَبَت السّاعَـةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ، وَإنْ يَـرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا، وَيَقُولُوا: سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾[3].

ومن لطيف السجع قول البديـع الهمذاني من كتـاب له إلى ابن فـريقون «كتابي والبحرُ وإن لم أرَه؛ فقد سمعت خبره، والليثُ وإن لم ألْقَـه؛ تصورتُ خَلْقَـه، والملكُ العـادلُ وإن لم أكن لقيتــه، قـد لَقِيَنِي صيتُـه، ومن رأى من السيف أثره، فقدْ رأى أكثره».

واعلم أن فـواصل الأسجـاع موضـوعة على أن تكـون ساكنـةَ الأعجاز، مـوقوفاً عليها؛ لأن الغـرض أن يُزَاوَجَ بينهـا، ولا يتم ذلك في كـل صورة إلا بالوقف، ألا ترى أنك لـو وصلت قولهم «مـا أبعدَ مـا فاتَ، ومـا أقربَ مـا هو آتٍ» لم يكن بُدٌّ من إجراء كل من الفاصلتين على ما يقتضيه حكم الإعـراب،

---

(١) الأيتان ١ و ٢ من سورة المرسلات.

(٢) الأيتان ٤٣ و ٤٤ من سورة الأنفال. (٣) الأيتان ١ و ٢ من سورة القمر.

فيفوت الغرض من السجع؟ وإذا رأيتهم يُخّرِجون الكلم عن أوضاعها للازدواج في قولهم «إنّي لآتيه بـالغَدايـا والعشايـا» أي: بالغـدوات؛ فما ظَنُّـك بهم في ذلك؟

وقيل؛ إنه لا يقال: في القرآن أسجاع، وإنما يقال: فواصل.

وقيل: السجع غير مختص بالنثر، ومثاله من الشعر قول أبي تمام:

تَـجَـلّى بــه رُشْــدِي، وأثْــرَتْ بــه يــدي
وفــاض بــه ثَـمْــدِي، وأوْرَى بــه زَنْــدِي

وكذا قول الخنساء:

حامي الحقيقة، محمودُ الخليقة، مَهْدِيّ الطريقة، نَفّاعٌ، وضَرَّارُ.

وكذا قول الآخر:

ومــكــارمٍ أولــيــتَــهــا مُــتــبــرِّعــا
وجــرائــمٍ ألــغــيــتَــهــا مُــتــورِّعــا

وهـو ظـاهـر التكلف، وهـذا القـائـل لا يشتـرط التقفيـة في العــروض والضرب، كقوله: [ناصر بن عبد السيد المطرزي]

وزَنْــدُ نَــدَى فَــوَاضِــلِهِ ورِيٌّ
وزَنْــدُ رُبَــى فــضــائــلِهِ نَــضــيــرُ

* * *

ومن السجع على هذا القول ما يسمّى التشطير، وهو: أن يجعل كل من شَطْرَيِ البيت سجعةً مخالفةً لأختها، كقول أبي تمام:

تــدبــيــرُ مُـعْـتَـصَــمٍ بــالله، مُـنْـتَـقِـم
لله، مُــرتَــغِــبٍ فــي الله، مُــرْتَــقِــبِ

ومنه ما يسمى التصريع، وهو: جعل العروض مُقَفّاةً تقفيةَ الضرب، كقول أبي فِرَاس: [الحمداني]

بأطراف المُثَقّفة العوالي
تفرَّدْنا بأوساط المعالي

وهو مما استُحْسِن، حتى إن أكثر الشعر صُرِّعَ البيتُ الأول منه ولذلك متى خالفت العروضُ الضرب في الوزن؛ جاز أن تُجْعَل مُوَازِنَةً له إذا كان البيت مُصَرَّعا، كقول امرىء القيس:

ألا عِمْ صَباحاً أيُّهَا الطّللِ البالي
وهل يَنْعَمَنْ من كان في العُصُرِ الخالي؟

أتى بعروض الطويل «مفاعيلن» وذلك لا يصح إذا لم يكن البيتُ مُصرَّعا، ولهذا خُطِّيء أبو الطيب في قوله:

تَفَكُّرُهُ عِلْمٌ ومَنطِقُه حُكْمٌ
وباطِنُه دِينٌ، وظاهِرُه ظَرْفُ

* * *

ومنه الموازَنة، وهي: أن تكون الفاصلتان متساويتين في الوزن دون التقفية، كقوله تعالى ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ، وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾[1].

فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثرُ ما فيها مثلَ ما يقابله من الأخرى في الوزن خُصَّ باسم المماثلة، كقوله تعالى ﴿وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[2] وقول أبي تمام:

---

(١) الآيتان ١٥ و١٦ من سورة الغاشية.

(٢) الآيتان ١١٧ و١١٨ من سورة الصافات.

مَــهَــا الــوَحْشِ، إلاَّ أنَّ هــاتــا أوانِسٌ
قَــنَــا الــخَطِّ، إلاَّ أن تــلك ذَوَابِــلُ

وقول البحتري:

فــأحْجَمَ لمّــا لم يَجِــدْ فيــك مَــطْعَــمــاً
وأقــدمَ لــمّــا لم يَــجِــدْ عنــك مَــهْــرَبــا

* * *

ومنه القلب، كقولك: أرضٌ خضراء، وقول عماد الدين الكاتب للقاضي الفاضل: «سِرْ فلا كَبَابِكَ الْفَرَسُ» وجواب القاضي: «دامَ عُلاَ الْعِمَادِ» وقول القاضب الأرجاني:

مَــوَدَّتُــهُ تَــدوم لــكــل هَــوْلٍ
وهَــلْ كُــلٌّ مــودتَــه تَــدومُ؟

وفي التنزيل ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾[1] وفيه ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[2].

* * *

ومنه التشريع، وهو: بناء البيت على قافيتين يصح المعنى على الوقوف على كل واحدة منهما، كقول الحريري:

يــا خــاطــبَ الــدنــيــا الــدَّنيّــة، إنــهــا
شَــرَكَ الــرَّدَى، وقَــرَارَةُ الأكْــدارِ

الأبيات...

* * *

(١) الآية ٣٣ من سورة الأنبياء. (٢) الآية ٣ من سورة المدثر.

ومنه لزوم ما لا يلزم، وهو: أن يجيء قبل حرف الرَّويِّ وما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في مذهب السجع، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ، وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدونَهُمْ في الْغَيِّ ثُمَّ لاَ يُقْصِرُونَ﴾[1] وقوله [تعالى] ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ، وَأَمّا السّائِلَ فَلاَ تَنْهرْ﴾[2].

وقول الشاعر:

سأشكرُ عَمْراً إن تَراخَتْ مَنِيّتي
أيَادِيَ لَمْ تُمْنَنْ وإن هِيَ جَلّتِ
فَتىً غَيْرُ مَحجوبِ الْغِنَى عن صديقه
ولا مُظْهِرُ الشكوى إذا النّعلُ زلّتِ
رأى خَلّتِي من حَيْثُ يَخفَى مَكَانُها
فكانت قَذَى عَيْنَيْهِ حَتّى تجلّتِ

وقول الآخر: [ابو العلاء المعري]

يقولون: في البستان للعين لَذّةٌ
وفي الخمرِ والماء الذي غيرُ آسِنِ
إذا شِئْتَ أن تلقى المحاسِنَ كلّها
ففي وجه من تَهْوَى جميعُ المحاسِنِ

وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين أيضاً، كقول الحريري:

«وما اشْتارَ العسلَ مَنْ اختارَ الكسل»

* * *

وأصل الحسن في جميع ذلك ـ أعني القسم اللفظي ـ كما قال الشيخ

(١) الآية ٢٠١ و٢٠٢ من سورة الأعراف. (٢) الآيتان ٩ و ١٠ من سورة الضحى.

عبد القاهر؛ هو أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني؛ فإن المعاني إذا أُرْسِلَتْ على سَجِيّتِهَا، وتُرِكت وما تريد؛ طَلَبَتْ لأنفسها الألفاظ، ولم تَكْتَسِ إلا ما يليق بها، فإن كان خلافَ ذلك كان كما قال أبو الطيب:

إذا لم تُشَاهِدْ غيرَ حسنِ شَياتِهَا
وأعضائها؛ فالحسنُ عنكَ مُغَيّبُ

وقد يقع في كلام بعض المتأخرين ما حَمَلَ صاحِبَهُ فَرْطُ شَغَفِه بأمور ترجع إلى ما له اسم في البديع على أن ينسى أنه يتكلم ليُفْهِم، ويقول ليُبِين، ويُخَيّل إليه أنه إذا جَمَع عِدَّةً من أقسام البديع في بيت؛ فلا ضَيْرَ أن يقع ما عَنَاه في عَمْيَاء وأن يُوقِع السامع مِنْ طلبه في خَبْطِ عَشْوَاء.

* * *

هذا ما تيسر ـ بإذن الله تعالى ـ جَمْعُه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء يذكرها فيه بعض المصنفين.

١ ـ منها ما يتعين إهماله لأحد سببين:

لعدم دخوله فن البلاغة، نحو ما يرجع في التحسين إلى الخط دون اللفظ مع أنه لا يخلو من التكلف، ككون الكلمتين مُماثلتين في الخط، وكون الحروف مَنقوطةً، ونحو ما لا أثر له في التحسين، كما يسمى الترديد.

أو لعدم جَدْوَاه، نحو ما يوجد في كتب بعض المتأخرين مما هو داخل فيما ذكرناه، كما سماه الإيضاح؛ فإنه في الحقيقة راجع إلى الإطناب، أو خَلَطَ فيه. كما سَمّاه حُسْنُ البيان.

٢ ـ ومنها ما لا بأس بذكره؛ لاشتماله على فائدة، وهو شيئان:

أحدهما: القول في السرقات الشعرية، وما يتصل بها.

والثاني: القول في الابتداء، والتّخَلُّص، والانتهاء.

فَعَقَدْنَا فيهما فصلين خَتَمْنَا بهما الكتاب.

الفصل الأول

القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها

اعلم أن اتفاق القائلين إن كان في الغرض على العموم ـ كالوصف بالشجاعة، والسخاء، والبلادة، والذكاء ـ فلا يُعَدُّ سرقة، ولا استعانة، ولا نحوهما؛ فإن هذه أمورٌ مُقرَّرة في النفوس، مُتصوَّرَة للعقول، يشترك فيها الفصيح والأعجم، والشاعر والمُفْحَم.

وإن كان في وجه الدلالة على الغرض ـ وينقسم إلى أقسام كثيرة منها: التشبيه بما توجَد الصفة فيه على الوجه البليغ كما سبق، ومنها ذِكر هيئاتٍ تدل على الصفة؛ لاختصاصها بمن له الصفة، كوصف الرجل حال الحرب بالابتسام، وسكونِ الجوارح، وقِلّةِ الفكر، كقوله: [محرز بن المكعبر الضبي].

كأنَّ دَنانيراً على قَسَمَاتِهِمْ
وإنْ كان قَدْ شَفَّ الوُجوهَ لِقاءُ

وكذا وصفُ الجواد بالتهلُّل عند وُرود العُفاةِ، والارتياحِ لرؤيتهم، ووصفُ البخيل بالعُبوس، وقِلّةِ البِشْرِ، مع سَعَة ذات اليد، ومساعدة الدهر.

فإن كان مما يشترك الناس في معرفته لاستقراره في العقول والعادات، كتشبيه الفتاة الحسنة بالشمس والبدر، والجواد بالغيث والبحر والبليد البطيء

بالحجر والحمار، والشجاع الماضي بالسيف والنار؛ فالاتفاق فيه كالاتفاق في عموم الغرض.

وإن كان مما لا يُنَال إلا بفكر، ولا يَصل إليه كلُّ أحد؛ فهذا الذي يجوز أن يُدَّعَى فيه الاختصاصُ و السّبْقُ، وأن يُقضى بين القائلين فيه بالتفاصيل وأنَّ أحدَهما فيه أفضلُ من الآخر، وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه.

وهو ضربان:

أحدهما: ما كان في أصله خاصِّيّا غريباً.

والثاني: ما كان في أصله عامِّيّاً مُبْتَذلا، لكن تُصرِّف فيه بما أخرجه من كونه ظاهراً ساذَجاً إلى خلاف ذلك؛ وقد سبق ذكر أمثلتهما في التشبيه والاستعارة.

إذا عرفت هذا فنقول:

الأخذ والسرقة نوعان: ظاهر، وغير ظاهر.

أما الظاهر فهو أن يُؤخَذَ المعنى كله: إما مع اللفظ كلِّه أو بَعْضِهِ، وإما وحده.

فإن كان المأخوذ كلّه من غير تغيير لنظمه فهو مذموم مردود؛ لأنه سرقة مَحضة، ويُسَمّى نَسْخاً وانتحالا، كما حُكِيَ أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده.

إذا أنتَ لم تُنْصِف أخاك وَجَدْتَهُ
على طَرَفِ الهِجْران إن كان يَعْقِلُ
ويركب حَدَّ السيف مِنْ أن تَضيمَهُ
إذا لم يكن عن شَفْرَةِ السيف مَزْحَلُ

فقال له معاوية: لقد شَعَرْتَ بعدي يا أبا بكر، ولم يفارق عبدُ الله المجلسَ حتى دخل مَعْنُ بْنُ أوْسٍ الْمزنيُّ، فأنشد كلمتَهُ التي أوَّلُها:

لَـعَـمْـرُكَ مـا أدري، وإنـي لأوْجَـلُ
عـلى أيِّـنـا تَـعْـدو الـمَـنِـيَّـةُ أوَّلُ

حتى أتى عليها، وفيها أنشده عبد الله، فأقبل مُعَاوِيَةُ على عبد الله، وقال له: ألم تخبرني أنهما لك؟ فقال: المعنى لي، واللفظ له، وبَعْدُ فهو أخي من الرضاعة، وأنا أحق بشعره.

وقد روي لأوْسٍ ولزُهَيْرٍ في قصيدتهما هذا البيت:

إذا أنت لم تُعْـرِضْ عن الجهـل والـخَنَـا
أصبْتَ حـليمـاً، أو أصـابـكَ جـاهـلُ

وقد روي للأبَيْرِد اليَرْبُوعِيِّ:

فَـىً يَـشْـتَـري حُـسْـنُ الثّـنَـاء بِـمَـالِـهِ
إذا الـسَّنَـةُ الـشّهبـاءُ أعْـوَزَهَـا الـقَـطْرُ

ولأبي نُواس:

فـتىً يـشـتـري حُـسْـنُ الـثـنـاءِ بـمـالِـهِ
ويـعـلـم أن الـدائـراتِ تَـدُورُ

وقد رُوِيَ لبعض المتقدِّمين يمدح مَعْبَداً:

أجـاد طُـوَيْسٌ والـسُّـرَيْـجِـيُّ بـعـدَه
ومـا قَـصَبـاتُ الـسَّبْـقِ إلاَّ لِـمَـعْبَـدِ

ولأبي تمام:

مَـحَـاسِـنُ أصنـافِ الـمُـغَنِّـيـنَ جَـمّـةٌ
ومـا قَـصَبـاتُ الـسَّبْـقِ إلا لِـمَـعْبَـدِ

وحكى صاحب الأغاني في أصوات مَعْبَدٍ:

لـهـفـي عـلـى فِـتْـيَـةٍ ذَلَّ الـزمـانُ لـهـم

فـمـا يـصـيـبُـهِـم إلَّا بـمـا شـاءوا

وفي شعر أبي نواس:

دارَتْ عـلـى فِـتْـيَـةٍ ذَلَّ الـزمـانُ لـهـم

فـمـا يُـصـيـبـهـم إلا بـمـا شـاءوا!

وفي هذا المعنى ما كان التغيير فيه بإبدال كلمة أو أكثر بما يُرَادِفُهَا، كقول امْرِيء القيس:

وقـوفـا بـهـا صَـحْـبِـي عَـلَـيَّ مَـطِـيَّـهُـمْ

يـقـولـون: لا تَـهْـلِكْ أسىً وتَـجَـمَّـلِ

وقول طَرَفَةَ:

وُقـوفـا بـهـا صَـحْـبِـي عَـلَـيَّ مَـطِـيَّـهُـمْ

يـقـولـون: لا تَـهْـلَـكْ أسـىً وتَـجَـلَّـدِ

وكقول العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه:

ومـا الـنـاسُ بـالـنـاس الـذين عَهِـدْتَهُمْ

ولا الـدارُ بـالـدارِ الـتـي كُـنْـتَ تَـعْـلَـمُ

وقول الفرزدق:

ومـا الـنـاسُ بـالـنـاسِ الـذين عَهِـدْتَهُمْ

ولا الـدارُ بـالـدار الـتـي كـنـتْ تَـعْـرِفُ

وكـقـول حـاتم:

ومَن يَبْتَـدِع مـا ليس مِنْ خِيمِ نَفْسِـهِ

يَـدَعْـهُ، ويَغْلِبْـهُ عـلى النفس خِيمُهـا

وقول الأعور:

ومن يَقْتَرِفْ خُلْقاً سِوَى خُلْقِ نفسه
يَدَعْهُ، ويَغْلِبْهُ على النفس خِيمُها

وإن كان مع تغيير لنظمه، أو كان المأخوذ بعض اللفظ سُمِّيَ إغارةً ومَسْخاً.

١ ـ فإن كان الثاني أبلغَ من الأول لاختصاصه بفضيلة ـ كحسن السَّبك، أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى ـ فهو ممدوح مقبول، كقول بَشَّار:

مَنْ راقَبَ الناسَ لم يَظْفَرْ بِحَاجته
وفاز بالطَّيِّباتِ الفاتِكُ اللَّهِجُ

وقول سلمٍ الخاسِر:

مَنْ راقَبَ الناسَ مات غَمّاً
وفاز باللَّذَّةِ الجَسورُ

فبيتُ سَلْم أجود سَبْكاً، وأخْصَر. وكقول الآخر:

خَلقنا لهم في كل عَيْنٍ وحاجِبٍ
بسُمْرِ القَنَا والبِيضِ عَيْناً وحاجِبا

وقول ابن نُباتَة بعدَه:

خلقْنَا بأَطراف القَنَا في ظُهورهم
عُيونا لها وَقْعُ السيوف حَواجِب

فبيت ابن نُباتة أبلغ؛ لاختصاصه بزيادة معنى، وهو الإشارة إلى انهزامهم، ومن الناس من جعلهما متساويين.

وإن كان الثاني دُونَ الأول في البلاغة فهو مذموم مردود، كقول أبي تمام:

هَيهَاتَ؛ لا يَأتِي الزمانُ بمثلِهِ
إن الزمانَ بمثلِهِ لَبَخِيلُ

وقول أبي الطيب:

أَعْدَى الزَّمانَ سَخاؤه؛ فَسَخَا بِهِ
ولَقَدْ يكون بِهِ الزمانُ بخيلا

فإن مِصراعَ أبي تمام أحسنُ سَبْكاً من مصراع أبي الطيب. أراد أن يقول: «ولقد كان الزمان به بخيلا» فَعَدَلَ عن الماضي إلى المضارع؛ للوزن.

فإن قُلْتَ: المعنى «إن الزمان لا يسمح بهلاكه»

قُلْتُ: السخاء بالشيء هو بَذْلُه للغير، فإذا كان الزمان قد سخا به؛ فقد بَذَله، فلم يَبْقَ في تصريفه حتى يَسْمَحَ بهلاكه أو يبخل به.

وإن كان مثلَه فالخطب فيه أهْوَنُ، وصاحبُ الثاني أبعدُ من المذمة، والفَضْلُ لصاحب الأول، كقول بشار:

يا قَوْمُ أُذْنِي لبَعْضِ الحيِّ عاشِقَةٌ
والأذْنُ تَعْشَقُ قبلَ العينِ أحيانا

وقول ابن الشِّحْنَةِ الموْصِليِّ:

وإنِّي إمرُؤٌ أحْبَبْتُكُمْ لمكارِمٍ
سَمِعْتُ بها، والأُذْنُ كالعين تَعْشَق

وكذا قول القاضي الأرَّجانِيِّ:

لـــم يُبْــكِـنــي إلاَّ حــديثُ فــراقِــكُــمْ
لَمَّــا أسَرَّ بـــهِ إلَيَّ مُــوَدِّعِــي

هــو ذلــك الــدُّرُّ الــذي أوْدَعْــتُــمْ
فـي مَسْـمَعِي، ألـقيتُـه مِنْ مَـدْمَعِي

وقول جارِ الله: [الزمخشري]
وقــائــلةٍ: مــا هــذه الــدُّرَرُ الــتــي
تُســاقِــطُهــا عَيْنَــاكَ سِمْــطَيـنِ سِمْــطَيْنِ
فقلتُ: هــي الــدُّرُّ الــذي قــد حَشَــا بِــهِ
أبــو مُـضَــرٍ أُذْنِـي تَـســاقَط مِـنْ عَـيْـنِـي

وكقول أبي تمام:
لـــو حـــارَ مُــرْتَـادُ المَنِيَّــةِ؛ لم يَـجِــد
إلا الــفِــراقَ عــلى الــنُّــفــوس دَلِــيــلا

وقول أبي الطيب:
لــولا مُــفَــارَقَــةُ الأحبــاب مــا وَجَــدَتْ
لـهــا الـمَــنــايــا إلـى أرواحِــنــا سُبُــلا

واعلم أن من هذا الضرب ما هو قبيح جِدّاً، وهو ما يدل على السرقة باتفاق الوزن والقافية أيضاً، كقول أبي تمام:
مُــقِــيــمُ الــظَّنِّ عِــنْــدَكَ والأمــانــي
وإن قَــلِقَــتْ رِكــابــي فــي الــبِــلادِ
ولا ســافــرتُ فـــي الآفــاق إلا
ومــن جَــدْواكَ راحِــلَتِــي وزَادِي

وقول أبي الطيب:

وإنّي عنك بَعْدَ غَدٍ لَغادٍ
وقلبي عن فِنائك غَيْرُ غادِ

محبك حَيْثُما اتّجَهتْ رِكابي
وضَيّفُكَ حَيْثُ كُنْتُ مِنَ البِلادِ

وإن كان المأخوذ المعنى وَحْدَهُ سُمِّيَ إلماماً وسَلْخاً، وهو ثلاثة أقسام كذلك:

أولها: كقول البحتري:

تَصُدُّ حَياءً أن تَراكَ بأوْجُهٍ
أتى الذَّنْبَ عاصِيها، فَلِيمَ مُطِيعُها

وقول أبي الطيب:

وجُرْمٍ جَرَّهُ سُفهاءُ قَوْمٍ
وحَلَّ بغير جَارِمِهِ العذابُ

فإن بيت أبي الطيب أحسن سبكا، وكأنه اقتبسه من قوله تعالى: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا﴾[1].

وكقول الآخر:

ولَسْتُ بِنَظّارٍ إلى جانِبِ الْغِنَى
إذا كانَتِ الْعَلْيَاءُ في جانِبِ الْفَقْرِ

وقول أبي تمام بعده:

---

(١) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

يَـصُـدُّ عـن الـدنـيـا إذا عَـنَّ سُـودَدٌ
ولـو بَـرَزَتْ فـي زِيِّ عَـذْراءَ نـاهِـدِ

فبيت أبي تمام أخصر وأبلغ؛ لأن قوله «ولو برزت في زي عذراء ناهد» زيادَة حَسنة.

وكقول أبي تمام:

هـو الصُّنـع؛ إن يَجْعَـلْ فخيرٌ، وإن يَـرِثْ
فَـلَلرَّيْثُ فـي بَـعْضِ الـمَـواضِـعِ أنـفـعُ

وقول أبي الطيب:

ومـن الـخـيـرِ بُطْءُ سَـيْـبِـكَ عَـنِّـي
أسْـرَعُ الـسحْـبِ في الـمَسِـيـرِ الـجَـهـامُ

فبيت أبي الطيب أبلغ؛ لاشتماله على زيادة بيان.

وثانيها: كقول بعض الأعراب:

ورِيـحُـهَـا أطـيـبُ مِـنْ طِـيـبـهـا
والـطِّـيـبُ فـيـه الـمِـسْـكُ وَالـعَـنْـبَـرُ

وقول بشار:

وإذا أدْنَـيْـتَ مـنـهـا بَـصَـلاً
غَـلَبَ الـمِـسْـكُ عـلى ريـح الـبَـصَـلْ

وقول أشْجَعَ:

وعـلى عَـدُوِّكَ يـا بْـنَ عَـمِّ مُـحَـمَّـدٍ
رَصَـدانِ: ضَـوْءُ الـصـبـح، والإظـلامُ

فـإذا تـنـبَّـه، رُعْتَهُ وإذا هَـدَا
سَـلَّتْ عـليـهِ سُـيـوفَـك الأحـلامُ

وقول أبي الطيب:

يَـرى فـي الـنـوم رُمْـحَـكَ فـي كُـلاهُ
ويـخـشـى أن يـراه فـي الـسُّـهـادِ

فقصَّر بذكر السُّهاد؛ لأنه أراد اليَقَظَةَ؛ ليطابق بها النومَ، فأخطأ؛ إذ ليس كل يَقَظَةٍ سُهادا، وإنما السهاد امتناع الكَرَى في الليل. وأما المستيقظ بالنهار فلا يُسَمَّى ساهِدا.

وكقول البحتري:

وإذا تـألَّقَ في النَّدِيِّ كَلامُـهُ المَصْقـولُ خِلتَ لِسَـانَـهُ مِنْ عَضْبِـهِ

وقول أبي الطيب:

كـأن أَلْـسُنَـهُمْ فـي الـنُّـطْقِ قـد جُـعِلَتْ
على رمـاحِهِـمُ في الـطَّعْـنِ خُـرصـانـا

فإن أبا الطيب فاته ما أفاده من البحتري بلفظَيْ «تألَّق» و«المصقول» من الاستعارة التخييلية.

وكقول الخنساء:

ومـا بَـلَغَ الـمُـهْـدُونَ لـلنـاس مـدْحَـةً
وإن أطـنـبـوا إلاَّ ومـا فـيـكَ أفـضـلُ

وقول أشْجَعَ: [السلمي]

ومـا تـركَ الـمُـدَّاحُ فـيـك مَـقـالـةً
ولا قـال إلاَّ دُونَ مـا فـيـكَ قـائـلُ

فإن بيت الخنساء أحسن من بيت أشجع؛ ولما في مِصراعه الثاني من التعقيد؛ إذ تقديره: ولا قال قائل إلا دون ما فيك.

وثالثها: كقول الإعرابي:

ولم يَكُ أكثرَ الفِتْيانِ مالاً
ولَكِنْ كان أرْحَبَهُمْ ذِراعا

وقول أشجع: [السلمي]

وليس بأوْسَعِهِمْ في الغِنَى
ولَكِنَّ مَعْرُوفَهُ أوْسَعُ

وكذا قول بَكْرِ بنِ النَّطاح:

كأنكَ عندَ الكَرِّ في حَوْمَةِ الوَغَى
تَفِرُّ من الصَّفِّ الذي من ر ورائكا

وقول أبي الطيب:

فكأنه والطَّعْنُ من قُدَّامِهِ
مُتَخَوِّفٌ من خَلْفِهِ آن يُطْعَنا

وكذا قول الآخر يذكر ابْناً له مات: [محمد بن عبد الله الضبي]

والصبرُ يُحْمَدُ في الموطن كلِّها
إلَّا عليكَ؛ فإنه مَذمومُ

وقول أبي تمام بعده:

وقد كان يُدْعَى لابس الصَّبْرِ حازِم
فأصبح يُدْعَى حازِماً حِينَ يَجْزع

وأما غير الظاهر فمنه: أن يتشابه معنى الأول ومعنى الثاني، كقول

الطِّرمَّاح بن حكيم الطائي:

لــقــد زادنــي حُــبّــاً لــنــفــســيَ أنّــنــي
بَــغِيضٌ إلـى كـلِّ امـرِىءٍ غيـرِ طـائـلِ

وقول أبي الطيب:

وإذا أتَــتــكَ مَــذَمــتــي مــن نــاقص
فــهــي الــشــهــادةُ لــي بــأنّــي كــامِــلُ

فإنَّ ذَمَّ النَّاقصِ أبا الطيب كبغض مَنْ هو غيرُ طائل الطِّرِمَّاحَ، شهادةُ ذَمِّ الناقص أبا الطيب كزيادة حُبِّ الطِّرِمَّاحِ لنفسه.

وكذا قول أبي العلاء المعري في مَرْثِيَةٍ:

ومــا كُــلْفَــةُ الــبــدرِ الــمــنــيــرِ قــديــمــةٌ
ولــكــنَّــهــا فــي وجــهــه أثــرُ الــلَّطْمِ

وقول القَيْسَرَانِيِّ: [ابو عبد الله محمد بن نصر]

وأَهْـوَى الـذي أهْـوَى لـه الـبـدرُ سـاجـداً
ألَـسْتَ تـرى فـي وجـهـه أثَـرَ الـتُـرْبِ؟

وأوضحُ من ذلك قولُ جَرير:

فــلا يَــمْــنــعــكَ مــن أرَبٍ لِــحــاهُــمْ
ســواءٌ ذو الــعِــمــامــةِ والــخِــمــارِ

وقولُ أبي الطيب:

ومِــنْ فى كَــفِــهِ مــنــهــم قَــنَــاةٌ
كــمــن فــي كَــفِّــهِ مــنــهــم خِــضــابُ

ولا يَغُرّك من البيتين المتشابهين أن يكون أحدهما نَسيبا والآخر مديحا أو هِجاءً أو افتخاراً أو غيرَ ذلك؛ فإن الشاعر الحاذِق إذا عمد إلى المعنى المختَلَس لينظمه تَحَيَّل في إخفائه، فغيَّر لفظَه، وعدَل به عن نوعه ووَزْنه وقافيته.

ومنه النقل، وهو: أن يُنْقَل معنى الأول إلى غير محله، كقول البحتري:

سُلِبوا؛ وأشرقَتِ الدِّماء عليهِمُ
مُحْمَرَّةً، فكأنهم لم يُسْلَبُوا

نقله أبو الطيب إلى السيف فقال:

يَبِس النَّجيعُ عليه وَهْو مُجَرَّد
عن غِمْدِهِ، فكأنَّمَا هو مُغْمَدُ

ومنه أن يكون معنى الثاني أشملَ من معنى الأول، كقول جَرير:

إذا غَضِبَتْ عليكَ بنو تميمٍ
وَجَدْتَ الناسَ كلَّهم غِضابا

وقول أبي نُواس:

ليس على الله بمُسْتَنْكَرٍ
أن يَجْمع العالَمَ في واحد

ومنه القلب، وهو: أن يكون معنى الثاني نقيضَ معنى الأول سُمِّيَ بذلك لقَلْب المعنى إلى نقيضه، كقول أبي الشِّيص: [محمد بن رزين الخزاعي]

أجِدُ المَلاَمَةَ في هَوَاكِ لَذِيذَةً
حُبّاً لِذِكْرِكِ، فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ

وقول أبي الطيب:

أأحِبُّهُ وأُحِبُّ فيه مَلاَمَةً؟
إن المَلاَمَةَ فيه مِنْ أعدائهِ

وكذا قول أبي الطيب أيضاً:

والجِراحاتُ عنده نَغَمَاتٌ
سَبَقَتْ قبل سَيْبهِ بسؤال

فإنه ناقضَ به قول أبي تَمَّام:

ونَغْمَةُ مُعْتَفٍ جَدْواهُ أَحْلَى
على أُذُنَيْهِ من نَغَمِ السَّماعِ

وقد تَبِعه البحتري فقال:

نَشْوانُ يَطْرَبُ للسؤال كأنما
غَنَّاهُ مالك طيِّءٍ أو مَعْبَدُ

ومنه أن يؤخذَ بعضُ المعنى ويُضاف إليه زيادةٌ تُحسِّنه، كقول الأفْوَه الأوْدِيِّ:

وتَرى الطَّيْرَ على آثارنا
رَأْيَ عَيْنٍ أنْ سَتُمارْ

وقول أبي تمام:

وقد ظُلِّلَتْ عِقْبانُ أعلامِه ضُحىً
بِعِقْبانِ طَيْرٍ في الدِّماءِ نَواهِلِ

أقـامـتْ مَـعَ الـرَّايـاتِ حـتـى كـأنـهـا
مـن الـجْـيشِ، إلا أنـهـا لـم تَـقـاتِـلِ

فإن الأفْوَهَ أفـاد بقولـه: «رأي عين» قُرْبَهـا؛ لأنها إذا بَعـدتْ تُخُيِّلَتْ ولم تُرَ، وإنما يكون قربها توقعاً للفريسـة، وهذا يؤكـد المعنى المقصود، ثم قـال «ثقة أن سَتُمار» فجعلها واثقة بالميرَة.

وأما أبو تمـام فلم يُلّم بشيء من ذلك، لكن زاد على الأفـوه بقولـه «إلاّ أنها لم تقاتل» ثم بقوله «في الدماء نواهل» ثم بإقامتها مع الرايـات حتى كأنهـا من الجيش، وبذلك يتم حسن قوله «إلا أنها لم تقاتل» وهذه الـزيادات حَسَّنت قولَه، وإن كان قد ترك بعض ما أتى به الأفوه.

وهذه الأنواع ونحوها أكثرها مقبولة.

ومنهـا مـا أخـرجـه حُسْنُ التصـرُّف من قَبيـل الأخـذ والاتبـاع إلى حَيِّـر الاختراع والابتداع، وكلما كان أشد خفاء كان أقرب إلى القبول.

هـذا كله إذا علم أن الثاني أخـذ من الأول؟ وهذا لا يُعْلَم إلا بـأن يُعْلَم أنه كان يحفظ قول الأول حينَ نَظَم قولَه، أو بأن يُخْبِر هـو عن نفسه أنـه أخذه منه؛ لجواز أن يكون الاتفاق من قبيـل تَوارُدِ الخـواطر، أي مجيئـه عل سبيـل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ والسرقة، كمـا يحكى عن ابن مَيَّادَةَ أنـه أنشد لنفسه: [الرماح بن أبرد].

مُـفـيـدٌ، ومِـتْـلافٌ، إذا مـا أتـيـتَـهُ
تَـهـلَّل، واهْـتَـزَّ اهتزاز الـمُـهـنَّـدِ

فقيـل له: أين يُـذْهَبُ بـك؟! هـذا للحـطيئـة؟ فقـال: الآن علمت أني شاعر؛ إذ وافقتُه على قوله ولم أسمعه.

ولهذا لا ينبغي لأحَدٍ بَتُّ الحكمْ على شاعر بالسرقة ما لم يعلم الحال؛ وإلا فالذي ينبغي أن يقال «قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا» فيغتنم به فضيلة الصدق، ويسلم مِنْ دَعْوَى العلم بالغيب ونِسْبَةِ النقص إلى الغير.

وما يتصل بهذا الفن القول في الاقتباس، والتضمينِ، والعَقْدِ، والحَلِّ، والتلميح.

أما الاقتباس فهو: أن يُضمَّن الكلامُ شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه، كقول الحريري «فلم يكن إلا كلمْح البصر أو هو أقربُ، حتى أنشد فأغربَ»(١).

وقوله «أنا أنبئكم بتأويله، وأميز صحيحَ القَول من عليله»(٢).

وقول ابن نُبَاتة الخطيب: «فيا أيها الغَفَلَة المُطرِقون، أما أنتم بهذا الحديث مُصدقون؟ ما لكم لا تشفقون؟ فوَرَبِّ السماء والارض إنه لَحَقٌّ مثلَ ما أنكم تَنْطِقون»(٣).

وقوله أيضاً من خطبة أخرى ذكر فيها القيامة «هنالِكَ يُرفَع الحجابُ، ويوضَع الكتابُ، ويُجْمَع مَنْ وجَبَ له الثواب، وحَقَّ عليه العقابُ، فيُضربُ بينهم بسورٍ له بابٌ، باطنه فيه الرحمةُ وظاهرُه من قبله العذاب»(٤).

وقول القاضي الفاضل وقد ذكر الإفرنج «وغضبوا زادهم الله غَضَبا وأوقدوا ناراً للحرب جعلهم الله لها حطباً»(٥).

---

(١) انظر الآية ٧٧ من سورة النحل.
(٢) انظر الآية ٤٥ من سورة يوسف.
(٣) انظر الآية ٢٣ من سورة الذاريات.
(٤) انظر الآية ١٣ من سورة الحديد.
(٥) انظر الآية ٦٤ من سورة المائدة.

وكقول الحماسيِّ: [الأحوص بن محمد الأنصاري].

إذا رُمْتُ عنها سَلْوَةً قال شافِعٌ
من الحُبِّ: ميعادُ السُّلُوِّ المَقابِرُ

ستبقى لها في مُضْمَرِ القلب والحشا
سَرِيرَةُ ودٍّ يوم تُبْلَى السَّرائر[1]

وقول أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني:

لآلِ فَرِيغُونَ في المَكْرُماتِ
يَدٌ أوَّلا، واعتذارٌ أخيرا

إذا ما حَلَلْتَ بِمَغْناهُمُ
رأيتَ نعيما ومُلْكاً كبيراً[2]

وقول الأبِيوَرْدِيِّ: [ابو مظفر محمد بن أحمد]

وقصائد مثل الرياض أضَعْتُها
في باخِلٍ ضاعَتْ به الأحسابُ[3]

فإذا تَنَاشَدَهَا الرُّواةُ، وأبصروا المَمْدوحَ قالوا: «ساحرٌ كذَّابٌ».

وقول الآخر:

لا تعاشر مَعْشراً ضَلُّوا الهُدَى
فَسَواءٌ أقبلوا أو أدبروا

بَدَتِ البغضاءُ مِنْ أفواههم،
والذي يُخفونَ منها أكبرُ[4]

---

(١) انظر الآية ٨ من سورة الطارق.
(٢) انظر الآية ٢٠ من سورة الإنسان.
(٣) انظر الآية ٢٤ من سورة غافر.
(٤) انظر الآية ١١٨ من سورة آل عمران.

وقوله:

خُلَّة الغانيات خُلَّةُ سُوءٍ
فاتَّقوا الله يا أُولي الألبابِ

وإذا ما سَأَلتُموهُنَّ شيئاً
فاسْألُوهُنّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ[1]

وقول الآخر: [ابو القاسم بن الحسن]

إنْ كُنْتِ أزمعتِ على هَجرنا
من غير ما جُرْمٍ «فصبرٌ جَمِيلْ»[2]

وإن تبدَّلْتِ بنا غيرنا
«فحسبُنا اللّهُ ونِعْمَ الوَكِيلْ»

وكقول الحريري «وكتمان الفقر زَهادةٌ، وانتظارُ الفرج بالصَّبْر عبادَةٌ» فإن قوله «انتظار الفرج بالصبر عبادة» لفظُ الحديث.

وقوله «قلنا: شاهَتْ الوُجوهُ، وقَبُحَ اللُّكَعُ ومَنْ يَرْجُوه» فإن قوله «شاهت الوجوه» لفظُ الحديث؛ فإنه روي: لما اشتدَّت الحربُ يومَ حُنَيْنٍ أخذ النبي ﷺ كفّاً من الحَصْبَاءِ، فَرَمَى بها في وجوه المشركين، وقال «شاهت الوجوه» أي: قبحت. واللُّكَعُ قيل: هو اللئيم، وقال أبو عُبَيْدٍ: هو العبد.

وكقول ابن عبَّاد:

قال لي: إن رقيبي سَيِّءُ الخُلْقِ؛ فَدَارِهْ
قلتُ: دعني؛ وجهُك الجَنَّةُ حُفَّتْ بالمَكَارِهُ

---

(١) انظر الآية ١٠٠ من سورة المائدة والآية ٥٣ من سورة الأحزاب.

(٢) انظر الآية ١٨ من سورة يوسف والآية ١٧٣ من سورة آل عمران.

اقتبس من لفظ الحديث «حُفَّتِ الجنَّةُ بالمكارِه، وحُفَّت النارُ بالشَّهَوات».

والاقتباس منه ما لا يُنْقَل فيه اللفظُ المُقْتَبَسُ عن معناه الأصليِّ إلى معنى آخر، كما تقدم، ومنه ما هو بخلاف ذلك، كقول ابن الرومي:

لَئِنْ أَخْطَأتُ في مَدْحِيـ ـكَ ما أخطأتَ في مَنْعِي
لقد أنزلتُ حاجاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعِ [1]

ولا بأس بتغيير يسير لأجل الوزن أو غيره، كقول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه: [البيت لأبي تمام]

قد كان ما خِفْتُ أن يكونا
إنّا إلى الله راجِعُونا [2]

وقول عُمَرَ الخيَّامِ:

سبقتُ العالَمين إلى المعَالي
بِصائب فِكْرةٍ وَعُلُوِّ هِمَّهْ
ولاح بحكمتي نورُ الهُدَى في
ليالٍ للضَّلالة مُدْلَهِمَّهْ
يريد الجاهلون لِيُطْفِئُوهُ
ويأبى الله إلا أن يُتِمَّهْ [3]

وكقول القاضي منصور الهَرَوِيِّ الأزْديِّ:

(١) انظر الآية ٣٧ من سورة إبراهيم. (٢) انظر الآية ١٥٦ من سورة البقرة.
(٣) انظر الآية ٣٢ من سورة التوبة.

فـلو كـانـت الاخـلاق تُـحْـوَى وراثَـةً

ولـو كـانـت الآراءُ لا تـتـشـعَّـبُ

لأصبـح كُـلُّ النَّـاس قـد ضَمَّهُمْ هَـوىً

كـمـا أن كـلَّ النـاس قـد ضَـمَّـهُـمْ أَبُ

ولـكـنـهـا الأقـدارُ، كـلٌّ مُـيَـسَّـرٌ

لـمـا هـو مـخـلوق لـه ومُـقَـرَّبُ

اقتبس من لفظ الحديث «اعملوا، كُلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له».

* * *

وأما التضمين فهو: أن يُضَمَّن الشعرُ شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء، كقول بعض المتأخرين، قيل: هو ابن التِّلْمِيذِ الطبيب النَّصرانِيّ: [هبة الله بن صاعد]

كـانـت بُلَهْنِيَـةُ الـشَّبِـيـبَـةِ سَـكْـرَةً

فَصَحَـوتُ واستبـدلْـتُ سيـرة مُـجْمِـلِ

وَقَـعَـدْتُ أنـتـظر الـفَـنـاءَ كَـرَاكِـبٍ

عـرفَ الـمحـلَّ؛ فـبـات دونَ المَـنْـزِلِ

البيت الثاني لمسلم بن الوليد الأنصاري. وقـول عبد القـاهر بن طـاهر التميمي:

إذا ضـاق صـدري وخِـفْـتُ الـعِـدَى

تَـمَـثَّـلْتُ بَـيْـتـاً بـحـالـي يَـلِيـق

«فـبـالله أَبـلُـغُ مـا أَرْتَـجِـي

وبـالله أدفَـعُ مـا لا أُطِـيـق»

وقول ابن العميد:

وصاحبٍ كنتُ مَغْبُوطاً بصُحْبَتِهِ

دَهْراً، فغَادَرَني فَرْداً بلا سَكَنِ

هبَّتْ له رِيحُ إقبالٍ، فطار بها

نَحْوَ السرور، وألجاني إلى الحَزَنِ

كأنه كان مَطْوِيّاً على إحَنٍ

ولم يكن في ضُروبِ الشعر أنْشَدَني

«إن الكرامَ إذا ما أسْهَلُوا ذكروا

من كان يألَفُهُمْ في المنزل الخَشِنِ»

البيت لأبي تمام.

وكقول الحريري:

على أني سأُنْشِدُ عند بَيْعِي:

«أضاعوني وأيَّ فتىً أضاعوا»

المصراع الأخير قيل: هو للعَرْجِيِّ، وقيل: لأمَيَّةَ بْنِ أبي الصَّلْتِ، وتمام البيت:

«لِيَوْمٍ كَرِيهَةٍ وسِدَادِ ثَغْرِ»

ولا حاجَةَ إلى تقديره؛ لتمام المعنى بدونه.

ومثلُه قولُ الآخر:

قد قُلْتُ لما أطّلَعَتْ وَجَنَاتُهُ

حَوْلَ الشَّقِيقِ الغَضِّ رَوْضَةَ آسِ

أعِذاره السَّاري العَجُولَ ترفُّقاً

ما في وُقوفِكَ ساعةً مِنْ بَاسِ

المصراع الأخير لأبي تمام. وكقول الآخر:

كُنَّا مَعاً أمْسِ في بُؤسٍ نُكابِدُهُ
والعينُ والقلبُ مِنَّا في قَذَىً وَأذَى

والآن أقْبَلَتِ الدُّنيا عليك بما
تَهْوَى، فلا تَنْسَنِي؛ إنَّ الكرامَ إذا .

أشار إلى بيت أبي تمام، ولا بدَّ من تقدير الباقي منه؛ لأن المعنى لا يتم بدونه.

وقد عُلِمَ بهذا أن تضمين ما دون البيت ضربان.

وأحسن وجوه التضمين: أن يزيد المُضَمَّنُ في الفرع عليه في الأصل بنُكتة، كالتورية والتشبيه في قول صاحب التحبير:

إذا الوَهْمُ أَبْدَى لي لَمَاهَا وثَغْرَها
تذكَّرتُ ما بَيْنَ العُذَيْبِ وَبارِقِ

ويُذْكِرُني مِنْ قَدِّها ومَدَامعي
مَجَرَّ عَوالِينا ومَجْرَى السَّوابِقِ

المصراعان الأخيران لأبي الطيب.

ولا يضر التغيير اليسير ليدخل في معنى الكلام، كقول بعض المتأخرين في يَهودِيٍّ به داءُ الثعلب:

أقول لِمَعْشَرٍ غَلِطوا وغَضُّوا
عن الشَّيْخِ الرَّشِيد وأنكَرُوهُ

هو ابْنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنايا
مَتَى يَضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفُوه

البيت لِسُحَيْم بْنِ وثيل، وأصْلُه:

أنـا ابْـنُ جَـلا وطَـلاَّعُ الـثـنـايـا
مـتـى أَضَـعِ الـعِـمـامَـةَ تـعـرفـونـي

وربما سُمِّيَ تضمينُ البيت فما زادَ استعانةً، وتضمينُ المصراع فما دونه تارةً إيداعاً وتارةً رَفْواً.

وأما العَقْدُ فهو: أن يُنْظَم نَثْرٌ لا على طريق الاقتباس:

١ ـ أما عقد القرآن فكقول الشاعر: [الحسين بن حسن الدمشقي].

أَنِـلْنِي بـالـذي اسـتـقـرضْـتَ خَـطّاً
وأَشْـهِـدْ مَـعْـشَـراً قـد شـاهـدوهُ

فـإن الـلّهَ خَـلاَّق الـبَـرَايـا
عَـنَـتْ لـجـلال هَـيْـبَـتـه الـوُجُـوهُ

يـقـول إذا تَـدَايَـنْـتُـمْ بِـدَيْـن
إلـى أَجَـلٍ مُـسَـمَّـى فـاكْـتُـبوهُ [1]

٢ ـ وأما عقد الحديث فكما رُويَ للشافعي رضي الله عنه:

عُـمْـدَةُ الـخـيـر عـنـدنـا كـلمـاتٌ
أرْبـعٌ قـالَـهُـنَّ خَـيْـرُ الـبَـرِيَّـهْ

اتـق الـمُـشْـبِـهَـاتِ، وازْهَـدْ، ودَعْ مـا
لـيس يَـعْـنِـيـكَ، واعْـمَـلَنَّ بِـنِـيَّـهْ

عَقَدَ قولَه عليه السلام «الحلال بَيِّنٌ و الحرام بَيِّنٌ وبينهما أمورٌ مُشْتَبِهاتٌ»

---

(١) انظر الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

وقوله عليه السلام «ازهد في الدنيا يُحِبَّكَ الله» وقوله عليه السلام «من حُسْن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» وقولَه عليه السلام «إنما الاعمال بالنيات».

وأما عَقْدُ غيرهما فكقول أبي العتاهية:

ما بالُ مَنْ أولُهُ نُطْفَةٌ
وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَر؟

عَقَدَ قولَ علي رضي الله عنه «وما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نُطْفَةٌ، وآخره جِيفَةٌ».

وقوله أيضاً:

كفَى حَزَناً بدفنكَ، ثم أني
نَفَضْتُ تُرابَ قبركَ عن يَدَيَّا
وكانَتْ في حياتِكَ لي عِظاتٌ
وأنتَ اليومَ أوعظُ منكَ حيّاً

قيل: عَقَدَ قَوْلَ بعض الحكماء في الإسكندر لما مات «كان الملكُ أمْسِ أنطق منه اليوم، وهو اليوم أوعظُ منه أمس» وقيل: هو قول المُوبَذِ لما مات قباذ الملك.

وقوله الآخر:

يا صاحبَ البَغْيِ إن البَغْيَ مَصْرَعَةٌ
فَارْبَعْ؛ فخير فَعالِ المَرْء أعدله
فلو بَغَى جَبَلٌ يوما على جَبَلٍ
لانْدَكَّ منه أعاليه وأسْفَلُهُ

عقد قول ابن عباس رضي الله عنهما «لو بغى جبل على جبل لدُكَّ الباغي».

وقول الآخر:

إلبَسْ جديدَكَ إني لابس خَلَقي
ولا جديد لمن لا يلبَسُ الخَلَقَا

عَقَدَ المثَل «لا جديد لمن لا خَلَقَ له» قالته عائشة رضي الله عنها وقد وَهَبَتْ مالاً كثيراً، ثم أمَرَتْ بثوب لها أن يُرْقَع، يُضْرَبُ في الحَثِّ على استصلاح المال.

وأما الحل فهو: أن يُنْثَرَ نَظْمٌ.

وشرط كونه مقبولاً شيئان:

أحدهما: أن يكون سَبْكُهُ مختاراً، لا يتقاصر عن سَبْكِ أصله.

والثاني: أن يكون حَسَنَ الموقع، مُسْتَقِرّاً في مَحَلِّهِ، غيرَ قَلِقٍ، وذلك كقول بعض المغاربة «فإنه لما قَبُحَتْ فعلاتُه، وحَنْظَلَتْ نَخَلاته؛ لم يزل سوءُ الظنِّ يَقْتادَهْ، ويُصَدِّقُ تَوَهُّمَهُ الذيْ يعتادُه» حلَّ قولَ أبي الطيب:

إذا ساء فعل المرءِ ساءَتْ ظُنونُهُ
وصَدَّقَ ما يعتادُه من تَوَهُّم

وكقول صاحب «الوَشْي المَرْقوم، في حلِّ المَنْظوم» يصف قلم كاتب «فَلَا تَحْظَى به دولةٌ إلا فَخَرَتْ على الدُّوَل، وغَنِيَتْ به عن الخَيْلِ والخوَلِ، وقالت: أعْلَى الممالكِ ما يُبْنى على الأقلام لا على الأسَل» حَلَّ قولَ أبي الطيب أيضاً:

أعلى الممالك ما يبنى على الأسَلِ

وكقول بعض كتاب العصر في وصف السيف: «أَوْرَثَهُ عِشْقُ الرِّقَابِ نُحولًا؛ فبكى والدَّمْعُ مَطَرٌ تزيد به الخدودُ مُحُولًا» حَلَّ قولَ أبي الطيب أيضاً:

فـي الـخـدِّ إن عَـزَمَ الـخـليطُ رَحِـيـلًا
مَـطَرٌ تَـزِيـدُ بـه الـخُـدُودُ مُـحُـولًا

وأما التلميح فهو: أن يشار إلى قصة أو شعر من غير ذكره.

فالأول: كقول ابن المعتز:

أَتَـرَى الـجِـيـرَةَ الـذيـن تَـدَاعَـوْا
عـنـد سَيْـرِ الـحـبـيـب وَقْـتَ الـزَّوالِ
عـلـمـوا أنـنـي مُـقـيـمٌ. وقَـلْبِـي
راحِـلٌ فِـيـهـمُ أمـامَ الـجِـمَـالِ
مثـل صـاعِ العـزيـز في أَرْحُـلِ القَـوْ
مِ ولا يـعـلـمـون مـا فـي الـرِّحَـالِ

وقول أبي تمام:

لَحِقْنـا بـأخْـراهُمْ وقـد حـوَّمَ الـهـوى
قـلوبـاً عـهـدْنـا طـيـرَهـا وَهْيَ وُقَّـعُ
فـرُدَّتْ عـلينـا الـشمس والـلـيـل راغِمٌ
بشمْسٍ لـهم مـن جـانب الـخـدْرِ تـطلعُ
نَضَـا ضَـوْءُهَـا صِبْـغَ الـدُّجُنَّـةِ وانْـطَوَى
لـبهـجـتـهـا ثـوبُ الـسـمـاء الـمُـجَـزَّعُ
فـوالله مـا أَدْرِي: أأحـلامُ نـائـمٍ
أَلَمَّتْ بنـا، أم كـان في الـرَّكْبِ يـوشَـعُ

أشـار إلى قصة يـوشَعَ بن نُـون فَتَى مـوسى عليهمـا السـلام واستيقـافـه

الشمسَ فإنه رُوِيَ أنه قاتل الجبَّارينَ يوم الجمعة، فلما أدبرت الشمسُ خاف أن تغيب قبلَ أن يفرغ منهم، ويدخلَ السبتُ؛ فلا يحلّ له قتالُهم؛ فدعا الله؛ فردّ له الشمسَ حتى فرغ من قتالهم.

والثاني: كقول الحريري: «وإني والله لطالما تلقَّيْتُ الشِّتاءَ بِكَافَاتِهِ وأعددْتُ له الأهَبَ قبلَ مُوافاتِه» أشار إلى قول ابن سُكَّرَةَ: [محمد بن عبد الله الهاشمي]

جاء الشتاء وعندي من حوائجه
سَبْعٌ إذا القَطْرُ عن حاجاتنا حبسا
كِنٌّ، وكِيسٌ، وكانونٌ، وكأسُ طِلا
بعدَ الكَبَابِ، وكُسٌّ ناعِمٌ، وكِسَا

وقوله أيضاً «بِتُّ بليلَةٍ نابِغِيَّةٍ» أَوْمَأ به إلى قول النابغة.

فَبِتُّ كأني ساورَتني ضَئِيلَةٌ
من الرُّقْشِ في أنْيابِها السَّمُّ ناقِعُ

وقول غيره:

لَعَمْرُو مَعَ الرَّمْضَاءِ والنارُ تَلْتَظِي
أَرَقُّ وأحْفَى منكَ في ساعة الكرْبِ

أشار إلى البيت المشهور:

المُسْتَجِيرُ بعَمْرٍو عندَ كُرْبَتِهِ
كالمُسْتَجِيرُ من الرَّمْضاءِ بالنارِ

ومن التلميح ضرب يشبه اللُّغز، كما رُوِيَ أن تَمِيمِيّاً قال لشريك النميري: «ما في الجَوَارِح أَحَبُّ من البازِي» فقال: «إذا كان يَصِيدُ القَطَا»

أشار التَّمِيمَيُّ إلى قول جرير:

أنــا الـبــازِي الـمُــطِلُّ عــلى نُـمَــيْــرٍ
أُتيح من السـمــاء لهــا انصِبــابــا

واشار شريك إلى قول الطِّرِمَّاح:

تَـمِيـمٌ بــطُرْقِ الـلُّؤْمِ أهــدَى مـن الـقَــطَا
ولــو سَـلَكَـتْ طُــرْق الـمـكــارِمِ ضَــلَّتِ

الفصل الثاني

ينبغي للمتكلم أن يتأنَّق في ثلاثة مواضع من كلامه، حتى تكون أعذَب لفظاً، وأحسنَ سبكاً، وأصحَّ معنىً.

الأول: الابتداء، لأنه أوَّل ما يَقْرَع السمع، فإن كان كما ذكرنا أقبل السامع على الكلام، فوعَى جميعَه؛ وإن كان بخلاف ذلك أعرض عنه ورَفَضَه وإن كان في غاية الحسن.

فمن الابتداءات المختارة قولُ امْرِىء القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِ

وقول النابغة:

كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ
ولَيْلٍ أُقاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ

وقول أبي الطيب:

أَتَظُنُّني من زَلَّةٍ أتَعَتَّبُ؟!
قَلْبِي أرَقُّ عليكَ مِمَّا تَحْسَبُ

وقوله:

أرِقكِ، أمْ ماءُ الغَمَامَةِ، أمْ خَمْرُ؟
بِفِيَّ بَرُودٌ، وَهْوَ في كبدي جَمْرُ

وقوله:

فِراقٌ، ومن فارقْتُ غيرُ مُذَمَّمٍ
وأمٌّ، ومِنْ يَمَّمْتُ خيرُ مُيَمَّمِ

وقوله:

أتُراها لِكَثْرَةِ العشّاقِ
تَحْسَبُ الدَّمْعَ خِلْقَةً في المآقي؟

وقول الآخر:

زَمُّوا الجِمالَ؛ فقُلْ لِلعَاذِلِ الجاني:
لا عاصمَ اليومَ مِنْ مِدْرَارِ أَجْفَاني

وينبغي أن يُجْتَنَبَ في المديح ما يُتطيَّرُ به؛ فإنه قد يَتفاءَل به الممدوحُ أو بعضُ الحاضرين، كما رُوِيَ أن ذا الرُّمَّةَ أنشد هشامَ بن عبد الملك قصيدتَه البائِيَّةِ:

ما بالُ عينِكَ منها الماء يَنْسَكِبُ؟!

فقال هشام: بل عينُك.

ويقال: إن ابن مُقاتِلٍ الضرير أنشد الداعِيَ العَلَوِيَّ قصيدته التي أولُها:

مَوْعِدُ أَحْبَابِكَ بالفُرْقَةِ غَدْ

فقال له الداعي: (بَلْ) موعد أحبابك، ولك المثل السُّوء.

ورُوِيَ أيضاً أنه دخل عليه في يوم مِهْرَجان وأنشد:

لا تَقُلْ: بُشْرَى، ولكن بُشْرَيَان
غُرَّةُ الدَّاعِي، ويومُ المِهْرَجان

فتطيَّر به وقال: أعمى يبتدىء بهذا يوم المهرجان؟! وقيل بَطَحَه وضربه خمسين عَصاً، وقال: إصلاحُ أدبهِ أبلغ في ثوابه.

وقيل: لما بَنَى المُعْتَصِمُ بالله قصره بالميدان، وجلس فيه؛ أنشده إسحاق الموصِليُّ:

يا دارُ غَيَّرَكِ البِلَى، وَمَحَاكِ
يا لَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي أَبْلَاكِ؟

فتطيَّر المعتصم بهذا الابتداء، وأمر بهدم القصر.

ومن أراد ذِكْرَ الدِّيار والأطلال في مديح فلْيَقُل مثل قول القُطاميِّ.

إنا مُحَيُّوكَ فاسْلَمْ أَيُّهَا الطَّلَلُ

أو مثل قول أَشْجَعَ السُّلَمِيِّ:

قَصْرٌ عليه تَحِيَّةٌ وسَلامُ
خَلَعَتْ عليه جَمَالَها الأَيَّامُ

وأحسن الابتداءات ما ناسب المقصود، ويُسَمَّى بَراعَةَ الاستهلال، كقول أبي تمام يُهَنِّىءُ المعتصم بالله بفتح عَمُّورِيَّةَ، وكان أهلُ التنجيم زعموا أنها لا تفتح في ذلك الوقت:

السيْفُ أصدقُ أنباءً من الكُتُبِ
في حَدِّهِ الحدُّ بينَ الجدِّ واللَّعِبِ
بِيضُ الصَّفَائِحِ، لا سُودُ الصَّحائِفِ، في
مُتونِهِنَّ جَلاءُ الشَّكِّ والرِّيَبِ

وقول أبي محمد الخازن يهنِّىء ابن عَبّادٍ بمولود لبنته:

بُشْـرَى؛ فقـد أنْجَـزَ الإقبـالَ مـا وَعَـدا
وكـوكَبُ المجـد في أُفْقِ العُـلا صَعَـدا

وقول الآخر:

أبْـشِـرْ؛ فـقـد جـاء مـا تـريـد
أبـاد أعـداءك الـمُـبِـيـدُ

وكقول أبي الفرج السَّاوِيِّ يرثي بعضَ الملوك من آل بُـوَيْه ـ أظنُّه فخرَ الدولة:

هِـيَ الـدنيـا تـقـول بِـمِـلْءِ فـيـهـا
حَـذَارِ حَـذارِ مـن بَـطْشـي وفَـتْـكِـي

وكذا قول أبي الطيب يرثي أمَّ سيف الدولة:

نُعِـدُّ المشْـرَفيّة للعَـوَالي وتَقْتُلُنـا المنُـونُ بـلا قِتـالِ
ونـرْتبِطُ السوابِقَ مُقْـرَبـاتٍ وما يُنجِينَ من خبَبِ اللّيالي

الثاني: التخلص، ونعني به الانتقال مما شبب الكـلامُ به من تشبيب أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما؛ لأن السامع يكون مُترقِّباً للانتقـال من التشبيب المقصود! كيف يكون؟ فـاذا كان حسنـاً متلائم الـطرفين حرّك من نَشاطِ السامع، وأعانَ على اصغائه إلى مـا بعده، وإن كـان بخلاف ذلـك كان الأمر بالعكس. فمن التخلُّصات المختارة قولُ أبي تمام:

يقـول في قُـومَسٍ قَـومِي، وقـد أخَـذَتْ
مِنّـا السُّـرَى وخُـطَا المَهْـرِيَّـةِ القُـودِ:
أمَـطْلَعِ الـشَّـمْسِ تَـبْـغي أن تَـؤُمَّ بنـا؟
فـقـلت: كَـلّا، ولـكـنْ مـطلَعَ الـجُـودِ

وقول مُسْلِم بن الوَليد:

أجـدَّكِ مـا تـدريـنَ أَنْ رُبَّ لَـيْـلةٍ
كـأنَّ دُجـاهـا من قُـرونِـكِ يُـنْـشَـرُ؟

سَـهِـرْتُ بـهـا حـتى تَـجَلَّت بـغُـرَّةٍ
كـغُـرَّةِ يـحيى حيـن يُـذكَـرُ جَـعْـفَـرُ

وقول أبي الطيب يمدح المُغِيث العجليّ:

مـرَّتْ بنـا بيـن تِـرْبَيْـهـا، فقـلـت لهـا:
مِنْ أيْنَ جـانَسَ هـذا الشَّـادِنُ العَـرَبـا؟!

فـاستضحكت، ثم قـالت: كالمغيث يُـرَى
لَيْثَ الشَّـرَى، وهْـوَ من عِجْـلٍ إذا انْتَسَبا

وقوله: أيضاً:

خَـلِيلَيَّ، مـالـي؟! لا أَرَى غيـر شـاعـر
فكَمْ مِنْهُمُ الـدَّعْـوَى ومِنِّـي القـصـائـدُ؟

فَـلاَ تَـعـجـبـا؛ إن الـسـيـوفَ كـثـيـرةٌ
ولـكـنَّ سَـيْـفَ الـدَّوْلَـةِ الـيَـومَ واحِـدُ

* * *

وقـد يُنتقل من الفن الـذي شُبِّب الكلامُ بـه إلى ما لا يـلائمـه، ويسمَّى ذلـك الاقتضاب، وهـو مـذهب العـرب الأوَلِ، ومن يليهم من المُخَضْـرَمين، كقول أبي تمام:

لـو أرى الله أن فـي الـشَّـيْـبِ خَـيْـراً
جـاوَرَتْـهُ الأبـرار فـي الـخُـلْدِ شِيـبَـا

كــلَّ يــومٍ تُــبــدي صــروفُ الـلـيــالــي
خُــلُــقــاً مــن أبــي سَــعِــيــدٍ غَــريــبــا

ومن الاقتضاب ما يقرب من التخَلُّص، كقول القائل بعد حمد الله «أما بعد» قيل: وهو فَصْلُ الخطاب.

وكقوله تعالى: ﴿هذا، وإنَّ للطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾[1] أي: الأمر هذا، أو هذا كما ذكر.

وقوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنُ مَآبٍ﴾[2].

ونحوه قول الكاتب: هذا باب، هذا فصل.

* * *

الثالث: الانتهاء، لإنه آخر ما يَعِيهِ السمع، ويَرْتَسِمُ في النفس، فإن كان مختاراً كما وصفنا جَبَرَ ما عساه وقع فيما قَبله من التقصير، وإن كان غير مختار كان بخلاف ذلك، وربما أَنْسَى محاسن ما قبله.

فمن الانتهاءات المرضية قولُ أبي نُواس:

فَـبَـقِـيـتَ لـلـعـلـم الـذي تُـهْـدِي لـه
وتـقـاعَـسَـتْ عـن يَـوْمِـكَ الأيـامُ

وقوله:

وإنـي جَـدِيـرٌ - إذ بَـلَغْـتُـكَ - بـالـمُـنَـى
وأنـت بـمـا أمَّـلْـتُ مـنـك جَـديـرُ
فـإنْ تُـولِني منـكَ الجميـلَ فـأَهْلُهُ
وإلَّا فـإنـي عـاذِرٌ وَشَـكُـورُ

---

(١) الآية ٥٥ من سورة ص. (٢) الآية ٤٩ من سورة ص.

وقول أبي تمام في خاتمة قصيدة فتح عَمُّورِيَّةَ:

إن كـان بين صـروف الـدهـر مِنْ رَحِمٍ
مَـوصـولـة، أو ذِمـامٍ غـيـرِ مُقْـتَـضَـبِ

فبيـن أيـامـك الـلاتـي نُـصِـرْتَ بـهـا
وبـيـن أيـام بَـدْرٍ أقـربُ الـنَّـسَـبِ

أَبْقَتْ بني الأصفـرِ الممراضِ كـاسْمِهِـمُ
صُفْـرَ الـوجـوه، وجلَّت أوجُـهَ الـعَـرَبِ

وأحسن الانتهاءات ما آذن بانتهاء الكلام، كقول الآخر:

بَقِيتَ بَقـاءَ الـدهـرِ يـا كَـهْـفَ أهْـلِهِ
وهـذا دُعـاءٌ لِـلبَـرِيَّـةِ شـامِـلُ

وقوله:

فـلا حَـطَّتْ لـكَ الـهَـيْـجـاء سَـرْجـاً
ولا ذاقَـتْ لـك الـدنـيـا فِـرَاقَـا

وجميعُ فَواتِحِ السُّوَرِ وخواتِمِها واردةٌ على أحسن وُجوه البلاغةِ وأكملها، يظهر ذلك بالتأمُّل فيها، مع التدبُّر لما تَقدَّم من الأصول.

تم الكتاب بحمد الله

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة